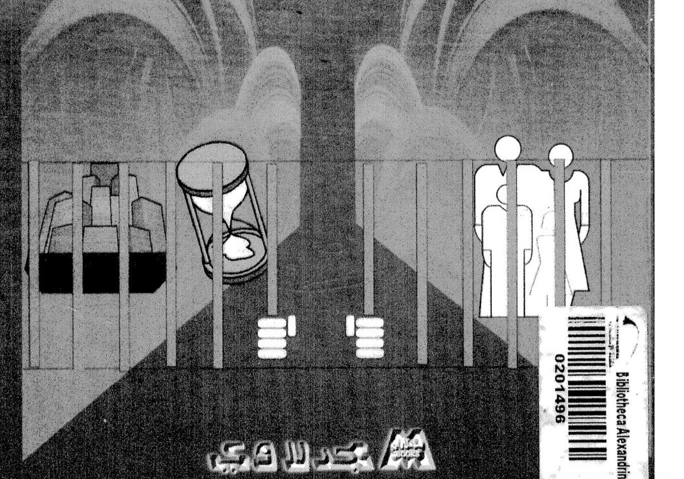
أ.د. مجد الدين عمر خيري خمش

علم الإجتماع

الموضوع والمنهج

(مع تركيز على المجتمع العربي)



Bibliotheca Alexandrina
0201496

علـــم الاجتـــماع

الموضوع والمنهج

علم الاجتماع

الموضوع والمنهج

(مع تركيز على المجتمع العربي)

تأليف

أ.د. مجد الدين عمر خيري خمش

أستاذ علم الاجتماع-رئيس قسم الاجتماع (سابقاً)

الجامعة الأردنية- عمان

تم إنجاز هذا الكتاب خلال إجازة تفرغ علمي حصل عليها المؤلف

في العام الجامعي ١٩٩٦-١٩٩٧م

مجدلاوي

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف. ولا يجوز إعـــادة طبــع هــ
الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بإذن كتابي من المؤلف

الطبعة الاولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٩٩٩/١/١١٥)

رقــــم التصنيــف : ٣٠١

المؤلف ومن هو في حكمه : **مجد الدين عمر خيري خمش**

عنـــوان الكتــــاب : **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**

الموضـــوع الرئيـــسي : **١- العلوم الاجتماعية**

٢- علم الاجتماع

بيانــــات النــشر : **عمان / دار مجدلاوي للنشر**

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن

ص.ب: ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957-02-021-8 (ردمك)

المحتويـــات

الصفحة

الأشكال والنماذج النظرية التوضيحية والجداول الاحصائية

الصفحة

الجداول الاحصائية

الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعمل هذا الكتاب على تعريف الطالب الجامعي المختص ، والقارئ العربي . بشكل عام ، بالجهود التي بذلت لتحديد ميدان ، أو موضوع علم الاجتماع ، وتوضيح مناهجه، والأدوات المستخدمة فيه لجمع المعلومات والأدلة العلمية . ويركز الكتاب بشكل خاص على جهود وتحليلات المؤسسين الكبار، وبخاصة ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وإميل دوركايم ، ورادكليف براون ، وبرونسلاف مالينوفسكي ، وتالكوت بارسونز ، وروبرت ميرتون . ويعمل الكتاب على تقديم منظومة من التحليلات ، والحقائق السوسيولوجية الحديثة التي أدت جهود هؤلاء المؤسسين إلى تراكمها يستطيع القارئ من خلالها أن يتفهم البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه ، بجوانبه المتعددة ، وما يطرأ على هذا البناء من تغير ، والدور الذي يمكن أن يقوم به كعضو في هذا البناء ، في التكيف مع هذه الجوانب سواء أكانت نظماً اجتماعية ، أو جماعات اجتماعية ، أو بنى.وانساق رمزية مثل العادات ، والتقاليد ، والقيم .

ويتكون الكتاب من سبعة فصول، يحلل الفصل الأول منها نشوء وتطور علم الاجتماع في الفكر التاريخي العربي ، وفي الفكر الفلسفي التاريخي الأوروبي الغربي . ويوضح هذا الفصل أن نشوء وتطور علم الاجتماع كان أشبه بعملية سياسية تركزت على تحقيق استقلال هذا العلم بميدان ، أو موضوع خاص به في وجه اعتراضات جدية ، وقاسية من قبل علم النفس بشكل خاص تمثلت بكتابات جبرائيل تارد، الذي كان يزعم أن علم الاجتماع جزء من علم النفس طالما أنه يشترك معه في دراسة المجتمع الذي هو ظاهرة نفسية. وعارض دوركايم هذا الموقف موضحاً أن الظاهرة الاجتماعية هي ميدان ، أو موضوع علم الاجتماع ، وهي تختلف عن الظاهرة النفسية اختلافاً نوعياً .

وكان ابن خلدون قد أكد مستخدماً أدلة تاريخية استقرائية أن الظاهرة

الاجتماعية لها تجلياتها الخاصة ، وهي تستحق وجود علم متخصص بدراستها أسماه (العمران البشري) . وهذا ما أكده أيضاً أوجست كونت فيما بعد حين وجد أن المجتمع لا يتكون من الأفراد فقط، وإنما يتكون أيضاً من وحدات اجتماعية هي الأسر ، والدولة ، والجماعات الوسيطة .

والطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية كما أكد مؤسسو علم الاجتماع تقتضي أيضاً استخدام منهج مناسب لدراستها . فاستخدم كل من ابن خلدون وأوجست كونت المنهج التاريخي الإستقرائي لتحليلها ودراستها ، ومقارنتها عبر الزمن ، لاكتشاف القوانين التي تتحكم في صيرورتها . لكن إميل دوركايم قرر استخدام منهج علمي تام يقوم على دراسة الظاهرة دراسة كمية إحصائية ، انتهى به الأمر إلى اعتماد منهج المسح الاجتماعي حيث استقرت مسلمات هذا المنهج ، وخطواته ، وحدوده في دراسة الظاهرة ، وتحليلها تحليلاً كمياً . ويقترب ذلك إلى حد كبير من المنهج التجريبي الذي يميز العلوم الطبيعية ويعطيها مكانتها العلمية المعترف بها .

ويحلل الفصل الثاني بنية ، أو مكونات ، الظاهرة الاجتماعية والقوانين التي تخضع لها في وجودها وتغيرها . ويتضح من هذا الفصل أن الظاهرة الاجتماعية تمتلك بنية معقدة كثيرة المكونات ، ومتعددة الارتباطات . فهي تتكون من جانبين هما ، الأساس المادي ، وهو الجانب الأول من جوانب الظاهرة الاجتماعية ، أما الجانب الثاني فهو الاتفاقات المشتركة التي تنشأ نتيجة لهذا الأساس المادي . وبينما تشكل البيئة الطبيعية الأساس المادي لعدد كبير من الظواهر الاجتماعية ، وبخاصة في المجتمعات النامية ، يوضح الفصل أيضاً أن نمط الإنتاج يشكل الأساس المادي لعدد آخر من الظواهر الاجتماعية ، بينما تشكل الوظيفية البيولوجية الأساس المادي لعدد ملحوظ من الظواهر الاجتماعية الأخرى .

ويتضح من هذا الفصل أيضاً أن الاتفاقات المشتركة تأخذ أشكالاً متعددة ترتبط جميعها بالبيئة الطبيعية ، أو نمط الإنتاج ، أو الوظيفة البيولوجية . وهذه الأشكال التي تأخذها الاتفاقات المشتركة هي : الطرق الشعبية ، والأعراف ، والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم والمثل العليا ، والقانون .

ويتضح من هذا الفصل أيضاً أن الظاهرة الاجتماعية تخضع في وجودها وتغيرها لعدد من العوامل التي تتصف بالانتظام في الحدوث وفق نمط معين مرتبط بالبيئة وتغيراتها ، أو نمط الإنتاج والتغيرات فيه . كما يتضح من تحليل عدد من الظواهر المحددة الموجودة في المجتمع العربي ، ومنها : ظاهرة التعصب القرابي ، وظاهرة الثأر المتبادل ، وظاهرة وأد الأطفال من الجنسين (قديماً) ، وظاهرة دور الأم في الخطبة والزواج . وجميعها ظواهر اجتماعية وجدت في المجتمع العربي ، أو لا تزال موجودة فيه حتى الآن ، لها وظائف اجتماعية تأخذ شرعيتها من خلال طبيعة البيئة الطبيعية ، ونمط الإنتاج السائد فيها . وقد فقدت بعض هذه الظواهر وظيفتها الأساسية نتيجة تغيرات في البيئة الطبيعية ، ونمط الإنتاج السائد فيها فضعفت ، وهي تكاد أن تختفي .

أما الفصل الثالث حول البناء الاجتماعي ونظرياته فيوضح أن مصطلح البناء الاجتماعي يستخدم للإشارة إلى الوحدات المكونة لهذا البناء ، وإلى الترتيب الذي تخضع له هذه الوحدات بحيث ينتج ذلك طابعاً يميز المجتمعات بعضها عن البعض الآخر . وقد يشير المصطلح إلى البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع وما فيه من وحدات اجتماعية وهي : النظم ، أو المؤسسات الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية ، والبنى ، أو الأنساق الثقافية . أو قد يشير إلى البناء الاجتماعي الجزئي، أو الفرعي ، وما فيه من مكانات وأدوار اجتماعية يقوم بها شاغلوها سواء أكانوا جماعات ، أو فئات ، أو أفراداً .

وقد اتفق علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا في نظرياتهم التحليلية للبناء الاجتماعي على أن هذا البناء يتضمن نوعاً من التنسيق ، أو التساند بين عناصره التي يمكن ملاحظتها ودراستها دراسة موضوعية ، تماماً كما ندرس الظواهر الطبيعية من خلال مناهج علمية أهمها : المنهج الحقلي الميداني ، ومنهج المسح الاجتماعي، والمنهج التاريخي . وتستخدم في هذه المناهج وسائل وأدوات علمية أهمها : الملاحظة بالمشاركة ، والاستبيان ، أو الاستمارة ، والمقابلات الشخصية . وقد استقر استخدام هذه المناهج والأدوات الآن في تحليل العلماء للبناء الاجتماعي ، أو بعض من عناصره ومكوناته .

كما يوضح هذا الفصل أيضاً أن ظهور مفهوم الوظيفة وتطوره ، وبالتالي ظهور النظرية البنائية الوظيفية – وهي النظرية السائدة حالياً في علم الاجتماع وبخاصة في العالم العربي – ارتبط بتطور ونمو التحليلات النظرية للبناء الاجتماعي ومكوناته ، ومستوياته . ووصل مفهوم الوظيفة إلى ذروة قدراته التحليلية عند تالكوت بارسونز الذي استخدمه ليشير إلى قيام النسق بإشباع حاجات أساسية يحتاجها تتداخل معه تداخلاً عضوياً ، بحيث يصبح البناء والوظيفة لديه عنصرين في كل موحد هو النسق .

ووصل مفهوم الوظيفة –كما يتضح من الفصل– إلى ذروة أخرى في التعديلات التي أدخلها روبرت ميرتون على هذا المفهوم ، وتتعلق هذه التعديلات بطبيعة الوظيفة الاجتماعية ، وأنواعها ، وآثارها ، أو نتائجها بالنسبة للنسق ككل . فبينما أتفق ميرتون مع بارسونز في أن الوظيفة تعني ، أو تشير إلى الترتيبات الاجتماعية والبيولوجية التي تساعد النسق على البقاء والدوام ، اختلف معه حين أوضح أن الأنماط الاجتماعية والثقافة ليست جميعها وظيفية ، أي تسهم في بقاء النسق واستمراره في الوجود ، فبعضها لا وظيفي ، أي ليس له وظيفة بعد أن فقدها، وبعضها ضار وظيفياً ، وبعضها الآخر معوق وظيفي ، أي أنها –بهذا المعنى– لا تسهم إيجابياً في بقاء النسق ، وإنما تضر النسق ، وتعيق بقاءه ، واستمراره . كما أوضحت تحليلات ميرتون أيضاً أن وظيفة النمط قد تكون ظاهرة تبدو بسهولة للعيان ، وقد تكون كامنة تحتاج إلى المختص للكشف عنها وتوضيحها . ويقدم الفصل تحليلاً موثقاً بالأمثلة على هذه التعديلات التي قدمها ميرتون على الوظيفية ، وهي تعديلات جوهرية زادت من قدرة علماء الاجتماع على فهم وتحليل أبنية ووظائف الأنماط الاجتماعية .

ويوضح الفصل الرابع أن التركيز على وظيفة النظام الاجتماعي ، أو المؤسسة الاجتماعية ، وتحليلها بالاستناد إلى هذا المفهوم يؤدي إلى تقديم تعريف للنظام الاجتماعي يربط بين الوظيفة التي يقوم بها والبناء الرمزي الاتفاقي الذي يحيط بهذه الوظيفة ، وينشأ حولها . وهو ما يميز النظرية البنائية الوظيفية وتحليلاتها النظرية للنظم الاجتماعية . أما التركيز على إشباع الحاجات الفردية التي يشبعها النظام والبناء الرمزي الاتفاقي الذي يحيط بهذه العملية فيؤدي إلى تقديم

تعريف للبناء الاجتماعي يركز على الحاجات الفردية وطرق إشباعها .

يركز هذا الفصل على تحليل نظامين أساسيين من النظم الاجتماعية ، وهما: النظام الاقتصادي الذي يتخصص في وظيفة الإنتاج ، والنظام السياسي الذي يتخصص في وظيفة ممارسة وتوزيع السلطة في المجتمع . حيث يتضح أن النظام الاقتصادي يتكون من مجموعة من قواعد التصرف ، والإجراءات والممارسات العملية ، والأدوات والوسائل المادية ، والبنى الرمزية التي تنشأ جميعها حول وظيفة الإنتاج ، وتنظم القيام بهذه الوظيفة

ويتضح من هذا الفصل أن النظام الاقتصادي قد يكون بسيطاً كما هو في المجتمعات البسيطة ، أو البدائية ، أو قد يكون شديد التعقيد كما هو الحال في المجتمعات الصناعية الحديثة ، ويعود ذلك لاختلاف الإجراءات ، وطرق العمل ، ومستوى الوسائل والأدوات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج ، والتي تشكل جميعها أجزاءً أساسية في بنية النظام الاقتصادي . كما تعود أيضاً إلى اختلاف البنى الرمزية والتي تشمل العادات ، والتقاليد والمعايير ، والقيم ، والقوانين ، والتي تشكل الجزء الأساسي الثاني من أجزاء النظام الاقتصادي .

يوضح هذا الفصل أن النظام السياسي يقوم على ممارسة السلطة وتوزيعها في المجتمع . والسلطة بوصفها نظاماً اجتماعياً تعنى بوضع القواعد ، والإجراءات وتطبيقاتها على الجميع بوسائل مختلفة قد تتضمن استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها . وتتضمن هذه العملية درجة مناسبة من الشرعية التي تعطى لهذه القواعد والإجراءات ، والتهديد باستخدام الإكراه درجة مناسبة من القبول لدى غالبية أعضاء المجتمع . وقد تكون هذه الشرعية ، تقليدية ، أو كارزمية، أو قانونية بيروقراطية .

يقوم النظام السياسي في المجتمع – كما يتضح من تحليلات هذا الفصل – بوظائف أساسية تضمن التوازن بين جماعات المجتمع، والمحافظة على أمنه واستقراره . وأهم هذه الوظائف : بناء الدولة، وتوزيع السلطة ، وتحقيق التماسك الداخلي والتوازن بين الجماعات التي تكوّن المجتمع ، وتطوير المواطنة والمشاركة الجماهيرية، والمساواة .

ويحلل الفصل الخامس من هذا الكتاب مفهوم التغير الاجتماعي ويتوقف طويلاً عند نظريات التغير التي تعمل على تقديم مفاهيم ومقولات تفسر أسباب أو عوامل التغير ، وتتنبأ باتجاهاته المستقبلية . ويتضح من تحليلات هذا الفصل أن هناك نظريات خطّية قدمها أبن خلدون ، وفرديناند تونييز ، وهربرت سبنسر ، وكارل ماركس ، وحديثاً جداً فرانسيس فوكوياما ، لتفسير التغير في البلدان النامية ، وتوضيح شروط حدوثه ، وأهمها : المؤسسات الحديثة ، والقيم وسمات الشخصية الحديثة ، والتصنيع الذي يعدّل مكانة الدول داخل النظام العالمي الحديث ، وتقليل التبعية من خلال التصنيع والسياسات الحكومية المستنيرة . وتؤكد هذه النظريات – ما عدا نظرية التبعية – على أن العلاقة بين الحضارة الغربية الحديثة وحضارات البلدان النامية علاقة تعاون وتفاهم حيث تنتشر الأنماط الحديثة قادمة من الحضارة الغربية إلى حضارات البلدان النامية . لكن نظرية صراع الحضارات –كما يوضح الفصل – تختلف في مفاهيمها ومقولاتها ، فهي تطرح، وتؤكد على أن حضارات دول العالم الثالث تعادي الحضارة الغربية ، وهي لذلك ولعوامل تتعلق بتراثها الحضاري ، لن تستطيع أن تحقق التنمية والتطور حتى إن رغبت سلطاتها السياسية بذلك وسعت إليه .

ويحلل الفصل السادس من هذا الكتاب مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع حيث يتم تعريف مفهوم العلم، ثم يتم التركيز على منطق التفسير السببي وشروط العلاقة السببية ، وأهمها : شرط التلازم في الحضور بين ظاهرتين ، وشرط التلازم في الغياب بينهما ، وشرط التلازم في التغير. ويوضح الفصل أن مراعاة العمل بشروط العلاقة السببية يساعد في الوصول إلى تحديد العلاقة السببية الحقيقية بين الظواهر . وبعد أن يتم ذلك فإن العلم ينتقل إلى تفسير هذه العلاقة السببية التي يتم اكتشافها باستخدام المفاهيم المناسبة والمقولات التفسيرية النظرية .

كما يركز الفصل على شرح وتوضيح طبيعة وخطوات منهج المسح الاجتماعي والأداة الأساسية المستخدمة فيه لجمع البيانات وهي الاستبيان . ويعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاجتماعية فهو يتناسب والقياس الكمي للظاهرة الاجتماعية ، ويمكّن الباحث من اختبار فرضياته إمبيريقياً.

وهو أيضاً يتضمن شروط العلاقة السببية ، ويدعّم إحصائياً التفسيرات النظرية التي تقدم للظاهرة المدروسة ، وللعلاقات السببية المكتشفة . وهو يسمح أيضاً باستخدام العينات الممثّلة التي توفّر الجهد والوقت ، وتقدّم في الوقت ذاته بيانات علمية يمكن الثقة بها .

ويشرح الفصل ببعض التفصيل خطوات المسح الاجتماعي التي تبدأ باختيار مشكلة ، أو موضوع للبحث وصياغتها صياغة علمية ، وتحديد جوانبها ، ثم مراجعة الدراسات السابقة حول هذه الجوانب ، وصياغة فرضية أو فرضيات يمكن اختبارها إمبيريقياً وما يتبع ذلك من خطوات تنتهي بتقديم نتائج إمبيريقية موثوقة للظاهرة المدروسة وأسبابها .

يوضح الفصل أيضاً خطوات تصميم أداة جمع المعلومات في المسح الاجتماعي وهي الاستبيان حيث يتم التركيز على الشروط الفنية المطلوبة لتصميم الاستبيان بحيث يكون صادقاً وثابتاً ، يمكّن الباحث من الحصول على بيانات ذات نوعية جيدة حول الظاهرة المدروسة وأسبابها .

أما الفصل السابع والأخير من فصول الكتاب فيعرض بالشرح لعدد آخر من المناهج المستخدمة في علم الاجتماع، وأهمها : المنهج التجريبي ، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن ، كما يركز الفصل أيضاً على توضيح العلاقة المتبادلة بين البحث العلمي والنظرية الاجتماعية حيث يتبين أن عديداً من خطوات البحث الإمبيريقي ترتبط بالمفاهيم والمقولات النظرية وتستمد جذورها منها . وبعد إتمام البحث الإمبيريقي فإن النتائج التي يتم التوصل اليها تربط بنظرية قائمة ، وقد تؤدي إلى تدعيم هذه النظرية، أو إدخال تعديلات عليها بما يتناسب وهذه النتائج.

وقد تم إنجاز هذا الكتاب خلال إجازة تفرغ علمي حصل عليها المؤلف من الجامعة الأردنية، وقضاها في جامعة آل البيت في محافظة المفرق حيث استفاد من التسهيلات المتعددة التي قدمت له، وبخاصة استخدام مرافق مكتبة الجامعة (المكتبة الهاشمية)، وما تحتويه من المراجع الأساسية، والكتب والدوريات الحديثة باللغتين العربية والإنجليزية بشكل خاص. وتمت الإستعانة أيضاً بالمراجع والمصادر

المتوفرة باللغتين العربية والانجليزية في مكتبة الجامعة الأردنية، وبعضها مراجع كلاسيكية من الصعب الحصول عليها في مكتبات أخرى. إضافة إلى الإصدارات الحديثة المتوفرة في مكتبة شومان في عمان.

الفصل الأول

نشوء وتطور علم الاجتماع : إسهامات عربية وغربية

تمهيد.

ابن خلدون – تجديدعلم التاريخ.

أوجست كونت –التبشير بعلم الاجتماع.

إميل دوركايم – تحديد الموضوع والمنهج.

الظاهرة الاجتماعية – موضوع، أو ميدان علم الاجتماع.

خصائص، أومميزات الظاهرة الاجتماعية.

مقارنه بين دوركايم وابن خلدون.

تقسيم عملية انتقال المجتمع إلى مرحلتين.

التشابه في خصائص المرحلتين.

استخدام التفسير الاجتماعي.

النظر إلى الشخصية على أنها من إنتاج المجتمع.

طبيعة المجتمع.

العلاقة بين الفرد والمجتمع.

العلاقة المتبادلة بين الأفراد والظواهر الاجتماعية.

نشوء وتطور علم الاجتماع : إسهامات عربية وغربية

تمهيد

في تطور علم من العلوم تبذل جهود كبيرة عادة لتحديد الموضوع ، أو الميدان الذي يتخصص فيه العلم دون العلوم الأخرى ، كما تبذل جهود أخرى لتحديد المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع* . حيث يقوم العلم أساساً على وجود هذين الركنين : الموضوع والمنهج ، وكلما حدد الموضوع بدقة ووضوح ساعد ذلك على استقلالية هذا العلم عن غيره من العلوم .

ويصدق ذلك أيضا بالنسبة للمنهج ، ولكن بدرجة أقل ، إذ يمكن لمجموعة من العلوم مثلا أن تستعمل المنهج نفسه . فالمنهج التجريبي مثلا يستعمل في العلوم الطبيعية ، كما يستعمل مع بعض التعديلات في عدد من العلوم الاجتماعية والنفسية ، وبخاصة في علمي النفس والتربية . أما علم الاجتماع فيرتبط بأذهان الناس عادة بمنهج المسح الاجتماعي ، وهو صورة من الصور المعدلة للمنهج التجريبي ، ويعود ذلك بالطبع إلى انتشار استعمال هذا المنهج بين الباحثين الاجتماعيين في دراساتهم المختلفة للظواهر الاجتماعية .

ويميل بعض الباحثين للنظر إلى تطور العلم كما ينظرون إلى نشوء الدولة وتطورها . فالدولة حتى تستكمل مقوماتها لا بد لها من حدود جغرافية متعارف عليها تميزها عن الدول الأخرى ، ولا بد لها أيضا من طريقة مناسبة لإدارة هذه الحدود الجغرافية . ومثل هذه النظرة تعكس ذاتها من خلال المصطلحات التي تستخدم لتحليل عملية نشوء العلم وتطوره ، وهي مصطلحات سياسية في جوهرها مثل : الاستقلالية ، والحدود المتعارف عليها ، والمكانة ...إلخ . كما أن هذه النظرة تعكس ذاتها عند الحديث عن عمليات تطور العلم ، إذ غالبا ما يفتقر

* تم نشره تحت عنوان « تأسيس علم الاجتماع : إشكالية الموضوع والمنهج عند ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وإميل دوركايم » ، في مجلة دراسات : سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 18(أ)، العدد 4، ص ص 185 – 215، عمان الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1991.
ويعاد نشره بموافقة عمادة البحث العلمي مع بعض التصرف بما يتناسب وخطة هذا الكتاب .

لعلم في بداية تطوره إلى الاستقلال بموضوع معين أو ميدان ما. كما تطور مناهج مناسبة لدراسة هذا الموضوع ، وبذلك تتكامل أركان هذا العلم ويبرز علما مستقلا له موضوعه الخاص المستقل عن العلوم الأخرى ، وله منهجه المناسب الذي يستعمل لدراسة هذا الموضوع .

هذا ما حصل تماما لعلم الاجتماع حيث كان في البداية جزءاً من الفلسفة، ثم اختلط بشكل معقد بكل من علمي النفس والتاريخ ، وإلى حد ما بعلم الأحياء. ولكن نتيجة لجهود مؤسسيه، وبخاصة دوركايم، فقد اقتنعت جمهرة العلماء أن لعلم الاجتماع موضوعا مستقلا عن العلوم الأخرى، وبخاصة عن علمي النفس والأحياء وهو موضوع لا يمكن لأي من هذين العلمين دراسته لأنه مختلف ومتميز في طبيعته عن موضوع كل مهما .

وفي الأجزاء القادمة من هذا الفصل سأستعرض الجهود التي بذلها مؤسسو علم الاجتماع في سبيل تحديد موضوع مستقل لهذا العلم ، وفي سبيل تحديد منهج مناسب له . والمؤسسون الذين أركز عليهم في هذا البحث هم : ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وأميل دوركايم . وهذا لا يعني التقليل من إسهامات عدد آخر من الرواد مثل سان سيمون ، وكيتيليه ، ومونتسكيو ، وسبنسر وغيرهم ممن ساهم بجهد في تحديد ميدان هذا العلم الجديد الذي كان في طور التشكل في بداية القرن التاسع عشر في أوروبا .

وقد يعترض بعض علماء علم الاجتماع على مثل هذا التحديد ، فبعضهم قد يعتبر أوجست كونت المؤسس الرئيسي لعلم الاجتماع على اعتبار أنه هو الذي أعطى العلم اسمه عام 1832 ، وهو الاسم الذي ذاع وانتشر فيما بعد . وبعض الباحثين قد يعتبر ابن خلدون المؤسس الرئيسي لعلم الاجتماع على إعتبار أنه هو أول من أشار إلى أهمية وجود موضوع مستقل للدراسة ينشأ حوله علم جديد هو علم العمران البشري . وقد أوضح ابن خلدون – كما هو معروف – أن العمران البشري موضوع جديد لعلم جديد متميز عن علم التاريخ. وقد يقول بعض العلماء أن دوركايم هو المؤسس الرئيسي لعلم الاجتماع مستندين في ذلك إلى أن دوركايم نجح بشكل حاسم في إبعاد كل من علمي النفس والأحياء عن الموضوع

الخاص بعلم الاجتماع . ويؤكد هؤلاء أن كتابات دوركايم النظرية ، مثل كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) ، وحتى تلك التي تستند إلى تحليلات إحصائية مثل كتابة (الانتحار) إنما هي في حقيقتها جزء من الصراع الأكاديمي الذي خاضه دوركايم ضد علماء النفس من أمثال جبرائيل تارد ، وبعض علماء الأحياء . ففي هذه الكتابات نجد تركيزاً واضحاً على أن موضوع علم الاجتماع هو : الظواهر الاجتماعية التي تتمتع بطبيعة خاصة (Sui Generis)، كما أن هناك تطبيقا عمليا لاستعمال المنهج الإحصائي المقارن في كتاب (الانتحار). وهذا المنهج اقترح من قبل دوركايم ليستخدم في تحليل الظاهرة الاجتماعية تحليلا كميا . كما أن الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية – كما أكد دوركايم – تستدعي تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى ، إذ أنها لا يمكن أن تفسر بظاهرة نفسية ، كما أنها لا تفسر بظاهرة بيولوجية .

ولا شك في أن لكل واحد من هذه الاعتراضات قدراً من الشرعية سبب انقساما ملحوظا بين علماء الاجتماع ، وبخاصة في البلدان الغربية . وبالرغم من أن هذه الاعتراضات تستند إلى أسس معرفية إلا أن لكل منها جانباً أيديولوجيا واضحا يؤدي إلى تضخيم جهد مؤسس على حساب مؤسس آخر ، إذ غالبا ما نجد مؤرخي علم الاجتماع الغربيين يركزون على إسهامات أوجست كونت ودوركايم مهملين في الوقت نفسه الإسهامات التي قدمها المفكر العربي ابن خلدون . وبالمقابل نجد بعض علماء الاجتماع العرب يركزون على إسهامات ابن خلدون مهملين في الوقت نفسه الإسهامات التي قدمها أوجست كونت ، ودوركايم .

وسيتم في هذا الفصل الإبتعاد عن مثل هذه الخلافات الأيديولوجية ليتم إعطاء الإسهامات التي قدمها هؤلاء المؤسسون العناية المناسبة ، فهذه الجهود مجتمعة – كما سنرى – هي التي أدت إلى تطوير هذا العلم الجديد الذي يدرس المجتمع. وسيتم في الصفحات القادمة تحليل الجهود التي بذلها المؤسسون الثلاثة: ابن خلدون، وأوجست كونت ، وأميل دوركايم لتحديد ميدان العلم ومنهجه من خلال كتاباتهم الأصلية ، ومن خلال ما كتب عنهم، كما سيتم تقديم تحليل مقارن للإلتقاء النظري بين ابن خلدون ودوركايم .

ابن خلدون : تجديد علم التاريخ (1332 - 1406م)

استطاع هذا المفكر العربي المبدع أن يقدم إسهامات مهمة في مجال الفكر الإنساني . وباعتباره سياسيا فقد استفاد كثيرا من علوم عصره ومن ملاحظاته الميدانية التي جمعها خلال تنقلاته في أرجاء العالم الإسلامي ، كما استفاد من قراءاته الواسعة لتاريخ العالم القديم . يقول ابن خلدون في مقدمته المشهورة : «ثم كانت الرحلة إلى المشرق لاجتلاء أنواره ، وقضاء الفرض والسنة في مطافه ومزاره، والوقوف على آثاره في دواوينه وأسفاره ، فأفدت ما نقص من أخبار ملوك العجم بتلك الديار ، ودول الترك فيما ملكوه من الأقطار ، واتبعت بها ما كتبته في تلك الأسطار[1] "

وقد تجلت إسهامات ابن خلدون في مجال التاريخ ، وعلم السياسة ، وعلم الاجتماع مما يدفع بعض العلماء لاعتباره مؤسس علم الاجتماع [2] ، وبخاصة أنه أعلن صراحة في «مقدمته» أن أي علم جديد يجب أن يكون له موضوع محدد خاص به وقد حدد هذا الموضوع الذي قدمه بالعمران البشري وما يعرض له من تغير . وينص على ذلك في المقدمة :

« وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني ، وذو مسائل ، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم وضعيا أو عقليا ... وكأنه علم مستنبط النشأة ، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة . ما أدري ألغفلتهم عن ذلك ؟ وليس الظن بهم أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا ، فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الإنساني متعددون، وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل [3] . "

---

1 - ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، ج1 ،ط1 ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، 1975 ، ص214 .

2- أنظر : إيف لاكوست ، العلامة ابن خلدون ، ط2 ، ترجمة ميشال ساسين ، بيروت ، دار ابن خلدون ،1978 ، وأيضا : مها المقدم ، « ابن خلدون : مؤسس علم الاجتماع » ، مجلة الباحث ، السنة 10، العدد 52، ص ص 46 - 54 ، بيروت ، 1988 .

3- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، ج1 ، ط1، ص ص265 - 266.

وعلى الرغم من أهمية مصطلح « العمران » في المشروع الخلدوني فان ابن خلدون لم يعرّف هذا المصطلح بما يتناسب وأهميته المركزية إذ اكتفى بالتمثيل لأشكاله ، يقول ابن خلدون في « المقدمة »:

" إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم ، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال (4) . "

ويقول أيضا :

" ومن هذا العمران ما يكون بدوياً ، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال . ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمداثر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها . وله في كل هذه الأحوال أمور تعرض من حيث الاجتماع عروضاً ذاتيةً (5) . "

توضح هذه الاقتباسات عن ابن خلدون أن مصطلح العمران يستعمل للإشارة إلى مجموعة واسعة من ظاهرات الاجتماع الإنساني تشمل المجتمع البدوي والمجتمع الحضري ، والدول والخلافة والملك ، والصنائع والمعاش والكسب ووجوهه ، والعلوم واكتسابها وتعلمها(6).

وتوضح هذه الأمثلة التي يقدمها ابن خلدون اهتمامه بتحليل الظواهر الاجتماعية؛ لكنه لم يعرف هذه الظواهر أو يبين خصائصها . ويرى بعض العلماء أن ابن خلدون يقترب في فهمه لموضوع أو ميدان العمران من دوركايم الذي ركز

4- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج1، ط1، ص 261 .
5- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج1 ، ط1 ، ص ص 270- 271 .
6- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج1 ، ط1 ، ص 271 ؛ وأيضا : علي أومليل ، الخطاب التاريخي : دراسة لمنهجية ابن خلدون ، طرابلس ، معهد الإنماء العربي ، 1979 ، ص ص 196 - 197 ؛ وأيضا : سفتيلانا باتسيفا ، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون ، ترجمة رضوان ابراهيم ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، 1978 ، ص 188 .

على أن المجتمع أكثر من مجموع الناس الذين يؤلفونه ، فهو يشمل البناءات الاجتماعية التي تأخذ أشكالاً متنوعة كالمؤسسات والجماعات المهنية ، بالإضافة إلى العادات والتقاليد [7].

ويؤكد عبد القادر جغلول في هذا السياق أن العمران بالنسبة لابن خلدون «هو واقع لا يتحدد بالأفراد الذين يؤلفونه بل بالبناءات والجماعات التي تكونه[8].» وقد نظر ابن خلدون إلى هذه البناءات نظرة دوركايم إلى الظواهر الاجتماعية ، فهي حقائق لها طبيعة خاصة ، إذ على الرغم من أنها ليست أشياء مادية بل اتفاقات، أو معان مشتركة ، إلا أن لها قوة الأشياء المادية في التأثير على سلوك الناس [9]. ويبدو ابن خلدون في «المقدمة» ميالا لتصنيف هذه الظاهر إلى صنفين عريضين هما :

1- ظواهر تتعلق ببنية المجتمع ، مثل الظواهر التي تتصل بالبدو والحضر ، وتوزيع السكان على الأرض ، وأثر العوامل الجغرافية على العادات والتقاليد . وقد بين في المقدمة أثر البيئة الجغرافية في هذه الظواهر ، وهو ما أطلق عليه دوركايم اسم المورفولوجيا الاجتماعية ، أو علم البيئة الاجتماعية .

2- ظواهر تتعلق بالنظم العمرانية ، وهي تختلف باختلاف وجوه النشاط العمراني فمنها ما هو سياسي ، ومنها ما هو اقتصادي، وديني ، ولغوي . ومن هنا فقد تناول بالدراسة كل مجموعة متجانسة منها على حدة ، حيث حدد الفصل الثالث من مقدمته لدراسة الظواهر السياسية ، والفصل الخامس لدراسة الظواهر الاقتصادية ، وعرض في الفصل أيضاً للكثير من الظواهر الأسرية، والأخلاقية والدينية، واللغوية [10].

---

7. **Fuad Baali, "Ilm Al-Umran and sociology : A Comparative Study, " Annals of the Faculty of Arts, Vol. VII., 36th Monograph, Kuwait, Kuwait Univ, 1986, pp. 37-39.**
8. عبد القادر جغلول ، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون ، بيروت ، دار الحداثة للنشر ، 1982 ، ص 164 .
9. إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، القاهرة 1974 ، ص ص 42-34 .

10- زيدان عبد الباقي، التفكير الاجتماعي، نشأته وتطوره، القاهرة، 1972،ص ص100-101.

وكان في تحليلاته هذه يعمل على توضيح النمط والانتظام في هذه الظواهر، أي أنه كان يحاول أن يوضح كيف تنتظم هذه الظواهر في قواعد وقوانين . فهي لا تحدث نتيجة الصدفة ، كما لا تخضع لأهواء الأفراد لكنها تتبع في نشوئها وتطورها قواعد ثابتة يتعين على المحلل الاجتماعي الكشف عنها . ويؤكد محمد الطالبي :

" إن التفكير الخلدوني ، وإن انطلق دائما من المشاهدة والتجربة وارتكز عليهما بإلحاح ، فهو أيضاً يرتفع دوما بالاستقراء إلى مستوى الكشف عن القوانين العامة التي تسير العالم (11) . "

كما تؤكد مها المقدم أن ابن خلدون في دراسته للظواهر الاجتماعية سلك طرقا تختلف اختلافا جوهريا عن الطرق التي سلكها من جاء قبله من الباحثين ، فهو يدرس الظواهر لا لمجرد وصفها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه كما يفعل من سبقه مثل الفارابي أو أفلاطون ، ولكن لتحليلها والكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تخضع لها بعد أن يبين العوامل التي أدت اليها (12). ولكن بعض الدارسين يرون أن ابن خلدون لم يهدف إلى دراسة القوانين التي تتحكم بالظواهر الاجتماعية ، لأن القانون باعتباره علاقة بين حادثتين لم تكن قد تبلور بعد ، وإنما كانت الأنظار منصرفة إلى دراسة الخصائص الثابتة للأشياء (13).

مهما يكن من أمر ، فإن هذا الإلحاح الخلدوني على الانتظام في الظواهر الاجتماعية سواء أهدف لتوضيح القوانين التي تسيرها أم لم يهدف إلى ذلك ، يرتبط ولا شك بحرص ابن خلدون على فصل علمه عن العلوم الأخرى وإعطائه وجودا مستقلا .

11- محمد الطالبي ، « النظرية الارتقائية : جذورها في التفكير العربي والإسلامي وأثرها في مقدمة ابن خلدون » ، ص ص 205 – 217 ؛ في أعمال ندوة ابن خلدون من 14 – 17 فبراير 1979 ، الرباط ، 1979 .

12- مها المقدم ، «ابن خلدون : مؤسس علم الاجتماع » ، 1988 ،ص ص 58-59 ؛ وأيضا: زاهد الروسان ، « السببية والحتمية عند ابن خلدون » ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 37 ، ص ص 92 – 126 ، الكويت، جامعة الكويت ، 1990 ، ص ص 100- 105 .

13- محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، المغرب، الدار البيضاء ، 1971 ، ص ص 158 – 159 .

ومن جهة أخرى كان ابن خلدون مدركا للمشاكل المنهجية التي تعترض تطور العلم في عصره وبخاصة بالنسبة لعلم التاريخ الذي أخذ منه موقفا نقديا. فحين حلل أحوال هذا العلم في عصره وجد أنه يقوم على منهج النقل والإسناد الذي قد يؤدي أحياناً الى عدم الدقة في نقل الخبر أو الحدث . ويشرح ابن خلدون:

" لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب ، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق . وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا ، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة... (14). "

وقد لا حظ ابن خلدون أن هذا المنهج يناسب تأريخ ما يتعلق بالأخبار الشرعية ، التي تستند إلى نص مقدس . وقد استعمل في نقل أحاديث الرسول (ص) بحيث حفظت هذه الأحاديث من الضياع . أما فيما يتعلق بتأريخ« الأخبار عن الواقعات » أي تلك التي تخبر عن وقائع عن الطبيعة أو التاريخ فقد لاحظ ابن خلدون أن هذا المنهج لا يتناسب مع هذا النوع من التاريخ . إن منهج النقل والإسناد المستعمل في تأريخ « الأخبار عن الواقعات » ، هو الذي يركز عليه ابن خلدون ويقف منه موقفا نقديا ، مقترحا استعمال منهج الاستقراء القائم على الملاحظة المباشرة . ويؤكد ابن خلدون أنه :

" إذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن تنظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، وتميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به، وما لا يمكن ان يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان لنا قانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه (15). "

14- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج١ ، ط١ ص 219 .
15- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج ١ ، ص 265 .

وقد استخدم ابن خلدون هذا المنهج ، فقام بتجميع الكثير من المعلومات التاريخية المتناثرة حول أحوال الدويلات الإسلامية الصغيرة التي قامت في شمالي إفريقيا ، خلال القرن الرابع عشر الميلادي ، مثل دولة الموحدين، ودولة المرينيين وغيرها لصياغة قانون عام حول الدولة وتطورها ، مركزا على دور العصبية في ذلك (16).

وهكذا ، يبدو واضحا أن ابن خلدون استطاع أن يحدد ميدان علم العمران ومنهجه الذي لم يكن معروفا من قبل ، لكن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى ان ابن خلدون كان يعتبر عمله هذا خطوة أولية للوصول إلى علم تاريخي موضوعي. وبمعنى آخر ، فإن تطوير ابن خلدون لعلم العمران البشري لم يكن مقصودا لذاته وانما كان مرحلة أولية للتأكد من صحة الروايات التاريخية . تلك الروايات التي دخل عليها الكثير من التعديل نتيجة عدد من العوامل يذكرها ابن خلدون ، ومنها: التشيع للآراء والمذاهب ، والذهول عن المقاصد ، أو توهم الصدق ، أو تزلف الناس لأصحاب السلطان ، والجهل بطبائع الأحوال في العمران . وهذا العامل الأخير يقف عنده ابن خلدون كثيرا ، إذ يرتبط عضويا بمشروعه المعرفي الكبير ، فهو يرى أن كل حادث من الحوادث – ذاتا كان أو فعلا – لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله . فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتهاأعانه ذلك في تمحيص الخبر ، وتمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلى في التمحيص من كل وجه يعرض ، كما أوضحت لنا الاقتباسات السابقة عن ابن خلدون (17) .

هذه الإسهامات التي استعرضناها فيما سبق –حتى وأن لم تقدم باعتبارها هدفا بذاته– شكلت بداية لعلم جديد يضاف إلى البنية المعرفية لعلوم المجتمع الإسلامي في القرن الرابع عشر الميلادي ، وكان يمكن لهذه الإسهامات أن تشكل

16– ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج 2 ، ط1 ، تحقيق على عبد الواحد وافي ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، 1957 ، ص ص 418 – 462 .

17– أنظر أيضا : ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج 1 ، ط1 ، ص ص 261 – 263 ؛ وأيضا: حسن شحاته سعفان ، تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1965 ، ص 105 ؛ وأيضا : زينب الخضري ، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، ط٢ ، بيروت ، دار التنوير للطباعة النشر ، 1985 ، ص ص 33 – 35 .

اللبنات الأولى التي يبنى عليها صرح العلم بهوية عربية إسلامية . ولو قيض الله من يخلف ابن خلدون ويكمل جهوده لكان هذا العلم الجديد قد نضج واكتمل بأيد عربية في بيئة عربية إسلامية [18] . فالعلم – كما يؤكد ابن خلدون نفسه – نشاط مجتمعي ، فهو إنتاج لفئة معينة هي العلماء وطلاب العلم ، ويزيد هذا الإنتاج ويكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة [19] .

وعدم اكتمال علم الاجتماع ونضجه في البيئة العربية الإسلامية لم يكن نتيجة لعدم أصالة الإسهامات التي قدمها ابن خلدون بل نتيجة ظروف تاريخية مؤسفة . فبعد وفاة ابن خلدون كانت الدويلات الإسلامية في شمالي إفريقيا تمر في مرحلة سياسية مضطربة لم تمكنها من المحافظة على استقلالها السياسي . أما في المشرق العربي فكانت هجمات التتار والمغول تدمر حصون العلم والمعرفة في بغداد ودمشق . وبعيد ذلك ، وعلى مدى قرون طويلة ، ركدت حركة الإبداع الفكري في العالم العربي الإسلامي الذي رزخ تحت وطأة التخلف والجهل والاستبداد العثماني حتى بدايات القرن العشرين . وخلال تلك القرون انتقلت الجهود الإبداعية إلى أوروبا الغربية التي عملت بكل جد على نقل الإسهامات العربية الإسلامية ، وبخاصة في ميادين الطب والفلسفة والفيزياء إلى مراكز البحث والتدريس الأوروبية[20] .

18- فيما عدا المقريزي مؤلف رسالة «إغاثة الأمة بكشف الغمة » ، وابن الأزرق، مؤلف كتاب : بدائع السلك في طبائع الملك ، فان ابن خلدون لم يترك أتباعا ، بل بقيت أفكاره مهملة حتى بداية القرن التاسع عشر ، حول ذلك انظر : الصغير بن عمار ، الفكر العلمي عند ابن خلدون ، ط٢، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981 ، ص7 .

19- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج3 ، ط1 ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، القاهرة : لجنة البيان العربي ، 1960 ، ص ص 979 – 985 ، وأيضا ص ص 990- 991 .

20- عرف اسم ابن خلدون في أوروبا منذ عام 1636، كما نشر سيلفستر دي ساسي في الأعوام 1806- 1810 أجزاء من مقدمة ابن خلدون بالفرنسية ، وقد تأثر مونتسكيو بهذه الكتابات . وبعد ظهور كتابه (روح القوانين) بدأ بعض العلماء بالنظر إلى ابن خلدون على أنه مونتسكيو الشرق ، نظرا للتشابه في العديد من الأفكار والتحليلات بين ابن خلدون ومونتسكيو، وبخاصة تلك المتعلقة بأثر العوامل الجغرافية على الظواهر الاجتماعية. والمعروف أن كتابات مونتسكيو أثرت على عدد من المفكرين الأوروبيين من بينهم أوجست كونت، للمزيد حول ذلك راجع : السيد محمد بدوي ، المورفولوجيا الاجتماعية وأسسها المنهجية عند ابن خلدون ، ص ص 173- 182، في أعمال ندوة ابن خلدون ؛ وأيضا إبراهيم دسوقي أباظة ، تاريخ الفكر السياسي، بيروت : دار النجاح ، 1973، ص 157 .

أوجست كونت : التبشير بعلم الاجتماع (1798 - 1857م)

عاصر أوجست كونت - مثل ابن خلدون - أحداثاً سياسية جسيمة تمثلت في الثورة الفرنسية وفي الحركات السياسية المضادة التي قلبت النظام الاجتماعي القديم في فرنسا بشكل خاص ، وفي أوروبا بشكل عام رأساً على عقب . وتأثر كونت بهذه الأحداث ، وبدا ذلك واضحا في رفضه للفوضى السياسية وتركيزه على النظام والاستقرار . وارتبطت هذه التطورات في النظام الاجتماعي القديم أيضا بتعاليم المدرسة النفعية التي طورت على يد جيرمي بنتام وجون ستيورات مل ، فهذه التعاليم نظرت للمجتمع نظرة فردية وجعلت القيم الفردية محور العلاقات الاجتماعية ، وهو ما رفضه سان سيمون وأتباعه ، ومنهم كونت ، ودوركايم من بعده . فقد ركز كونت ، وكذلك دوركايم ، على ما هو مشترك بين الأفراد من قيم وعادات وأخلاق وتقاليد لصياغة تعاليم جديدة تدعو إلى التوازن والاستقرار ، ونبذ الفردية والتنافسية . وساركونت في هذا الاتجاه بإخلاص شديد، فاستعمل أساليب يمكن أن يقال أنها « تبشيرية » لنشر التفكير الوضعي الذي يجسده علم الاجتماع ، الذي يمكن أن يؤدي دوراً مهما في إعادة التماسك إلى البناء الاجتماعي . فصاغ شعارات أيديولوجية يستهدى بها في إصلاح المجتمع ، منها : « الحب مبدأنا ، والنظام ركيزتنا ، والتقدم غايتنا[21]. » وأكد ضرورة كتابة هذه الشعارات على علم الإنسانية الذي اقترح تصميما خاصا له [22]. ومع ذلك فقد بذل كونت بعض الجهود لتحديد ميدان العلم الاجتماعي ومنهجه . فما أن ابتعد عن تأثير كيتيليه حتى قام بتغيير اسم هذا العلم من الفيزياء الإجتماعية إلى علم الاجتماع (Sociology) ، وهو اسم مشتق من مقطع لاتيني هو (Socios) ، ويعني شعب أو أمة ، ومن مقطع يوناني هو (Logus) ، ويعني علم أو دراسة علمية .

أوضح كونت أن علم الاجتماع يتخذ من المجتمع ميدانا له ، والمجتمع - كما

21. Auguste Conte, A General View of Positivism, Trans by J.H Bridges, New York, Robert Speller and sons Publishers, Inc, 1975 p. 355, and p 431.
22. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 427-432.

أكد في كتابه « دراسات في الفلسفة الوضعية » – يتكون من جانبين هما : الثبات والتغير . أو بعبارة أدق ، فإن هذا الميدان ينقسم إلى جانبين أساسيين : الجانب الأول الاستاتيكا الاجتماعية ، أو البناء الاجتماعي ، والجانب الثاني الديناميكا الاجتماعية ، أو التغير الاجتماعي [23]. وقد قدم كونت تحليلات لهذين الجانبين اللذين يشيران إلى حقيقة واحدة متكاملة . فتحليله للوحدات الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه توضيح للجانب الاستاتيكي ، كما يمكن النظر إليه على أنه استعراض لكيفية إعادة تنظيم المجتمع من خلال استعمال النتائج العلمية لعلم الاجتماع .

ويؤكد كونت :

" وهكذا فإن أساس العلم الاجتماعي يقوم بوضوح على تأكيد مصداقية نظرية التطور هذه . ونحن نفعل ذلك من خلال دمج القانون الديناميكي الذي يشكل أحد مميزات هذه النظرية مع مبدأ الثبات ، مما يعطي النظرية مزيداً من التماسك . وبعد ذلك ندعم النظرية بتطبيقها على أمور الحياة الواقعية [24] . "

وقد أوضح كونت أن بناء المجتمع يتكون من ثلاث وحدات رئيسية وهي : الأسرة ، والجماعات الوسيطة ، والدولة ، وعلاقات التساند بين هذه الوحدات تعطي البناء تماسكه واتساقه . وتؤدي الجماعات الوسيطة دورا مهما في هذا التماسك . فهذه الجماعات تتوسط بين الأسر والدولة رابطة هذه الأسر بالدولة، وناقلة في الوقت نفسه وجهات نظر الدولة وتوجهاتها إلى الأسر . وما التفكك الذي أصاب المجتمع إلا نتيجة لضعف هذه الجماعات الوسيطة أو اختفائها بفعل ظروف الثورة الفرنسية . وبالتالي فقد اقترح كونت أن إصلاح المجتمع يتم من خلال إعادة الدور المفقود لهذه الجماعات .

وبالرغم من أهمية هذه الجماعات في مشروع كونت الإصلاحي إلا أنه لم

---

23. Auguste Comte, The Postive Philosophy, Trans. by H. Martinean, N.Y. : Calvin Blanchar, 1955, p. 463.
24. Auguste Comte, A General View of Positivism, p. 37.

يحدد المقصود بها بدقة . والتحديد الدقيق لهذه الجماعات نجده في كتابات دوركايم التي توضح أن هذه الجماعات تشمل بشكل خاص الجماعات المهنية التي تنتشر في المجتمع الحديث وتحقق تماسكا عضويا تكامليا في هذا المجتمع[25] .

من جهة أخرى يمكن النظر إلى قانون الحالات الثلاث الذي صاغه كونت على أنه توضيح لجانب الديناميكا الاجتماعية والكيفية التي يدرس بها هذا الجانب، كما يعكس هذا القانون في الوقت نفسه إيمان كونت بفلسفة التقدم الإنساني وحماسه لها . فالإنسانية ، في نظره ، وفي نظر فلاسفة التقدم من قبلة ، من أمثال سان سيمون ، تسير بشكل مستقيم ، صاعدة من مرحلة أقل تقدما إلى مرحلة أكثر تقدما ، ومع هذا الصعود إلى المرحلة الأعلى فإن قدرة الإنسان على استغلال بيئته الطبيعية تزداد ، وتزداد سعادته على الأرض . وهذه المراحل الثلاث. كما حددها كونت هي : المرحلة اللاهوتية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة الوضعية أو العلمية [26] .

وقد طبق كونت هذا القانون على الكثير من القضايا ، فقد طبقه على تطور كل من العلوم [27] ، والتنظيم الاجتماعي ، مثلما طبقه بشكل خاص على تقدم الفكر الإنساني . فالفكر الإنساني وهو يحاول ان يصل إلى السبب وراء حدوث ظاهرة ما كان يقدم في المرحلة الأولى تفسيرات بالرجوع إلى إرادة الآلهة، كما كان الحال عند العرب في الجاهلية، وعند اليونان القدماء الذين جعلوا آلهة للحرب وأخرى للمطر ....إلخ. ولم تمكّن هذه التفسيرات المبسطة الإنسان من الوصول إلى السبب الحقيقي لحدوث الظاهرة ، وبالتالي لم تمكّنه من الحصول على القدرة على التحكم بها وبتطورها [28] .وتركت الطبيعة الخاصة للفكر الإنساني في هذه المرحلة آثارها على المجتمع وبخاصة على جوانبه المادية ، كما تركت آثارها على

25. Emile Durkheim. The Division of Lador in Society, Trans. by George Simpson, New York : The Free Press, 1964, pp. 6-18.
26. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 35-36.
27. 24. Auguste Comte, A General View of Positivism, p. 36.
28. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 10-11.
وأيضا : نقولا تيما شيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ط8، ترجمة محمود عوده ومحمد الجوهري وآخرون ، القاهرة : دار المعارف ، 1983، ص ص 46-50 .

التنظيم الاجتماعي الذي تميز بكونه تنظيما عسكريا – لاهوتيا .

أما المرحلة الثانية ، وهي تشكل تقدما ما عن المرحلة التي سبقتها ، فقد تميز الفكر الإنساني فيها باستعمال تفسيرات شديدة العمومية ، مغرقة في التجريد مثل المبدأ الحيوي ، أو الأثير ، أو قوى الخير ، أو قوي الشر ... إلخ . فقد افترض الفكر الإنساني في هذه المرحلة وجود ظواهر مسببة عن قوى الخير ، وظواهر أخرى مسببة عن قوى الشر ، دون توضيح، أو تحديد للعمليات التي تحدث من خلالها هذه الظواهر . ولم تمكّن هذه المرحلة من التطور الانسان من الوصول إلى العلاقة السببية الحقيقية بين الظواهر ، وبالتالي لم تمكّنه من الوصول إلى المعرفة الحقيقية التي تجعله قادرا على السيطرة والتحكم بالبيئة من حوله .

لكن في المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الوضعية أو العلمية ، التي تتمثل في المجتمع الصناعي المعاصر ، يتميز الفكر الإنساني بقدرته على استعمال المناهج العلمية للوصول إلى تفسيرات سببية حقيقية حول العلاقات بين الظواهر سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية . مما يمكّن الإنسان من الوصول إلى السبب الحقيقي لحدوث الظواهر ، يؤدي إلى تزايد قدرة الانسان على السيطرة على هذه الظواهر، وعلى التحكم بها لما فيه مصلحته وسعادته (29).

وهذا التقدم العقلي أو الفكري يترك آثاره على المجتمع ، وبخاصة على جوانبه المادية ، وعلى طبيعة التنظيم الاجتماعي ، حيث يشير كونت إلى أن هذه المرحلة تشهد سيادة فئة العلماء، ورجال الأعمال، ورجال الصناعة .

إن مناقشات كونت هذه تضفي بعض التوضيح على فهمه لموضوع علم الاجتماع الذي هو جزء من مشروعه الوضعي الكبير . فالعلم الوضعي بشكل عام يتخذ من الظواهر الطبيعية والرياضية ميدانا للدراسة ، أما العلم الوضعي الاجتماعي فيتخذ من الظواهر الأخرى موضوعا للدراسة ، فكل ما وراء الظواهر

---

29. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 118-121.

الطبيعية والرياضية من الأمور الإنسانية يدخل في موضوع علم الاجتماع . وقد نظر كونت إلى علم الاجتماع على أنه دراسة المجتمع وما فيه من الظواهر الإنسانية، لكنه لم يقدم تعريفا دقيقا لهذه الظواهر ، التي بدت في كتاباته وكأنها تشير إلى الثقافة ومكوناتها من معايير وتقاليد وقيم ، وإلى الجماعات الاجتماعية وبخاصة الأسر، والطبقة العاملة ، والمرأة [30]، والتعليم والرأي العام ، والعلاقة المتبادلة بينها[31].

وفيما يتعلق بالمنهج لم يشغل كونت نفسه طويلا بتحديده ، لكن تحليلاته توضح استعماله للمنهج التاريخي الوصفي . وقد استعمل هذا المنهج في تقديم البيانات اللازمة لتدعيم قانونه الشهير : « قانون الحالات الثلاث » إذ اعتمد على بيانات تاريخية حول المجتمعات الماضية لوصف المراحل التاريخية التي مرت بها الإنسانية في تطورها نحو المرحلة الوضعية .

وبالرغم من أن كونت كان مقتنعا تماما بصحة قانون التقدم الإنساني هذا ، إلا أن هناك عددا من الانتقادات على هذا القانون . فقد اعتمد كونت على معلومات تاريخية وصفية ليس لها سند مادي أحيانا لتوصيف مميزات هذه المراحل، وبخاصة المرحلتان الأولى والثانية . ومن جهة أخرى ، فإن الأدلة توضح أن العديد من المجتمعات لا تتبع مثل هذا التسلسل المرحلي في تطورها ، كما قد نجد هناك خليطا من هذه المراحل أحيانا ، إذ قد توجد مظاهر للتفكير اللاهوتي إلى جانب التفكير الوضعي في أحد المجتمعات .

وهكذا نجد أن كونت – مثله في ذلك مثل ابن خلدون من قبله– لم ينجح تماما في تعريف ميدان علم الاجتماع ، كما أن المنهج التاريخي الوصفي – مثله في ذلك مثل المنهج التاريخي الاستقرائي الذي استخدمه ابن خلدون – لا يتناسب مع التحليل الكمي للظواهر الاجتماعية ، الذي يميز علم الاجتماع المعاصر . مما يعني أن كلا منهما لم ينجح تماما في تحقيق استقلالية علم الاجتماع عن العلوم

30. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 140-161 : pp. 231-282.

31. Auguste Comte, A General View of Positivism, pp. 189-198.

الأخرى . فبينما جعل ابن خلدون علم الاجتماع مرتبطا بعلم التاريخ ، جعل أوجست كونت علم الاجتماع مرتبطا بفلسفة التقدم الإنساني .

وسنجد في الصفحات القادمة أن دوركايم هو الذي استطاع أن يصل إلى تحديد دقيق لميدان علم الاجتماع ، وأن يصل أيضا إلى تحديد للمنهج المناسب لهذا العلم ، وهو المنهج الذي يشكل الدعامة الأساسية لعلم الاجتماع المعاصر .

إميل دوركايم : تحديد الموضوع والمنهج (1858-1917م)

ابتعد دوركايم ، على العكس من سابقيه – أعني ابن خلدون وأوجست كونت – اللذان انخرطا في العمل السياسي بشكل أو بآخر ، عن مثل هذا العمل . وقد قضى دوركايم أغلب سني حياته وهو يحاضر ويجري الأبحاث في جامعة السوربون ، مما أكسبه صفات أكاديمية رصينة في فكره وفي حياته ساعدته على أن يقدم إسهامات فكرية لها أهمية مستمرة لعلم الاجتماع بشكل عام وللنظرية الاجتماعية بشكل خاص . فقد استطاع بجهوده العلمية الرصينة هذه أن يتجاوز التفكير الفلسفي عند كونت ، وان يبعد علم الاجتماع عن تأثيرات كل من علمي النفس والأحياء[32]. وقد كان الميدان الاجتماعي في هذه الفترة مسرحا للتأثيرات الفلسفية، والبيولوجية، والنفسية ، وهي تأثيرات عملت على إعاقة استقلال العلم وحصوله على ميدان مستقل للدراسة . وقد عمل دوركايم في كتاباته المهمة على مواجهة مثل هذه التأثيرات التي تمثلت في التيارات الثلاثة التالية:

1) تيار المدرسة النفسية

وهو تيار تزعمه العالم جبرائيل تارد ، الذي وقف موقفا متشددا من نشوء علم الاجتماع باعتباره علما مستقلا له ميدان خاص به فقد كان تارد مقتنعا أن علم النفس يستطيع دراسة المجتمع ، طالما أن المجتمع – كما كان يدعي – هو

32. Jones Robert Alun, "On Understanding A Sociological Classic," American Journal of Sociology, No. 2, pp. 279-213, 1997, p. 295.

مجموعة من الأفراد ، وطالما أن الأفراد يُدرسون من قبل علم النفس فإن المجتمع يمكن أن يُدرس من قبل علم النفس أيضا .

وقد عمل دوركايم في رده على مزاعم هذا التيار على توضيح طبيعة الظاهرة الاجتماعية وشدد على أن هذه الظاهرة لا تدرس من قبل علم النفس ، إذ أنها تختلف في جوهرها عن الظاهرة النفسية ، مما يستدعي قيام علم جديد يتخصص في دراستها (33) .

2) تيار المدرسة النفعية

نظرت المدرسة النفعية إلى المجتمع نظرة فردية خالصة ، فبدا المجتمع وكأنه يتألف من أفراد يتحركون لتحقيق مصالحهم الخاصة . وحين يلتقون فإنما يفعلون ذلك لتحقيق هذه المصالح أيضا . أما الأخلاق فقد نظر إليها على أنها أخلاق فردية تختلف من فرد إلى آخر دون استقلالية لهذه الأخلاق عن الأفراد .

رفض دوركايم هذه التحليلات ، وأوضح أن المشاعر الأخلاقية تنشأ عن تفاعل الأفراد ، لكنها تتحول فيما بعد إلى اتفاقات مشتركة ملزمة لهؤلاء الأفراد(34) . وبهذا المعنى تشكل المعايير الأخلاقية جانبا موضوعياً في موقف التفاعل الاجتماعي ، إذ تمارس درجة من الضغط والإلزام على سلوك الأفراد في هذا الموقف . كما أوضح دوركايم أن المصلحة غير ثابتة على عكس المعيار الأخلاقي ، فالمصلحة تربط بين جماعة اليوم، ولكنها قد تجعلهم أعداءً غدا . فالنفعية لا تصل إلى مستوى التماسك الأخلاقي في خلق مجتمع مستقر متوازن . ومن جهة أخرى ، فقد أوضح أن تقسيم العمل هو مصدر النظام الأخلاقي ، والتماسك في المجتمع الحديث، إذ يقول : « وباختصار ، فان تقسيم العمل يصبح

---

33. أنظر: إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ؛ وأيضا :
Antony Giddens, Emile Durkheim : Selected Writings, London, Cambridge University Press, 1972, pp. 74-77, And his : Capitalism and Modern Social Theory : An Analysis of the Writings of Marx, Durkhein, and Max Weber, London : Cambridge University Press, 1971, p. 72.

34. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 203-204.

المصدر الأساسي للتماسك ، ويصبح في نفس الوقت الأساس الذي يقوم عليه النظام الأخلاقي [35] . "

3) الاتجاه البيولوجي

عمل هذا الاتجاه الذي تزعمه هربرت سبنسر على تقديم نظرية فلسفية تدمج المجتمع في النظام الطبيعي العام ، حيث يبدو المجتمع وكأنه كائن بيولوجي ، ينطبق عليه ما ينطبق على الكائنات البيولوجية الأخرى الموجودة في الطبيعة .

وقد عمل دوركايم على مواجهة هذا التيار أيضا ، فأوضح بأن الظاهرة الاجتماعية من طبيعة خاصة ، فهي في جوهرها من طبيعة عقلية ، لأنها مجموعة من الاتفاقات المشتركة ، التي تدرس من خلال منهج يتناسب وطبيعتها الخاصة ، وهو منهج يختلف عن ذلك المستعمل في العلوم البيولوجية [36] .

واستطاع دوركايم – أثناء تصديه لهذه التيارات – أن يطور تحليلاته للطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية ، وأن يقنع جمهرة العلماء بوجود ميدان لا يدرس من قبل العلوم الاخرى ، وهو الظواهر الاجتماعية ، والعلم الذي يختص بهذا الميدان هو علم الاجتماع.

الظاهرة الاجتماعية – موضوع ، أو ميدان علم الاجتماع

خصص دوركايم كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » لتوضيح الميدان

35. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 406-407.

36. إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ص ص 38 – 42 ؛ وأيضا :

Antony Giddens, Capitalism and Modern Social Theory, p. 67; and: Alvin Gouldner, The Comming Crisis of Western Sociology, New York, Aron Books, 1970, pp. 92-113; and: Alan Swingewood, A Short History of Sociological Thoüght, N.Y : St. Martinus Press, 1984, p. 99.

الخاص بعلم الاجتماع . وهذا الميدان – كما أكد – هو الظواهر الاجتماعية التي تسمى أحيانا في كتاباته (الحقائق الاجتماعية)، وأحيانا أخرى (الوقائع الاجتماعية). ويعرفها دوركايم من خلال مميزاتها على أنها ضروب من المشاعر والتفكير والسلوك ، عامة وملزمة . ويوضح أن ضروب السلوك والتفكير الاجتماعيين أشياء حقيقية توجد خارج ضمائر الأفراد الذين يجبرون على الخضوع لها في كل لحظة من لحظات حياتهم . فهذه الضروب أشياء ذات وجود قائم بنفسه ، ويجدها الفرد تامة التكوين منذ ولادته [37] .

ويمكن تبسيط هذا التعريف بالقول أن الظاهرة الاجتماعية عبارة عن قواعد و اتفاقات مشتركة بين الأفراد ، تتعلق بإشباع الحاجات ، وبتحقيق المجتمع لأهدافه. فعادات الزواج في المجتمع تشكل ظاهرة اجتماعية ، ذلك أنها في جوهرها عبارة عن اتفاقات مشتركة بين الأفراد ، وهي توجه سلوكهم ، ويؤدي أتباعها إلى تحقيق الهدف وهو إتمام الزواج ، ويؤدي ذلك في التحليل النهائي إلى تجدد المجتمع واستمراره . وارتباط هذه الاتفاقات بتحقيق الأهداف الفردية والمجتمعية يدعم الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية التي تختلف عن الظاهرة النفسية ، التي تتعلق بفرد واحد ، أو عدد محدود من الأفراد ، والظاهرة البيولوجية التي تتعلق بالكائنات العضوية . فعلى الرغم من أن الظاهرة الاجتماعية ليست شيئا ماديا فإنها تشبه الأشياء المادية من حيث تأثيرها على سلوك الأفراد .

ولتوضيح هذه الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية يشرح دوركايم المميزات الخاصة التي تفصلها عن غيرها من الظواهر ، وهذه المميزات هي [38]:

1) العمومية

فالظاهرة الاجتماعية سواء أكانت قواعداً أو اتفاقات مشتركة أم أنماطاً

37– إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ص ص 42– 43.

38. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 129.

سلوكية متكررة ومنظمة ، تتصف بأنها مشتركة بين غالبية أفراد المجتمع الواحد وجماعاته .

وهناك معنى أخر للعمومية يبرز من خلال كتابات دوركايم ، يشير إلى وجود الظاهرة في المجتمعات الإنسانية عامة . فالأسرة ظاهرة توجد في جميع المجتمعات الإنسانية ، ولكن بأشكال متنوعة . ففي العديد من المجتمعات تأخذ الشكل الأبوي ، وفي مجتمعات أخرى تأخذ الشكل الأموي، أو الشكل الجماعي ...إلخ . وتحليلات دوركايم في مجملها تشير إلى أنه يركز على المعنى الأول للعمومية .

2) الموضوعية

فالظاهرة الاجتماعية توجد بشكل مستقل عن الأفراد الذين أنتجوها ، وهم يتفاعلون في حياتهم اليومية لإشباع حاجاتهم المختلفة . وللظاهرة بهذا المعنى وجود مستقل بذاته ، كما أن لها قوانيناً خاصة تخضع لها في تطورها وتغيرها . وهذا الوجود المستقل يعطي للظاهرة صفة الموضوعية ، كما تدعم موضوعيتها أيضا من خلال اشتراك الأفراد بها . فموضوعيتها ليست موضوعية مادية تماما ، وإنما هي موضوعية سوسيولوجية . وغالبا ما كان دوركايم يؤكد – كما أشرنا – أن الظاهرة الاجتماعية ليست شيئا ، لكنها كالشيء من حيث تأثيرها على سلوك الأفراد .

3) صفة الإلزام

بالإضافة إلى كون الظاهرة الاجتماعية عامة وموضوعية فإنها أيضا ملزمة ، أي يجد الفرد أن عليه أن يسلك وفق ما تقتضيه الظاهرة وإلا تعرض لضغوط مختلفة من الجماعات الاجتماعية ، ومن المؤسسات الاجتماعية الرسمية كالقانون والدولة . ومع ذلك فإن الفرد لا يحس عادة بهذا الإلزام . فالظاهرة –على الرغم من أنها توجد بشكل موضوعي خارج عقل الفرد – إلا أنها توجد أيضا داخل

عقله . لذلك كان دوركايم يؤكد أن كلا منا يحمل المجتمع في عقله على شكل معانٍ ، واتفاقات ، ومبادئ أخلاقية ، اكتسبها الفرد من خلال عملية التطبيع الاجتماعي ، وأصبحت بالتالي جزءا من محتوى الذات لديه .

إن تحديد دوركايم لميدان علم الاجتماع على أنه دراسة الظواهر الاجتماعية يمهد لمناقشاته المنهجية المتعمقة ، المضمنة في عدد من مؤلفاته ، إلى جانب كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع » . ويؤكد دوركايم في هذه المؤلفات أن الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية تجعل من الممكن دراستها دراسة علمية ، باستعمال الأساليب الوضعية . وبالتحديد، فإنه من الممكن دراسة الظاهرة دراسة كمية باستعمال المنهج الإحصائي المقارن . وهذا المنهج يمكننا من قياس الظاهرة قياسا كميا ، ومن مقارنة هذه الظاهرة في المجتمعات، أو مقارنتها في المراحل التي يمر بها المجتمع الواحد ، بهدف الوصول إلى تعميمات ذات مصداقية كبيرة .

وقد أثبت دوركايم صلاحية هذا المنهج لدراسة الظاهرة الاجتماعية بنفسه في دراساته الميدانية ، وبخاصة دراسته عن أنماط الانتحار في المجتمعات الأوروبية ، ودراسته عن انتقال المجتمع الأوروبي إلى الرأسمالية الحديثة . ففي دراسته عن أنماط الانتحارفي الدول الاوروبية استخلص معدلات الانتحار في كل دولة على حدة ، وقارن بين هذه المعدلات في الدول المختلفة ، سواء أكانت تدين بالبروتستانتية أم بالكاثوليكية ، ثم صاغ نظريته المشهورة حول الانتحار[39] .

وتطبيقات دوركايم المنهجية ، في واقع الحال ، أكثر تعقيدا وشمولا من استعماله للإحصاءات المقارنة . ففي كتاباته مناقشات مفصلة تتعلق بالاستراتيجية المهمة التي طورها واستعملها ، والتي تتلخص بضرورة تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية أخرى . ولأهمية هذه الاستراتيجية فإننا سنقوم بإيضاحها ببعض التفصيل فيما يلي .

---

39. Emile Durkheim, Suicide, Glecoe : The Free Press, 1951;
وأيضا : سمير نعيم احمد ، النظرية في علم الاجتماع ، ط٥ القاهرة : دار المعارف ، 1985، ص ص 101- 107 .

تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية أخرى

طورت هذه الاستراتيجية المنهجية على يد دوركايم لإبعاد علم الاجتماع عن كل من علمي النفس والأحياء ، وبالتالي لتدعيم الاستقلالية الواضحة لعلم الاجتماع كعلم له ميدان محدد هو الظواهر الاجتماعية . ولم يكتف دوركايم بتطوير هذه الاستراتيجية والدعوة لها ، وإنما أوضح تطبيقها العملي في أغلب دراساته . ففي دراسته عن أنماط الانتحار يستعمل البيانات الإحصائية التي حصل عليها ، ويصنفها بطريقة خاصة لتوضيح هذه الاستراتيجية وتأكيد قدرتها على تقديم تفسيرات حقيقية للظواهرالاجتماعية. فقام بتصنيف حالات الانتحار – التي جمع بيانات حولها– إلى ثلاثة أنماط رئيسية ، وهي: الانتحار الأناني ، والانتحار الغيري ، والانتحار [40] الأنومي، أو اللامعياري . وهناك نمط رابع يتحدث عنه دوركايم أحيانا هو نمط الانتحار القدري ، ويرتبط هذا النمط في كتاباته بعوامل جغرافية أهمها المناخ السائد . كما أوضح أن كل نمط من هذه الأنماط ، وبخاصة الثلاثة الأولى مسبب عن متغير (أو ظاهرة) اجتماعي ، وليس عن متغير نفسي أو بيولوجي ، ويسمى دوركايم هذا المتغير الاجتماعي « طبيعة التماسك في المجتمع ». فالانتحار الأناني ينتج عن وضع اجتماعي يتميز بقلة اندماج الفرد مع الجماعة، أو بدرجة منخفضة من التماسك الاجتماعي ، كما يوضح النموذج النظري رقم(1).

النموذج النظري رقم (1)

العلاقة بين طبيعة التماسك في المجتمع وأنماط الانتحار فيه

المتغير المستقل (ظاهرة اجتماعية) ←——— المتغير التابع (ظاهرة اجتماعية)

نمط التماسك الاجتماعي ←——————— نمط الانتحار

درجة منخفضة من التماسك الاجتماعي ←—— الانتحار الأناني

درجة مرتفعة من التماسك الاجتماعي ←—— الانتحار الغيري أو الإيثاري

اضطراب التماسك الاجتماعي

(عدم وضوح المعايير) ←——————— الانتحار الأنومي (اللامعياري)

---

40. Emile Durkheim, Sucide, pp. 52-75.

أما الانتحار الغيري، أو الإيثاري فهو يرتبط بوجود درجة مرتفعة من التماسك الاجتماعي ، بينما يرتبط نمط الانتحار الأنومي ، أو اللامعياري ، كما أوضحت بيانات دوركايم الإحصائية ، بوجود درجة واضحة من اضطراب المعايير الاجتماعية ، مما ينتج عنه حالة من عدم الوضوح ، تؤدي إلى حالة من عدم الشعور بالأمن ، تدفع ببعض الأفراد للانتحار .

والملاحظ أن تركيز دوركايم على المتغيرات الاجتماعية في تفسيره للانتحار قد أدى إلى إهمال المتغيرات النفسية التي قد يكون لها دور في دفع بعض الأفراد للانتحار . ففي كل مجتمع هناك عدد من الأفراد يعانون من اضطرابات عقلية قد تؤدي وبشكل مستقل عن العوامل الاجتماعية إلى انتحارهم .

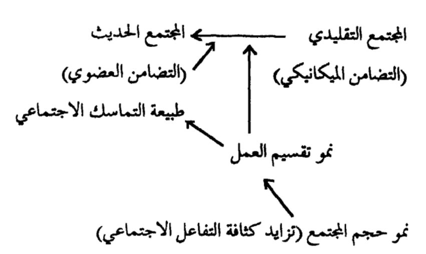
لتقديم المزيد من الدعم لهذه الإستراتيجية المنهجية ، وللتأكد من أن الاتفاقات المشتركة – ومن ضمنها المشاعر الأخلاقية – نتيجة لظواهر اجتماعية ، أهمها التفاعل الاجتماعي ، عمل دوركايم على اختبار نظرياته بطريقة أخرى ، باستعمال الأدلة التاريخية ، ليرى هل تتغير المعايير الاجتماعية باعتبارها نتيجة لتغيرات في الأوضاع الاجتماعية . وهذه المناقشة ، وهي مناقشة إمبيريقية ، تشكل جوهر كتاب « تقسيم العمل الاجتماعي » . وبالتحديد، فإن دوركايم يوضح في هذا الكتاب كيف يتغير الضمير الجمعي ، وهو حقيقة أو ظاهرة اجتماعية ، نتيجة للتغير في تقسيم العمل [41]، وهو أيضا ظاهرة اجتماعية أخرى . كما أن النمو في تقسيم العمل الاجتماعي يتسبب عن ظواهر اجتماعية ، كما يوضح دوركايم . فالعوامل الرئيسية التي تسبب انتقال المجتمع من البسيط إلى المركب ، أو من نمط التماسك الميكانيكي إلى نمط التماسك العضوي ، هي نمو حجم المجتمع [42]، ونمو تقسيم العمل الاجتماعي [43] . وتغير طبيعة التماسك الاجتماعي [44]، كما يوضح النموذج النظري رقم (2) .

---

41. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 167-173.
42. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 257-262.
43. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 167-173.
44. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 181-192.

النموذج النظري رقم (2)

مراحل تطور المجتمع والعوامل المؤثرة في ذلك



وقد انتقد بعض العلماء دوركايم لاستعماله متغير « نمو حجم المجتمع »، وهو متغير سكاني وليس اجتماعي ، لكن دوركايم أوضح أنه يقصد به تزايد كثافة التفاعل الاجتماعي . فمع ازدياد حجم المجتمع يزداد عدد الجماعات الاجتماعية ، كما يزداد عدد العلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد في حياته اليومية .

ويوضح النموذج النظري (2) العلاقات الداخلية في نظرية دوركايم حول التطور في المجتمع والعوامل التي تؤدي إلى هذا التطور . وهذه العوامل بالرغم من أن لكل منها تأثيره المستقل على طبيعة التضامن الاجتماعي ، إلا أنها تتلازم وتتداخل فيما بينها . فالنمو في حجم السكان لا يعني تزايد كثافة التفاعل الاجتماعي فقط ، وإنما يعني أيضا بروز حاجات جديدة ، تستدعي ظهور حرف ومهن جديدة ، لتقديم السلع، والخدمات، لإشباع هذه الحاجات، مما يؤدي إلى تنوع النشاطات الاقتصادية ، أو نمو تقسيم العمل ، الذي يغير بدوره من طبيعة العلاقات الاجتماعية، التي تأخذ بالتدريج طابعا تعاقديا وبراجماتيا يدعم النشاطات الاقتصادية الجديدة .

ويؤدي تقسيم العمل الاجتماعي أيضا إلى تغيرات في نمط الشخصية لدى

الفرد . فهو يؤدي إلى بروز ظاهرتين متلازمتين ، هما : ظاهرة التفردية وظاهرة الفردية (45) . وتعني التفردية تخصص الفرد بمهنة معينة ، وبالتالي تميزه بمجموعة من الأنماط السلوكية، والمشاعر، والأفكار التي تتناسب مع هذه المهنة. والتفردية بهذا المعنى ظاهرة إيجابية تدعم التخصص ، وتزيد من درجته ، كما أن تأثيرها على الفرد إيجابي فهي ترفع من درجة كفاية الفرد ، ودرجة حصوله على الإشباع المهني . أما الفردية فهي ظاهرة سلبية ، إذ أنها لا تقدم دعما للنمو في تقسيم العمل الاجتماعي ، بل تؤدي إلى انعزال الفرد عن المجتمع . وستتضح ، هذه التأثيرات بشكل اكبر عند تبيان المميزات التي تتصف بها مرحلتا التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي . كما سيتضح كيف تتغير المعايير والعلاقات الاجتماعية نتيجة للتغير في درجة تقسيم العمل الاجتماعي من خلال النقاط التالية :

1- تكون العلاقات الاجتماعية في مرحلة التضامن الميكانيكي أولية في طابعها، فهي تأخذ طابعاً شخصياً وعاطفياً واضحاً . ويساعد على ذلك صغر حجم المجتمع، مما يسهل على الفرد معرفة جميع أو معظم الأفراد الآخرين ، ولفترات طويلة نسبيا (46) (أما في المرحلة الثانية فيضعف الشكل الأولى للعلاقة التي تأخذ طابعا تعاقديا ورسميا (47) . فالفرد في المجتمع العضوي – وهو المجتمع الصناعي الحديث – ونتيجة لكبر حجم المجتمع وتعقد بنائه ، يعيش علاقات متنوعة مع أشخاص لا يعرف عنهم الكثير .

ومن جهة ثانية ، فإن العلاقات بين الجماعات المختلفة ، وبخاصة الجماعات المهنية المتنوعة ، تأخذ طابعا تبادليا واضحا . فكل جماعة من هذه الجماعات تعتمد على الجماعة الأخرى في وجودها واستمرارها . من هنا يؤكد دوركايم أن الاكتفاء الذاتي والإنعزال أمر غير ممكن في المجتمع الحديث ، سواء على مستوى

45. Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 403-407; and Anthony Giddens, Capitalism and Modern Social Theory.., p. 37; وأيضاً : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ص 172 - 173 .

46. Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 129-135, and pp. 174-180.

47. Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 201-202, and p.131.

الجماعات أم على مستوى الأفراد . كما يؤكد أيضا أنه نتيجة لذلك، وعلى عكس الاعتقاد الذي قد يكون شائعا ، فإن المجتمع الحديث متماسك تماما ، مثله في ذلك مثل المجتمع التقليدي ، لكن طبيعة التماسك ووسائله هي التي تختلف بين المرحلتين . فبينما يكون التماسك الاجتماعي في المرحلة الأولى نتيجة القرابة الدموية والتشابه في النشاطات الإنتاجية بين الجماعات والأفراد ، يكون التماسك في المرحلة الثانية نتيجة للإعتمادية المتبادلة بين الجماعات المهنية المتمايزة والمختلفة(48).

ومع ازدياد تقسيم العمل فإن التماسك في المجتمع الحديث يزداد ويتقوى ، بينما يضعف التماسك في المجتمع التقليدي . ويوضح دوركايم :

"باختصار فقد ميزنا بين نوعين من التماسك (التماسك الميكانيكي والتماسك العضوي) ، يرتبط بكل منهما نمط من الأنماط الاجتماعية . وقد اتضح لنا أن هذين النمطين يرتبطان عكسيا ، فكلما قوي نمط منهما ضعف النمط الآخر. ويؤدي تقسيم العمل دورا مهما في هذه العملية ، إذ أنه يدعم سيادة النمط العضوي من التماسك (49) . "

2. يوجد تقسيم العمل في كلا المرحلتين : مرحلة التضامن الميكانيكي ، ومرحلة التضامن العضوي ، ولكن بدرجات متفاوتة . ففي المرحلة الأولى تتميز الحياة الاقتصادية بالبساطة وعدم التعقيد ، إذ تعمل الجماعة كلها في نشاط إنتاجي واحد تكتفي به مثل صيد الأسماك أو جمع الفاكهة من الأشجار . ولكن بعد انتقال المجتمع إلى المرحلة الثانية تصبح الحياة الاقتصادية أكثر تعقيدا . ويتبدى هذا التعقيد من خلال ظهور مهن جديدة تتناسب واحتياجات المجتمع الحديث الذي يتميز بأنه مجتمع حضري ، وصناعي .كما أن المهنة نفسها غالبا ما تتفرع إلى مهن مستقلة ، مما يزيد من تعقيد البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع (50) .

48. Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 147-149, and p. 276.
49. Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 192.
50. Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 51, and p.227.

3. تتميز مرحلة التضامن العضوي بوجود ظاهرة التخصص ، وهي ظاهرة غير موجودة في مرحلة التضامن الميكانيكي. فالمجتمع الميكانيكي يقوم على التشابه بين الأفراد والجماعات، فكل فرد هو نسخة مكررة عن الفرد الآخر، نتيجة لقيام الجميع بالنشاط الإنتاجي نفسه، ونتيجة لقوة الضمير الجمعي [51]، وما يتضمنه من عادات وتقاليد ومعايير ثقافية تقوم جميعها بصياغة شخصية الأفراد وفق نمط تقليدي.

أما مجتمع التضامن العضوي ، وهو المجتمع الحديث ، فيقوم على التخصص الذي ينتج درجة واضحة من التعقيد في البناء الاقتصادي للمجتمع ، كما ينتج درجة واضحة من التعقيد في البناء الاجتماعي ككل . ويؤدي بهذا إلى ظهور جماعات جديدة ومؤسسات جديدة ، تهتم بشؤون تدريب الأفراد وإعدادهم للقيام بالمهن الجديدة ، التي تتزايد باستمرار .

4. تختلف قوة الضمير الجمعي الذي يتضمن ثمرة التفاعل الاجتماعي من عادات وتقاليد وقيم من مرحلة إلى أخرى . فقوة الضمير الجمعي وسطوته تكون أوضح ما تكون في المجتمع البسيط ، نتيجة لصغر حجم المجتمع ، وعدم تنوع النشاطات الإنتاجية فيه(أما في المجتمع الحديث فإن قوة الضمير الجمعي تضعف نتيجة لكبر حجم المجتمع ، ونتيجة للتنوع الذي يسود فيه ، مما يؤدي إلى تمتع الأفراد والجماعات بدرجة أكبر من الحرية في السلوك والتفكير . كما تطور وسائل أخرى للضبط الاجتماعي إلى جانب العادات والتقاليد من أهمها القوانين ، ووسائل الإعلام الجماهيرية [52].

---

51. يفرق دوركايم بين الضمير الجمعي والضمير الفردي ، ويوضح في كتاباته أن الضمير الفردي ينمو ويتطور لدى الفرد بصفته انعكاسا للضمير الجمعي ، وبخاصة في المجتمع التقليدي ، أنظر:
Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 129-130.
كما يستعمل هذا المصطلح من قبل دوركايم للإشارة إلى المجتمع في بعض كتاباته، أنظر:
Emile Durkheim, The Elementary Forms of Religious Life. Trans. J.W. Swain, New York : The Free Press, 1965, p. 492.

52. **Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 153, and pp. 167-173.**

5. يختلف القانون من حيث طبيعته وتطبيقاته من مرحلة إلى أخرى أيضاً، فالقانون في المجتمع التقليدي عقابي [53]، يركز على القصاص من المذنب ومن جماعته القرابية في العديد من الأحيان . والقانون هنا أقرب إلى الأعراف لأنه غير مكتوب . كما أن تطبيقه يعتمد على قوة الجماعة ، وسطوة الضمير الجمعي[54] ، أكثر من اعتماده على أجهزة رسمية متخصصة. أما القانون، في المجتمع الحديث فهو قانون تغريمي [55] يركز على تغريم المذنب ، وليس معاقبته جسدياً، وهو لا يتعرض لجماعة المذنب القرابية . ويكون القانون في هذه المرحلة مدوناً في سجلات رسمية ، من خلال مؤسسات ، وأجهزة متخصصة ، كالبرلمانات ، وأجهزة القضاء وأجهزة الأمن المختلفة .

نرى مما سبق أن دوركايم مثل ابن خلدون ، وأوجست كونت من قبله ، قد شغل نفسه جدياً بالعمل على تحديد ميدان مستقل لعلم الاجتماع ، وتحديد منهج يتناسب ودراسة هذا الميدان . لكنه استطاع أكثر من أي منهما أن يوضح من خلال كتاباته ومؤلفاته العديدة – وفي وجه معارضة أيديولوجية قوية – أن هناك ميداناً خاصاً بعلم الاجتماع لا يمكن للعلوم الأخرى أن تدرسه ، هو ميدان الظواهر الاجتماعية . كما أوضح أن هناك منهجاً يتناسب وطبيعة هذا الميدان ، هو المنهج الإحصائي المقارن .

ولم يكن دوركايم يعمل في فراغ ، فقد استفاد من جهود سابقيه وأخطائهم، وتشير المراجع إلى استفادته من جهود أوجست كونت ، ولكنها لا توضح شيئاً عن علاقته بإسهامات ابن خلدون . ومن الصعب أن نقول أن دوركايم كان على إطلاع على أعمال ابن خلدون ، إذ لا يوجد دليل مادي على ذلك ، ولكن نظرة فاحصة إلى إسهاماتهما تبرز بعض التشابه في هذه الإسهامات. وقد يكون هذا التشابه نتيجة للصدفة المحضة، أو قد يكون نتيجة لتوصل العقل

53. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 76, and p.141.
54. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, p. 152.
55. Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, pp. 127-131.

الإنساني إلى تفسيرات متشابهة للمشكلة نفسها ، وأن اختلفت البيئة واختلف العصر . وسأقوم في الصفحات القليلة القادمة بعقد مقارنة بين إسهامات دوركايم وإسهامات ابن خلدون لتوضيح هذا التشابه .

مقارنة بين دوركايم وابن خلدون

يتمثل التشابه بين دوركايم وابن خلدون أكثر ما يتمثل في تحليلهما لعملية انتقال المجتمع من البسيط إلى المركب ، ويتبدى هذا التشابه في النقاط التالية :

1) تقسيم عملية الانتقال إلى مرحلتين

ينظر ابن خلدون كما أسلفنا إلى هذه العملية عل أنها انتقال من مرحلة البداوة ، صعوداً إلى مرحلة أكثر تطوراً هي مرحلة التحضر . أما دوركايم فينظر إلى هذه العملية على أنها انتقال من مرحلة التضامن الميكانيكي إلى مرحلة التضامن العضوي . والافتراض الذي يقوم عليه هذا التقسيم يتعلق بموقف كل منهما من عملية سير الحضارة والتاريخ . فكلا العالمين يفترض أن المجتمع يسير بشكل خطّي صاعد نحو مرحلة أكثر رقياً وتطوراً من سابقتها[56]. ومع ذلك فإن القراءة المتعمقة لكتابات كل من إميل دوركايم وابن خلدون تترك لدى القارئ انطباعاً بأن لدى كل منهما مشاعر مختلطة حول هذا الانتقال أو التطور . فابن خلدون ينظر أحياناً بإعجاب إلى مرحلة التحضر ، وما فيها من صناعات ، وفنون ، وخدمات مختلفة ، لكنه يتحدث في أحيان أخرى عن هذه المرحلة ، وكأنها مرادفة للإغراق في الترف ، الذي يؤدي إلى الانحدار في ظل غياب واضح للعصبية النقية ، التي توجد في مرحلة البداوة .

أما دوركايم فبالرغم من أنه يفضل شرح مظاهر قوة المجتمع الحديث

56- بالإضافة إلى هذا التحليل الخطّي لعملية التطور الاجتماعي يطرح ابن خلدون تحليلاً دائرياً أيضاً ، وبخاصة في معرض شرحه لقوانين نشوء الأسر الحاكمة وانهيارها . أما دوركايم فقد ابتعد عن استعمال التحليلات الدائرية .

(التضامن العضوي) ، الموجودة في القانون الوضعي ، والتخصص وتقسيم العمل، وسيادة العلاقات التعاقدية الرسمية ، فإننا نجده في أكثر من مناسبة يرثي ضياع العلاقات الأولية الحميمة ، التي كان يقدمها المجتمع التقليدي (التضامن الآلي) .

2) التشابه في خصائص المراحل

تتميز المرحلة الأولى لدى كل من ابن خلدون ودوركايم بأن المجتمع فيها صغير الحجم ، وقليل التنوع في المجال الاقتصادي ، لكنه شديد التماسك اجتماعياً . وتنبع شـدة التماسك في هذه المجتمع من قوة معنوية مجردة، توجد مستقلة عن الافراد، يسميها ابن خلدون « العصبية »، بينما يسميها دوركايم «الضمير الجمعي ».

أما المرحلة الثانية فتتميز لدى العالمين بضعف هذه القوة المعنوية المجردة . فالعصبية تضعف في المجتمع الحضري ، وكذلك الضمير الجمعي ، الذي يتلاشى بالتدريج في مجتمع التضامن العضوي .

3) إستخدام التفسير الاجتماعي

يستعمل ابن خلدون في تفسيره للعوامل التي تؤدي إلى انتقال المجتمع من البداوة إلي التحضر ، عاملين أو متغيرين ، كل منهما ظاهرة اجتماعية ، استعملت لتفسير العملية، وهذان العاملان هما : «تنوع النحل من المعاش» ، و« العصبية » . وهنا فإن ابن خلدون لا ينحرف عن المبادئ المنهجية التي نادى بها ، وأهمها أن الظاهرة الاجتماعية يجب أن تفسر بظاهرة من جنسها ، كما يجوز أحياناً أن تفسر بظاهرة أخرى من غير جنسها ، أي بظاهرة جغرافية ، مثلاً.

أما دوركايم فإنه يستعمل العاملين نفسيهما تقريبا، ولكن تحت تسميات مختلفة. فهو يقرر أن هذا الانتقال يأتي نتيجة لنمو « تقسيم العمل الاجتماعي ». ويرتبط هذان العاملان بعامل ثالث هو زيادة «كثافة التفاعل الاجتماعي » الناتجة عن نمو حجم المجتمع وزيادة عدد سكانه.

وهنا فإن دوركايم لا ينحرف أيضا عن أهم المبادئ المنهجية التي طورها، أعني أن الظاهرة الاجتماعية يجب أن تفسر بظاهرة اجتماعية أخرى. ويرفض تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة من غيرجنسها، سواء أكانت نفسية أم جغرافية.

4) النظرإلى الشخصيةعلى أنها من إنتاج المجتمع

يظهرموقف ابن خلدون من العلاقة بين الفرد(الشخصية) والمجتمع من خلال تحليله للتغير الذي يصيب أخلاق الفرد، نتيجة لانتقال المجتمع من البداوة الى التحضر. مما يعني أنه يرى أن أخلاق الفرد، أو سماته الشخصية هي انعكاس للبناء الاجتماعي الذي يعيش فيه. فالفرد في مرحلة البداوة يتميزبالخشونة والتقشف والميل الى الشجاعة الجسدية، وهي مميزات تجد معناها وأهميتها من خلال البناء الاجتماعي الذي توجد فيه. أما في مرحلة التحضر فإن الفرد يميل الى الترف والدعة والإبتعاد عن الشجاعة الجسدية، وهي مميزات شخصية تجد معناها أيضا من خلال البناء الاجتماعي الذي توجد فيه.

ويبدو دوركايم أكثر صراحة من ابن خلدون في هذا المجال. فهو يؤكد مرارا أن الفرد من إنتاج المجتمع الذي يعيش فيه، أي أنه من إنتاج الظواهرالاجتماعية التي تحيط به. ذلك أن هذه الظواهر أسبق في وجودها على وجود الفرد، الذي يجدها حوله منذ الولادة وحتى الموت. وموقف الفردمن هذه الظواهر – كما يوضح دوركايم – موقف المتعلم، الملتزم بمحتواها من المعايير والقيم والتوجيهات الاخلاقية والأنماط السلوكية الشائعة. ويدلل دوركايم على صحة موقفه النظري هذا بتقديم أمثلة من المجتمع التقليدي ومن المجتمع الحديث المعقد فالفرد في المجتمع التقليدي نسخة مكررة في مظهره وفي أخلاقه عن الآخرين . ويعود ذلك إلى قوة الضمير الجمعي في هذا المجتمع ، وهي قوة كافية «لتغليف» الجميع، لكن الفرد في المجتمع العضوي يختلف عن ذلك، فهو يمتلك درجة من التفرد والتميز عن الآخرين سواء في مهنته أو مظهره، أو عاداته . وهذا يعود لعوامل مجتمعية ، أهمها ضعف الضمير الجمعي، وضعف محتوياته، بالإضافة إلى نمو تقسيم العمل، وازدياد التخصص.

ننتقل الآن إلى توضيح طبيعة المجتمع في فكر كل من ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وأميل دوركايم ، ثم ننتقل إلى توضيح طبيعة العلاقة الجدلية بين الأفراد والظواهر الاجتماعية .

طبيعة المجتمع

أوضحت مناقشتنا السابقة أن المفكرين الثلاثة الذين ركزنا عليهم في هذا الفصل اتفقوا على أن للمجتمع طبيعة خاصة به . ومع ذلك ، أو ربما بسبب ذلك، فإنهم جميعاً لم يقدموا تعريفاً محددا للمجتمع ، أو لعلم الاجتماع ، الذي يدرس المجتمع. ففي كتابات ابن خلدون – كما أوضحت تحليلاتنا – لا نجد تعريفاً محدداً للعمران البشري ، فهو يستعمل مصطلحات مثل المجتمع الحضري ليشير إلى مرحلة في التطور لها مميزات معينة ، كما يستعمل مصطلح المجتمع البدوي ليشير إلى مرحلة أقل تطوراً في سلم الحضارة . كما أوضحت تحليلاتنا أن ابن خلدون يتحدث عن السلطة أو الدولة كأحد الوحدات الرئيسية في المجتمع ، ويخلط أحياناً بين المجتمع وبين الدولة فيبدو المجتمع في كتاباته وكأنه كيان سياسي، يتطور ويتشكل على هيئة دولة ، أو سلطة منظمة ومستقرة .

أما أوجست كونت فهو يقرر أن الوحدة الأولى في المجتمع هي الأسرة ، لكنه يتردد في القول أن المجتمع مجموعة من الأسر المترابطة . ويفرق بين مستوى الأسر، ومستوى الجماعات الوسيطة، ومستوى الدولة ، فيؤكد أن كل مستوى منها يخضع لقوانين التقدم ، ولكنه لم يقم بمحاولة لاستكشاف طبيعة هذه المستويات ، نتيجة لانشغاله بالجوانب التطبيقية والتبشيرية للفلسفة الوضعية التي طورها .

ولا شك في أن عدم التوضيح الدقيق لمصطلح المجتمع لدى كل من ابن خلدون وأوجست كونت قد أدى دوراً في عدم تمكن أي منهما من الوصول إلى تحديد دقيق لميدان علم الاجتماع .

أما دوركايم فقد بذل الكثير من الجهود الرصينة للاهتمام بهذا المصطلح

المحوري ، ونجح في ذلك إلى حد كبير ، إذ إن كتاباته توضح أن المجتمع مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو الحقائق الاجتماعية كالقانون، والعادات والتقاليد، وأنماط السلوك المتكررة، والشائعة . ومع ترسخ هذه الحقائق الاجتماعية تتجسد على شكل مؤسسات اجتماعية ، تتضمن أنماط السلوك المتكررة والمعايير والقيم، والقوانين التي ترتبط ببعضها بعضاً ، والتي تتعلق بوظيفة اجتماعية أساسية كإنجاب الأطفال، أو الإنتاج ، أو السلطة وتوزيعها ، أو الطقوسية ، أو التربية . وتشكل هذه الوظيفة إضافة إلى نمط الإنتاج والبيئة الطبيعية الأساس المادي الذي تقوم عليه الظاهرة الاجتماعية سواء أكانت نظاماً اجتماعياً ، أو جماعة اجتماعية ، أو عنصراً ثقافياً .

العلاقة بين الفرد والمجتمع

ترتبط بالمناقشات حول طبيعة كل من المجتمع والظاهرة الاجتماعية مناقشات أخرى حول العلاقة بين الفرد والمجتمع . وقد اتضح من تحليلنا السابق أن أياً من المؤسسين الثلاثة لم ينظر إلى المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد . وهو أمر ملاحظ الآن بين عدد من السوسيولوجيين ، وبخاصة أولئك المتأثرين بعلم النفس الاجتماعي سواء في الغرب أم في العالم العربي . وقد قضى دوركايم بشكل خاص –كما أوضحنا من قبل– أغلب سنوات حياته وهو يناضل ضد هذا التيار النفسي الذي تزعمه جبرائيل تارد ، والذي كان يعمل على إعاقة استقلال علم الاجتماع . والنظرة المعاصرة للمجتمع على أنه مجموعة من الأفراد المتفاعلين ، تعتبر خروجاً واضحاً على ما طوره مؤسسو علم الاجتماع ، بحيث يمكن اعتبارها رواسب لماضٍ غابر ، حيث كانت الظاهرة الاجتماعية لا تزال تعتبر جزءاً من الظاهرة النفسية .

ومع ذلك فإن أياً من المؤسسين الثلاثة لم يهمل الفرد في المجتمع . فقد أوضح ابن خلدون التغيرات التي تحدث في شخصية الفرد بعد الانتقال إلى مرحلة التحضر . كما أكد أن الفرد – باعتباره عضواً في أسرة – هو الوحدة الأولى في بناء المجتمع . أما دوركايم فقد اتفق مع ابن خلدون على أن الفرد يرتبط بعلاقة

وثيقة بالظواهر الاجتماعية ، ولكنه أكثر من ابن خلدون أهتم بتحليل هذه العلاقة بكثير من التفصيل . فالفرد – وهو يتفاعل مع الآخرين لإشباع حاجاته المختلفة – يقوم بإنتاج اتفاقات ، وتوقعات ، تتحول إلى ظواهر اجتماعية ، ثم يقوم الأفراد بنقل هذه الظواهر من جيل إلى أخر ، بحيث تعطى صفة الديمومة والاستمرار[57].

لكن العلاقة بين الأفراد والظواهر الاجتماعية أكثر تعقيداً وتداخلاً مما سبق ذكره ، مما يستدعي تقديم الصياغة النظرية التالية لفهم هذه العلاقة :

1- يقوم الأفراد وهم يتفاعلون في حياتهم اليومية بإنتاج اتفاقات وتوقعات، وممارسات تتحول بالتدريج إلى ظواهر اجتماعية (مثلا عادات الخطبة، وعادات الزواج ... إلخ) .

2- بعد أن تنتج هذه الظواهر الاجتماعية يصبح لها حياة خاصة بها ، أي أنها تستقل عن الأفراد الذين أنتجوها ، ويصبح لها قوانين خاصة بها .

3- تقوم هذه الظواهر الاجتماعية، بعد أن ترسخت، بممارسة الإلزام على الأفراد، فهي تلزمهم بإتباعها من خلال قوة المجموع، كما تصوغ شخصياتهم بما يتناسب وبقاءها واستمرارها (أنظر أيضاً النموذج النظري رقم 3) .

---

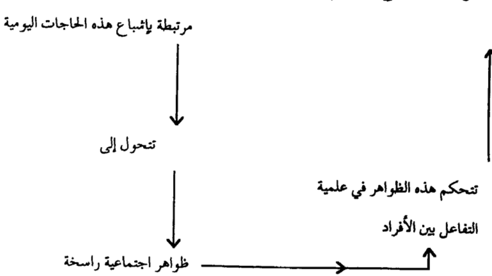
57) هناك تراث سوسيولوجي متنام يعارض مثل هذا التحليل النظري للعلاقة بين الفرد والظاهرة الاجتماعية، وهذا التراث يحلل هذه العلاقة على مستوى البناءات الصغرى(Micro- Level)، أو مستوى التفاعل في الحياة اليومية . ويركز هذا التحليل على العملية التي من خلالها يقوم الفاعلون الاجتماعيون –في حياتهم اليومية– بإنتاج، وهدم، وإعادة إنتاج الحقيقة الاجتماعية، أو الظاهرة الاجتماعية ، راجع :

Harold Garfinkel, Studies in Ethnomethodology, New Jersey, Prentice - Hall, Inc., 1967; Alfred Schutz, Collected Papers 111. Studies in Phenomenological Philosophy, The Hague, Martinus Nimkof, 1916; Erving Goffman, The Presentation of Self in Everyday Life, New York : Anchor Books, 1959.

وفي العربية أنظر : إرفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة محمود عوده وإبراهيم عثمان ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1989 ، ص ص 26 – 362 .

النموذج النظري رقم (3)

العلاقة المتبادلة بين الأفراد والظواهر الاجتماعية



وهكذا كما يوضح الشكل النظري رقم (3) أعلاه –تستمر العلاقة الجدلية بين الظواهر الاجتماعية والأفراد ، فالأفراد في تفاعلهم اليومي ينتجون اتفاقات ، وتوقعات ، وممارسات تتحول بفعل الممارسة ، والفعالية ، والتقادم إلى ظواهر اجتماعية راسخة تمارس الإلزام على سلوك الأفراد وعلى تفاعلهم وهم ينتجون اتفاقات ، وتوقعات ، وممارسات جديدة . وبالتالي فإن الحقيقة الأساسية في المجتمع ليست الأفراد وإنما الظواهر الاجتماعية ، فالأفراد يفنون في وقت قصير ، لكن الظواهر الاجتماعية تبقى وتستمر جيلاً بعد جيل وبخاصة أنها تمتلك بنية متماسكة، وتخضع لقوانين خاصة بها لا يستطيع الأفراد عادة التدخل فيها، أو تغييرها. وهذا ما سيتضح بشكل مفصل في الفصل التالي من هذا الكتاب الذي يحلل بنية الظاهرة الاجتماعية، والقوانين التي تخضع لها في وجودها وتطورها في المجتمع الإنساني بشكل عام وفي المجتمع العربي بشكل خاص.

الفصل الثاني
بنية الظاهرة الاجتماعية والقوانين التي تخضع لها في وجودها وتغيرها

تمهيد .

بنية الظاهرة الاجتماعية.

القوانين التي تخضع لها الظاهرة الاجتماعية.

البيئة والظواهر الاجتماعية.

ظواهراجتماعية من المجتمع العربي.

ظاهرة التعصب القرابي/ الواسطة والمحسوبية.

ظاهرة الثأر المتبادل.

ظاهرة قتل الأطفال من الجنسين (قديماً).

دور الأم في الخطبة والزواج (قديماً).

نمط الإنتاج السائد والظواهر الاجتماعية.

نمط الجمع والإلتقاط.

نمط الإنتاج الرعوي.

نمط الإنتاج الزراعي (الاقطاعي).

نمط الإنتاج التجاري (المركنتالي).

نمط الإنتاج الصناعي (الرأسمالية الصناعية).

تمهيد

أوضح الفصل الأول من هذا الكتاب أن مؤسسي علم الاجتماع الثلاثة ، وهم : ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وإميل دوركايم اتفقوا على أن الظاهرة الاجتماعية هي أساس المجتمع . فالمجتمع مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تأخذ أشكالا متعددة ، وهي : النظم ، أو المؤسسات الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ومن ضمنها الأفراد ، والبنى الرمزية ، أو الأنساق الثقافية مثل العادات والتقاليد ، والقيم. وقد انشغل إميل دوركايم أكثرمن ابن خلدون وأوجست كونت في تحليل الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية، وفي توضيح خصائصها المميزة . فهي – أي الظاهرة الاجتماعية – ليست شيئا ماديا تماما ، لكنها مثل الأشياء المادية من حيث تأثيرها على سلوك الأفراد. فهي موضوعية، وملزمة، وبالتالي يمكن قياسها ودراستها دراسة كمية إحصائية كما تدرس الظواهر المادية. والظاهرة الاجتماعية من جهة أخرى توجد بشكل موضوعي خارج عقول الأفراد، ولكنها أيضا توجد داخل عقولهم على شكل مفاهيم، ومعانٍ، وتفسيرات.

وتمتلك الظاهرة الإجتماعية أيضا بنية خاصة بها تتكون من عناصر وارتباطات بينها كما سيتضح في هذا الفصل . وهي بنية معقدة تحتاج إلى الكثير لإبراز عناصرها ، وتحليل الارتباطات بينها . وهي في وجودها وتغيرها ، تتحكم فيها عوامل تتصف بالانتظام في الحدوث وفق نمط معين مرتبط بالبيئة ، أو نمط الإنتاج ، أو الوظيفة التي تقوم بها الظاهرة في المحافظة على المجتمع ككل . وللظاهرة الاجتماعية أيضا وظيفة أو أكثر تشكل عنصرا من عناصر بنيتها ، وأسباب وجودها ، وتغيرها .

وسيعمل هذا الفصل أيضا – إضافة إلى توضيح هذه البنية المعقدة للظاهرة الاجتماعية – على تقديم أمثلة من ظواهر المجتمع العربي ، فتحلل بنية هذه الظواهر، كما تحلل العوامل التي أدت ، وتؤدي إلى استمرارها ، أو تغيرها ، أو تعديلها . ومن هذه الظواهر التي تحلل في هذا الفصل ظاهرة التعصب القرابي ، وظاهرة الثأر المتبادل ، وظاهرة وأد الأطفال من الجنسين قديما، ودور الأم في الخطبة والزواج .

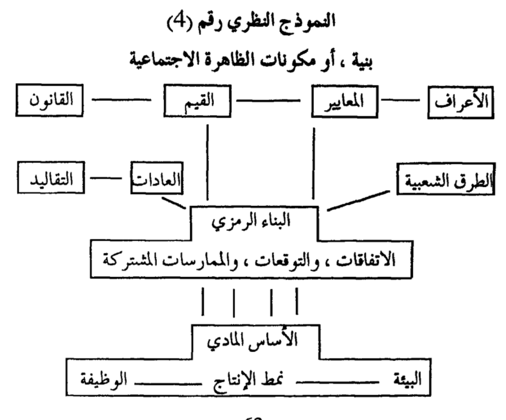
بنيـة الظـاهرة الاجتمـاعية والقـوانين
التي تخضع لها في وجودها وتغيرها

بنية الظاهرة الاجتماعية

يشير مصطلح البنية ، أو البناء ، إلى مكونات الظاهرة ، أو عناصرها ، وإلى العلاقات بين هذه المكونات ، أو العناصر . ويوضح الشكل النظري رقم (4) أدناه أن بنية الظاهرة الاجتماعية تتكون من عنصرين أساسيين ، وهما : الأساس المادي والبناء الرمزي ، أوالاتفاقات ، والتوقعات ، والممارسات المشتركة . ويتضح من الشكل أيضا أن البناء الرمزي يقوم على الأساس المادي ويكون انعكاسا له . وبدوره يتفاعل البناء الرمزي مع الأساس المادي فيؤدي ذلك إلى تغيرات ، وتعديلات في مكونات هذا الأساس تتناسب وتوجيهات مكونات البناء الرمزي ،

النموذج النظري رقم (4)

بنية ، أو مكونات الظاهرة الاجتماعية



وبخاصة القيم والقانون . كما يتضح أيضا أن الظاهرة تمتلك بنية معقدة كثيرة العناصر ، والارتباطات بينها . فهي إلى جانب الأساس المادي والبناء الرمزي والارتباطات بينهما ، تتكون أيضا من عناصر مادية متعددة تشكل الأساس المادي لوجودها، وهي : البيئة ، وبخاصة البيئة الطبيعة ، ونمط الإنتاج ، والوظيفة . أما البناء الرمزي فيتكون من منتجات اجتماعية رمزية متعددة ، وهي : الطرق الشعبية، والأعراف ، والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم ، والقانون . وجميعها اتفاقات ، وممارسات مشتركة يمتلك كل منها درجة متفاوتة من الجبر والإلزام على سلوك الأفراد، والجماعات في المواقف المختلفة.وترتبط هذه المكونات الرمزية ايضا بعلاقات متبادلة تعطي حركة وديناميكية، ومزيدا من التعقيد لهذا البناء الرمزي.

فالظاهرة الاجتماعية إذن تقوم على أساس مادي يشكل سبب وجودها ، ومصدر استمرارها . فهذه الظاهرة لا توجد من فراغ ، وإنما تنتج من خلال تفاعل الأفراد وهم يشبعون حاجاتهم في بيئة معينة ، لها خصائص محددة ، تمارس عليهم درجة من الضغط ، والإلزام ، فتحدد حاجاتهم ، كما تحدد لهم وسائل إشباع هذه الحاجات . وكلما كانت الأدوات والوسائل ، أو التكنولوجيا التي يستخدمها هؤلاء الأفراد في تكيفهم للبيئة الطبيعية بسيطة وبدائية ازدادخضوعهم لتأثيرات هذه البيئة بشكل كبير وشامل . وهذا ما يلاحظ في المجتمعات النامية التي تمتلك وسائل تكنولوجية بسيطة ، إذ ان هذه المجتمعات وما تتضمنه من ظواهر اجتماعية لا تزال متأثرة في وجودها ، وطبيعتها ، بطبيعة البيئة الطبيعية فهي أقرب أن تكون نتاجا ، أو انعكاسا لهذه البيئة وعناصرها .

أما في المجتمعات المتقدمة ، وهي مجتمعات صناعية تستخدم تكنولوجيا متقدمة ومعقدة للتفاعل مع البيئة الطبيعية التي توجد فيها ، فقد استطاعت هذه التكنولوجيا المتقدمة أن تخلص المجتمع وظواهره الاجتماعية من تأثير البيئة الطبيعية إلى حد كبير . وأصبحت هذه الظواهر متأثرة بالبيئة الرمزية أو الاجتماعية التي أنتجتها هذه المجتمعات في تطورها، وهي تتكون من تقسيم العمل الحديث، والتحضر، والتصنيع، والبيروقراطية . فهي بيئة من صنع الإنسان وما يستخدمه من

أفكار ووسائل مادية ، تم للإنسان من خلالها ترويض البيئة الطبيعية والتحكم فيها، إلى حد كبير ، بما يتناسب مع أهدافه، ومصالحه .

ومن جهة أخرى تمارس البيئة الطبيعية تأثيرها على الظواهر الاجتماعية بشكل غير مباشر من خلال نمط الإنتاج الذي ينشأ فيها ، ويرتبط بها . فمن المعروف أن البيئة الصحراوية تؤدي إلى نشوء وتطور نمط إنتاج رعوي لوحظ في الصحراء العربية ، والصحراء الصينية ، وكذلك الصحراء الإفريقية ، والأمريكية . فجميع البيئات الصحراوية في القارات الخمس جميعها ، أنتجت نمط إنتاج رعوي يقوم على تربية الماشية سواء أكانت أبقارا أم جمالا ، أو خرافا ، أو خيولا ، وعلى التنقل والترحال بحثا عن الماء والأعشاب. وفي جميع هذه البيئات أدى هذا النمط الرعوي إلى نشوء وتطور بناء اجتماعي قبلي يتضمن ظواهر اجتماعية مألوفة مثل: السلطة الانقسامية ، وتقسيم العمل على أساس النوع والسن ، والغزو المتبادل ، وعدم الاهتمام بالحرف والصناعات ، والتعصب القرابي ، والثأر المتبادل . وكانت مثل هذه الظواهر الاجتماعية تحقق تكيف هذه الجماعات الرعوية لنمط الإنتاج السائد بحيث تستمر هذه الجماعات في تدريب أعضائها على المهارات المطلوبة لنمط الإنتاج الرعوي كما تشحنهم بالمشاعر المناسبة لتقبلهم لهذا النمط ، واحترامه، وتحبيذه على غيره . مما يؤدي إلى استمرار هذا النمط ، وإلى تكيف الجماعات الرعوية مع بيئتهم الطبيعية من خلاله. وسيتم تقديم بعض الأمثلة المحددة لظواهر اجتماعية كانت البيئة الطبيعية السبب المباشر لوجودها مثل ظواهر : التعصب القرابي ، والثأر ، والكرم ،وإطلاق العيارات النارية في المناسبات ، وقتل الأطفال من الجنسيين ، وقتل كبار السن لدى الإسكيمو.

وهكذا يتضح لنا أن الأساس المادي هو الذي يوجد الظواهر الاجتماعية ، ويوفر لها استمرارها ، ولكن ماذا عن التغير ؟ وهل تتغير الظاهرة الاجتماعية أم تبقى خالدة ؟ وفي أي ظروف يتم هذا التغير ؟ وهنا أيضا لفهم عملية التغير فإننا نجد أن هذا التغير ممكن ، وهو يحدث باستمرار ، ويأتي نتيجة لتغير الأساس المادي أولاً . فالتغير في البيئة وتحولها من بيئة زراعية إلى صناعية مثلا يؤدي إلى ضعف ، وانحلال عديد من الظواهر التي أنتجت في البيئة الزراعية ، وكانت مناسبة لها ،

لكنها غير مناسبة للبيئة الحضرية ، مثل ظواهر التعصب القرابي ، والثأر ، وتفضيل الذكور على الإناث ، وتنشأ بدلا منها ظواهر اجتماعية جديدة مثل المواطنة وحقوقها ، والقانون وسيادته ، والمساواة بين الإناث والذكور. وجميعها ظواهر اجتماعية ترتبط بالبيئة الصناعية وتكون مناسبة لها .

ومن جهة أخرى نجد أن التغير في وظائف الأسرة واتجاه هذه الوظائف إلى التخصص بدل التعميم أدى إلى تغيرات في عديد من الظواهر الأسرية . فالعملية التاريخية التي لوحظت في المجتمعات المعاصرة التي تأثرت بالحضرية ، والتصنيع ، والتي نتج عنها فقدان الأسرة لغالبية الوظائف التاريخية التي كانت تقوم بها وبخاصة الوظيفة الإنتاجية التي أصبحت تتم في المشاغل والمصانع ، والشركات . ووظيفة الحماية التي أصبحت من اختصاص الدولة ، وغالبية الوظائف الأخرى ، أدت إلى ان تصبح الأسرة المعاصرة متخصصة في وظيفة الإشباع العاطفي للأفراد. وأدت هذه التغيرات الوظيفية إلى اختفاء العديد من الظواهر الأسرية القديمة، وبخاصة التسلط الأبوي ، وكبر حجم الأسرة ، والسكن مع الأقارب ، وتقديس كبار السن ، ونشوء العديد من الظواهر الأسرية المعاصرة ومنها : المشاركة في السلطة بين الزوجين ، والسكن المستقل عن الأقارب ، والتربية الإنجازية للأطفال ، وصغر حجم الأسرة. ويمكن صياغة القوانين التي تخضع لها الظاهرة الاجتماعية في وجودها وتطورها كما يلي :

1. لكل ظاهرة اجتماعية أساس مادي تقوم عليه، فهي نتاج لهذا الأساس المادي، وانعكاس له، ويتمثل هذا الأساس المادي في البيئة، ونمط الإنتاج، والوظيفة. وفهم سبب وجود الظاهرة الاجتماعية يستدعي فهم وتحليل الأساس المادي الذي تقوم عليه، والذي يعطيها معنى، وغاية، ومشروعية. ويقوم على هذا الأساس المادي مجموعة من الاتفاقات والتوقعات، والممارسات المشتركة تتجسد في شكل طرق شعبية ، وأعراف ، ومعايير، وعادات، وتقاليد ، وقيم، وقوانين. وتشكل هذه التوقعات المشتركة البناء الرمزي ، أو غير المادي في الظاهرة الاجتماعية ، والذي ينشأ نتيجة لتفاعل الأفراد سويا وهم يشبعون حاجاتهم المختلفة في إطار بيئي معين ، وضمن نمط إنتاج معين ، واستجابة

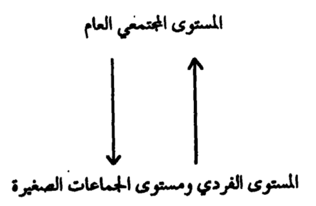
لوظيفة بيولوجية كإشباع الجوع ، أو إنجاب الأطفال– كما سنرى بعد قليل. ويمارس البناء الرمزي بعد أن ينشأ، ويترسخ أثره أيضا على الأساس المادي فيؤدي إلى بعض التعديلات فيه .

2- تتغير الظاهرة الاجتماعية حين يتغير الأساس المادي الذي تقوم عليه ، فأي تغير في هذا الأساس يؤدي إلى تغير في الظاهرة الاجتماعية ، وبخاصة بعض عناصر البناء الرمزي الذي يكون جزءا أساسيا فيها. ولفهم وتحليل سبب تغير الظاهرة ، واتجاهات هذا التغير من الضروري فهم وتحليل طبيعة التغيرات في الأساس المادي ، واتجاهات هذه التغيرات .

3- توجد الظاهرة الاجتماعية على مستويين مترابطين وهما : المستوى المجتمعي (Macro-level)، والمستوى الفردي، أو مستوى الجماعات الصغيرة (Micro-level) ، كما يوضح النموذج النظري رقم (5) . وتأخذ الظاهرة

النموذج النظري رقم (5)

مستويات الظاهرة الاجتماعية



الاجتماعية على المستوى المجتمعي شكل نظم مستقرة راسخة ، وقواعد عامة مكرسة في الأنظمة والقوانين والممارسات الرسمية في المؤسسات المختلفة ، وفي أجهزة الدولة المختلفة . أما على المستوى الفردي ومستوى الجماعات الصغيرة فأنها توجد على شكل تفسيرات لمحتويات النظم الاجتماعية والأطر الثقافية العامة . وغالبا ما تتفق هذه التفسيرات الخاصة مع حقيقة النظم الاجتماعية ، ولكنها في العديد من الحالات قد تختلف معها نتيجة لبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية. إذ يلاحظ أن الأفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة يحملون تفسيرات مختلفة لمحتويات النظم الاجتماعية، كما يلاحظ أن المعيار الثقافي الواحد قد يكون له تفسيرات مختلفة من قبل الأفراد في الطبقات المختلفة .

ومن المهم إذاً أن نهتم بتحليل البنية الرسمية العامة للظاهرة الاجتماعية التي توضح صورتها المثالية ، لكن وفي الوقت نفسه من المهم أيضا أن نحلل التفسيرات الذاتية التي يحملها الأفراد ، لندرس كيف يفسر الأفراد الظاهرة الاجتماعية لأنهم حين يسلكون يقومون بذلك مستجيبين لهذه التفسيرات أكثر من استجابتهم للظاهرة نفسها.

وتؤثر محتويات الظاهرة على تفسيرات الأفراد لها ، إذ أنهم يستخدمون في هذه التفسيرات مفاهيماً ومعانٍ سبق أن اكتسبوها أثناء نموهم الاجتماعي ، وتفاعلهم مع الجماعات الاجتماعية . ومن هنا جاء تأكيد دوركايم – كما اتضح في فصل سابق – أن كلا منا يحمل الظاهرة في عقلة ، ذلك أن التفسيرات الفردية للظاهرة تخضع كما قلنا لتأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أحيانا . فانتماء مجموعة من الأفراد إلى حزب سياسي يساري يؤثر على تفسيراتهم للظاهرة الدينية ، وكذلك الحال بالنسبة لانتماء مجموعة أخرى لحزب ديني . كذلك فإن الأفراد من الطبقات الشعبية يفسرون الظاهرة السياسية القائمة تفسيرا يختلف عن تفسير الأفراد من الطبقات الميسورة لهذه الظاهرة .

وبما أن الظاهرة الاجتماعية في جوهرها هي مفاهيم ، ومعانٍ ، واتفاقات مشتركة ، وأنماط سلوكية مشتركة أيضا ، فإن التفسيرات الفردية ، أو بعضها على الأقل قد يؤدي إلى بعض التأثير في الظاهرة الاجتماعية على مستواها المجتمعي العام

لكنه تأثير محدود ، قلما يلمس أثره إلا في حالات الصفوة ، والزعماء من الأفراد.

4- تتعرض الظواهر الاجتماعية إلى عمليات هدم وبناء ، وإعادة بناء ، فبعض الظواهر الاجتماعية تفنى وتنقرض ، وتصبح مجرد ذكرى للتندر (مثل لبس الرجال للطربوش الأحمر) ، وبعضها الآخر يتعدل ، وبعضها يبقى كما هو . كل ذلك يرتبط بالتغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة ، أو في نمط الإنتاج ، أو في الوظيفة . وهكذا فإن التغير في الأساس المادي لا يؤثرعلى جميع الظواهر الاجتماعية بنفس الشدة ، أو الدرجة ، أو الاتجاه ، فقد يكون هذا التأثير شديدا على ظواهر معينة ، وقد يكون ضعيفا على ظواهر أخرى. ويقلل ذلك ولا شك من حتمية العلاقة بين الأساس المادي والبناء الرمزي ، إذ أن هناك قوى ، وعمليات يمكن أن تعمل عمل المتغير الوسيط فتتدخل بين التغير في الأساس المادي والتغير في البناء الرمزي فتزيده شدة ، أو تقلل من تأثيره .

ومن هذه القوى ، أو العمليات الوسيطة السلطة السياسة ، والنخبةمن المفكرين وقادة الرأي . إذ تستطيع السلطة السياسة أن تحشد مواردها ، وأن تستعين بالنخبة من المفكرين لتقديم تفسيرات للتغيرات في الأساس المادي تقود إلى استجابات من جماعات المجتمع في اتجاه نبذ اتفاقات ، وتوقعات ، وممارسات اجتماعية معينة ، وبالتالي إضعاف وجود ظاهرة اجتماعية معينة . كما يمكن لهذه الاستجابات الموجهة من السلطة السياسية أن تدعم اتفاقات ، وتوقعات ، وممارسات اجتماعية معينة ، مما يؤدي إلى تدعيم وجود ظاهرة معينة بالرغم من التغيرات في الأساس المادي .

الأساس المادي ومكوناته

البيئة

يتكون الأساس المادي الذي تقوم عليه الظاهرة الاجتماعية من البيئة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية . وتشمل البيئة الطبيعية ما يتعلق بالأنهار ، والمناخ،

والتربة ، والنباتات ، والحيوانات ، وما يتعلق بهذه البيئة من خصب أو جدب ، وقحل . وقد أشار ابن خلدون – كما اتضح لنا – إلى دور البيئة الطبيعية في إنتاج البناء الرمزي فأوضح أن اختلاف المناخ (أي البيئة الطبيعية) يؤدي إلى اختلاف العادات والتقاليد من بيئة إلى أخرى . فبينما تكون العادات والتقاليد في البيئات الحارة والخصبة مرنه ، ومتسامحة ، ومتساهلة تؤدي بالأفراد إلى الاتصاف بالخفة، والميل إلى اللهو والمرح ، وقلة العمل ، تكون في المناطق الباردة ، قليلة الثمار ، أميل إلى الرصانة ، والمحافظة مما يؤدي إلى اتصاف الأفراد في هذه البيئات بالبرود ، والفتور ، والميل إلى المحافظة ، والتخطيط في العمل لإنتاج ما ينقصهم من أطعمة ، وسلع . وفي البيئة القاحلة المجدبة تتصف العادات والتقاليد بالجمود، والقسوة .

فكأن البيئة الطبيعية الخصبة تجعل الأفراد الذين يعيشون فيها يتوصلون إلى اتفاقات ، وتوقعات ، وممارسات مشتركة فيما يتعلق بالعمل ، والإنتاج ، والعلاقات الأسرية ، والعلاقات الشخصية ، والنظرة إلى الحياة والمستقبل ، تتحول إلى ظواهر اجتماعية راسخة يصعب تغييرها كليا حتى بعد إدخال تغيرات عميقة في البيئة الطبيعية . ويمكن إيراد عديد من الأمثلة لظواهر اجتماعية أنتجت في بيئات محددة ، وكانت نتيجة لاتصاف هذه البيئات بمميزاتها الخاصة. ففي البيئات الصحراوية القاحلة أنتج الأفراد ظواهر اجتماعية مثل : التعصب القرابي، والثأر ، والكرم ، وقتل الأطفال من الجنسين، وذلك تكيفا منهم لطبيعة هذه البيئة القاحلة ومتطلباتها. وانتج الأفراد في البيئة الجليدية القاحلة التي يعيش فيها شعب الإسكيمو ظاهرة قتل كبار السن ، وهي تؤدي نفس وظيفة ظاهرة قتل الأطفال من الجنسين في تنظيم وضبط عدد السكان بما يتناسب وموارد البيئة الغذائية.

وسيتم في الصفحات القادمة تحليل هذه الظواهروتوضيح علاقتها بالبيئة الطبيعية في المجتمع العربي، وفي المجتمعات الصناعية الغربية، وفي عديد من مجتمعات دول العالم الثالث.

ظاهرة التعصب القرابي/ الواسطة والمحسوبية

تلازمت هذه الظاهرة التي تجبر الأفراد المنتمين إلى مجموعة قرابية واحدة إلى نصرة بعضهم بعضا في مواقف الشدة مع البيئة الطبيعية القاحلة . ففي جميع البيئات الصحراوية سواء أكانت في الجزيرة العربية ، أو في الصين ، أو في أفريقيا توصل الأقارب من الأفراد الذين يعيشون في هذه البيئات إلى اتفاقات لنصرة بعضهم بعضاً ضد الجماعات الأخرى ، بحيث أدي ذلك إلى توقعات راسخة لدى كل فرد منهم بأنه سيجد العون، والمساعدة من الأفراد الآخرين. وفي الممارسة العملية تمارس هذه الجماعات أنماطا سلوكية معقدة لمساعدة ، ونصرة القريب ، وحجب هذه المساعدة والنصرة عن الغريب في أغلب الأحيان .

وبالرغم من تغير هذه البيئات القاحلة نتيجة نمو المدن ، ونشوء الدول الحديثة فإن بقايا من هذه الظاهرة لا تزال موجودة لدى السكان البدو ، والسكان الريفيون في مجتمعات دول العالم الثالث ، أو المجتمعات النامية في آسيا ،وإفريقيا، إضافة إلى العالم العربي . أما في المدن الكبيرة في هذه المجتمعات النامية فقد تعدلت هذه الظاهرة نتيجة سيادة القانون وحمايته للحقوق الفردية والجماعية ، ونتيجة لسيادة الأمن والنظام فتحولت إلى ما يعرف بالواسطة ، والمحسوبية وهي ظواهر اجتماعية تغلف التعصب القرابي ، وتهدف إلى تحقيق مكاسب مادية ووظيفة للأقارب على حساب الآخرين من غير الأقارب.وتوجد مثل هذه الظواهر في غالبية المجتمعات النامية ، وبخاصة في المجتمعات العربية ، والهند ، والباكستان، ونيجيريا، وغالبية البلدان الإفريقية . وتهدد مثل هذه الظواهر مبدأ المواطنة الذي يشكل ركيزة الدولة الحديثة ، كما تعيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الكفاءة المهنية التي تستدعي توزيع المناصب والوظائف حسب الكفاية المهنية وليس حسب الرابطة القرابية .

أما البيئات الخصبة والغنية، وتلك التي تحولت إلى بيئات صناعية فقد استطاعت أن تتلخص من ظاهرة التعصب القرابي التي وجدت بشكل أو بآخر في حقبات تاريخية ماضية، لتحل محلها ظواهر المواطنة، وسيادة القانون، وتكافؤ

الفرص بين الأفراد، والموضوعية، بحيث يتعامل الفرد مع الجميع ضمن متطلبات الموضوعية والمواطنة، وعدم التحيز وبخاصة في أماكن العمل، والمؤسسات الرسمية .

ظاهرة الثأر المتبادل

ترتبط هذه الظاهرة بظاهرة التعصب القرابي ، وقد وجدت أيضا في البيئات القاحلة التي لم تعرف سلطة مركزية والتي كانت تفتقر إلى الأمن والنظام . كما وجدت أيضا في بيئات أخرى في فترات تاريخية ماضية حيث كانت سلطة الدولة لا تزال ضعيفة وغير شاملة . وقد توصل الأفراد الذين يعيشون في هذه البيئات ، إلى اتفاقات مشتركة ، لحماية بعضهم بعضا ، أدت إلى توقعات راسخة لدى الفرد بأن جماعته القرابية هي التي تحميه وتنصره وتحقق له حاجاته. كما أدت إلى ممارسات سلوكية معقدة تتعلق بالعطوة ، والجاهة ، والدية ...الخ . وجميعها ظواهر ترتبط أيضا بظاهرة الثأر. وهي ليست حكرا على البيئة الصحراوية العربية ، فقد وجدت في جميع البيئات الصحراوية الأخرى ، كما وجدت في بيئات غير صحراوية في فترات تاريخية محددة شهدت فيها هذه البيئات اضطرابات أمنية نتيجة عدم وجود سلطة مركزية قوية فيها. وقد انحسرت هذه الظاهرة وما تتكون منه من اتفاقات وتوقعات سلوكية في المجتمع العربي ، وبخاصة في المدن نتيجة سيادة الدولة وسيادة القانون الذي يحمي المواطن وحقوقه ، ويقتص له من الجاني ويسترجع له حقه إذا سلب . أما البيئات الأخرى ، وبخاصة تلك التي تحولت إلى بيئات صناعية فقد تخلصت من هذه الظاهرة كليا ، بعد أن أصبحت الدولة وأجهزتها هي التي تحقق الأمن، والحماية، والتعويض المناسب للمواطن في حالة تعرضه للعدوان، ولم يعد للجماعات القرابية أي دور في تأدية مثل هذه الوظائف التي تقوم بها الدولة خير قيام .

وسنرى في فصل لاحق أن مثل هذه الظاهرة أصبح لها دور سلبي بالنسبة للأقارب الذين يتعرضون للاستجواب والاعتقال ، أو الجلاء من مكان سكنهم

وبالنسبة للمجتمع الذي يتعرض للتوتر واضطراب الأمن . ويشير روبرت ميرتون– كما سيتضح في فصل لاحق – في سياق توضيحه لمفهوم الوظيفة الاجتماعية ، للظواهر الاجتماعية وأنواعها ، وبخاصة الوظائف الظاهرة والكامنة واللاوظيفية ، أو المعوقات الوظيفية، إلى ان هناك أنماطٌ اجتماعية ، أو ظواهر اجتماعية معوقة للمجتمع في تحقيقه لوظيفة التوازن والاستقرار. وبتطبيق هذا التحليل على ظاهرة الثأر يتضح لنا ان هذه الظاهرة أصبحت من المعوقات الوظيفية في المجتمع العربي ، وفي عديد من مجتمعات دول العالم الثالث . فهي تهدد قدرة هذه المجتمعات على الاستقرار وتحقيق التطور ضمن سيادة القانون والنظام .

ظاهرة وأد الأطفال من الجنسين (قديماً)

وهي ظاهرة مورست من قبل الرومان واليونان القدماء، كما لوحظت بشكل محدود في الجزيرة العربية بين بعض القبائل العربية الفقيرة وذلك قبل انتشار الإسلام، وكان سببها المباشر الفقر ، أو الإملاق . فقد أشارت الآية القرآنية الكريمة إلى هذه الظاهرة ، كما قدمت لنا أسبابها ، قال تعالى : ﴿ ولا تقتلو أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ،إنّ قتلهم كان خطئا كبيرا ﴾ (58) . وفي آية أخرى ، يقول تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾ (59) .

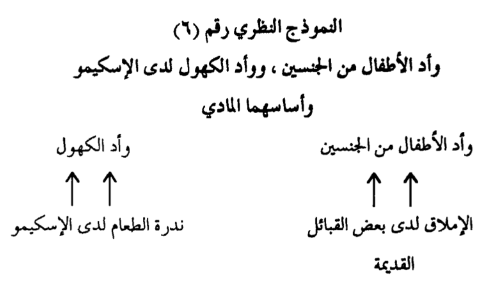
ويفهم من هاتين الآيتين الكريمتين أن ظاهرة الوأد ، أو قتل الأطفال كانت تصيب الأطفال من الجنسين : الذكور ، والإناث وليس كما يتصور البعض أنها كانت تصيب الإناث فقط . كما يفهم منهما أيضا أن سبب وجود هذه الظاهرة سبب مادي وهو الإملاق ، أو الفقر الشديد كمايوضح النموذج النظري رقم(6). فهذا السبب هو الأساس المادي الذي قامت عليه الظاهرة، وما أن تغير هذا

58. القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية رقم 31 .
59. القرآن الكريم، سورة الأنعام، آية رقم 151.

الأساس المادي بانتشار الإسلام في ربوع الجزيرة العربية ، وبين قبائلها ، وبتوسع النفوذ الإسلامي جغرافيا ، وازدياد الموارد لدى القبائل العربية حتى اندثرت هذه الظاهرة وانقرضت .

النموذج النظري رقم (٦)

وأد الأطفال من الجنسين ، ووأد الكهول لدى الإسكيمو وأساسهما المادي



وقد لوحظت ظاهرة شبيهة لهذه الظاهرة لدى قبائل الإسكيمو الذين يعيشون في بيئة جليدية مقفرة ، قليلة الطعام ، أشبه ما تكون بالصحراء الجرداء . وتمثلت هـذه الظاهرة في قيام بعض الأسر بوأد الكهول من أعضائها ،وهم غير قادرين ، على إنتاج الطعام ، أو صيده . فكان البالغون من هذه الأسر يصطحبون الكهل إلى خارج معسكرهم ، ويتركونه على الجليد في منطقة بعيدة نسبيا ، ليلاقي مصيره المحتوم .

ويبدو أن كلا من الظاهرتين : ظاهرة وأد الأطفال ، وظاهرة وأد الكهول لدى الإسكيمو كانتا وسيلتين من وسائل تنظيم الأسرة ، وضبط عدد السكان بما يتناسب والموارد المتاحة . لكنهما وسيلتان فجتان، ودمويتان . وقد توقف الإسكيمو الآن عن ممارسة هذه الظاهرة بعد أن تحسنت قدرتهم على صيد الأسماك وحفظ الطعام بما يكفي جميع الأفراد ويزيد .

كما نهى الإسلام العظيم ، عن ممارسة الوأد واستنكر بشكل خاص قتل

الإناث . وقدم الإسلام للأفراد وسائلاً إنسانية أخرى لتنظيم الأسرة ، وضبط عدد الولادات ، منها : العزل ، وفترة الإرضاع للطفل . ففي كتاب (المجتمع المتكافل في الإسلام) يناقش مؤلفه عبد العزيز الخياط موقف فقهاء المسلمين من تحديد النسل وتنظيمه ، فيوضح أن هناك أربعة مواقف أساسية ، هي [60]:

* التحريم المطلق بكل حال ، ومن الفقهاء الذين قالوا بذلك ابن حزم ، وبعض الحنابلة .

* الإباحة المطلقة بكل حال ، ومن الفقهاء الذين قالوا بذلك الإمام الغزالي .

* الإباحة برضا المرأة ، ولا يحل بدون رضاها .

* الإباحة للمرأة المملوكة دون الحرة .

ويؤكد المؤلف ممارسة العزل في زمن النبي (ص)، ويوضح فيه أن النبي (ص) لم ينهى عنه ، ولم يمنعه . ويصل المؤلف إلى أن تنظيم الأسرة كان يتم قديما من خلال العزل، أما حديثا فيتم باستخدام الزوجة لحبوب منع الحمل . ويشرح عبد العزيز الخياط:

« واستعمال حبوب منع الحمل جائز بالنية التي ذكرت سابقاً في إباحة العزل لأنها منع لتكون الجنين وليست قتلاً له ، لأن الجنين لم يتكون بعد فهي كالعزل . ويباح ذلك إذا لم يكن من ورائه خطر على المرأة أو الرجل[61].»

أما بالنسبة لفترة الإرضاع للطفل فيقرر الدين الإسلامي أن تعطى كاملة للرضيع بأن تمتد إلى عامين كاملين . يقول تعالى : ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾[62]. ومعلوم أن المرضعة لا تحمل عادة طالما أنها ترضع وليدها، وبذلك تصبح هذه الممارسة ، وهي إرضاع الوليد حولين كاملين ، وسيلة ربانية مشروعة للمباعدة بين الولادات ، وتنظيم الأسرة .

60- عبد العزيز الخياط ، المجتمع المتكافل في الإسلام، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 1986، ص ص 125- 126 .

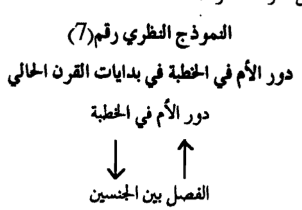
61- عبد العزيز الخياط ، المجتمع المتكافل غي الإسلام ، ص 128 .

62- القرآن الكريم ، سورة البقرة.، آية رقم 151 .

دور الأم في الخطبة (قديماً)

وهي ظاهرة اجتماعية كانت موجودة ، وسائدة ، في الأردن وفي غالبية البلدان العربية ، وعدد من البلدان النامية غير العربية ، حتى الأربعينات من القرن الحالي . وقد شكل واقع الفصل بين الجنسين الذي كان سائداً في هذه الفترة الأساس المادي الذي قامت عليه هذه الظاهرة، كما يوضح النموذج النظري رقم (7). وبالتالي قضت الاتفاقات بين الأفراد أن تقوم الأم بالخطبة لابنها ، إذ أن الابن لا يسمح له برؤية الفتاة ، ولا يسمح للفتاة أيضاً برؤية هذا الابن ، العريس المتوقع . أما الأم فهي ترى ابنها وتعرف ماذا يتوقع في خطيبته ، وترى الخطيبة أيضاً وتقيمها في ضوء توقعات ، وتفضيلات ابنها . كما تسمح الاتفاقات أيضاً لأم الفتاة بأن تقيم مدى مناسبة الشاب المتقدم لخطبة ابنتها لتوقعات هذه الابنة وتفضيلاتها .

فهذه الظاهرة وبهذا المعنى ، تمثل ترتيباً مناسباً في واقع اجتماعي معين لإتمام الخطبة بين شخصين . ولم يكن من الممكن ضمن معطيات هذا الواقع المادي الذي كان سائداً ، والذي تمثل بالفصل بين الجنسين ، لشخص آخر – عدا الأم – أن ترى الخطيبة وتقيمها ، وأن ترى الشاب وتتعرف على توقعاته وتفضيلاته . ولذلك حصلت الأم في هذه المرحلة على هذا الدور المهم والأساسي في تحقيق وإتمام الخطبة بين شخصين لم تكن الاتفاقات والتوقعات الاجتماعية تسمح لهما بالإلتقاء، والتعارف ، وتقييم مدى مناسبة كل منهما للآخر، بما يؤدي الى الخطبة، والزواج، وتكوين أسرة مستقرة .



والجدير بالذكر أن المجتمع العربي توارث هذه الظاهرة الاجتماعية عن العثمانيين الذين أخذوها عن الفرس فهي ليست ظاهرة عربية ولا هي بالإسلامية أيضاً. فقد أقرّ الإسلام الاختلاط بين الجنسين ضمن قواعد الاحترام المتبادل، ومعايير الحشمة، وبخاصة في أماكن العلم والتعلم ، كما كانت المرأة المسلمة تشارك في الحروب وتعمل في التمريض ، وقد كانت تشارك في القتال أحياناً إلى جانب الرجال . كما كانت تعمل في التجارة وأبرز مثال على ذلك السيدة خديجة زوجة النبي (صلى الله عليه سلم) ، التي كان لها تجارة خاصة بها ، تشغل فيها عدداً من الرجال والنساء . وأقر الإسلام للخاطب رؤية خطيبته والتحدث إليها ، كما أقر للفتاة رؤية خطيبها أيضاً والتحدث إليه(63) .

ويوضح عباس الحراري في مقالة حديثة له منشورة في مجلة (الإسلام اليوم) أن الدين الإسلامي في أساسه يدين التعصب كيفما كان سواء أكان جنسياً أم دينياً لقيام هذا التعصب على الهوى وحب الذات وحدها ، ورفض ما سواها ، وإلغاء الآخر وتميزه . ويضع الإنسان ذكراً أو أنثى في مكان التكريم والإسلام يدعو أيضاً إلى التعارف ، أي إلى التجمع والتساكن ، وتبادل المنافع والمصالح ، فالله جل وعلى خلق الكون وما فيه على أساس الاختلافات الثقافية والمذهبية والنوعية ولم يكره أحداً على تغيير مذهبه ، أو مبدئه(64) .

ويكرس الإسلام أخلاقيات فاضلة في التعامل بين الناس حتى في أوقات الحروب حيث لا يعتدى فيها على شيخ ، أو طفل ، أو امرأة ، لقوله (صلى الله عليه سلم) : « لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ».

ومع ترسخ الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية الذي بدأ في العقد الثاني من هذا القرن، بدأ المجتمع العربي يبتعد شيئاً فشيئاً عن التراث الاجتماعي العثماني الذي سيطر وساد طيلة ستة قرون كاملة . بل إن بعض المؤرخين يرجعون هذه السيادة والسيطرة للثقافة التركية إلى أيام الخلفاء العباسيين المتأخرين الذين

63- راجع : مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، دمشق ، المكتب الإسلامي ، 1984، ص ص25 – 34 .

64- عباس الحراري ، « مفهوم التعايش في الإسلام » ، مجلة الإسلام اليوم ، السنة 14 ، العدد 14 ، ص ص 15 – 47 ، الرباط ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 1996 .

اعتمدوا على الجند التركي مما أدى إلى حصول هذا الجند على امتيازات ، وسلطات مكنتهم فيما بعد من خلع الخليفة العباسي ، والتحكم بمقدرات الدولة ، وإدخال عاداتهم ، وتقاليدهم ، وقيمهم الممتزجة بالتراث الفارسي ، وبعضها ، أوجلها ، يخالف العادات ، والتقاليد ، والقيم الإسلامية الأصيلة ، والعربية الحقيقية .

وقد دخلت التقاليد الاجتماعية الفارسية إلى المجتمع العربي حين بدأ نفوذ الفرس يعلو في الدولة الإسلامية وفي المجتمع الإسلامي بعد قيام الدول العباسية ، وقد أدوا دوراً أساسياً في قيام هذه الدولة . كما دخلت التقاليد الفارسية الاستبدادية إلى قصور الخلفاء العباسيين وصبغت التعامل بينهم وبين الرعية بصبغة استبدادية تجلت في إهمال هؤلاء الخلفاء للشورى ، وفي جعل الحكم وراثياً في أبنائهم . وقد وصف الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) الدولة العباسية بأنها (أعجمية خراسانية) . وينعى المسعودي في كتابه (مروج الذهب) سقوط قيادات العرب وزوال رياستها بعد قيام الدولة العباسية لما للفرس من دور ونفوذ في قيامها وفي مؤسساتها. ويشرح المؤرخ المعاصر محمد سعيد طلس هذا النفوذ الفارسي في الدولة العباسية بقوله :

« ... وقد أختص آل العباس الأعاجم بصورة عامة ، والخراسانيين بصورة خاصة ، ولا غرو فإنهم كانوا عماد دولتهم ، وموئل حركتهم . أما العرب فقد فقدوا كثيراً من امتيازاتهم التي كانت لهم في العصر الأموي ، سواء أكان ذلك في الوظائف الكبرى ، أو في الإقطاعيات التي يأخذونها ، أو في النفوذ بصورة عامة(65) ».

وبعد قيام الخلفاء العباسيين المتأخرين بالتحول من الإستعانة بالفرس إلى الإستعانة بالأتراك على نطاق واسع، ازدادت أعداد هؤلاء الأتراك بين الجند ، والقواد، وأصحاب النفوذ . وفي زمن الخليفة العباسي المعتصم بلغ عدد الجند

65) محمد سعيد طلس ، تاريخ العرب ، المجلد 2 ، دمشق ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980 ، ص 221 .

التركي سبعون ألفاً ، وقد أخطر لبناء مدينة لهم بعيداً عن بغداد هي سامراء ، انتقل هو وحاشيته إليها بحراسة هذا الجيش التركي . وقد أزداد نفوذ الأتراك زيادة عظيمة حتى أصبحوا يعزلون الخليفة ، ويعينون آخراً مكانه ، ويستبدون في الأمر . ويشرح المؤرخ المعاصر يوسف العش هذا الدور الاستبدادي للأتراك في أواخر الدولة العباسية حيث تمكنوا من القبض على زمام الأمور ، فأصبحوا يتحكمون في الخلفاء بعزل بعضهم ، وتنصيب البعض الآخر، وبخاصة بعد فترة حكم الخليفة المعتصم . وتوضح الأدلة التاريخية التي يقدمها يوسف العش أن الخليفة العباسي المعتصم – وكانت أمه تركية – تحالف مع الأتراك على نطاق واسع ، فاتخذهم جيشاً له ، وقواداً للجيش ، وعبيداً ، وخدماً ، وموظفين . وبلغ عدد الجند الأتراك في عهده سبعون ألفاً، مما أضطره أن يبني لهم مدينة سامراء ليسكنهم بعيداً عن أهل بغداد في عام 227 هـ . ويوضح الاقتباس التالي عن المؤرخ يوسف العش مدى الاستبداد في النفوذ الذي مارسه الأتراك في علاقتهم بالخلفاء العباسيين المتأخرين :

"... وغلط الواثق «ابن المعتصم» غلطة أخرى : وهي أنه لم يعهد بولاية العهد من بعده لإنسان ، بل توفي ، ولم يكن للدولة ولي للعهد . فضرب بذلك التقليد الذي سار عليه الخلفاء منذ عصر معاوية ، وترك الأمور تضطرب بين أيدي الأتراك ، وبين أيدي وزرائه . ومد الأتراك يدهم ، فبحثوا مع الوزراء فيمن يولونه الخلافة ، فوجدوا ابناً للواثق ، ألبسوه ثوب الخلافة ، فوجدوه كبيراً عليه ، فخلعوه عنه ، والتجئوا إلى المتوكل أخي الواثق ، فجعلوه خليفة ، وهكذا أصبح الأتراك هم الذين يولون الخليفة . توالت الأغلاط السياسية من الخلفاء العباسيين ، ففتحت للأتراك أبواب استجلاب أبناء جلدتهم مما وراء النهر ، على مقياس واسع ، الأمر الذي جعلهم أصحاب عاصمة الخلافة ، وأسياد البلاد ..(66) ."

وبعد نجاح الأتراك في إنشاء الدولة العثمانية وإخضاع جميع العالم العربي

66- يوسف العش ، تاريخ عصر الخلافة العباسية ، مراجعة وتنقيح محمد أبو الفرج العش ، دمشق، دار الفكر ، 1982 ، ص 104 .

لحكمهم ، ونفوذهم تراجع التراث العربي الإسلامي الحقيقي ، وساد مكانه تراث اجتماعي فارسي عثماني، ألبس لباس الدين ، وفرض على جميع الشعوب العربية وغيرها داخل الإمبراطورية العثمانية . مما أدى إلى تراجع المجتمع العربي وضعفه ، وتخلفه ، طيلة فترة الحكم العثماني ، وبخاصة في نهاياته حيث ساد الجمود والتخلف هذه الفترة . ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ ما يسمى (عصر النهضة العربية) ، وبدأ المفكرون والسياسيون في تشخيص أسباب التخلف والجمود في المجتمع فوجدوها في سيطرة العادات والتقاليد والقيم العثمانية على حياة الناس، وهي جميعها استبدادية تسلطية تسحق الفرد وترفض المشاركة ، أو ممارسة الحريات الشخصية، وتؤكد القمع والتنكيل وتبشر بهما .

لذلك لا غرابة أن نرى أن مفكري عصر النهضة العربية وبخاصة جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، وقبلهما عبد الرحمن الكواكبي ورفاعة الطهطاوي يدعون إلى نبذ الماضي العثماني والتخلص منه لتميزه بالاستبداد والتخلف ، وتبني بدلاً منه العادات ، والتقاليد والقيم ، والمؤسسات الأوروبية الحديثة التي تركز على التصنيع ، والديمقراطية ، والحريات الشخصية ، ومكانة الفرد ودوره في المجتمع ، والمساواة بين الجميع في تمتعهم بحرياتهم ، وبمستوى معيشي لائق تدعمه القدرات التصنيعية للمجتمع .

وظهرت جماعات أخرى في المجتمع العربي تعارض هذا التيار النهضوي ، وتطالب بالعودة إلى الماضي ، وهم السلفيون ، أو الأصوليون الذين انشئوا أحزابا ومؤسسات لهم تدعوا لأفكارهم . كما ظهرت جماعات أخرى تحاول الجمع بين طروحات النهضويين ، والسلفيين لكن دون نجاح، ويدعى هؤلاء بالجماعات الوسطية أو التوفيقية .

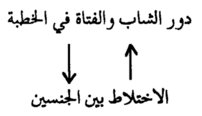
ولا يزال الوطن العربي حتى الآن بين مد وجزر بين هذه التيارات الفكرية ، كما تنقسم الدول والجماعات العربية بين هذه التيارات الثلاثة المتنافسة حيناً ، والمتصارعة أحياناً أخرى ، كما هو الحال في الجزائر ، ومصر. وأدت جهود الدولة الحديثة في كل المجتمعات العربية تقريباً إلى إحداث تغيرات واسعة في الواقع المعيشي لهذه المجتمعات ، فأنشأت المدارس والجامعات ، وازداد النمو الاقتصادي

وتشعب ، وسنت الدساتير الحديثة لتدعيم جهود الدولة ، ونما التنظيم البيروقراطي الحديث وبدأ ينافس التنظيمات الأخرى في هذه المجتمعات وبخاصة ، التقليدية منها ، ثم استتبت له السيادة . وتلازم مع كل ذلك حصول المواطنين رجالاً ونساء على التعليم ، والعمل في الوظائف الحكومية ، وفي القطاع الخاص ، وأصبح الاختلاط بين الجنسين في أماكن العلم ومؤسسات العمل أمراً واقعاً يتزايد يوماً بعد يوم بما يدعم حصول النساء على حقوقهن المساوية لحقوق الرجل .

وأصبح هذا الواقع المعيشي والمادي الجديد، وهو الاختلاط بين الجنسين ، يشكل أساساً مادياً جديداً لظاهرة اجتماعية جديدة ، هي دور الشاب والفتاة أنفسهما في الخطبة والزواج (أنظر الشكل النظري رقم 8). فالاختلاط بين الجنسين يتيح لهما اللقاء والتعارف مباشرة دونما حاجة إلى تدخل من الأم ، أو أفراد الأسرة الآخرين ، وغالباً ما يؤدي هذا التعارف في أماكن العمل بشكل خاص إلى تطور علاقات الزمالة التي تؤدي إلى الخطبة والزواج وإنشاء أسرة على أسس عاطفية شخصية تعلى من شأن الارتباط العاطفي بين الزوجين ، والاحترام المتبادل ، والمشاركة بينهما .

النموذج النظري رقم(8)

دورالشاب والفتاة أنفسهما في الخطبة



وهذه العلاقات الثنائية مثل الخطبة ليست عشوائية تماماً وإنما هي محكومة من خلال معيار « المثيل يختار المثيل » ، الذي يقرر أن الأشخاص المتماثلون هم

الذين يطورون – حين يلتقون – علاقات قوية تؤدي إلى الخطبة والزواج. ويعني التماثل التشابه في الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي وما يؤدي إليه من تشابه أيضاً في القيم ، والتقاليد ، وأسلوب الحياة ، والنظرة إلى الأمور . أما الأشخاص غير المتماثلين فإنهم حين يلتقون في أماكن التعليم ، والعمل لا يطورون على الأغلب علاقات زمالة قوية ، أو علاقات شخصية تؤدي إلى الخطبة ، وإنما يكتفون بعلاقات معرفة سطحية وذلك نظراً للفروقات الاقتصادية والاجتماعية – النفسية بينهما ، التي تمنع أي انسجام ملحوظ بينهما .

نمط الإنتاج السائد والظواهر الاجتماعية

اتضح سابقاً أن البيئة تمارس تأثيرها على الظواهر الاجتماعية في وجودها وتغيرها ، وهي تمارس هذا التأثير بشكل مباشر في بعض الحالات لكنها في غالبية الحالات تمارس هذا التأثير من خلال نمط الإنتاج السائد ، الذي يرتبط بالبيئة ارتباطات معقدة . فنمط الإنتاج هذا وهو وسيلة الناس لكسب عيشهم ، وإشباع حاجاتهم المختلفة ، واستمرارهم في الوجود يرتبط بالبيئة ارتباطاً وثيقاً . إذ يمكن القول أن كل بيئة توجد نمط الإنتاج المناسب لها : فالبيئة الصحراوية توجد نمط إنتاج رعوي ، بينما توجد البيئة الساحلية نمط إنتاج بحري يقوم على صيد السمك والملاحة . وتوجد بيئة الأنهار وأحواضها نمط إنتاج زراعي مستقر أما البيئة العلمية العقلانية فتنتج نمط إنتاج صناعي بيروقراطي حديث .

ومن جهة أخرى ، يمارس نمط الإنتاج تأثيره المستقل على الظواهر الاجتماعية فيؤدي ذلك إلى إنتاج ظواهر اجتماعية تناسب نمط الإنتاج هذا وتدعمه . فنمط الإنتاج الزراعي مثلاً ينتج ظواهر اجتماعية مناسبة له مثل الملكية المشاعية للأرض ، والتعصب القرابي ، وزواج الأقارب ، والقدرية في التفكير ، وتفضيل الحجم الكبير للأسرة . وكلها عادات ، وبنى اجتماعية ، وقيم تنشأ عن نمط الإنتاج الزراعي وتدعم هذا النمط حين تجعل الأفراد في المجتمع الزراعي يحصلون على المهارات الزراعية عن رغبة واقتناع، وحين تجعل هؤلاء الأفراد يعتادون على هذا النمط ويفضلونه على غيره من أنماط الإنتاج.

أما نمط الإنتاج الصناعي وما فيه من استخدام للعلم ومنتجاته التكنولوجية الحديثة فينتج ظواهر اجتماعية مناسبة له ، ومرتبطة به مثل التنظيم البيروقراطي ، والعقلانية ، والاستقلالية الفردية ، والروح الإنجازية ، والأسرة النووية ، أو الزواجية صغيرة الحجم ، والديمقراطية على مستوى المجتمع . وكلها عادات ، وبنى اجتماعية ، وقيم تنشأ عن نمط الإنتاج الصناعي، وتدعم هذا النمط فهي تجعل الأفراد يرغبون في الحصول على المهارات الصناعية ، والتكنولوجية المناسبة ، وتوفر لهم المؤسسات والوسائل لقيامهم بذلك ، كما أنها تجعل الأفراد يعتزون بهذا النمط الصناعي وما يتضمنه من ظواهر اجتماعية ، ويفضلونه على غيره . وتتبدى هذه العلاقة بين أنماط الإنتاج والظواهر الاجتماعية وتتوضح باستخدام الأدلة التاريخية التي توضح لنا تطور أنماط الإنتاج ، أو المراحل التي مرت بها هذه الأنماط في تطورها من النمط المشاعي البدائي إلى النمط الصناعي الحديث . وأنماط الإنتاج ، أو مراحله ، هي ما يلي :

نمط الجمع والالتقاط

كانت الجماعات الإنسانية في هذه المرحلة قليلة العدد ، متباعدة عن بعضها البعض ، تتجول باستمرار من مكان إلى آخر ، في الليل وفي النهار ، لتجمع ما تجده على الأشجار من ثمار ، أو تحت الأرض من جذور ، أو تلتقط ما يسقط على الأرض من ثمار ، أو بيض أو طيور ، أو حيوانات صغيرة . ولم تكن هذه الجماعات في هذه المرحلة قد طورت وسائل ، أو أدوات لهذه العملية ، وإنما كانت تعتمد فقط على الحواس والأعضاء الإنسانية . وكان الطعام الذي يجمع يؤكل مباشرة لعدم وجود وسائل ، لحفظه وادخاره ، كما كان أفراد الجماعة يتنافسون ، ويتصارعون على الطعام القليل الذي يجدونه .

ولم تكن الجماعات الإنسانية في هذه المرحلة قد طورت مفاهيم مشتركة ، أو اتفاقات مشتركة تذكر، وبالتالي من الصعب الحديث عن وجود ظواهر اجتماعية في هذه المرحلة . وبالرغم من أن هذه المرحلة من مراحل تطور نظام الإنتاج قد انتهت وانقرضت ، فإن بقاياها لا تزال موجودة لدى بعض الجماعات

البدائية التي لا تزال تمارس هذا النمط الإنتاجي البدائي في العصر الحاضر مثل أقزام البوشمان في صحراء كلهاري في استراليا ، وعشائر التودة ، وأقزام الباتشوا في حوض نهر الكونغو في أفريقيا.

ويورد محمد القبيسي الوصف التالي عن بدائية التنظيم الاجتماعي وما فيه من ظواهر اجتماعية لدى البوشمان ، وهو وصف ينطبق على غالبية هذه الجماعات البدائية من غير البوشمان أيضاً :

« ... والبوشمن على درجة بدائية في نظامهم الاجتماعي وفي ثقافتهم ، فهم يعيشون في جماعات يراوح عددها من عشرين إلى مائة شخص ، وتتكون كل مجموعة من عدد من العائلات ، تعيش كل واحدة منها في كوخها الخاص ، وقد لا يتصل بعضهم ببعض إلا في فصل الجفاف ، عندما يحطون الرحال جميعاً قرب مورد الماء ، فإذا حل فصل المطر ، تفرقوا هائمين في الإقليم الذي يشتركون جميعاً في ملكيته ، والذي يرثه أبناؤهم من بعدهم . وتتكون القبيلة من عدد من العائلات ، ترجع إلى أصل واحد ، وتتكلم لغة واحدة، ولكن القبيلة في حد ذاتها ليس لها في نظامهم الاجتماعي أهمية تذكر [67] . »

نمط الإنتاج الرعوي

يتطلب هذا النمط التنقل المستمر أيضاً بحثاً عن الماء والكلأ ، أو الحشائش ، ولكنه يقوم على تدجين الحيوان وتربية ، وتكثيره ، بدل مطاردته ، وقتله، وقد بدأت عملية تدجين النبات ، أي زراعته وتدجين الحيوان منذ عشرات الألوف من السنين . فتخصصت جماعات في تربية واستثمار الخيول في صحاري الصين ، وهضاب آسيا الوسطى ، وتخصصت جماعات أخرى في تربية واستغلال الجمال في الجزيرة العربية . بينما ظهرت جماعات أخرى تخصصت في تربية

67- محمد قبيسي ، شعوب وتقاليد ، غرائب وعادات من العالم ، بيروت ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، 1995 ، ص 151 .

واستغلال الأبقار في جنوب السودان ، وأواسط إفريقيا ، وجماعات أخرى تخصصت في تربية واستغلال الأغنام في سهوب الأرجنتين ، وسهول سوريا ، وفلسطين .

أدى هذا النمط الإنتاجي إلى تزايد عدد الجماعات البشرية نتيجة ما يوفره من غذاء وطعام ومنتجات مختلفة ، كما أدى إلى بعض الاستقرار لهذه الجماعات وبخاصة في فترة وجود الماء ونمو النباتات . وازداد بالتالي تقسيم العمل ، وتوزيع السلطة داخل هذه الجماعات مما أعطى للتنظيم الاجتماعي ، وما فيه من ظواهر اجتماعية مختلفة مزيداً من التطور . إذ انقسمت القبيلة لدى هذه الجماعات إلى عشائر عدة امتلكت كل منها مساحة من الأرض ، أو ديرة ، تتجول فيها بحثاً عن الماء والكلأ لحيواناتها . كما طورت بعض العادات والتقاليد والقيم التي تعلي من شأن التجوال ، والشجاعة ، وخشونة العيش ، وازدادت المهارات المتعلقة بالحيوان، وتدجينه ، وإنساله ترسخاً لدى أفراد هذه الجماعات .

نمط الإنتاج الزراعي

ترسخ هذا النمط لدى الجماعات الإنسانية التي تعلمت استئناس ، أو تدجين النبات والتي استقرت في أحواض الأنهار المعروفة ، وبخاصة في حوض نهر النيل حيث استقر الفراعنة وأسسوا حضارة مزدهرة قامت على الزراعة وما توفره من غذاء ومنتجات . كما استقرت جماعات أخرى في منطقة ما بين النهرين وهما دجلة والفرات وأسسوا حضارات زراعية مزدهرة أيضاً أهمهم : الآشوريون، والكلدانيون، والبابليون . ثم أسست مجموعة من البابليين القدماء قرى زراعية في جنوب سوريا ، حين عبروا نهر الفرات إلى هذه المنطقة ، وعرفوا بعدها بالعبرانيين ، أي الذين عبروا النهر .

وعلى عكس المرحلتين السابقتين حيث سادت الملكية المشاعية والمساواة بين الأفراد ، فإن هذه المرحلة الزراعية شهدت أشكالاً متنوعة من العبودية ، إذا نقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقة العبيد ويعملون في زراعة الأرض ولا يملكونها ، وطبقة

السادة ويملكون الأرض ويتمتعون بخيراتها ، ولا يعملون بها . وفي جميع هذه الحضارات الزراعية كانت طبقة العبيد هي الطبقة المنتجة التي تصرف يومها كاملاً، وجهدها الجسدي والعقلي في زراعة الأرض ، وإنتاج المحاصيل . بينما تمتعت طبقات السادة بفائض إنتاجي مهد لها حياة الرغد والترف ، ووفر لها وقت الفراغ الذي استثمروه في الأدب والشعر ، وأشكال الفنون ، وفي إتقان فنون المبارزة والقتال .

وكان مثل هذا الانقسام الطبقي في المجتمع الزراعي القديم شديد الوضوح في الإقطاعيات الأوروبية حيث كان السيد الإقطاعي يملك الأرض ومن عليها من حيوانات وأشجار ، وعبيد مسخرون لخدمته وخدمة أرضه . كما شهدت اليابان، والصين أيضاً تاريخاً إقطاعياً خضعت فيه ملايين البشر لعبودية السادة الإقطاعيين وفئات المقاتلين الذين يأتمرون بأمرهم ،وينفذون أوامرهم. وفي العالم العربي ساد الإقطاع في بعض مناطق مصر، وسوريا، والعراق.

نمط الإنتاج التجاري

انتشر هذا النمط الإنتاجي في أغلب أنحاء العالم القديم واستمر قائماً طيلة العصور الوسطى ، وبخاصة في أوروبا . وكانت المجتمعات القديمة التي تقع على طرق التجارة العالمية بين الصين والهند وموانئ البحر الأحمر والأبيض المتوسط تسيطر على جزءاً من التجارة العالمية وتشهد نتيجة لذلك ازدهاراً اقتصادياً وتطوراً اجتماعياً وحضارياً . ومن هذه المجتمعات القديمة الأنباط الذين أسسوا دولة قوية في جنوب الأردن بالاعتماد على ما يجنونه من العمل في التجارة ، ومن السيطرة على جزء من طرق التجارة العالمية في المنطقة، وكذلك كانت مملكة تدمر في بادية الشام. وأدى التنافس بين هاتين المملكتين والإمبراطورية الرومانية على عوائد التجارة العالمية في ذلك الوقت إلى خصومات وحروب أدت إلى هزيمة الأنباط ودولة تدمر، وتدعيم احتكار الإمبراطورية الرومانية للتجارة العالمية في ذلك الوقت .

كما استفادت الدولة الإسلامية من فتوحاتها المختلفة في تدعيم سيطرتها على طرق التجارة العالمية بحيث أصبحت جميع هذه الطرق تحت سيطرة الدولة الإسلامية . وأدى ذلك إلى ازدهار اقتصادي عم جميع طبقات ، وفئات المجتمع الإسلامي ، وبخاصة رجال الحكم ، وطبقة التجار ، والحرفيون والصناع في المدن. واعتمدت الدولة إلى حد كبير على عائدات هذه التجارة في تدعيم قوتها ، وفي الإنفاق على شؤون الدولة الداخلية . لكن بعد اكتشاف الأوروبيين للطرق البحرية إلى الهند والصين فقد العالم الإسلامي سيطرته على طرق التجارة العالمية ، وفقد بالتالي جزءاً كبيراً من العائدات المالية التي كانت تأتي بها التجارة . وكان ذلك عاملاً من العوامل التي أدت إلى تراجع وضعف الدولة العثمانية ، وإفلاسها فيما بعد . ويطلق على هذا النمط (الرأسمالية المركنتالية)، أي الرأسمالية التجارية، وهي مرحلة أولية من مراحل تطور الرأسمالية سادت في العصور الوسطى والحديثة حتى بدايات الثورة الصناعية ، ومهدت لها بما كدستة من رؤوس الأموال، وما فتحته من أسواق تجارية . وأدت هذه المرحلة إلى انقسامات واضحة بين الدول الأوروبية التي توزعت على معكسرات وتحالفات داخلية للسيطرة على المزيد من الأسواق ، والمزيد من الذهب والفضة . وأصبحت قوة الدولة في هذه المرحلة تقاس بما تكدسه من الذهب والفضة في خزائنها.

وتشكل هذه المرحلة بداية تكون النظام العالمي الحديث بعد أن انقسمت دول العالم إلى دول متفاوتة الغنى ، وإلى مستعمرات تستثمر لمصلحة هذه الدول الغنية بحيث أصبحت دول العالم كما أوضح إيمانويل والشتين[68] تنقسم إلى ثلاث مجموعات متفاعلة وهي : دول المركز وتشغل مكانة طبقة عليا داخل النظام العالمي، وهي تشتمل على الدول الصناعية الحديثة ذات القوة والنفوذ في العالم، والدول الهامشية ، أو دول الأطراف ، وتشتمل على جميع الدول النامية في آسيا وإفريقيا بما فيها الغالبية العظمى من الدول العربية . وتمتاز هذه الدول بضعفها

68. Immanuel Wallerstein, The Modern World System : Capitalist Agriculture and the Origins of European World Economy in the Sixteenth Century, N.Y. : Academic Press, 1974 .

الإنتاجي والعسكري ، وتخلفها الاجتماعي وهي تعاني من التبعية لمراكز النظام العالمي، إذ أنها غالباً ما تعيش على ما تستورده من هذه المراكز من غذاء ، وسلع وخدمات . والمجموعة الثالثة من الدول داخل النظام العالمي هي الدول شبه الهامشية، وهي تشتمل على بعض دول العالم الثالث التي استطاعت إحراز درجة ملحوظة من التطور في الإنتاج وفي المجتمع مثل بعض دول النفط العربية ، والأرجنتين ، والبرازيل، وبعض البلدان الأوروبية مثل رومانيا .وبدأ في هذه المرحلة نظاما إجتماعيا جديدا بالتشكل في هذه الرأسماليات التجارية يتضمن مؤسسات اجتماعية جديدة ، وجماعات جديدة، وبنى رمزية جديدة تعلي من شأن الرأسمال المادي وتجميعه.ومن هذه المؤسسات الصناعات الجديدة وبخاصة الآلية منها ، والتي دعمت من قبل جماعات من الرأسماليين التواقين لتحقيق الغنى والنفوذ ، واستكشاف مناطق جديدة لتحويلها إلى أسواق لمنتجاتهم المختلفة . وعملت هذه الجماعات الجديدة على محو بقايا النفوذ الاقطاعي لاصحاب الاراضي الذيم كانوا والى وقت قريب يمارسون سيطرة فعلية على المجتمع وعلى قواه الانتاجية . وبدأ المجتمع يشهد تبلور طبقتين ، هما: الطبقة الرأسمالية ، وطبقة العمال التي بدأت تتشكل من عمال المدن والمهاجرون من الريف إلى المدينة ، والتي اضطلعت بدور واضح – رغم بؤسها وتعرضها للاستغلال – في نشوء وتطور المجتمع الصناعي الحديث .

نمط الانتاج الصناعي

أدت الاكتشافات الجغرافية التي ميزت مرحلة الانتاج التجاري وما رافقها من تقدم ملاحي وعلمي ، إلى اكتشاف وتطوير الآلات الميكانيكية المختلفة التي أدت إلى ثورة في الإنتاج لم يشهد الانسان مثيلا لها من قبل . وبدأت الثورة الصناعية أولاً في بريطانيا ثم انتشرت إلى غالبية الدول الاوروبية التي سرعان ما نبذت أنماطها الانتاجية القديمة وتبنت الأنماط الإنتاجية الصناعية ووجدت هذه الدول في هذا النمط الانتاجي الجديد الوسيلة المناسبة لتحسين مستوى حياة شعوبها ، وتقوية جيوشها وتوجيهها لاكتساب مزيد من المستعمرات في افريقيا

وآسيا. ومع بداية الثورة الصناعية بدأت مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية، وهي مرحلة الرأسمالية الصناعية التي تقوم على تجميع رأس المال من الناتج الصناعي، ثم تركيز جزء منه في إنشاء المزيد من الصناعات ، مما أدى إلى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية للسكان على نطاق لم يكن معروفاً من قبل. وفي المجتمع أدت الرأسمالية الصناعية إلى شيوع وسيادة العلاقات الديمقراطية بين الدولة والمواطنين ، وبين المواطنين أنفسهم في أماكن العمل ، وفي الأسرة . إذ قامت هذه العلاقات على مبادئ ديمقراطية أساسية وعلى حرية الإختيار وحق التعبير وإبداء الرأي، والمساواة بين الناس بغض النظر عن الجنس ، أو اللون ، أو الدين . وكانت الأسرة هي الأكثر تأثرا بنمط الإنتاج الصناعي حيث انتقل الإنتاج من البيت إلى المصنع فادى ذلك إلى فقدان الأسرة لعدد كبير من وظائفها التقليدية ، وبخاصة الوظيفة الإنتاجية لصالح المصانع والشركات . مما أدى إلى تغيرات بنائية في الأسرة أيضاً فتحولت من النمط الممتد إلى النمط النووي الحديث الذي يتناسب وطبيعة المجتمع الصناعي من حيث تركيزه على المشاركة ، والمساواة ، والتنشأة الإنجازية .

وقد تعمقت هذه المرحلة ووصلت آثارها إلى جميع جوانب المجتمع في البلدان الصناعية التي بدأت تدخل مرحلة جديدة تقوم على المعلوماتية لتحقيق الأرباح، وتدعيم التراكم الرأسمالي . أما المجتمعات النامية فلا تزال إلى الآن تحاول دخول مرحلة الإنتاج الصناعي دون نحاج يذكر ، ولا تزال علاقاتها ، وبناها الاجتماعية بالتالي إقطاعية ، وتقليدية تقوم على الاستبداد ، والتسلطية ، والتعصب القرابي .

وسيتم في الفصل القادم تحليل عناصر البناء الاجتماعي وطبيعته في هذه المجتمعات ، وتوضيح ارتباط هذه الطبيعة بنمط الإنتاج السائد ، كما سيتم مقارنة عناصر البناء الاجتماعي وطبيعته في المجتمعات المختلفة ، وبخاصة المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية .

الفصل الثالث
البناء الاجتماعي ونظرياته

تمهيد .

- التحليل البنائي عند علماء الاجتماع : ابن خلدون ، أوجست كونت، إميل دوركايم ، كارل ماركس تالكوت بارسونز .
- التحليل البنائي عند علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية : راد كليف براون، إيفانز بريتشارد ، روبرت ردفيلد ، برونسلاف مالينوفسكي .

- مفهوم الوظيفة الاجتماعية / الوظيفية، التحليل البنائي الوظيفي .

تعديلات روبرت ميرتون على الوظيفية .

الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة .

الإختيار للزواج وتدعيم التقسيم الطبقي .

البدائل الوظيفية / دور الحضانة .

اللاوظيفية / الاستهلاك التفاخري .

المعوقات الوظيفية / أمثلة من المجتمع العربي .

المبالغة في تكريم الضيف .

الملكية المشاعية وسكن الأقارب سوياً .

إطلاق العيارات النارية في المناسبات .

- مستويات البناء الاجتماعي .

البناء الاجتماعي الفرعي ، أو الجزئي .

البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع ، وعناصره.

مكونات أو عناصر البناء الاجتماعي الكلي .

النظم الاجتماعية ، أو المؤسسات الاجتماعية .

الجماعات الاجتماعية .

البنى الرمزية ، أو الأنساق الثقافية .

- الإيكولوجيا وأشكال البناء الاجتماعي في المجتمع العربي .

* * *

البناء الاجتماعي ونظرياته

تمهيد

رأينا فيما سبق أن علم الاجتماع يركز بشكل أساسي على تحليل الظواهر الاجتماعية المختلفة ، ومنها ظاهرة البناء الاجتماعي ، التي تشير إلى البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع ، بما فيه من وحدات اجتماعية ، وارتباطات بينها، ويشير إلى البناء الاجتماعي الجزئي بما فيه من مكونات وارتباطات بينها . ويستعرض الفصل الحالي مفهوم البناء الاجتماعي لدى علماء الاجتماع، ولدى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين استخدموا هذا المفهوم بوصفه أداة تحليلية فعالة ، كما حلل بعضهم الوظيفة الاجتماعية لبعض الأبنية الاجتماعية .

كما يعمل الفصل على توضيح مكونات البناء الاجتماعي الكلي والتي تتمثل في المؤسسات ، أو النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، والأنساق الثقافية ، ومكونات البناء الاجتماعي الجزئي والتي تتمثل في المكانات والأدوار الاجتماعية ، والارتباطات بينها . وهذان مستويان للبناء الاجتماعي يشيران إلى مكونات مختلفة بالرغم من التداخل والترابط بينهما . وقبل البدء في ذلك سنقوم بتوضيح نقطة مهمة تتعلق باستخدام المفاهيم المترادفة ، وبخاصة مفهوما البناء الاجتماعي ، والتنظيم الاجتماعي في الكتابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية .

البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي

يستخدم مصطلح البناء الاجتماعي للإشارة إلى الوحدات المكونة لهذا البناء ، وإلى الترتيب الذي تخضع له الوحدات بحيث ينتج عن ذلك طابعا معينا يميز المجتمعات بعضها عن بعض . أما مصطلح التنظيم الاجتماعي فيستخدم عادة للإشارة إلى النشاطات والعمليات التي ترتبط بهذه الوحدات المكونة للتنظيم ، وما ينتج عن ذلك من طابع عام يميز المجتمع . ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين الترتيب وبين النشاط ، إذ ان طبيعة النشاط تستدعي ترتيباً معيناً ، كما أن طبيعة

الترتيب تتحكم بنوعية النشاط . مما يشير إلى أن هذين المصطلحين : البناء والتنظيم الاجتماعيين إنما يصفان ظاهرة واحدة مما يجعل الكثيرين يستخدمون هذين المصطلحين بالتبادل للإشارة إلى نفس الظاهرة .

هذا وقد قمنا بمراجعة عدد من التعريفات التي تقدم لهذين المصطلحين في عدد من المعاجم والقواميس الاجتماعية المتداولة[69]. باستخدام منهج مناسب للوقوف على الوحدات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية التي يشير إليها كل

الجدول رقم (1)

الوحدات والعمليات التي يشير اليهما مفهوما :

البناء والنظم الاجتماعية

البناء الاجتماعي	التنظيم الاجتماعي
المؤسسات الاجتماعية	المؤسسات الاجتماعية
الجماعات الاجتماعية	الجماعات الاجتماعية
الأنساق الثقافية	البناءات الثقافية
الاعتمادية المتبادلة	الاعتمادية المتبادلة
(التساند الوظيفي بين الوحدات وبين الأنشطة)	(التساند الوظيفي بين الوحدات وبين الأنشطة)

69. أنظر على سبيل المثال : أحمد زكي بدوي ، مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، 1978، ص ص 391-397 ، وأيضاً: عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع ، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة ، 1980، ص ص 39-47 ، وص ص 76-69، وأيضاً: محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979 ، ص ص 430-431 ، وص ص 443-445 .

من هذين المفهومين . وقد تبين ، كما يوضح الجدول رقم (1) أن المفهومين يشيران إلى نفس الوحدات الاجتماعية التي تكون الطابع العام للمجتمع ، وهي : المؤسسات أو النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية، والأنساق الثقافية، إضافة إلى عملية التساند الوظيفي ، أو الاعتمادية المتبادلة بين هذه الوحدات، مما يؤكد كون هذين المصطلحين يشيران إلى نفس الظاهرة . والاقتباس التالي عن عبد الهادي الجوهري يقدم مزيداً من الأدلة لتأكيد ذلك :

"يشير مصطلح التنظيم الاجتماعي إلى الاعتماد المتبادل بين الأجزاء ، وهي خاصية جوهرية لكل الكيانات الاجتماعية الدائمة : الجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات . ويختلف علماء الاجتماع في الأسماء التي يطلقونها على هذا الاعتماد المتبادل الذي يتكون عادة من بعض أو كل العناصر التالية : المهام والأنظمة الأخرى ، العلاقات بين الأدوار ، والقيم والمعايير والمعتقدات ، والجماعات الفرعية داخل الوحدة الكبرى ، ومن النظم الاجتماعية في المجتمعات.

وللمصطلح أيضاً استعمالان بسيطان : أ) فهو يشير إلى نوع معين من التنظيم موضوع الدراسة مثل التنظيم الصناعي للمصنع ، ب) وكمرادف أحياناً للبناء الاجتماعي أو ما شابه ذلك من مصطلحات [70] . "

وهكذا فإننا في هذا الكتاب نستخدم مصطلح البناء الاجتماعي كمرادف لمصطلح التنظيم الاجتماعي للإشارة إلى الوحدات التي يتكون منها هذا البناء ، وهي : المؤسسات أو النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، والأنساق الثقافية ، وعلاقات التساند القائمة بين هذه الوحدات في قيامها بالعمليات والأنشطة المختلفة التي تقود إلى استقرار هذا البناء وتميزه بطابع معين ، واستمراره في الزمن . وقد استخدم هذا المصطلح بوصفه أداة تحليلية لتحليل طبيعة المجتمع من قبل علماء الاجتماع من أمثال : ابن خلدون ، وأوجست كونت ، وكارل ماركس ، وإميل دوركايم ، وتالكوت بارسونز ، وجميعهم حللوا بنية المجتمع وتطورها وعوامل هذا التطور في مجتمعات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب . واستخدم المصطلح أيضاً كأداة تحليلية لتحليل طبيعة المجتمع من قبل علماء

---

70. عبد الهادي الجوهري ، معجم علم الاجتماع ، ص 67 .

الأنثروبولوجيا من أمثال : رادكليف براون . وإيفانز بريتشارد ، وروبرت ردفيلد ، وجميع هؤلاء الأنثروبولوجيين حللو بنية المجتمع ، ووظائفها في بعض الأحيان ، في مجتمعات بسيطة أو صغيرة نسبياً .

التحليل البنائي عند علماء الاجتماع

ابن خلدون

قام ابن خلدون باستخدام منهج تاريخي استقرائي بتحليل البنية الاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي القديم فصنفها إلى بنية بدوية ، وبنية حضرية –كما اتضح لنا في الفصل الأول من هذا الكتاب ، وأوضح أن البنية البدوية تقوم على نمط إنتاج يعتمد الرعي والتنقل وتربية الماشية ، والغزو المتبادل مما يدعم التنظيم الاجتماعي القبلي ، والعلاقات القبلية ، وينتج نمطاً للشخصية يتناسب وهذا التنظيم زما يقوم عليه من نمط إنتاجي . كما أوضح أن البنية الحضرية تقوم على نمط معقد يعتمد الحرف والصناعات ، والتجارة ، والعلوم ، مما يدعم نشوء تنظيم بيروقراطي – عسكري حضري ، يوفر الاستقرار وترف الحضارة للسكان ، وينتج أنماطاً للشخصية يتناسب وهذا التنظيم ، وما يقوم عليه من أنماط إنتاجية. ومن المهم ملاحظة أن ابن خلدون لم يستخدم مصطلح البناء الاجتماعي الذي لم يكن قد تمت صياغته بعد ، وإنما استخدم مصطلحات أخرى تشير إلى نفس المضمون ، مثل (ظاهرات العمران) ، التي تتنوع وتختلف نتيجة للتنوع والاختلاف في (النحل من المعاش)، أو أنماط العمل والإنتاج . وتأخذ عنده أشكالاً متعددة ، وهي: العمران البشري ، والعمران البدوي ، ويتناول القبائل والأمم الوحشية ، والعمران الحضري ، ويتناول المدن والأمصار وطريقة معاشها ، والدول والخلافة والملك، وذكر المراتب السلطانية ، وظواهر الصنائع والكسب والمعاش ووجودها ، والعلوم واكتسابها وتعلمها ، وعلاقتها بالعمران الحضري[71] .

---

71. محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة والإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1983 ، ص 55 .

وتتنوع هذه الظاهرات وتختلف نتيجة للتنوع في النحل من المعاش أو أنماط العمل والإنتاج ، ويشرح محمد علي محمد :

" ويؤسس ابن خلدون تفرقته بين البدو والحضر على وجهة نظر اقتصادية أساساً ، هي اختلاف أسلوب المعاش وطريقة الإنتاج ، وهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف تكوين الطباع والصفات الاجتماعية والثقافية. فالحياة البدوية تتسم بسيادة القبيلة ، وسيطرة القبائل أهل العصبية ، وتمارس القبيلة الضبط الاجتماعي للأفراد عن طريق العرف والعوائد . بينما يقرر أن المدن والأمصار تلجأ إلى ضبط سلوك الأفراد عن طريق الحكام ورجال الدولة وما يمثلونه من سلطة [72]. "

أوجست كونت

قام أوجست كونت باستخدام منهج تاريخي وصفي بتحليل جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع الفرنسي . وهو ما صنفه تحت اسم (الاستاتيكا الاجتماعية). فأوضح أن هذا البناء يتكون من ثلاث وحدات أساسية مترابطة ، وهي : الأسر ، والجماعات الوسيطة ، والدولة أو السلطة السياسية . وتقوم الجماعات الوسيطة بدور أساسي في الربط بين الأسر والدولة محققة في ذلك درجة من التماسك والاستقرار في المجتمع ، كما يوضح النموذج النظري رقم (9) . وأوضح أن ضعف دور هذه الجماعات الوسيطة أو اختفائه يؤدي إلى عدم الاستقرار والتفكك في بناء المجتمع ، وهو ما حدث في المجتمع الفرنسي في أعقاب الثورة الفرنسية . ورأى كونت أن إعادة إصلاح المجتمع يحتاج إلى إعادة الدور المفقود للجماعات الوسيطة لتعيد اللحمة والترابط إلى وحدات البناء الاجتماعي [73].

---

72. محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، ص ص 67-71 .

النموذج النظري رقم (9)

وحدات البناء الاجتماعي عند أوجست كونت



ويرى محمد علي محمد أن كونت كان على وعي بأن موضوع علم الاجتماع هو النظام الاجتماعي وما فيه من صفات للاستقرار والتغير . والمجتمع نسق يتألف من أجزاء متساندة، وهو – أي المجتمع – يختلف عن الأفراد في طبيعته. والتركيز على تحليل الاستقرار ، أو الجانب الاستكاتيكي في المجتمع هو تركيز على البناء الاجتماعي والعلاقات بين وحداته . ويؤكد محمد علي محمد :

"والدراسة الاستاتيكية للنظام الاجتماعي تشبه ما اصطلح على تسميته بلغة الاجتماع المعاصر باسم البناء الاجتماعي . ذلك أنها دراسة عضوية تتجه نحو التركيز على الكل ، ذلك أنه بحكم مسألة الإتساق ، فإن الأجزاء يمكن فهمها في إطار العلاقة المتبادلة بينها وبين الكل . ومن ثم فإن بؤرة هذه الدراسة تتمثل في

---

73. Auguste Conmte, The Positive Philosophy, p463.
وأيضاً : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمد عودة وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1980 ، ص ص 55-65 .

التركيز على الصلات المتبادلة بين الوقائع الاجتماعية . وقد ركز كونت على عدد من الوحدات الاجتماعية مثل الأسرة ، وتقسيم العمل ، والملكية ، والحكومة ، والدين والأخلاق(74) ."

إميل دوركايم

قدم إميل دوركايم في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) تحليلاً مقارناً للبناء الاجتماعي وتغيره أثناء مناقشته لما أسماه نمط التضامن الاجتماعي ، أوضح فيه أن هناك نمطين للتضامن ، وهما : التضامن الآلي ، أو البناء الاجتماعي البسيط ، والتضامن العضوي ، أو البناء الاجتماعي المعقد . وأوضح مميزات التضامن الآلي ، وهي كما يلي : بساطة تقسيم العمل ، وشيوع القرابة ، وقوة الضمير الجماعي الذي يربط الأفراد والجماعات سوياً في أنماط سلوكية واضحة مما يؤدي إلى التماثل والتشابه بين الأفراد ، وسيادة القانون الجزائي العقابي . أما نمط التضامن العضوي فقد أوضح مميزاته أيضاً ، وهي كما يلي : تعقيد تقسيم العمل الاجتماعي، والتنوع بين الأفراد والجماعات ، وضعف الضمير الجماعي ، وظهور العلاقات التعاقدية التي تحل محل العلاقات القرابية ، وسيادة القانون التعويضي ، أو التغريمي(75) . كما أوضح أيضاً أن هناك نمطين للانتحار يرتبطان بكل بناء من هذين البنائين ، وهما : الانتحار الغيري أو الإيثاري ، ويرتبط بالبناء الاجتماعي البسيط ، أو الآلي ، والانتحار الأنومي ، ويرتبط بالبناء الاجتماعي المعقد ، أو العضوي (76).

كما أوضح أن عوامل الانتقال من بناء اجتماعي بسيط إلى بناء معقد توجد في عاملين اثنين هما : نمو تقسيم العمل الناتج عن نمو الكثافة الاجتماعية ، وتغير نمط التماسك الاجتماعي .

---

74. محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، ص 92 .
75. Emile Durkheim , The Division of Labor in Society .
76. Emile Durkheim , Suicide , pp. 52 - 75 .

ولم يكتف دوركايم بالتحليل البنائي وإنما نجد في كتاباته محاولات لتحليل الوظيفة الاجتماعية للأنماط الاجتماعية . ففي دراساته عن التوتميه عند عشائر الأرونتا بذل دوركايم جهداً ملحوظاً لرصد الوظيفة ، أو الوظائف التي تؤديها هذه الديانة في البناء الاجتماعي للأرونتا ، حيث يتوحد التوتم مع صورة الجماعة ويرمز إليها . وتقوم العقيدة التوتمية التي كانت تنتشر أيضا بين بعض قبائل الهنود الحمر والعشائر الاسترالية الأخرى ، على تأليه حيوان ، أو نبات ، واتخاذ إحدى العشائر لهذا الحيوان ، أو النبات رمزاً لها ، ولقباً لجميع أفرادها ، فتقدسه لاعتقادها أنها منحدره منه ، وأنه منحدر منها , ويكون لكل عشيرة توتمان : توتمها الخاص بها ، والتوتم العام الذي تشترك فيه مع عشائر اتحادها ، وتقدس العشيرة كلا التوتمين(77).

وترمز كل عشيرة إلى توتمها برمز خاص ، قد يكون صورة للتوتم نفسه ، أو أحد أجزائه ، أو شكل هندسي يرمز إلى التوتم ، أو مجموعة خطوط هندسية ليس لها علاقة بالتوتم ، وتحفظ هذه الرموز في مخابئ خاصة حتى لا تقع بأيدي الخصوم والأعداء . وتعتقد العشيرة أن لهذه الرموز خواص عجيبة ساحرة ، فكانت تعتقد أن المريض الذي يلمسها يشفى من مرضه ، وأن حملها يهب الفرد الذي يحملها مناعة من المحن والأخطار(78) .

وهكذا ، ففي هذه الطبيعة الرمزية للتوتم وجد دوركايم وظيفته الاجتماعية ودوره في المحافظة على التماسك البنائي لدى الأرونتا ، فالتوتم – كما أتضح – رمز للعشيرة ، يشير إلى طبيعتها ، ويعين حدودها فيميزها عن العشائر الأخرى . وفي الطقوس الدينية المختلفة التي تقيمها الجماعة للاحتفاء بالتوتم تعيد الجماعة تأكيد قيمها ، وعاداتها ، وتقاليدها ، بما يضمن بقاء واستمرار هذه القيم ، والعادات والتقاليد ، وقيامها بوظائفها في المحافظة على استمرارية البناء الاجتماعي للعشيرة .

---

77. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ص ص 177-179 .
78. محمد كامل عبد الصمد ، غرائب المعتقدات والعادات : عادات ومعتقدات في العصور القديمة ، ج1 ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، 1995 ، ص ص 217-220 .

كارل ماركس

استخدم كارل ماركس منهجاً تاريخياً فلسفياً لتحليل طبيعة المجتمع وتطوره ، مستخدماً مفاهيم تشابه مفهوم البناء الاجتماعي ، وتكاد أن تتطابق معه، مثل التركيبات السفلى ، والتركيبات العليا ، والطبقة الاجتماعية . ويصنف ماركس التركيبات الاجتماعية ، أو الأبنية الاجتماعية إلى صنفين ، وهما : البنية التحتية وتتكون من نمط الإنتاج وأدواته ، والنظام الاقتصادي ، والبنية الفوقية وتتضمن من جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك المؤسسة السياسية والتربوية ونظم الأفكار ... إلخ . ويوضح ماركس أن البنية التحتية بما فيها من عناصر هي التي تنتج البنية الفوقية ، وأن أي تغير في البنية التحتية ، يؤدي بالضرورة إلى تغيرات في البنية الفوقية .

ويحتل مفهوم الطبقة الاجتماعية موقعاً مهماً في تحليل ماركس للتغير في بناء المجتمع ، وتتحدد الطبقة بالنسبة له حسب موقع الجماعة من ملكية وسائل الإنتاج. فهناك طبقة تملك وسائل الإنتاج وتحظى بالتالي بالسلطة والامتيازات في المجتمع ، وتفرض أفكارها ، ومعتقداتها على الآخرين . وهناك طبقة لا تملك وسائل الإنتاج ، وتعيش خاضعة بالتالي لسلطة الطبقة التي تملك ، وتخضع لاستغلال هذه الطبقة، كما تخضع لأفكارها ، ومعتقداتها . ومع ذلك يمكن أن تتحول الطبقة الكادحة إلى قوة للتغير إذا توفرت ظروف موضوعية معينة ، أهمها ازدياد القهر ، وازدياد الاتصال بين أعضاء الطبقة [79] .

وبالاعتماد على مفهوم الطبقة ومفهوم قوى الإنتاج والعلاقة بينهما، قام ماركس بتقسيم تاريخ المجتمعات الإنسانية إلى المراحل التالية المعروضة في النموذج النظري رقم (10). ويوضح هذا النموذج أن المجتمعات الإنسانية في تطورها التاريخي مرت بالمراحل التالية ، وهي : المجتمع المشاعي ، والمجتمع البدائي، والمجتمع الإقطاعي ، والمجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الاشتراكي . ويضيف ماركس

79- راجع : محمد علي محمد ، تاريخ علم لاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1983 ، ص ص 79 – 841 ؛ وأيضاً : سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، ط3، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص ص 151- 651 .

إلى هذه المراحل مرحلة المجتمع الشيوعي ، التي تمثل نهاية التاريخ بالنسبة له . وما هذه المراحل إلا مراحل للتغير في نمط البناء الاجتماعي للمجتمع ، والذي ينتصب على أسس مادية أهمها : نمط الإنتاج السائد ، وتبلور الطبقة كقوة اجتماعية ، والعلاقة بين الطبقات . وسيتم تحليل هذه الأسس لكل مرحلة من مراحل تطور البناء الاجتماعي للمجتمع فيما يلي :

1- **المجتمع المشاعي** : وهي مرحلة يرى ماركس أنها ميزت المجتمعات الإنسانية في بداية نشوئها حيث كانت الجماعات البشرية تعيش على الجمع والالتقاط من الطبيعة مباشرة . ولم يكن هناك طبقات أو استغلال بين بني الإنسان الذين كانوا متساوون تماماً، ومتماثلون في الهيئة، والطبيعة.

النموذج النظري رقم (10)

المراحل التاريخية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية وخصائص كل مرحلة

المرحلة التاريخية	نمط الإنتاج السائد	الطبقات	العلاقة بين الطبقات
المشاعية	الجمع والالتقاط	لا يوجد	تماثل ومساواة بين الأفراد
المجتمع البدائي	الرعي وتربية الماشية والغزو المتبادل	بدايات تشكل الطبقات	فئة صغيرة تتمتع بامتيازات، لكن الغالبية متساوون
المجتمع الإقطاعي	الزراعة	الأسياد والأقنان	الأسياد يستغلون الأقنان ويحتكرون الفائض الزراعي
المجتمع الرأسمالي	الصناعة	الرأسمالية والبروليتاريا(العمال)	الطبقة الرأسمالية تستغل الطبقة العاملة
المجتمع الاشتراكي	الصناعة	بدون طبقات	لا استغلال

2- **المجتمع البدائي** : كانت المجتمعات في هذه المرحلة تقوم على الرعي وتربية الماشية، والغزو المتبادل ، وكانت ملكية الأرض ووسائل النتاج الأخرى جماعية ، ولكم يكن هناك طبقات واضحة ، لكن يمكن ملاحظة بدايات لتشكل أقلية تعمل على احتكار الفائض الإنتاجي وتوجيهه لزيادة امتيازاتها على حساب الغالبية .

3- **المجتمع الإقطاعي** : كانت المجتمعات في هذه المرحلة تقوم على الزراعة بعد أن تطورت وسائل الإنتاج المادية لتعطى الإنسان القدرة على الإنتاج الزراعي ، وانقسم المجتمع الإقطاعي إلى طبقتين : الأسياد أو الإقطاعيين الذين يملكون الأرض ومن عليها من بشر وماشية ، والعبيد ، المستغلون من قبل الإقطاعيين . ويؤدي الصراع الطبقي بين هاتين الطبقتين ، إضافة إلى دور البرجوازية الحضرية إلى تفكك الإقطاع وانهياره .

4- **المجتمع الرأسمالي** : ويقوم هذا المجمع على التصنيع لإنتاج السلع والخدمات، وذلك بعد أن طور الإنسان أدوات ووسائل الإنتاج من الإعتماد على الجهد الإنساني العضلي إلى الإعتماد على الآلة ، فأصبح الإنتاج آلياً بعد أن كان يدوياً في المراحل البنائية السابقة للمجتمعات الإنسانية . ينقسم المجتمع في هذه المرحلة إلى طبقتين ، هما : أصحاب رؤوس الأموال ، أو الطبقة الرأسمالية ، والعمال ، أو طبقة البروليتاريا ، وهناك طبقة ثالثة تتوسط بينهما هي البرجوازية وهي طبقة تتآكل باستمرار بفعل تحول جزء منها إلى عمال، وجزء آخر إلى أصحاب رؤوس أموال .

ويؤدي ازدياد بؤس البروليتاريا ، وزيادة الاتصال بين أعضائها إلى تحولها إلى قوة ثورية تطيح بأصحاب رؤوس الأموال ، وتغير بناء المجتمع إلى ما يسميه ماركس المجتمع الاشتراكي ، ثم المجتمع الشيوعي .

5- **المجتمع الاشتراكي** : وهو مجتمع يقوم على التصنيع لتوفير الحاجات الاستهلاكية للسكان بمستوى يضمن لهم رغد العيش ، بعد أن يختفي التقسيم الطبقي ، وينتفي الاستغلال والإغتراب المرتبط به ، وتعم المساواة بين الجميع .

وتؤدي التطورات في هذا المجتمع إلى دخول الإنسانية إلى المرحلة الشيوعية ، وهي خاتمة المراحل بالنسبة لماركس ، يفترض فيها أن يحقق الإنسان المساواة العامة والسعادة على الأرض .

بالرغم مما في تحليل ماركس ، من غنى نظري فقد تعرض لعديد من الانتقادات التي قللت من إمكانية حدوث تنبؤاته ، وبخاصة ما يتعلق بنهاية المجتمع الرأسمالي . كما أن الأحداث التاريخية الأخيرة أثبتت أن الرأسمالية هي الأقوى ، فقد تفكك المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي سابقاً وانهار ، بينما بقي المجتمع الرأسمالي مزدهراً وقوياً ، وانتشرت الرأسمالية ، في عديد من المجتمعات الآسيوية والأفريقية التي بدأت الدخول إلى الرأسمالية بزخم وقوة . وصدرت عديد من المؤلفات العلمية الحديثة التي توثق انهيار الاشتراكية وانتصار الرأسمالية، أهمها مؤلفات صامويل هانتنجتون ، وفرانسيس فوكوياما، التي سيتم العودة إليها في فصل قادم عند الحديث عن العلاقة بين الحضارات الإنسانية .

تالكوت بارسونز

يستخدم تالكوت بارسونز ، أشهر علماء الاجتماع الأميركيين المعاصرين مصطلح النسق الاجتماعي كمرادف لمصطلح البناء الاجتماعي . ويتضمن النسق، أو البناء الاجتماعي ، مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة التي يقوم بها أفراد يشغلون مكانات محدده ، ويتفاعلون لتحقيق أهدافهم ضمن إطار ثقافي من الاتفاقات المشتركة تحدد لهم ما هو شرعي ، ومقبول ، ومحبّذ . وطبق بارسونز فكرة النسق هذه في تحليل جميع مستويات الفعل الاجتماعي سواء أكان ذلك على مستوى الفرد ، أو مستوى الجماعات ، أو مستوى المجتمع . فكل مستوى من هذه المستويات يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة المتساندة ، والتي يتمتع كل عنصر منها بالرغم من ذلك باستقلالية نسبية ، وتشكل هذه العناصر والارتباطات بينها بنية ذلك المستوى . ويقوم كل عنصر بوظيفة محددة داخل هذا المستوى ، أو مجموعة من الوظائف ، يضمن لهذا المستوى التوازن الدينامي .

وبذلك يكون تحليل بارسونز للنسق تحليلاً بنائياً ووظيفياً في الوقت ذاته[80] .

ويقسم بارسونز المجتمع إلى أربعة أنساق فرعية رئيسية وهي كما يوضح النموذج النظري رقم (11): النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، ونسق الفرد البيولوجي [81]. وتترتب هذه الأنساق الأربعة بطريقة تعطي

النموذج النظري رقم (11)

الأنساق الفرعية للفعل الاجتماعي ووظائفها عند تالكوت بارسونز

النسق الثقافي ← وظيفة المحافظة على استمرار النسق

النسق الاجتماعي ← وظيفة الاندماج

نسق الشخصية ← وظيفة تحقيق الهدف

نسق الفرد البيولوجي ← وظيفة التكيف

تأثير قوي ↓   تأثير ضعيف ↑

السيطرة للنسق الثقافي بينما تتبادل الأنساق الأخرى علاقات التأثر والتأثير ، فكل منها يؤثر غي الآخر ويتأثر به . وتقوم الثقافة بوظيفة السيطرة والتوجيه داخل النسق ، فهي تطبع الأنساق الأخرى بطابع معين ، وتوجه هذه الأنساق وجهة معينة . أما النسق الاجتماعي فيقوم بوظيفة الدمج الاجتماعي ، ويقوم نسق الشخصية بوظيفة تحقيق الهدف ، والإنجاز ، بينما يقوم نسق الفرد البيولوجي

80. Talcott Parsons, The Social System, Free Press, N.Y., 1951, pp. 6-7 ; And Guy Rocher, Talcott Parsons and American Sociology, Nelson, London, 1974, pp. 31-32.
81. Guy Rocher, Talcott Parsons, pp. 40-51

بوظيفة التكيف وتزويد الفرد بالطاقة . وتشكل هذه الأنساق الفرعية الأربعة في ترابطها وتساندها الكل المتكامل وهو المجتمع .

كما يستخدم بارسونز مفهوم الدور الاجتماعي بوصفه حلقة وصل بين الفرد والنسق الاجتماعي ، فالفرد يصبح عضواً في المجتمع من خلال شغله لمكانة ، أو مكانات محددة في المجتمع يحصل عليها عادة من خلال إنجازاته الشخصية ، ومن خلال قيامه بالتالي بدوره ، أو أدواره نتيجة لشغله هذه المكانات وتؤدي مجموعة المكانات والأدوار هذه دوراً أساسياً في استمرارية النسق الاجتماعي وقيامه بوظيفته في تحقيق الاندماج الاجتماعي .

وركز تالكوت بارسونز على نسق الشخصية ، وهو أحد أنساق البناء الاجتماعي الكلي . وهو يرى أن أبناء المجتمع الواحد يشتركون في عدد كبير من التوقعات والمعايير ، والقيم العامة ، ويتم ذلك من خلال دمج الأفراد لهذه العناصر الثقافية مما يخلق نمطاً عاماً للشخصية في المجتمع . وتتميز الشخصية لديه بسعيها العقلاني والبراجماتي لتحقيق أهدافها في إطار ثقافي معين ، ومن خلال ترتيبات اجتماعية يوفرها النسق الاجتماعي . مستعينة بالطاقة البيولوجية التي يوفرها النسق البيولوجي . فالشخصية بالنسبة له فاعلة اجتماعياً فهي تمتلك المقومات الأربعة التالية التي تعطيها القدرة على الفعل الاجتماعي(82):

1- العمل لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية .

2- التفاعل عاطفياً وشعورياً مع الأنماط الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية .

3- فهم المتغيرات المتضمنة في الموقف الاجتماعي سواء أكانت متغيرات ظاهرة أم خفية .

4- التفاعل مع المواقف المختلفة بجانب من جوانب الشخصية فقط وليس بجميع جوانب الشخصية (83) .

---

82. Guy Rocher, Talcott Parsons, pp. 99-118.

83. أنظر أيضاً : إرفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دراسة نقدية (مترجم)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د . ت ، ص ص 44-49 .

ويتضح من ذلك أن الفاعل الاجتماعي ، أو الفرد في سعيه الدؤوب لتعظيم إشباعه لحاجاته ، وتحقيقه لأهدافه إنما هو فاعل براجماتي يوجه سلوكه حسب توقعاته للربح أو الخسارة ، في إطار عام من القيم الثقافية المشتركة والبراجماتية بوصفها ايديلوجيا، جزء من النسق الثقافي للمجتمع الأميركي والمجتمع الغربي بشكل عام وهي تقوم على مبادئ فلسفية راسخة في المجتمع الاميركي بشكل خاص ، تتضمن التحرر من التقاليد والإيمان بالعلم للسيطرة على الطبيعة ، وقياس السلوك في ضوء نتائجه . والأهم من ذلك – كما يوضح سعيد إسماعيل علي – فالروح البراجماتية لا تؤمن بالجبر ، بل تؤمن أن ظروف الحياة يمكن تحسينها بالتصميم على العمل العقلاني الدؤوب . وأن النظريات والمذاهب إنما هي فروض للعمل تمتحن بما ينتج عنها في المواقف الفعلية للحياة . وأن المثل الأخلاقية فارغة عقيمة إذا انفصلت عن وسائل تحقيقها ، وأن الحقيقة ليست ثابتة ، وليست نظاماً كاملاً ، بل هي عملية جارية في تغير مستمر . فما يعتبر اليوم حقيقة قد لا يكون كذلك في المستقبل القريب . وأن الإنسان ليس عبداً مقيداً ، بل هو إنسان حر يملك عقلاً وإرادة حرة ، قادر على الاختيار ، ويمارس حقه في الاختيار باستمرار . وأن الناس يطورون نشاطاتهم ، ومؤسساتهم ، ومبادئهم التي تنظم سلوكهم في الحياة اليومية(84).

بالرغم من هذه البراجماتية الواضحة التي تميز الفاعل الاجتماعي عند بارسونز ، فإن هذا الفاعل أكثر تعقيداً من ذلك بكثير . فهو وحدة سيكولوجية عاطفية أيضاً ، تمتلك القدرة على إعطاء معنى شخصي للمثيرات والمواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها وداخلها . ومن خلال ذلك فإنه يرتبط ، ويتعلق عاطفياً مع جوانب مختارة من هذه المثيرات ، والمواقف ، ويستجيب لها دون مراعاة كبيرة لحسابات الربح والخسارة التي تميز البراجماتي . ومهما يكن من أمر فإن الخيارات المتاحة أمام الفاعل الاجتماعي عند بارسونز ليست مطلقة ، أو لا متناهية ، وإنما هي مقننة ، ومحدودة ، ومقيدة بالترتيبات الاجتماعية التي ينتجها النسق الاجتماعي ، ويطورها ، وبالتوجهات الثقافية التي تسيطر على جميع

84. سعيد إسماعيل علي ، فلسفات تربوية معاصرة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، 1995 .

الأنساق الفرعية للمجتمع – كما اتضح سابقاً – وعلى العمليات التفاعلية أيضاً . فالفاعل إذن ليس حراً تماماً في خياراته ، وإنما هو مقيد بأنماط مقننة يناقشها بارسونز تحت اسم متغيرات ، أو بدائل النمط وهي الثنائيات الخمسة التالية(85) :

1– الوجدانية أو الحياد الوجداني

فالفاعل الاجتماعي قد يكون محايداً عاطفياً في موقف من المواقف ، أو قد يكون موجه في هذا الموقف من قبل العواطف والتحيزات الأخرى الشخصية .

2– التوجه نحو الذات أو التوجه نحو المجموع

فالفاعل الاجتماعي قد يقدم مصالحه الخاصة في موقف من المواقف ويعطيها الأولوية على ما عداها ، وقد يعطى الأولوية في هذا الموقف لمصلحة المجموع فيعمل على تحقيقها .

3– العمومية أو الخصوصية

فالفاعل الاجتماعي ، وبخاصة في مؤسسات العمل والبيروقراطيات إما أن يتصرف حسب معايير عامة وموضوعية تساوي بين الجميع ، أو أن يمارس المحاباة نحو بعض الأفراد (الموظفين مثلاً) الذين تربطهم به معرفة وثيقة ، أو قرابة .

4– النوعية أو الإنجاز

فالفاعل الاجتماعي ، وبخاصة في مؤسسات العمل والبيروقراطيات أيضاً إما أن يتصرف نحو الآخر ويتفاعل معه حسب إنجازه ومستوى أدائه ، أو حسب صفاته الذاتية مثل المظهر الخارجي ، خفة الدم ... إلخ .

5- التخصص أو التعميم

فالفاعل الاجتماعي إما أن يرتبط مع الآخر بجانب من جوانب شخصيته

85. للوقوف على شرح موجز لمتغيرات النمط، أنظر : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ص 630–630 ، وأيضاً : إرفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (مترجم) ، ص ص 51-52 ، وأيضاً :
Guy Rocher, Talcott Parsons, pp. 36-39.

فقط كما في حالة العلاقة بين الأستاذ والطالب ، أو البائع والمشتري ، أو يرتبط مع الآخر بكل جوانب شخصية كما في حالة العلاقات بين الزوج وأفراد أسرته .

وهكذا يمكن القول أن متغيرات النمط تصف نمطين من أنماط البناء الاجتماعي ، وهما : النمط التقليدي والنمط الحديث . فبينما تمتاز العلاقات في النمط التقليدي بالعمومية ، والنوعية ، والوجدانية والتوجه نحو الذات ، والتعميم، تمتاز العلاقات الاجتماعية في النمط الحديث بالخصوصية ، والإنجاز ، والتوجه نحو المجموع ، والحياد الوجداني ، والتخصص . وركز بارسونز بشكل خاص على استخدام زوجان من أزواج متغيرات النمط ، وهما : العمومية -الخصوصية ، والنوعية – الإنجاز للمقارنة بين المجتمعات . فالمجتمع الأمريكي مثلاً يوصف بأنه مجتمع الإنجاز لأنه يضع قيمة عالية على الإنجاز الفردي بإتباع قواعد ومعايير عامة تطبق على الجميع بدون محاباة . والمجتمع الصيني القديم يوصف بأنه مجتمع الإنجاز والمحاباة في نفس الوقت إذ أنه كان يضع قيمة على الإنجاز الشخصي ولكن بإتباع قواعد ومعايير تحابى فئة دون أخرى . والمجتمع الألماني يمكن أن يوصف بأنه مجتمع العمومية والنوعية في نفس الوقت ذلك أن هذا المجتمع يضع قيمة عالية على تطبيق القواعد والمعايير على الجميع ، مع المحافظة في نفس الوقت على المكانات التقليدية للجماعات داخل البناء الاجتماعي . بينما توصف مجتمعات أميركا اللاتينية بأنها مجتمعات المحاباة والنوعية في نفس الوقت، إذ أن هذه المجتمعات تضع قيمة عالية على توجيه السلوك من خلال معايير تتغير حسب مكانة الفاعل.الاجتماعي ، كما تتغير حسب الإطار الذي يجري الفعل الاجتماعي داخله (86) .

التحليل البنائي عند علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية

رادكليف براون

يفترض رادكليف براون وجود نوع من التنسيق ، أو الترتيب ، والتساند بين

86. Guy Rocher, Talcott Parsons, pp. 40-51.

العناصر التي تدخل في تكوين المجتمع مما ينتج طابعاً معيناً ، أو بناءً لهذا المجتمع يمكن ملاحظته ، ودراسته دراسة موضوعية ، تماماً كما تدرس الظواهر الاجتماعية الأخرى . فهو مثل أوجست كونت ، وإميل دوركايم من مؤسسي الوضعية في علم الاجتماع ، يرى أن أية ظاهرة اجتماعية تتمتع بوجود له طبيعة خاصة ، فهي موجودة في الواقع الموضوعي خارج عقول الأفراد الذين يخضعون لها ، ويستجيبون لتوجيهاتها . لكنه يختلف مع الوضعية السوسيولوجية ، ويبتعد عن تعاليمها حين يدخل الأفراد في تحليله للبناء الاجتماعي – كما سنرى بعد قليل .

ويمتاز براون في أنه استخدم مصطلح البناء الاجتماعي استخداماً مباشراً ، ولم يستخدم مصطلحات أخرى بديلة مثل النسق ، أو التركيبات المورفولوجية – بوصفه أداة فعالة لتحليل مكونات المجتمع ، ومكونات الظواهر الاجتماعية بشكل عام . وفيما يتعلق ببناء المجتمع يعتبر الأفراد جزءاً مكوناً لهذا البناء وهو موقف جرى عليه الكثير من التحفظ من قبل العلماء الآخرين ، ومن قبل براون نفسه . وبالتالي فإننا نجده يقيم تفرقة مصطنعة بين الإنسان كفرد والإنسان كشخص في محاولة لإعطاء طابع أكثر علمية ورصانة لتحليله للبناء الاجتماعي ومكوناته . فهو يزعم أن الإنسان كفرد ليس من اهتمامات العلوم الاجتماعية ، وإنما هو من اهتمام العلوم البيولوجية ، وعلم النفس . أما الإنسان كشخص ، من حيث أنه يحتل مكانة معينة ، ويؤدي أدواراً محددة داخل البناء الاجتماعي فهو جزء مكون في هذا البناء . وبذلك فإن البناء الاجتماعي يضم في مكوناته مجموعة العلاقات التي تقوم بين الأشخاص ، وبخاصة العلاقات الثنائية بينهم ، إضافة إلى علاقات التمايز بين الأفراد والطبقات حسب أدوارهم الاجتماعية (87).

ومع ذلك فإن براون يأخذ بعين الاعتبار وجود وحدات أخرى تدخل في تكوين البناء الاجتماعي ، من أهمها بالنسبة له الجماعات الاجتماعية ، التي تتمتع عادة بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار مثل القرية ، والعشيرة ،

87. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الأول ، المفهومات ، ط4، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975 ، ص ص 19-26 ؛ وأيضاً : محمد عبده محجوب ، مقدمة في الاتجاه السوسيو – أنثروبولوجي في دراسة المجتمع ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1980 ، ص ص 22-26 ؛ وأيضاً : قباري محمد إسماعيل ، رادكليف براون، الإسكندرية ، منشأة المعرف، 1997 ، ص ص 349-352 .

والجماعات الإثنية، والطبقات الاجتماعية، لكن تركيزه يبقى على العلاقات بين الأفراد ، أو ما يسميه (العلاقات الثنائية) ، أي العلاقات التي تقوم بين فرد وفرد آخر. ففي رأيه أن الأنساق ، أو النظم الاجتماعية ، يمكن تقنينها إلى مجموعة من العلاقات الثنائية فالنظام الأسري مثلاً يتكون من علاقات ثنائية بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأبناء ، وبين الأخوة والأخوات ، وبين الأسرة نفسها ، والأقارب .

أُنتقد بروان بشدة على هذا الموقف الذي يتصف بالعمومية الشديدة ، وعدم الدقة إذ أنه انطلاقاً من هذا التركيز على العلاقات الثنائية يدخل في دراسة البناء الاجتماعي كل العلاقات الثنائية في المجتمع [88]، رغم أن عديداً من هذه العلاقات مثل علاقة الزمالة أو علاقة الخصومة بين فردين ، قد تضعف ، أو تزول ، سريعاً ، دون أن يترك ذلك أثراً على الطابع العام للمجتمع .

وقد يكون هذا التركيز على العلاقات الثنائية راجعاً لاهتمام براون بالأسرة واعتبارها جماعة بنائية ، أي كونها تدخل في تكوين البناء الاجتماعي . ويرى محمد الغريب عبد الكريم أن براون اعتبر الأسرة أساس البناء الاجتماعي ، إلى جانب الجماعات كبيرة الحجم ، المستقرة ، والمستمرة في الزمن والتي تعطي البناء طابع الثبات ، والاستقرار ، والديمومة مثل القبائل ، والعشائر . ويتفق ذلك مع تركيز علماء الأنتروبولوجيا الاجتماعية من أمثال براون على تحليل المجتمعات البسيطة ، أو البدائية ، كما كانوا يطلقون عليها . ولذلك كان هذا التركيز على هذه الوحدات الاجتماعية الكبيرة التي تشكل وحدات أساسية في البناء الاجتماعي في مجتمعات أفريقيا ، وآسيا ، وهي المجتمعات غير الأوروبية ، أو البسيطة التي درسها هؤلاء الإنثروبولوجيون . ولا يعني ذلك نعت هذه المجتمعات بالتأخر ، أو التوحش، ويشرح محمد عبد محجوب :

" لقد ارتبطت الأنثربولوجيا الاجتماعية لضرورات تاريخية ومنهجية وتطبيقية متنوعة بدارسة المجتمعات التقليدية وبخاصة ما كان يعرف منها

88. محمد الغريب عبد الكريم ، السوسيولوجيا الوظيفية ، دراسة نقدية تحليلية في علم الاجتماع الغربي ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1989 ، ص 162 .

بالمجتمعات البدائية ، ومع أن كلمة بدائي حينما تتداول في الكتابات الأنثروبولوجية تشير إلى معان فنية محددة لا تتصل إطلاقاً بما قد تثيره من معاني التأخر أو التوحش أو الافتقار لما نعنيه بالقيم الإنسانية الراقية . وإنما يقصد باستخدام هذه الكلمة التعبير عن بعض الخصائص التي تميز المجتمعات المحلية الصغيرة سواء من ناحية عدد السكان أو المساحة، أو التي تمتاز ببساطة الفنون الآلية والحياة الاقتصادية والتخصص المهني والتي تفتقر في العادة إلى وجود تراث مكتوب ...[89]. ».

هذا ، وقد لاحظ براون أن هناك فرقاً بين ما يصفه المعرفون وبين السلوك الفعلي لأفراد المجتمع في المواقف الحياتية المختلفة . والمعرفون هم مصدر المعلومات الأساسي عن بنية المجتمع بالنسبة للانتروبولوجيين الذين يعتمدون في دراساتهم الحقلية على المعلومات التي يجمعونها من هلاء المعرفين إضافة إلى ملاحظاتهم الحقلية الخاصة لتحليل عناصر البناء الاجتماعي وطبيعته في المجتمع . إذ غالباً ما كان براون يلاحظ أن المعرفين يقدمون التوقعات المثالية للسلوك في المواقف المختلفة ، وهي توقعات قلما يلتزم بها الأفراد في سلوكهم الفعلي الذي غالباً ما يكون انعكاساً لظروف واقعية ولعوامل موجودة في بيئة الموقف ذاته . مما حدا ببراون لاقتراح تفرقه بين نوعين من البناء ، هما : البناء المثالي ، والبناء الواقعي . وبينما يشير البناء المثالي إلى ما يجب أن يكون عليه السلوك في موقف ما ، فإن البناء الواقعي يشير إلى أنماط السلوك الفعلية التي يمارسها الأفراد في هذا الموقف ، أو في المواقف الاجتماعية بشكل عام . وينتج عن ذلك أنه بينما يتصف البناء الواقعي بالمرونة وقابلية التغير نتيجة لتغير الظروف الحياتية وتأثره بهذه التغيرات ، فإن البناء المثالي يتميز بالجمود وعدم الاستجابة لتغير الظروف الحياتية ، ويعمل بالتالي على المحافظة على النمط العام للمجتمع على مر الحقب والعصور [90].

ومهما يكن من أمر ، فإن تحليل براون البنائي يمثل محاولة علمية جادة لتحليل ظاهرة البناء الاجتماعي ، وتوضيح وحداتها ، وعناصرها ، بالرغم مما

89. محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيور– أنتروبولوجي في دراسة المجتمع، ص ص 56-57 .
90. راجع أيضاً : أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع ، ص ص 23-24 .

يشوب هذه المحاولة من ميل للتعميم والخلط أحياناً . فقد عمل في كتاباته على التوصل إلى تحديد دقيق لمفهوم البناء الاجتماعي والوحدات التي تكونه – كما سبق إيضاحه – ، وعمل أيضاً على تحديد العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات . لكن تحليلاته مع ذلك تعرضت لانتقادات عديدة ، شرحها أحمد أبو زيد ببعض التفصيل في كتابه (البناء الاجتماعي) ، كما أوردها مؤلفون آخرون [91]، ويمكن إيجاز هذه الانتقادات في انتقادين أساسيين ، هما :

1. تعريف البناء الاجتماعي عند براون واسع جداً بحيث أدخل فيه – كما رأينا – جميع أنواع العلاقات الثنائية في المجتمع ، التي يمكن ملاحظتها مباشرة . ويفضل إيفانز بريتشارد في معرض تعليقه على هذه العمومية في تعريف براون عدم التركيز على العلاقات الثنائية لما تتميز به من تغير ، وعدم ثبات ، والتركيز بدلاً من ذلك على الجماعات الكبيرة المستقرة في المجتمع مثل القبائل والعشائر ، والعلاقات بينها . ودعا العالم روبرت ردفيلد إلى تطبيق (مبدأ الأهمية) على الوحدات والعلاقات الاجتماعية لتحديد تلك الوحدات أو العلاقات التي يمكن أعتبارها بنائية ، أي تدخل في تكوين البناء ، وتلك التي لا تعتبر كذلك . والمعيار هنا هو مدى أهمية هذه الوحدة ، أو هذه العلاقة للبناء مقاسة من خلال مدى التأثير الذي يمكن أن تتركه على البناء في حال اختفائها كوحدة ، أو علاقة متميزة. فعلاقات الصداقة ، أو الخصومة ، أو الزمالة بين شخصين يجب أن لا تعتبر علاقة بنائية إذ أن اختفاءها كعلاقة لا تترك أثراً على البناء ، وعلى طابعه العام. فبتطبيق (مبدأ الأهمية) نجد أن مثل هذه العلاقات غير مهمة ، أي لا تؤثر على الطابع العام للمجتمع سواء في وجودها ، أو اختفائها ، فهي قد تختفي دون أن يترك ذلك أثراً على البناء الاجتماعي . ولكن إذا وجدنا أن الصداقات ، أو الخصومات تشيع ، وتسود لدى جماعة ما ، فيجب عند ذلك أن نهتم بملاحظة هاتين الظاهرتين ، وجمع المعلومات حولهما ، لأنهما –بتطبيق مبدأ الأهمية – علاقتين بناءتين . فمثلاً أوضحت ملاحظات عالمة الأنثروبولوجيا الأميركية روث بيندكت على قبائل الزوني وقبائل الكواكياتل – وهي قبائل من الهنود الحمر– أن

91. راجع : أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع ، ص ص 25-32 ؛ وأيضاً: قباري محمد أسماعيل ، رادكليف براون ، ص ص 360-369 ؛ وأيضاً : أحمد ربايعة، المجتمع البدوي الأردني، عمان، دائرة الثقافة، 1974.

الصداقات تشيع بين الزوني ، وتعم في المجتمع ، بينما تشيع العداوات بين الكواكياتل ، وتعم في المجتمع . وتطلق بيندكت على شعب الزوني لقب (الملائكة) ، بينما تطلق على شعب الكواكياتل لقب (الشياطين)[92] . فعلى عكس الزوني المسالمون ، الوادعون ، كان شعب الكواكياتل يعيش على طريقة أكله لحوم البقر، يقدسون الملكية الخاصة ، ويدخلون في مباريات ، وعداوات عنيفة مع خصومهم للإستئثار بالممتلكات . وبينما يمتاز الفرد من الزوني بالدماثه والدعة ، والروح الاجتماعية ، كان الفرد من الكواكياتل يمتاز بالعدوانية ، والفردية الشديدة، والميل إلى التحطيم .

وهكذا نجد أن علاقة الصداقة لدى الزونى علاقة بنائية ، إذ أنها تشيع في المجتمع ، وتعم ، وتطبع المجتمع بطابع معين من السلام ، والود . وقيم الصداقة تسود أيضا في ثقافة الزوني وتنتقل إلى الأطفال من خلال طرق التربية التي تركز على الدماثة ، والتعاون ، والروح الجماعية ، والابتعاد عن الملكية الفردية. كذلك نجد أن علاقة العداوة لدى شعب الكواكياتل علاقة بنائية ، فهي تشيع في مجتمعهم ، وتعم ، وتطبع هذا المجتمع بطابع معين من الشك والريبة والعداوات المستمرة بين الأفراد ، والجماعات التي تكون هذا الشعب. وقيم العداوة والصراع والتفوق الفردي بتحطيم الآخرين والانتصار عليهم ، تسود في ثقافة الكواكياتل وتنتقل إلى الأطفال من خلال طرق التربية . وهكذا فبالنسبة لمجتمعي الزوني والكواكياتل لابد من الاهتمام بدراسة علاقات الصداقة وعلاقات العداوة لأنها انعكاس ، وامتداد راسخ للخط العام للبناء الاجتماعي في هذين المجتمعين — وهو ما يؤيد براون في افتراضه . لكن ، وبشكل عام فإن رد فيلد يميل إلى إهمال العلاقات الثنائية في البناء الاجتماعي باعتبارها غير مهمة ، بينما يركز على اعتبار الزمر الاجتماعية الصغيرة مثل الأسرة جماعات بنائية لما لها من أهمية كبيرة في بقاء واستمرار البناء الاجتماعي من خلال الوظائف التي تقوم بها، وأهمها في حالة الأسرة، إنجاب الأطفال وتربيتهم بما يتناسب والأدوار التي يتوقع أن يقوموا بها في المجتمع.

---

92. غريب سيد احمد، وعبد الباسط عبد المعطي وآخرون، المدخل في علم الاجتماع المعاصر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص ص 330-333 .

2. كما وجهت انتقادات إلى التفرقة التي يقيمها براون بين (البناء الواقعي)، و(البناء المثالي) . وقد رأينا أن براون لجأ إلى هذه التفرقة لتفسير الثبات والتغير في المجتمع ، فبينما يتصف البناء الواقعي بالمرونة ، والتغير باستمرار يتصف البناء الواقعي بالثبات والجمود. واشهر من انتقده على ذلك– كما يورد أحمد أبو زيد[93] – العالم ما ير فورتيس الذي يرى أن بعض العلاقات الاجتماعية ، من وحدات البناء الاجتماعي ، تظهر وتتكرر في كل المواقف تقريباً . وهي بالتالي عناصر ثابتة ، ودائمة في البناء ، ووجودها يدل على وجود الثبات في هذا البناء . بينما هناك فئة أخرى من العلاقات تتغير بتغير الظروف الحياتية ، مما يشير إلى وجود نمو ، أو تغير في البناء نتيجة لتغير الظروف المحيطة في المجتمع .

وهكذا ، يمكن تفسير التغير – في رأي فورتيس – دونما حاجة للموافقة على افتراض براون المتعلق بوجود نوعين من أنواع البناء الاجتماعي ، وهما : البناء الواقعي ، والبناء المثالي . فالبناء الاجتماعي دائم التغير نتيجة لعوامل وظروف يمكن ملاحظتها ، لكنه مع ذلك يحافظ على طابعه العام بسبب الوظائف المعقدة والمتداخلة التي تقوم بها النظم ، والرموز ، والقيم ، وكلها وحدات متفاعلة تشكل بناء المجتمع . فالبناء كما يؤكد فورتيس :

"... ذلك الكل الذي يتميز بأنه يتضمن النظم والزمر الاجتماعية والمواقف وسائر العمليات ، تلك التي يمكن تحليلها إلى أجزاء تنتظم وتتناسق في الزمان والمكان ، بالطرق التحليلية الخاصة [94] ."

ويرى محمد عبده محجوب أن تركيز براون على العلاقات الثنائية هو الذي أدى إلى افتراض وجود الصورة البنائية ، أو (البناء المثالي) التي تتميز عن البناء الواقعي ، مما أدى بإيفانز بريتشارد – كما سيتضح بعد قليل – إلى رفض اعتبار العلاقات الثنائية جزءاً مكوناً في البناء الاجتماعي ، والتركيز بدلاً عن ذلك على العلاقات بين الجماعات الكبيرة ، والمستمرة مثل القبائل ، والعشائر . ويشرح محمد عبده محجوب :

---

93. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ص ص 44-45 .
94. قباري اسماعيل ، راكليف براون ، ص 361 .

"ولقد أثار تعريف رادكليف براون للبناء الاجتماعي مشكلات فيما يتعلق بالتفرقة بين البناء الواقعي والصورة البنائية وهي التفرقة التي اضطر إلى إيجادها بعد أن ادخل في تحديد ذلك البناء كل العلاقات التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع ، على اختلاف مدى ما تتمتع به تلك العلاقات من خصائص الاستمرار والثبات وبغض النظر عما إذا كانت تلك العلاقات تربط بين أفراد أو جماعات . وقد أدى الغموض الذي أحاط بتلك التفرقة القائمة على أساس ذلك التعريف الواسع بإيفانز بريتشارد إلى أن يقتصر في دراسته للبناء الاجتماعي على تلك العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار في المجتمع ، كالقبائل والبدنات ، وكانت المادة المستمدة من النوير تعطى أساساً حقلياً لهذا [95] ."

إيفانز بريتشارد

يتفق إيفانز بريتشارد مع رادكليف براون في أن مفهوم البناء الاجتماعي يشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق ، والتساند بين الوحدات الداخلة في تكوينه ، كما يتفق معه أيضاً في أن البناء يتمتع عادة بدرجة ملحوظة من الاستقرار، والثبات ، والقدرة على الاستمرار في الزمان والمكان . لكنه يختلف معه اختلافاً حاداً عند الحديث عن الوحدات التي تكون هذا البناء ، فبالنسبة لبريتشارد فان الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي هي الجماعات الاجتماعية كبيرة الحجم ، والمستقرة مثل القبائل ، والعشائر ، والنظم السياسية ، والاقتصادية. وبالتالي فقد انتقد براون وخالفه – كما رأينا فيما سبق – لقيام براون باعتبار العلاقات الثنائية عنصراً مكوناً في البناء الاجتماعي بالرغم من تغيرها وسرعة زوالها .

وبالتالي فإن تحليلات بريتشارد البنائية لمجتمع النوير المكون من مجموعة من العشائر في جنوب السودان حيث قضى بريتشارد سنوات طويلة في بداية هذا

---

95. محمد عبده محجوب ، الاتجاه السوسيو –أنثروبولوجي في دراسة المجتمع ، ص 24 .

القرن في جمع ملاحظاته الحقلية عن هذه العشائر تتصف بأنها أقرب إلى تركيز مؤسسو علم الاجتماع أمثال ابن خلدون ، وإميل دوركايم على المستوى السوسيولوجي المناسب لتحليل الوحدات الكبيرة ، والظواهر الكلية ، وابتعاده عن المستوى السيكولوجي الفردي لتحليل العلاقات الثنائية . وهو مثل هؤلاء المؤسسين كان على وعي عميق بوجود العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات ، وهذه الظواهر سواء أكانت جماعات كبيرة ، أو نظم اجتماعية مستقرة . وبالتالي فقد طبق مبدأه المنهجي المشهور مبدأ (الانشقاق والالتحام) في دراسته لهذه الوحدات ، والظواهر . إذ وجد أن ملاحظاته الحقلية على عشائر النوير تشير إلى أن النظام السياسي لديهم يرتبط ويتداخل مع النظام القرابي ، والنظام الاقتصادي ، بصورة تفرض عليه ، وعلى الباحثين الآخرين الإلمام بجميع تلك النظم عند دراسته للنظام السياسي كنظام مستقل ، متمايز داخل البناء الاجتماعي لعشائر النوير .

ويشرح أحمد أبو زيد اعتماد بريتشارد منهج (الانشقاق والالتحام) ، في تحليله للبناء الاجتماعي عند النوير :

" ولذا كنا نجد إيفانز بريتشارد يتتبع الوحدات المكانية والقرابية والسياسية التي ينقسم إليها المجتمع النويري ويبين لنا ما يقوم بين هذه الوحدات من علاقات متبادلة ، وكيف أن كلاً منها ينقسم إلى وحدات بنائية أصغر تنفصل إحداها عن الأخرى أو تتحد بغيرها تبعاً لاختلاف المواقف الاجتماعية ، بحيث لا يمكن فهم البناء الاجتماعي كله إلا بالنظر إلى ذلك المبدأ الذي يسميه بمبدأ (الانشاق والالتحام)، ... وبحيث يصعب فهم أي وحدة إجتماعية متمايزة إلا في ضوء علاقتها بالوحدات الأخرى المماثلة من ناحية ، وعلاقتها بالبناء كله من الناحية الأخرى (96). "

ويمكن في الواقع تطبيق المبدأ على دراسة البناء الاجتماعي المعاصر لأي مجتمع إنساني أو جماعة إجتماعية، أو أي نظام ، من أنظمته الاجتماعية وهو ما تمثله الدراسات البنائية الوظيفية التي تجرى على النظم الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة المختلفة . فيحلل النظام الأسري مثلاً وكأنه قائم بشكل مستقل نسبياً ، أي

---

96. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ص 31 .

بشكل مستقل عن النظم الاجتماعية الأخرى التي تشكل البناء الاجتماعي . ويتم بالتالي التركيز على هذا النظام وبنيته الداخلية ، وتوضيح الوظائف المختلفة التي يؤديها في المجتمع . ثم في مرحلة لاحقة يتم تحليل علاقات هذا النظام مع النظم الاجتماعية الأخرى وبخاصة النظام الاقتصادي الذي يتبادل مع النظام الأسري التأثر والتأثير . فالنظام الأسرى عادة يستجيب بشكل واضح للتغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي[97]، كما يتأثر النظام الإقتصادي ببعض الخصائص الأسرية .

ومثل هذا المبدأ ، أي مبدأ (الانشقاق والالتحام) يتفق أيضاً مع تركيز المؤسسين ، وبخاصة إميل دوركايم على أهمية إتباع التفسير السوسيولوجي ، أي تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة الإجتماعية أخرى -كما اتضح لنا في الفصل الأول من هذا الكتاب . فالسبب الأساسي في التغيرات التي طرأت على النظام الأسري – كما أشرنا سابقاً – يوجد في التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي ، وبخاصة انتقال عملية الإنتاج من المنزل إلى المصنع مما أدى بالتدريج إلى فقدان الأسرة لوظائفها التقليدية واحدة إثر أخرى . ومن جهة ثانية، أدت هذه التغيرات الوظيفية إلى تغيرات بنائية ملحوظة ، إذ تحولت الأسرة من النمط البنائي الممتد إلى النمط النووي ، أو الزواجي الحديث[98] .

وفي المجتمع العربي حيث لم يتحقق التصنيع بعد ، فقد أدى نمو وتطور التنظيم البيروقراطي والذي يشمل الدولة ومؤسساتها الرسمية المختلفة ، إضافة إلى الشركات والمصانع إلى ظهور وانتشار الأسرة النواة أو النووية في المجتمع. فنمو التنظيم البيروقراطي ، خاصة الدولة ومؤسساتها المختلفة ، وتركيز هذا التنظيم على الكفاءة الإنتاجية من خلال التخصص ، أخذ العديد من وظائف الأسرة التقليدية مثل إنتاج السلع ، والحماية ، وتعليم الأطفال ، وجعلها محور عمل مؤسسات رسمية متخصصة ، وبالتالي كان على البناء الاجتماعي للأسرة العربية أن يتعدل ليتكيف مع مثل هذه التغيرات الوظيفية [99] .

---

97. من الأمثلة على هذه الدراسات ، راجع : مجد الدين خيري ، الأسرة والأقارب ، ط2 ، عمان، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، 1994 .

98. Anthony Giddens (ed.), Emile Durkheim : Selected Writings, Cambridge, Cambridge Univ., press, 1977, p.143.

99. مجد الدين خيري ، الأسرة والأقارب ، ص 28 .

الإنتقادات على إيفانز بريتشارد

يمكن تصنيف الإنتقادات التي وجهت إلى نظرية بريتشارد في البناء الاجتماعي إلى انتقادين اثنين أساسيين ، هما :

1- موقف بريتشارد من جماعة الأسرة

ففي معرض رفضه لاعتبار العلاقات الثنائية في تحليل البناء الاجتماعي وصل بريتشارد إلى موقف نظري غامض حين اعتبر الأسرة علاقة ثنائية لا تدخل في تحليلنا للبناء الاجتماعي . فالأسرة كجماعة أولية -كما يشير بريتشارد - تتميز بصغر الحجم النسبي ، وسرعة الزوال ، إذ غالباً ما تنتهي كجماعة لتنشأ أسرة أخرى وهكذا . بينما تتميز الجماعات الكبيرة كالعشائر، والجماعات الإثنية بكبر الحجم ، والاستمرار في الزمن ، وبالتالي فإن تحليل البناء الاجتماعي يركز على تحليل هذه الوحدات الكبيرة . ومع ذلك فإن بريتشارد لم ينكر أهمية الأسرة في المجتمع فهي التي تنجب الأطفال ، وتربيهم لشغل مكانات متعددة في نظم البناء الاجتماعي ، ومؤسساته ، وللقيام بأدوار متعددة ترتبط بهذه المكانات .

ولا شك أن التحليلات المعاصرة أوضحت ضعف موقف بريتشارد بالنسبة للأسرة ، وللجماعات الصغيرة بشكل عام(1) فالأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً وحدة أساسية من وحدات البناء الاجتماعي وبخاصة في المجتمعات التقليدية ، أو النامية التي تقوم في تنظيماتها الاجتماعية على القرابة ، والعلاقات الأولية ، حيث تؤدي الأسرة في مثل هذه المجتمعات وظائف مهمة بالنسبة للمجتمع ، وبالنسبة للأفراد .

2- النظرة الضيقة إلى البناء الاجتماعي ومكوناته

أنتقد بريتشارد أيضاً على أنه نظر نظرة ضيقة إلى البناء الاجتماعي حين

قصر تطبيق مفهوم البناء الاجتماعي على جماعات محددة مهملا الجماعات الصغيرة وقد رأينا كيف دعا ردفيليد دعا إلى اعتماد معيار (الأهمية) في تحديده للجماعات البنائية ، فبغض النظر عن حجم الجماعة سواء أكانت صغيرة أم كبيرة فان ما يحدد كونها جماعة بنائية أم لا هو توقعنا للتأثير الذي يمكن أن تتركه على البناء الاجتماعي في حالة اختفائها . ونفس هذا المعيار يطبق أيضا -كما رأينا - على العلاقات الاجتماعية وتحديد كونها علاقات بنائية أم لا . فهنا أيضا نعتمد على توقعنا للتأثير الذي يمكن أن تتركه العلاقة في حالة اختفائها لاعتمادها كجماعة بنائية . ومثل هذا التوقع يبنى على ملاحظات ومقارنات ، وأدلة علمية موثقة ، وليس على الملاحظات الانطباعية فقط .

وهكذا فبتطبيق (مبدأ الأهمية) الذي أقترحه ردفيلد فإننا نجد عديدا من الأدلة ، والملاحظات العلمية المقارنة التي تؤكد أهمية الأسرة في هذه المجتمعات ، وبالتأثير الشديد لضعفها ، أو اختفائها على طبيعة هذه المجتمعات . وبالتالي فإن الأسرة جماعة بنائية ، أي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي ، لما لها من أهمية بالغة في التأثير على طبيعة المجتمع ، وعلى استمراريته في الزمان والمكان .

فمن الصعب أن يحافظ البناء الاجتماعي بشكل عام والنسق القرابي بشكل خاص على طابعه المميز في عديد من المجتمعات فيما لو ضعفت الأسرة ، أو اختفت كجماعة ، أو كنظام اجتماعي .ويتمثل ذلك -كما يؤكد محمد عبده محجوب - في تصورنا لما يمكن أن يحدث للبناء الاجتماعي ، أو للنسق القرابي مثلاً فيما لو استبعدنا تلك العلاقات المعقدة التي تقوم بين الزوج والزوجة ، وبينهما وبين مكانات الأبناء من الناحية الأخرى . فليس من شك في أن مجتمعا يفتقر إلى مثل تلك العلاقات سوف يمثل نمطا مختلفا تماما عن بقية المجتمعات الأخرى المعروفة . وتصبح بالتالي مثل هذه العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أعضاء الأسرة الصغيرة على درجة عالية من الأهمية في فهمنا للبناء الاجتماعية ، بالرغم من إمكانية فناء الأفراد الذين يكونون الأسرة بعد فترة من اشغالهم للمكانات المختلفة ، وقيامهم بالأدوار المرتبطة بهذه المكانات داخل الأسرة .وعلى العكس من ذلك لا تعطي أهمية كبيرة للعلاقات التي تربط بين موزعي البريد، أو

الصحف من ناحية ، وأهالي القرية من الناحية الاخرى ، لأن غياب مثل هذه العلاقات سوف لن يترك أثراً مؤكداً على البناء الاجتماعي لهذه القرية [100] .

روبرت ردفيلد

يعتبر تحليل ردفيلد لمفهوم البناء الاجتماعي رد فعل على نظريات كل من براون وبريتشارد ، وبخاصة فيما يتعلق بالخلاف الناشيء بينهما حول العلاقات الثنائية ، والجماعات الصغيرة ، وما يتعلق بالتفرقة التي أقامها براون بين البناء الواقعي والصورة البنائية . وبالرغم من أنه يميل للاتفاق مع بريتشارد في عدم الاهتمام بالعلاقات الثنائية ، أو الجماعات الصغيرة عند تحليل البناء الاجتماعي ، إلا أنه اقترح تطبيق مبدأ الأهمية –كما اتضح من قبل– على مثل هذه العلاقات ، والجماعات . وانتهى بالتالي إلى الاتفاق مع بريتشارد في أن الأسرة جماعة بنائية، إذا أنها مهمة للبناء الاجتماعي ، فضعفها ، أو اختفاؤها يؤثران على صورة البناء، وطبيعته . وبالتالي يجب الاهتمام بدراسة الأسرة عند تحليل البناء الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات ، وبخاصة المجتمعات التقليدية ، أو البسيطة .

وبتطبيق مبدأ الأهمية يكون ردفيلد قد تجاوز الخلاف الأكاديمي الحاصل بين براون وبريتشارد حول مكونات البناء الاجتماعي وحول موضع الجماعات الصغيرة في هذا البناء . ومثل هذا المبدأ لم يقلل من شأن الجماعات الكبيرة كالقبائل والعشائر ، والنظم الاجتماعية المختلفة التي هي جزء مكون في أي بناء اجتماعي ، دونما حاجة لتطبيق مبدأ الأهمية عليها.

ومن جهة ثانية ، اقترح ردفيلد إضافة جديدة لنظريات البناء الاجتماعي، حين أشار إلى أن البناء الاجتماعي يحتوي على ما يسمى بالجماعات الكامنة . وهي جماعات لا تتصف بالاستمرار في الزمن ، وإنما تظهر نتيجة لظروف معينة ، ولتلبية وظيفة معينة ، وتختفي كجماعة متميزة بعد انتهاء هذا الظرف ، وبعد تلبية

---

(100) . محمد عبده محجوب ، الاتجاه السوسيو–أنثروبولوجي في دراسة المجتمع ، ص ص 27-28.

هذه الوظيفة [101]. ويأتي ذلك نتيجة تكون هذه الجماعات من جانبين هما : التوقعات المشتركة التي تحدد الأدوار داخل هذه الجماعة ، والإجراءات المرسومة التي تسير عليها ، والأفراد الذين يشكلون المكون الثاني . فبينما تكون التوقعات معروفة ، ومشتركة بين أعضاء المجتمع ، فإن الأفراد الذين يشكلون هذه الجماعة ، ملتزمين بهذه التوقعات غير معروفين ، وإنما يظهرون في أوقات الحاجة ليشكلوا الجماعة حسب ما تمليه التوقعات المشتركة التي هي جزء من الثقافة السائدة في المجتمع.

ومن الأمثلة على هذه الجماعات الكامنة في المجتمع العربي جماعة الجاهة ، وجماعة البلديات، وجماعة العطوة . وتظهر جماعة الجاهة مثلا وتتشكل من مجموعة الأفراد ، لتأدية مهمة محددة ، وهي تذليل العقبات بين أسرتين مثلا فيما يتعلق بإتمام الزواج بين شخصين ينتميان إلى هاتين الأسرتين . وبالرغم من أن الأفراد الذين يشكلون هذه الجماعة قد يتغيرون إلا أن المكانات التي يشغلونها داخل الجماعة ، والأدوار التي يقومون بها ، والإجراءات المرسومة التي يسيرون عليها تبقى ثابتة ، ومعروفة للجميع . فهي جزء من نظام التوقعات ، أو البناء المعياري الذي هو جزء من ثقافة المجتمع . ويصدق ذلك أيضا على جماعة العطوة أيضا . فهناك توقعات تحدد من يكون الرئيس والأدوار التي يقوم بها الأعضاء الآخرون ، والاجراءات التي يتبعها الرئيس والأعضاء الآخرين . كما أن سلوك أفراد الجماعة ، واستجاباتهم تكون مرسومة سلفا ، ويلتزم بها التزاما دقيقا .

أما جماعة البلديات فتتكون من الأفراد الذين ينتمون إلى بلدة ، أو قرية واحدة حين يلتقون خارج هذه البلدة ، أو القرية ، كما تتكون من التوقعات المشتركة بينهم والتي تتضمن الدعم المتبادل والمساعدة المتبادلة بينهم في وقت الحاجة لكونهم ينتمون إلى نفس البلدة، أو القرية.

والجماعات الكامنة جماعات مهمة ، وهي بالتالي جماعات بنائية يجب الإهتمام بتحليلها عند تحليل البناء الاجتماعي . وبتضمين البناء لهذه الجماعات

101. Robert Redfield, The Little Community, 4th Impression, Up, chicago, 1965.

الكامنة يقسم ردفيلد البناء الاجتماعي إلى جانبين : البناء الكامن ويشتمل على هذه الجماعات الكامنة والتوقعات المشتركة المرتبطة بتشكيلها ، وطريقة عملها ، والبناء الظاهر ويشتمل على الجماعات الاجتماعية الكبيرة التي تلاحظ باستمرار مثل القبيلة ، والعشيرة، والجماعات الإثنية، والطبقات .. إلخ ، والنظم الاجتماعية، إضافة إلى التوقعات المعيارية المشتركة التي يؤكد عليها ردفيليد أيضا . فالبناء الاجتماعي بالنسبة لردفيلد يتكون من علاقات بين الجماعات ، كما يتكون من التوقعات المعيارية المشتركة بين أعضاء هذه الجماعات .

وباستخدام مفهوم (التوقعات المعيارية) استطاع ردفيلد أن يطور فكرة براون حول تقسيم البناء الاجتماعي إلى بناء واقعي وبناء مثالي ، حين أوضح أن البناء الاجتماعي يشتمل أيضا على الجوانب الثقافية كالمعايير ، والتوقعات، والقيم ، والتقاليد ، والعادات الاجتماعية . وتؤدي هذه الجوانب الثقافية دورا مهما في التأثير على طبيعة البناء الاجتماعي ، واستقراره . فالبناء الاجتماعي بهذا المعنى يشتمل على نسقين أو بنائين ، وهما : البناء الواقعي ويتضمن العلاقات الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها ، والسلوك الفعلي للأفراد في المواقف المختلفة ، والبناء المعياري ، الذي يتضمن الإطار الثقافي العام الذي يحدد ما يجب أن يكون عليه السلوك في موقف من المواقف .

من هنا نرى أن البناء الواقعي يتكون من مجموعة من أنماط السلوك التي يقوم بها الأفراد في حياتهم اليومية ، بينما يتكون البناء المعياري من مجموعة من التوقعات والمعايير المجردة، والقيم التي تترابط فيما بينها ، وتحدد مسبقا ما يجب أن يكون عليه السلوك الفعلي في موقف معين . وبالرغم من أن السلوك الفعلي للفرد في مثل هذا الموقف يخضع عادة لعوامل موجودة في الموقف نفسه ، إلا أن الفرد يميل أيضا ، بدرجات تتفاوت من موقف إلى آخر، إلى الاسترشاد بمجموعة المعايير، والقيم ، والتوقعات المشتركة ، العامة في المجتمع ، وهي التي تكون البناء المعياري . فمثلا في عديد من المجتمعات هناك تأكيد معياري على إكرام الضيف ، ويظهر مثل هذا التأكيد في الأمثال والقصص الشعبية ، لكن الفرد الذي يستقبل ضيفا لا يلزم حرفيا بمضمون هذا التأكيد المعياري ، فقد يختلف التزامه من موقف إلى آخر ، ومن حالة إلى أخرى . فطريقته في استقبال الضيف تتأثر إلى درجة

كبيرة بظروفه الخاصة ، وتفسيره الخاص للكرم والإكرام ..ومع ذلك فإن التحليل العلمي لمثل هذا السلوك لا بد أن يأخذ في التحليل كلا من الجوانب الواقعية والجوانب المعيارية المرتبطة بهذا السلوك .

الوظيفة الاجتماعية

شكلت إسهامات رادكليف براون في تحليل مكونات البناء الاجتماعي في المجتمعات البسيطة التي درسها أحد الروافد الأساسية للاتجاه الوظيفي الذي يركز على دراسة وتحليل الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها النظم ، والأنماط الثقافية الأخرى المختلفة بحيث أصبح التحليل البنائي نتيجة لذلك تحليل وظيفي في نفس الوقت . ومن هذه المجتمعات التي درسها براون عشائر جزر الأندمان الواقعة شرقي الساحل الهندي ، كما درس بعض القبائل الأسترالية أيضا . وقد أقام براون في جزر الأندمان مدة سنتين من 1906-1908 ، وشارك الأهالي في نشاطاتهم، ومناسباتهم ، ليرصد عاداتهم ، وتقاليدهم ، وأنماط معيشتهم ، ويحللها، ويبين وظائفها الاجتماعية . كما اعتمد على المرشدين ، أو المعرفين أيضا، وبخاصة في دراسته عن معنى ووظائف الأساطير لديهم ، وشعائر الدفن ، وعقاب الجريمة (102) .

ويتضمن مفهوم الوظيفة لديه التأكيد على أن لكل وحدة من وحدات البناء الاجتماعي ، وظيفة ، أو دوراً في المحافظة على بناء المجتمع . فوظيفة الأنماط المتكررة في الحياة الاجتماعية مثل استخدام السحر ، أو شعائر الدفن ، أو عقاب الجريمة هو الدور الذي تؤديه هذه الأنماط في المحافظة على المجتمع ككل . كما أوضح أيضا أن وظيفة الثقافة ككل ربط أفراد ، وجماعات المجتمع بعضهم ببعض، وتوحيدهم في بناءات اجتماعية تتمتع بدرجة مناسبة من الثبات ، والاستقرار ، تحدد بشكل مقبول، تدرج الأفراد والجماعات، وعلاقتهم بعضهم ببعض(103).

---

102. علي محمود إسلام الفار ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ج1 ، ط1 ، دراسة المجتمعات البدائية، القاهرة ، الشركة القومية للتوزيع ، 1968، ص ص 81-118.
103. محمد الغريب عبد الكريم ، السوسيولوجيا الوظيفية ، ص ص 161-162 ..

ويبدو براون هنا متأثرا بإميل دوركايم الذي ميز بين ما يسمى التفسير العلمي السببي ، والتفسير الوظيفي لظاهرات المجتمع . فوظيفته الظاهرة في رأيه هي الدور ، أو الإسهام الذي تقوم به في المحافظة على الكل ، أي المجتمع . والوظيفة بهذا المعنى ليست سببا لوجود الظاهرة . فمثلا ظاهرة تقسيم العمل في المجتمع – كما اتضح سابقاً– تقوم بوظيفة هامة من حيث أنها أساس للتضامن العضوي للمجتمعات الصناعية الحديثة ، أما أسبابها فتوجد في ظواهر مثل ازدياد كثافة التفاعل الاجتماعي ، وتغير نمط العلاقات الاجتماعية من علاقات القرابة الأولية إلى العلاقات التعاقدية . وأكد دوركايم أن تفسير الظاهرة الاجتماعية يبدأ بإجرائين مترابطين ، الأول تفسير وجود الظاهرة ، وحسب مبدأه المنهجي ، فإن هذا السبب موجود في ظاهرة أخرى ، والثاني توضيح الوظيفة التي تقوم بها ، والتي تؤدي من خلالها دورا في المحافظة على المجتمع ككل . ويتضمن ذلك فكرة فائدة الظواهر ، فلكي تبقى هذه الظواهر موجودة يجب أن تكون مفيدة للمجتمع. ويشرح لويس مير موقف دوركايم بقوله :

"... رغم أن الظواهر الاجتماعية لا توجد لأنها مفيدة ، فإنها لا تستمر في البقاء مالم تكن مفيدة بشكل من الأشكال . والإجراءات الاجتماعية غير المفيدة ... ضارة لمجرد كونها غير نافعة ، فإن المجتمع ينوء بها دون أن يحصل منها على نفع. ولذا فعلينا أن نتساءل كيف يكون بمقدور الظواهر الإجتماعية التي تكون مجتمعة الحياة الاجتماعية ، أن تمتزج لتخلق تناغما داخل المجتمع ، وتخلق في الوقت عينه ، تكيفا للبيئة . والمثلان اللذان يضربان في هذا الصدد ، كظاهرتين اجتماعيتين ، هما العقاب على الجريمة ، وتقسيم العمل . وكان دوركايم قد أكد دورهما بصورة أساسية في إدامة النظام . وما دام معظم الناس متفقين على أن النظام ضروري في أي جماعة من الأفراد يمكن أن تسمى مجتمعات ، فإن بمقدور الفرد أن يقول أن فكرته عن الوظيفة لا تتطلب كثيرا من التساؤل [104] ."

وقد ارتبط ظهور مفهوم الوظيفة الاجتماعية إلى حد كبير بتطور ونمو

104. لويس مير ، مقدمة في الأنثربولوجيا الاجتماعية ، ترجمة شاكر مصطفى سليم ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، 1981 ، ص 45 .

التحليلات حول البناء الاجتماعي بالإستناد إلى نتائج الأبحاث الحقلية . فقد أوضحت هذه الدراسات الحقلية بإن المجتمع عبارة عن مجموعة من الوحدات الاجتماعية المترابطة ، والمتساندة والتي تشمل : النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، والأفراد ، والأنساق الثقافية مثل العادات ، والتقاليد ، والقيم . كما أوضحت هذه الدارسات أنه من الصعب فهم أي وحدة من هذه الوحدات بمعزل عن علاقتها بالوحدات الأخرى التي تكوّن البناء الاجتماعي .

وأوضحت هذه التحليلات أيضا أن المجتمع كل متكامل ، وبالتالي فإن للنظم الفرعية ،والوحدات الجزئية فيه دور في المحافظة على استمرار هذا المجتمع من خلال قيامها بوظائف متعددة تتعلق بإشباع حاجات الأفراد ، وتتعلق بتحقيق أهداف الجماعات مما أدى بهذه التحليلات إلى الاهتمام بالتشابك والترابط بين النظم الاجتماعية ، والأنماط الاجتماعية بشكل عام ، ودور كل منها في المحافظة على بناء المجتمع . وهذا ما قام به إيفانز بريتشارد في دراسته الحقلية عن النوير في جنوب السودان – كما اتضح من قبل . وأيضا في دراساته الحقلية الأخرى على قبائل الآزاندي – في جنوب السودان، حيث أقام هناك ما يقرب العامين ، استخدم خلالها لغة الأزاندي أنفسهم، واعتمد على الملاحظات الحقلية، والملاحظة بالمشاركة ليتمكن من معرفة جوانب حياتهم الاجتماعية المختلفة . واوضح شيوع أنماط ثقافية يتكرر اللجوء إليها ، وبخاصة : الاعتقاد بالعين الشريرة ، والسحر ، وقدرات العرافين . وأوضح في تحليله أن لمثل هذه الاعتقادات الثقافية دور في تباعد السكان عن بعضهم البعض في المساكن ، وفي العلاقات الاجتماعية ، كما تزودهم بطرق ومفاهيم لتفسير الأحداث المختلفة [105] .

أما لدى قبائل النوير فقد وجد بريتشارد أن حياتهم المعيشية تعتمد في كل جوانبها، ووحداتها على تربية البقر . ومن الصعب فهم البناء الاجتماعي لدى هذه القبائل دون توضيح دور البقرة في الحياة الاجتماعية في مناشطها المتكررة المختلفة ، حيث تقوم البقرة ، أو على الأصح ملكية البقر ، بوظائف متعددة لدى النوير

---

105. لويس مير ، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ص ص 272-274 ؛ وأيضا : علي محمود إسلام ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ص ص 171-180 .

أهمها : أنها مقياس للتفاضل بين الأفراد والجماعات ، وأنها وسيلة للتبادل الاقتصادي والاجتماعي . فمكانة الفرد، أو الجماعة تحدد من خلال عدد الأبقار التي يملكها، أو التي تملكها ، كذلك فإن المهر يدفع على شكل مجموعة من الأبقار تذهب من العريس الى أهل العروس كتعويض لهم عن فقدانهم لخدمات العروس ، وانتقال هذه الخدمات الى أهل العريس . فكل ما يتعلق بالبقر يؤدي دورا في المحافظة على الحياة الاجتماعية لدى النوير لدرجة أن بريتشارد صاغ مبدأه الطريف، ولكن المعبر ، في صدد دراسته للنوير، وهو:(فتش عن البقرة) [106].

برونسلاف مالينوفسكي

كان لكتابات عالم الأنثروبولوجيا المشهور برونسلاف مالينوفسكي أثرا كبيراً أيضا في تطور الوظيفية كاتجاه تحليلي للمجتمع . لكنه استخدم مفهوم الوظيفة بشكل مختلف عن إميل دوركايم ، ورادكليف براون ، فهو يربط بين وظائف النظم الاجتماعية والحاجات البيولوجية للأفراد ، إذ ينظر إلى هذه النظم على أنها أدوات ثقافية تنشأ وتتطور لإشباع هذه الحاجات البيولوجية وتنظيم ما يتعلق بهذا الإشباع . فالنظام الاقتصادي يقوم بوظيفة أساسية في إشباع الحاجة إلى الغذاء ، بينما يقوم نظام الزواج بإشباع الحاجات الجنسية بطريقة يرضى عنها المجتمع.

وقد قام مالينوفسكي بدراسات حقلية في استراليا حيث درس عشائر جزر الأندمان ووجد أن نظام الأسرة السائد لديهم هو النظام الأموي ، أو الأمومي (نسبة إلى الأم) ، فالسلطة داخل الأسرة للأم ، وينتسب الطفل إلى عشيرة أمه ، ويتوارث مع خاله ، وليس مع أبيه . ولا يعترف المجتمع بوجود علاقة فسيولوجية بين الأب والابن ، فهم يرون أنه لا توجد قرابة بينهما . وتؤدي هذه الأنماط جميعها وظائف مختلفة في تركز الموارد الاقتصادية في خط الأم . وفي تحليله لوظيفة السحر الذي ينتشر لدى التروبرياندين ، وجد أن له وظيفة عملية مهمة في

106. للمزيد حول ذلك ،أنظر : علي محمود إسلام ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ص ص 171-180 .

حياتهم ، فله وظيفة في الزراعة ، والصيد ، وحماية الأطفال ، وصناعة السفن لتصبح سريعة (107) .

وكان مالينوفسكي يهتم بتوضيح كيف يقوم نمط اجتماعي أو ثقافي ، بأداء وظيفة معينة ، مسهماً في ذلك في إشباع الحاجات لدى الأفراد ، ومسهماً أيضا في تكامل الثقافة ككل ، بدل الاهتمام بنشوء هذا النمط وتطوره تاريخياً .

والاقتباس التالي عن فتحية إبراهيم ومصطفى الشنواني يوضح توجه مالينوفسكي الوظيفي ، وبخاصة في دراسته عن التروبرياندين :.

"... وركز على أهمية دراسة الثقافة من وجهة نظر الوطنيين أنفسهم دون تدخل من التصورات والمقولات الخاصة بثقافة الباحث ، كما أكد على وظيفة كل العناصر الثقافية وأهمية أدراكها ضمن سياقها الثقافي ، وربط بين وظيفة السمات الثقافية وإشباع الحاجات الإنسانية ، موضحا أن هذه العملية هي أساس ظهور الأنساق الاجتماعية، فالأفراد يستجيبون للحاجات الأولية من خلال الميكانيزمات الثقافية التي تتم في إطار جماعات منظمة (108) . "

ومن جهة ثانية ، هناك مصدر آخر ساعد على تطور المفهوم الوظيفي للمجتمع يتمثل في المدرسة البيولوجية وتأثيراتها على التحليلات الإجتماعية . فقد أدت المماثلة العضوية التي كرسها هربرت سبنسر والتي تقوم على تشبيه المجتمع بالكائن الحي من حيث البناء ، ووظائف الأجهزة إلى نشوء هذا الاتجاه العضوي الذي قاده سبنسر في فترة من الفترات ومكن له سبل الانتشار والسيادة ، بحيث أصبح العديد من الأنثروبولوجيين الاجتماعين ينظرون إلى المجتمع على أنه مثل الكائن الحي يتكون من هيكل خارجي هو البناء ، ويتكون من مجموعة من الأجهزة التي تقوم بوظائف مختلفة ، ولكن مترابطة تشبه وظائف الأجهزة الموجودة في جسم الكائن الحي ، ولها تقريبا نفس الوظائف . وتسهم هذه

---

107. علي محمود إسلام ، الأنثرويولوجيا الاجتماعية ، ص ص 122-171 ؛ وأيضا :
Bronislaw Malinowski, Magic, Science, and Religion, N.Y., Meridian Books, 1955.

108. فتحية محمد إبراهيم ، ومصطفى حمدي الشنواني ، مدخل إلى مناهج البحث في علم الإنسان (الأنثرويولوجيا) ،الرياض، دار المريخ للنشر ، 1988، ص ص 21-22 .

الوظائف في المحافظة على الهيكل العام للكائن الحي ، أما في المجتمع فإنها تسهم في المحافظة على طابعه العام المميز .

وقد تأثر راد كليف براون أيضا بهذه المماثلات العضوية واستخدمها في تفسيره لمفهوم الوظيفة حين حددها بأنها الدور ، أو الإسهام الذي يقوم به أي نمط اجتماعي في المحافظة على الكل ، أو البناء الاجتماعي . ويوضح محمد على محمد في سياق تحليله لإسهامات رادكليف براون :

"ولكي يوضح هذه الفكرة (أي إسهام الجزء في المحافظة على الكل) استخدم المماثلة العضوية تماما كما استخدمها هربرت سبنسر. ففي الكائن العضوي ، نجد أن العضو البنائي (وليكن القلب مثلا) يؤدي دورا أو وظيفة معينة يتمثل في الإسهام الذي يقدمه لاستمرار الكل (ضخ الدم الى كافة أجزاء الجسم)، واستمرار وجود الكل يعتمد على العلاقات الوظيفية بين الأجزاء ، فالبناء ، والوظيفة ، والعملية هي الجوانب المرتبطة الثلاث للنسق الاجتماعي ككل. (109)."

ووجدت جميع هذه المفاهيم والأفكار طريقها إلى تالكوت بارسونز الذي استخدمها إضافة إلى مفاهيم وأفكار أخرى اقتصادية ، وسيكولوجية لتطوير نظرية شمولية للمجتمع عرفت باسم النظرية البنائية الوظيفية . وبالرغم من بعض الانتقادات على هذه النظرية ومقولاتها الأساسية ، فإنها لا تزال هي السائدة في علم الاجتماع المعاصر في العالم الغربي ، وكذلك في العالم العربي .

مفهوم الوظيفة الإجتماعية ، الوظيفية ، التحليل البنائي الوظيفي

الوظيفية عند بارسونز نسقيه ، أي أنها ترتبط بالحاجات الأساسية التي يحتاجها النسق للاستمرار في الوجود . وبالتالي فإن الوظيفة ترتبط بالبناء وتتداخل معه ، فهما جانبان في كل موحد هو النسق . وقد قسم بارسونز المجتمع إلى أربعة انساق فرعية – كما سبق ان أوضحنا– وهي : النسق الثقافي ، والنسق

---

109 . محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، ص 456 .

الاجتماعي ، ونسق الشخصية ، ونسق الفرد البيولوجي . ترتبط بكل نسق منها وظيفة أساسية تساهم في المحافظة على وجود النسق الفرعي ،وعلى وجود النسق ككل . فيقوم النسق الثقافي بوظيفة صيانة المجتمع ، وهو يزود الأفراد ، والجماعات بالدافعية للاستمرار ، كما يزودهم بالشرعية وهم يقومون بأفعالهم ، ويتم ذلك من خلال عناصر الثقافة ، وبخاصة ، المعايير ، والتقاليد ، والقيم ، التي يستخدمها الأفراد وتصبح جزءا في شخصياتهم . أما النسق الاجتماعي فيؤدي وظيفة التكامل فهو الذي ينتج التماسك والولاء بين الوحدات المكونة للمجتمع . ويؤدي نسق الشخصية وظيفة تحقيق الهدف المتعلم من الثقافة بينما يؤدي النسق البيولوجي وظيفة التكيف بمعنى أنه يتفاعل مع البيئة المادية ويعيد تشكيلها ، ومن خلال ذلك يعيد تشكيل نفسه . وتوجد هذه الوظائف في جميع الأنساق الاجتماعية فهي ، أي الأنساق الاجتماعية ، بطبيعتها تتضمن حاجات وظيفية تسهم في المحافظة على هذه الأنساق . ويشرح إبراهيم عثمان ذلك بقوله :

" توجد الحاجات الوظيفية من وسيلية وتكيف ، وتوجه إلى الهدف ، والتعبير ، والرمزية ، والتكامل في جميع النسق الاجتماعية سواء تكونت هذه النسق من فردين متفاعلين على شكل جماعة ثنائية ، أو على شكل مجتمع كامل . ولكن يمكن أن تكون (منظمة) أو غير ذلك . وإذا كانت منظمة فهي عادة في إطار المجتمع . فالتكامل مثلا ينظم من خلال نظام القربى أو الطبقات الاجتماعية أو المجتمعات المحلية، أو من خلال بناءات اجتماعية أخري . أما التوجه إلى الهدف فيمكن أن ينظم من خلال مفهوم الدولة، كما يمكن تنظيم الوظيفة التعبيرية الرمزية من خلال عضوية الدين أو لحزب السياسي أو المدارس الفلسفية أو الجماعات الفنية أو العلوم . وهناك طرق كثيرة لتنظيم الوظيفة الوسيلية التكيفية(110). "

تعديلات روبرت ميرتون على الوظيفية

قام روبرت ميرتون المؤسس الثاني للبنائية الوظيفية بإدخال تعديلات

110 . إبراهيم عيسى عثمان ، الأصول في علم الاجتماع ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1983 ، ص ص 46-47 .

جوهرية على هذه النظرية ، وبخاصة على مفهوم الوظيفة الذي طوره بارسونز ، تتعلق بطبيعتها ، وأنوعها ، وآثارها ، أو نتائجها بالنسبة للمجتمع . فأوضح أن الوظيفة تعني ، أو تشير إلى الترتيبات الاجتماعية والبيولوجية التي تساعد النسق على البقاء والدوام لكنه اختلف مع بارسونز حين أوضح أن الأنماط الاجتماعية ، والثقافية ليست جميعها وظيفية ، أي تسهم إيجابيا في بقاء النسق ، فبعضها لا وظيفي ، أو ضار وظيفيا ، أو معوق وظيفي ، أي أنها لا تسهم إيجابيا في بقاء النسق ، وإنما تضر النسق وتعيق بقاءه ، أو لا تسهم بأي دور في المحافظة على هذا البقاء . كما أوضح ميرتون أيضا أن وظيفة النمط قد تكون ظاهرة تبدو بسهولة للعيان ، وقد تكون كامنة تحتاج إلى مختص للكشف عنها وإيضاحها.(111) وستناقش هذه التعديلات التي طورها ميرتون ببعض التفصيل في الصفحات القادمة .

الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة

الاختيار للزواج وتدعيم التقسيم الطبقي

أوضح ميرتون أن مفهوم الوظيفة وطبيعتها أكثر تعقيدا مما ذهب اليه بارسونز ، إذ أنها قد تكون ظاهرة ، ولكنها أيضا قد تكون كامنة ، مستترة في نفس الوقت . أو بمعنى آخر فإن نفس النمط الاجتماعي قد يقوم بوظيفة ظاهرة متعارف عليها بشكل عام ، ولكنه قد يقوم في الوقت ذاته بوظيفة أخرى كامنة لا يدركها إلا المختصون ، وكلا النوعين من الوظيفة يسهم في بقاء النسق واستمراره. ولنأخذ مثلا على ذلك نمطا اجتماعيا محددا وهو الاختيار للزواج ، وهو نمط موجود في المجتمع العربي ، والمجتمع الصناعي ، والمجتمعات الأخرى بشكل عام . ويمارس هذا النمط بشكل متكرر من قبل غالبية الأفراد ، ويدعم من قبل المعايير

111 . يمكن مراجعة عدد من المراجع التي توضح تعديلات روبرت ميرتون على الوظيفية ، أنظر على سبيل المثال :
Robert Merton, Social Theory and Social Structure N.Y., The Free press, 1949, pp.39-51.

وأيضا : علي عبد الرازق حلبي ، نظرية علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص ص 193-195 ؛ وأيضا : إبراهيم عثمان ، الأصول في علم الاجتماع ، ص ص 47-48 .

الثقافية في هذه المجتمعات . ويكشف التحليل الوظيفي غير المتعمق عن الوظيفية الظاهرة المعروفة لهذا النمط ، وهي إشباع الحاجات العاطفية للأفراد بشكل منتظم ، ومقبول اجتماعيا ، وما ينتج عن ذلك من أطفال يربون وينشئون بطريقة محددة من قبل الثقافة ليتمكنوا فيما بعد من شغل مكانات موجهة في البناء الاجتماعي ، ترتبط بها أدوار معنية يؤدي النجاح فيها الى الإسهام إيجابيا في بقاء النسق واستمراره . لكن التعمق في التحليل يكشف لنا الوظيفية الكامنة لهذا النمط ، فيتضح أن له دوراً في تدعيم التقسيم الطبقي في المجتمع وبخاصة في المجتمعات الصناعية ، والمجتمعات العربية . فبالتركيز على المبادئ والقواعد العامة التي توجه الاختيار للزواج ، وأهمها قاعدة التماثل بين القرينين ، والتي يفسرها مبدأ (المثيل يختار المثيل) يتضح أن الأفراد لا يختارون قرناءهم بشكل عشوائي ، وإنما هم في ذلك مبرمجون بطريقة معينة من خلال طرق التربية لاختيار من يماثلهم ، وللابتعاد عن من لا يماثلهم . والتماثل المقصود هنا هو تماثل اقتصادي — اجتماعي ينتج كما قلنا من خلال طرق التربية التي يتعرض لها الأفراد ، والتي تختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، وتختلف أيضا من جماعة إثنية إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى . وهو تماثل في العادات ، والتقاليد ، القيم ، والأذواق ، ونمط الحياة أيضا .

من هنا ، وباستخدام هذا التحليل للمبادئ والقواعد العامة التي توجه ، وتضبط الأفراد في اختيارهم للزواج ، يتضح لنا مدى الضبط والتوجيه الذي يمارسه البناء الإجتماعي والإطار الثقافي العام لهذا السلوك الاجتماعي الذي يتميز بطابع شخصي إلى حد كبير . فالفرد إذن في اختياره لقرينة ، ليس حرا تماما وانما هو خاضع لتأثيرات تأتي من نوع التربية التي تلقاها في الطفولة ، والوضع الذي يعيشه . وتعمل هذه التأثيرات على برمجته اجتماعيا بطريقة معينة بحيث ينجذب في علاقاته الاجتماعية الشخصية ، وبعضها قد يؤدي إلى الاختيار للزواج ، إلى الأشخاص الذين تلقوا نفس التربية ، والذين يعيشون نفس الوضع الطبقي . فيجد أنه وإياهم يتشابهون في نمط الحياة ، وفي الأفكار ، والأذواق ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم ، والنظرة إلى الأمور . وكلها قوى ، وعوامل تقرب بينه وبينهم،

وتسهم في تطوير العلاقات التي تقوم معهم ، وتدعمها ، وتزيد من جاذبيتها ، واستقرارها .

وتعمل هذه التأثيرات الاجتماعية في نفس الوقت على برمجة الفرد بطريقة تجعله لا ينسجم مع الأشخاص الذين لم يتلقوا نفس التربية التي تلقاها ، ولا يعيشون نفس الوضع الطبقي الذي يعيشه . فيجد أنه وإياهم يختلفون في نمط الحياة ، وفي الأفكار ، والأذواق ، والعادات والتقاليد ، والقيم ، والنظرة إلى الأمور . وكلها قوى وعوامل تؤدي إلى نفوره منهم ، وابتعاده عن إقامة علاقات مستقرة ، أو حميمة معهم .

وهكذا ، نجد إذن أن الفرد في اختياره للزواج مبرمج طبقيا بحيث يختار القرين من نفس وضعه الطبقي . وبعد الزواج سيجد الزوجان فرصا كافية للنجاح في حياتهما الزوجية تدعم من خلال التماثل الاقتصادي – الاجتماعي بينهما . والأطفال الذين ينتجون عن هذا الزواج الناجح يربون بطريقة مناسبة للطبقة الاجتماعية للأسرة ، ويبرمجون منذ الطفولة لاختيار أشخاص يماثلونهم عند الاختيار للزواج في سن النضوج فيؤدي ذلك إلى تدعيم التقسيم الطبقي ، وديمومته جيلا بعد جيل .

ومن جهة أخرى ، وحتى في الحالات القليلة جدا التي يفشل فيها مبدأ (المثيل يختار المثيل) في توجيه الاختيار للزواج ، فإن الأسر تتدخل لإعاقة ، أو منع هذا الزواج ، وإعادة توجيه اختيار الأفراد بما ينسجم مع هذا المبدأ . ويصدق ذلك على المجتمع العربي بشكل خاص حيث أن الأسرة لا تزال تقوم بدور ملحوظ في التدخل في اختيارات الأفراد ، وبخاصة اختيارهم للقرين الذي يرتبطون به . فتقوم الأسرة بالضغط على الفرد ، واشعاره بخطأ اختياره ، ومطالبته بإعادة النظر في هذا الاختيار ، والعدول عنه إلى اختيار آخر . وقد تأخذ هذه الضغوط أشكالا مستترة ، أو أشكالا صريحة فجه ، مثل التهديد بالحرمان من الميراث ، أو بالمقاطعة الاجتماعية .

وتمارس مثل هذه الضغوط على الفرد بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي هو عضو فيها . فإذا كان عضوا في الطبقة الميسورة ، أو الغنية ، ورغب في

اختيار فتاة من أسرة فقيرة ، أو شعبية ، زوجة له فان أسرته ستقاوم ذلك ، مبرزة جوانب الاختلافات الطبقية بينهم وبين أسرة الفتاة . وستقاوم ذلك أيضاً أسرة الفتاة التي ستبرز الاختلاف الطبقي بينها ، وبين أسرة الشاب . وستقوم كلا الأسرتين ، المنتميتان إلى طبقتين اجتماعيتين متناقضتين في معارضة إتمام هذا الزواج ، ووضع العراقيل أمامه ، ومحاولة منع حدوثه بالسبل المتاحة لهما . وفي غالبية الحالات ستنجح إحدى الأسرتين في ذلك .

يتضح لنا إذن أن سلوك الاختيار للزواج ، وهو نمط اجتماعي عام ، يقوم بوظيفة مهمة في تدعيم التقسيم الطبقي ، وصيانته . وهي وظيفة كامنة لا يستطيع كشفها ، وتوضيحها إلا المختصون . ويسهم هذا النمط الاجتماعي في تدعيم التقسيم الطبقي – كما أوضح التحليل السابق– من خلال عمليتين متكاملتين ، وهما :

1. برمجة الفرد طبقيا بحيث ينسجم مع الأشخاص الذين يحملون نفس البرمجة، أي الذين يتماثلون معه في الوضع الطبقي ، وفي العادات ، والتقاليد ، والأذواق والنظرة إلى الأمور ، المرتبطة بالوضع الطبقي ، والمنعكسة عنه .
2. تدخل الأسرة باسم الطبقة الاجتماعية لمنع الزواج الذي قد يهدد الحدود الطبقية وإعادة توجيه اختيار الأفراد للقرين بما يتناسب وهذه الحدود .

والوظيفة الكامنة لهذا النمط الاجتماعي ، مثلها الوظيفة الظاهرة له ، تسهم في المحافظة على النسق ، وصيانته ، وديمومته . لكن هناك بعض الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تقلل من قدرة النسق على البقاء والاستمرار ، يعالجها ميرتون من خلال المفاهيم التالية : اللا وظيفية ، والمعوقات الوظيفية ، أما ما يطلق عليه ميرتون مصطلح البدائل الوظيفية فإنها وظيفية ، أي تسهم إيجابيا في المحافظة على النسق ، وصيانته . وستتم مناقشة هذه المفاهيم الثلاثة مع أمثلة عليها فيما يلي من صفحات مبتدئين بمفهوم البدائل الوظيفية ، لدورها في المحافظة على النسق ، وصيانته .

البدائل الوظيفية / دور الحضانة

تتمثل البدائل الوظيفية في ترتيبات اجتماعية تظهر في المجتمع لتقوم بوظيفة اجتماعية كانت تقوم بها ترتيبات اجتماعية أخرى توقفت جزئيا ، أو كليا عن القيام بهذه الوظيفة نتيجة لعوامل تكنولوجية ، أو حضارية . ومن الأمثلة على هذه البدائل الوظيفية (دور الحضانة) التي تقوم بوظيفة رعاية وتربية الأطفال إلى جانب الأسرة ، أو بدلا عنها في بعض الحالات . ومن الواضح أن الأسرة هي الترتيب الاجتماعي الأصلي الذي يقوم بهذه الوظيفة ، ولكن نظرا للتغيرات التكنولوجيا والحضارية في المجتمع وما أدت إليه من تغيرات بنائية في الأسرة ، أهمها الدور المهني للزوج والزوجة ، فقد توقفت بعض الأسر جزئياً عن القيام بوظيفة رعاية وتربية الأطفال وأدى ذلك بالتدريج إلى ظهور وتطور دور الحضانة لتقوم بهذه الوظيفة بدلا عن هذه الأسر ، أو إلى جانبها .

ومن الواضح ، كما يشير المفهوم ، فان البدائل الوظيفية لا تلغي كليا دور الترتيب الاجتماعي السابق في أدائه للوظيفة التي كان يؤديها ، وإنما تساهم ، وتعاون هذا الترتيب في أدائه لهذه الوظيفة . فدور الحضانة ، على كثرتها ، لا تلغى وظيفة الأسرة في رعاية وتربية الأطفال ، وإنما تعاون الأسرة في أدائها لهذه الوظيفة .

ومن الواضح أيضا أن البدائل الوظيفية ، مثلها مثل الترتيبات الاجتماعية الأصلية تسهم إيجابيا في المحافظة على النسق وعلى بقائه ، وحيويته . كما أنها تنتج نوعا من التنويع فتتيح المجال أمام المجتمع ، لتأدية وظيفة من الوظائف الاجتماعية بعدة بدائل قد تتساوى ، أو تختلف ، من حيث الكفاءة في تأدية هذه الوظيفة ، ولكنها تبقى متاحة لاختيار الجماعات والأفراد حسب الظروف المعقدة للمجتمع الصناعي الحضري الحديث .

اللاوظيفة / الاستهلاك التفاخري

يستخدم ميرتون هذا المفهوم للإشارة إلى أنماط اجتماعية موجودة ، ومتبعة

من قبل الأفراد ، لكنها لا تقوم بأية وظيفة ، أو دور في المحافظة على النسق . كما يستخدمه أيضا للإشارة إلى أنماط اجتماعية موجودة ، لدى جماعة من الجماعات، أو طبقة من الطبقات ، دون أن يكون لها وظيفة لدى الجماعة ، أو الطبقة . وقد يكون لهذه الأنماط مع ذلك وظائف اجتماعية في جماعة ، أو طبقة أخرى . فالاستهلاك التفاخري مثلا قد يكون وظيفيا بالنسبة للطبقة العليا ، أو الميسورة ، لكنه غير وظيفي إطلاقا بالنسبة للطبقة الدنيا ، أو الفقيرة . فهو بالنسبة للطبقة العليا يؤدي إلى تدعيم الحدود الطبقية بين الطبقات فيساهم بذلك في المحافظة على الطبقة العليا ككيان متميز في المجتمع ، لكنه بالنسبة للطبقة الدنيا لا يؤدي مثل هذه الوظيفة . وفيما لو تكرر لدى أسر هذه الطبقة فانه سيقلل من قدرة هذه الطبقة على البقاء والاستمرار ، إذ يتوقع ان يؤدي إلى تدني الوضع الطبقي لها ، وانتقالها من وضع الطبقة الفقيرة ، إلى وضع الطبقة فقيرة فقراً مدقعاً ، والذي يعد تفككا وانهداما للنسق ، وتحوله إلى نسق آخر مختلف ، أقل قدرة على التنافس داخل النسق الكلي للمجتمع .

المعوقات الوظيفية / المبالغة في تكريم الضيف، الملكية المشاعيةللارض، وسكن الاقارب سويا، وإطلاق العيارات النارية في المناسبات

يستخدم ميرتون هذا المفهوم للإشارة إلى الأنماط الاجتماعية التي يكون لها دور سلبي بالنسبة للنسق ، أي أن وجودها يعمل على إضعاف النسق ، وهدمه ، بدلا من تقويته ، وإدامته . وهي أنماط اجتماعية قديمة كانت وظيفية في الماضي لكنها فقدت هذه الوظيفة نتيجة للتغيرات في البيئة ، أو نمط الإنتاج ، أو الواقع المادي بشكل عام . ومن الأمثلة عليها في المجتمع العربي المبالغة في تكريم الضيف ، وسكن الأقارب سويا ، وإطلاق العيارات النارية في المناسبات والأعراس – كما مر معنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب . فتكريم الضيف بالمعنى التقليدي وذبح الذبائح له، واستضافته لثلاثة أيام على الأقل كما كان متبعاً في بيئة المجتمع العربي القديمة ، حيث لم تكن هذه البيئة تمكن المسافر من الحصول على الماء أو الغذاء حتى وان كان يمتلك ثمنها. وبدون أن يجد هذا المسافر من يستضيفه ويقدم له

هذه الخدمات الأساسية فانه يهلك لا محالة . لذلك كان هذا التركيز على إكرام الضيف ، وهذا التمجيد القيمي له ، الذي انعكس في الشعر والأدب . وكانت الجماعة التي تكرم الضيف بهذه الطريقة تجد المكافأة من المجتمع على شكل مدح وتقريظ وسمعة تجلب الشهرة والمكانة .

لكن مع تغير البيئة العربية وتوفر الخدمات المختلفة فيها من مطاعم ، وفنادق ، واستراحات ، لم يعد يتهدد المسافر فيها أية أخطار حقيقية ، أو نقص في الطعام أو الماء. كما أن تغير ظروف معيشة الأسر العربية ، وسكنها في شقق سكنية ، وبيوت صغيرة نسبيا ، واعتمادها على الاستهلاك من السوق كل ذلك جعل تكريم الضيف بالمعنى التقليدي عملية غير مجدية للأسرة وللمجتمع . واتباع هذا النمط الاجتماعي في البيئة المعاصرة غالبا ما يرهق الأسرة ، ويحرم المجتمع من الأموال التي ينفقها المسافرون في المطاعم والفنادق ، والاستراحات ، والتي تدعم استثمارات المجتمع وتزيد من مستوى دخله . وبالتالي ، فإن هذا النمط الاجتماعي القديم أصبح نمطا غير وظيفي ، أي أن إتباعه يعيق قدرة النسق على البقاء ، والتطور.

أما سكن الأقارب سويا فهو نمط اجتماعي قديم في المجتمع العربي ، ارتبط بالملكية المشاعية للأرض . فكانت مجموعة من الأقارب تمتلك مساحة واسعة من الأرض لزراعتها ،وتسكن سويا لتعمل كفريق في زراعة واستغلال هذه الأرض تحت رئاسة الأكبر سنا من الأقارب ، وكان هذا النمط يمكن الأقارب من الدفاع عن ملكيتهم ، ومن تقسيم العمل فيما بينهم بما يؤدي إلى الاستثمار الأمثل للأرض لإشباع حاجاتهم المختلفة . وبسبب تغير البيئة ، وتحول الملكية المشتركة إلى ملكية فردية لم يعد لهذا النمط السكني وظيفة ، أو دور في توفير الإشباع الأمثل لحاجات الأعضاء ، بل أصبح يؤدي في الحالات القليلة التي يلاحظ فيها إلى توتر، وخلافات بين الأقارب نتيجة التنافس على البيت ، أو الشقة أو المساحة المحدودة من الأرض التي يعيشون عليها بما يؤدي غالبا الى تفكك الأقارب كجماعة متميزة عن غيرها من الجماعات .

وهكذا فإن هذا النمط الاجتماعي ، مثله مثل نمط تكريم الضيف ، لم يعد

وظيفيا في المجتمع العربي ،وبخاصة في القطاع الحضري منه ، أي أن اتباعة على نطاق واسع قد يهدد استقرار المجتمع نتيجة للخلافات والتوترات الناشئة عن التنافس بين الأقارب . أما إطلاق العيارات النارية في المناسبات والأفراح ، وهو نمط اجتماعي قديم فقد وظيفته أيضا ، وتحول إلى معوق لاستقرار المجتمع فهو يختلف عن النمطين السابقين في أن ممارسته أكثر شيوعا منهما . فمن الملاحظ أن بعض الأسر والأفراد في المجتمع العربي ، وبخاصة الذين ينحدرون من أصول ريفية ، ينتهزون فرصة أي تجمع لأقاربهم ، وبخاصة في مناسبات الأعراس لاطلاق العيارات النارية في الهواء من أسلحة نارية يمتلكونها بشكل عشوائي متكرر . وفي بعض الحالات يؤدي ذلك إلى إصابة بعض هؤلاء الأقارب أنفسهم ، أو الجيران القريبين ، أو بعض المارة بهذه الطلقات بشكل مباشر ، أو بشكل غير مباشرحال ارتدادها إلى الأرض . مما يهدد علاقات الجماعات بعضها ببعض ، ويؤدي إلى أضعاف استقرار المجتمع ، واضطراب الأمن فيه وبالتالي يعيق هذا النمط قيام المجتمع بوظائفه المختلفة ، ويضعف قدرته على البقاء ، والاستمرار .

ويبدو أن هذا النمط الاجتماعي كانت له وظائف اجتماعية في الماضي أثناء فترة الحكم العثماني للبلاد العربية ، حيث تميزت البيئة العربية ، وبخاصة الريفية والبدوية منها ، بانتشار الصراع ، والخصومات ، والغزوات بين الجماعات المتنافسة على الماء القليل ، والكلأ النادر في هذه البيئة . وكان امتلاك السلاح الناري والتدرب عليه في هذه البيئة بالتالي نمطاً وظيفياً أي يسهم إيجابيا في المحافظة على الجماعة وتماسكها ، وقدرتها على الاستمرار . ومن جهة أخرى كان إطلاق العيارات النارية في المناسبات والأفراح في هذه البيئة يؤدي وظيفتين مهمتين كان من الصعب تأديتهما من قبل أنماط اجتماعية أخرى ، وهما :

1. إشهار عقد القران ، في حالات الزواج والتعبير عن الفرح بحيث يعم الخبر جميع أفراد الجماعة ، وقد يتجاوز ذلك إلى الجماعات القريبة أيضا . وكانت هذه هي الوظيفة الظاهرة لهذا النمط .

2. تأكيد صورة الجماعة على أنها على أهبة الاستعداد ، تمتلك الأسلحة والمقاتلين الذين هم على استعداد للوقوف في وجه أي جماعة أخرى منافسه إذا ما نشأ

خلاف على الموارد الشحيحة في البيئة . وكانت هذه هي الوظيفة الكامنة لهذا النمط .

أما في العصر الحاضر ، وبعد أن انتهى الحكم العثماني وجاءت مكانه حكومات وطنية تمثل مصالح الجماعات المختلفة ، وتسهر على صيانة التوازن بينها، كما تسهر على حماية الأفراد ، فرضت الأمن والنظام من خلال مؤسسات محترفه كالجيش والشرطة ، ملتزمة بتطبيق القانون بعدالة وإنصاف، وبعد أن تغيرت البيئة العربية من ريفية وبدوية إلى حضرية تزدحم بالسكان، والتكنولوجيا، والمؤسسات فقد هذا النمط الاجتماعي وظائفه الاجتماعية ، وأضحى أحد المعوقات الوظيفية في المجتمع العربي ، وذلك لتأثيراته السلبية على استقرار المجتمع بجماعاته المختلفة ، وعلى دور الأجهزة الرسمية للدولة في صياغة التوازنات بين الجماعات المختلفة ، وفي حماية حياة الأفراد وممتلكاتهم . وتتبدى الوظيفة المعوقة لهذا النمط الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر فيما يلي :

1- اقتناء الأسلحة النارية وحفظها في البيوت والمساكن ليس له ما يبرره بعد أن ساد الأمن وانتشر في المدن ، والأرياف ، والبوادي العربية . وبعد ظهور مؤسسات متخصصة محترفة تسهر على سيادة الأمن والنظام ، وحماية المجتمع بجماعاته ، ونظمه ، وأفراده . وغالبا ما يتعرض مقتنوا هذه الأسلحة للملاحقة ، وللعقوبة ، كما تصادر هذه الأسلحة نظرا لأن اقتناءها اصبح مخالفا للقانون في غالبية البلدان العربية . مما يؤدي إلى توترات متباينة الشدة بين مقتني هذه الأسلحة وبين أجهزة الدولة الرسمية ، وبخاصة في بعض البلدان العربية كاليمن مثلا .

2- في الحالات التي ينتج فيها اتباع هذا النمط ضحايا سواء من أقارب المحتفلين ، أو جيرانهم ، أو المارة ، فإن التوترات بين الجماعات والأفراد تزداد وتتفاقم ، وقد تمتد زمنيا . مما يؤدي إلى إعاقة قدرة هذا الجماعات على إقامة علاقات إيجابية فيما بينها نتيجة للتوتر ، والخصومات التي تنتج في حالات وقوع ضحايا .

كما أن الأجهزة الرسمية للدولة ستعمل لبذل مزيد من الجهود، والمصاريف

المالية لضبط هذه التوترات ، وتطبيق القانون لتحقيق العدالة . وهي جهود ومصاريف من الممكن أن تنفق في مجالات أخرى مثل منع التهريب ، وضبط الجريمة تهدد أيضا استقرار المجتمع وقدرته على البقاء ، والتطور .

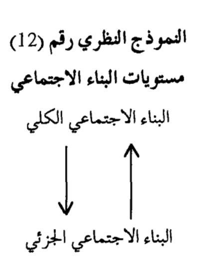
مستويات البناء الاجتماعي

البناء الاجتماعي الجزئي ، أو الفرعي : عناصره، ووظائف هذه العناصر

اتضح مما سبق من استعراض أهم تحليلات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين درسوا البناء الاجتماعي ومكوناته أن هناك إشارات إلى مستويين رئيسيين من مستويات البناء الاجتماعي ، وهما : البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع ، والبناء الاجتماعي الجزئي ، أو الفرعي . ويتكون البناء الاجتماعي الكلي -كما اتضح وكما سيتضح بعد قليل -من مجموعة من الوحدات الاجتماعية الكبيرة والتي تشمل : المؤسسات ، أو النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية، والأنساق الثقافية ، إضافة إلى علاقات الترابط والتساند بينها . بينما يتكون البناء الاجتماعي الفرعي ، أو الجزئي من مجموعة من المكانات الاجتماعية ، إضافة إلى علاقات الترابط والتساند بينها . ومن الأمثلة على الأبنية الجزئية الأسرة ، والنظام الاقتصادي . ومن الواضح أن هناك علاقة تبادلية بين هذين المستويين من البناء الاجتماعي ، إذ أن البناء الجزئي – كما يتضح من التسمية – جزء مكون في البناء الكلي ، يساهم إلى جانب الأبنية الجزئية الأخرى في إعطاء البناء الكلي طابعه المميز . كما أن البناء الكلي يؤثر على طبيعة ووظائف البناء الجزئي (أنظر النموذج النظري رقم (12)) . ومن الصعب – كما أشار إيفانز بريتشارد ، وكما أوضحت وبشكل مميز تحليلات تالكوت بارسونز – أن نحلل بنية ووظائف أي بناء جزئي إلا في ضوء علاقاته بالأبنية الجزئية الأخرى التي يشكل وإياها البناء الكلي. وبالرغم من أننا يمكن أن نركز على أي نظام اجتماعي ، أو جماعة اجتماعية ، فنحللها كبناء جزئي ، لكن يجب دائما توضيح الارتباطات والعلاقات التساندية القائمة بين هذا البناء الجزئي والأبنية الأخرى في المجتمع ، وعلاقات التأثر والتأثير القائمة بين هذا البناء الجزئي والبناء الكلي الذي يشتمل عليه .

النموذج النظري رقم (12)

مستويات البناء الاجتماعي



المكانات والأدوار الاجتماعية

إذا أخذنا نظاما من النظم الاجتماعية ، بمعزل عن النظم الأخرى ، وسلطنا عليه الضوء فإننا يمكن أن نحلله كبناء جزئي ، أو فرعي . وفي هذه الحالة نجد ان هذا البناء الجزئي ، (الأسرة النواة مثلا) ، يتكون من مجموعة من المراكز ، أو المكانات الاجتماعية التي تحدد موضع كل فرد داخل هذا النظام بالنسبة للأفراد الآخرين . وتحدد بالتالي ما يرتبط بهذه المكانة من امتيازات يتمتع بها شاغلو المكانة بدعم من الأسرة ، ومن المجتمع . وتتضمن الأسرة النواة المكانات التالية : مكانة الزوج وما يرتبط بها من امتيازات ، ومكانة الزوجة وما يرتبط بها من امتيازات ، ومكانة الابن وما يرتبط بها من امتيازات ، ومكانة الأبنة وما يرتبط بها من امتيازات إضافة إلى العلاقات التالية : العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة ، والعلاقة الأخوية بين الأخ والأخت ، والعلاقة بين الوالدين والأبناء وما فيها من خصوصية تشتمل على المودة ، والحنان ، والتوجيه ، والتربية بشكل عام .

ويرتبط بالمكانة أيضا مجموعة من المسئوليات المتوقعة التي يقوم بها شاغل المكانة والتي يطلق عليها اسم الأدوار الاجتماعية . فالدور الاجتماعي بهذا المعنى هو السلوك الذي يقوم به شاغل المكانة، وهو سلوك متعارف عليه اجتماعيا، وبالتالي يمكن توقعه ، والتنبؤ به بدرجة كبيرة من الدقة. فمثلا من السهل تحديد

السلوك المتوقع من الأب العربي في علاقته بأبنائه في مواقف مختلفة وذلك لأن أدوار الأب العربي، المرتبطة بمكانته داخل الأسرة محددة اجتماعياً، وهي موجودة بهذا المعنى قبل وجود الأب نفسه ، وستبقى موجودة حتى بعد وفاته . فالمكانة والدور من الظواهر الاجتماعية أيضا ، التي توجد خارج عقول الأفراد، بشكل مستقل عنهم ، ويقوم الأفراد بالتالي بالتدرب على المكانات والأدوار والاستعداد لشغلها ، والقيام بها عبر مراحل حياتهم المختلفة . ونجاحهم في ذلك يسهم في استمرار وبقاء كل من الأبنية الجزئية والبناء الكلي ذاته ، كما يسهم في إشباع هؤلاء الأفراد لحاجاتهم المختلفة.

وتتداخل المكانة ، أو المركز ، مع الدور تداخلاً كبيراً ، ولكنهما يبقيان جزءاً من الظواهر الاجتماعية التي تمارس الإلزام والقهر على سلوك الأفراد . ويتضح ذلك في الاقتباس التالي عن جي روشيه :

"كذلك ستتوضح أكثر بنية الفعل التي هي نتيجة القسر الذي تمارسه النماذج الجمعية ، إذا قمنا بتحليل ما يسميه علماء الاجتماع المعاصر بالدور الاجتماعي ، الذي يتألف من قواعد ومعايير يخضع لها فعل الأفراد الذين يحتلون موقعا أو وظيفة خاصة في جمع ، أو جماعة من الناس . وأنه لفي طبيعة كل جماعة بشرية تقريبا ، مهما كانت صغيرة ، أن ينشأ فيها تميز في الوظائف سواء أكان بين الأشخاص أم بين التجمعات ، بحيث أن كل واحد يقدم الى المجموع إسهامه المحدد والخاص وأحيانا المميز (112)."

ويشير هذا الاقتباس أيضا الى تداخل المكانة أو المركز الاجتماعي مع الوظيفة التي يقوم بها الفرد في المجتمع . والواقع أن المكانات الاجتماعية نوعان أساسيان ، هما : المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة. ويحصل الفرد على المكانة الموروثة دون جهد خاص منه، مثل مكانته بوصفه رجلاً أو بوصفها أنثى، أو ناضجاً ، أو كهلاً. أما المكانة المكتسبة فيحصل عليها الفرد بجهوده الخاصة ، وهنا تتداخل المكانة مع الوظيفة التي يقوم بها في المجتمع ويكسب عيشه من خلالها.

---

112. جي روشيه ، مدخل إلى علم الاجتماع ، ترجمة مصطفى دندشلي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983 ، ص 54 .

فقد يصبح الفرد طبيباً فتصبح وظيفته (طبيب) ، ويشغل في نفس الوقت مكانة الطبيب في المجتمع، مع ما يقتضيه ذلك من الحصول على امتيازات وحقوق ودخل مالي، تكفلها له هذه الوظيفة، أو هذه المكانة .

فالوظائف في المجتمع الحديث مثل، طبيب، ومحامي، وأستاذ جامعي، وموظف حكومي .. إلخ. جميعها أيضاً مكانات اجتماعية، وهي مكانات مكتسبة. لكن الفرق بينها وبين المكانات المكتسبة الأخرى مثل : أب، وأم، وجد، أو زوج، وزوجة ... إلخ، أن هذه المكانات تنظم من خلال العادات، والتقاليد، والقيم التي تحدد ما هو السلوك المتوقع لشاغل كل مكانة من هذه المكانات، وتحدد أيضاً ما هي الامتيازات والحقوق التي يحصل عليها كل منهم. أما الوظائف، بوصفها مكانات مكتسبة، فإن الذي يحدد السلوك المتوقع من شاغلها، والامتيازات والحقوق التي يتمتع بها ليست العادات، والتقاليد والقيم فحسب، وإنما وبشكل أكثر وضوحاً القواعد، والإجراءات الرسمية المكتوبة، والتي تأخذ شكل نظم، وتعليمات تشكل جزءاً أساسياً في المؤسسات التي يعملون فيها، ويشغلون داخلها هذه المكانات، ويقومون بما يرتبط بها من أدوار. وهذه المؤسسات هي مؤسسات بيروقراطية حديثة تنظم من خلال الأنظمة، والتعليمات والإجراءات المكتوبة، التي تحدد بدقة مهام، وامتيازات وأدوار كل شاغل وظيفة من هذه الوظائف .

البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع : عناصره، ووظائف هذه العناصر

اتضح مما سبق من استعراض ومناقشة مفهوم البناء الاجتماعي عند علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ومن استعراض ومناقشة مفهوم الوظيفة الاجتماعية عند عدد من علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أن القضية الأساسية التي شغلت أغلب هؤلاء العلماء ، أو جميعهم ، لا تتعلق فقط بتحديد طبيعة البناء الكلي ، أو المجتمع ، وإنما أيضا بتحديد مكونات هذا البناء ، أو الوحدات الأساسية ، التي يتكون منها . كما انشغلوا أيضا بتوضيح الوظيفة ، أو الوظائف التي تقوم بها كل وحدة من هذه الوحدات ، مساهمة في

ذلك في حفظ البناء ، واستقراره ، وديمومته . ووجهوا دراساتهم الحقلية ، أو الميدانية تبعا لذلك فدرسوا النظم الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، وعناصر الثقافة موضحين الارتباطات بينها جميعا ، وموضحين أيضا الوظائف التي تقوم بها هذه الوحدات الاجتماعية .

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات الطفيفة بين هؤلاء العلماء حول الوحدات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي ، إلا أنهم كانوا متفقين صراحة، أو ضمنيا ، على أن البناء الاجتماعي يتكون من العناصر ، أو الوحدات الاجتماعية التالية : النظم، أو المؤسسات الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، والأنساق الثقافية، أو البنى الرمزية . وسيتم شرح كل وحدة من هذه الوحدات ببعض التفصيل في الصفحات القادمة.

1. النظم ، أو المؤسسات الاجتماعية

وهي أنماط العلاقات الثابتة نسبيا ، والمتكررة والتي ترتبط بحاجات المجتمع الأساسية ، وتؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد والجماعات بيسر وسهولة . ويطلق بارسونز عليها اسم (الأنساق الاجتماعية) . وهذه النظم ، أو المؤسسات ، أو الأنساق خمس رئيسية ، وهي : النظام الاقتصادي ، والنظام السياسي ، ونظام الأسرة ، والنظام الديني ، والنظام التربوي ، وأضيف حديثا إليها نظامان اجتماعيان نتيجة للتطور التكنولوجي والحضاري في المجتمعات الصناعية الحديثة ، وهما : التنظيم البيروقراطي الرسمي ، والنظام الترويحي (أنظر النموذج النظري رقم (13)) .

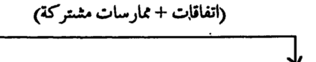
النموذج النظري رقم (13)

مكونات البناء الاجتماعي الكلي

أو (المجتمع)

المجتمع مجموعة من الظواهر الاجتماعية المترابطة

(اتفاقات + ممارسات مشتركة)



المؤسسات الاجتماعية ← (أو النظم) →	الجماعات الاجتماعية ← (ومن ضمنها الأفراد) →	الأنساق الثقافية (أو البنى الرمزية)
1. المؤسسة السياسية	1. الجماعات الأولية (الأسرة)	1. الطرق الشعبية
2. المؤسسة الاقتصادية	2. الجماعات الثانوية (طلبة الصف)	2. الأعراف
3. المؤسسة الدينية	3. الجماعات المرجعية (الحزب السياسي)	3. المعايير
4. المؤسسة الأسرية	4. الجماعات الإثنية (الأقليات)	4. العادات
5. المؤسسات التربوية	5. الجماعات الاختيارية (الأندية..)	5. التقاليد
6. المؤسسات الرسمية (البيروقراطية)	6. الجماعات الاقتصادية	6. القيم والمثل العليا
7. المؤسسة الترويحية	الطبقات	7. القوانين

الطبقة الشعبية الطبقة الوسطى الطبقة العليا

7. الجماعات الإيكولوجية (البيئة الطبيعية) .

8. الجماعات الكامنة (الجاهة ، والبلديات) .

واتفق هؤلاء العلماء أيضا على أن هذه النظم تقوم بوصفها وحدات منفصلة، مستقلة ، وبارتباطها بعضها ببعض بوظائف متعددة تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد ، وتحقيق أهداف المجتمع ، وتسهم بالتالي ، من خلال قيامها ، بهذه الوظائف في بقائها واستمرارها كوحدات مكونة للبناء الاجتماعي ، وفي بقاء ، واستمرار هذا البناء ذاته .

وتختلف أهمية كل نظام من هذه النظم في المجتمعات المختلفة ، ففي المجتمعات البدائية البسيطة يكون النظام الأسري ونظام القرابة المرتبط به هو النظام الأساسي الذي يؤثر على بقية النظم الأخرى ، ويطبعها بطابعة . وفي المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمعات العربية ، يكون التنظيم البيروقراطي الرسمي ، وبخاصة الدولة وأجهزتها ، هو النظام الأساسي ، الذي يؤثر على بقية النظم الاجتماعية ، ويطبعها بطابعة . أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة فإن النظام الاقتصادي مدعما من قبل الثقافة الرأسمالية السائدة في هذه المجتمعات ، هو الذي يؤثر على بقية النظم ، ويطبعها بطابعه .

2. الجماعات الاجتماعية

تتكون هذه الجماعات من الأفراد بالإضافة إلى الاتفاقات ، أو التوقعات المشتركة ، التي تحكم عملية التفاعل بينهم . وقد تأخذ الجماعات أشكالا ظاهرة ، في أغلب الأحيان ، أي أنها تكون ظاهرة وملحوظة باستمرار . أو قد تكون كامنة، أي لا تظهر إلا في مناسبات معينة فيتفاعل الأفراد المكونين لها لتحقيق هدف محدد ، ثم يتوقف هذا التفاعل . لكن الاتفاقات والتوقعات التي تحكم تشكيلها ، وقيامها بوظائفها تبقى متداولة ، ومشتركة بين عقول الأفراد ، كما هو الحال في جماعة الجاهة ، وجماعة البلديات .

وتتنوع هذه الجماعات التي تشكل البناء الاجتماعي تنوعا شديدا فتشمل ما يلي : الجماعات الأولية مثل الأسرة ، والأقارب ، والجماعات الثانوية مثل الطلبة في غرفة الصف ، والجماعات المرجعية مثل أصحاب العقائد ، والأيديولوجيات ،

والجماعات الإثنية مثل الأقليات العرقية والدينية ، والجماعات الاختيارية مثل الأندية ، والجمعيات الخيرية ، والجماعات الاقتصادية مثل الطبقات الاجتماعية ، والجماعات الإيكولوجية مثل الريفيون ، والبدو ، والحضر ، والجماعات الكامنة مثل الجاهة ، وجماعة البلديات (أنظر النموذج النظري رقم (13)) .

وتقوم هذه الجماعات أيضا – كما أوضحت تحليلات عديد من هؤلاء العلماء – بوصفها وحدات منفصلة ، مستقلة ، وبارتباطها بعضها ببعض بوظائف متعددة ، مثلها في ذلك مثل النظم الاجتماعية ، تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد، وتحقيق أهداف المجتمع . وتسهم بالتالي من خلال قيامها بهذه الوظائف في بقائها، واستمرارها كوحدات مكونه للبناء الاجتماعي ، وفي بقاء ، واستمرار هذا البناء ذاته .

ويختلف دور وأهمية كل جماعة من هذه الجماعات في المجتمعات المختلفة . ففي المجتمعات البدائية البسيطة تكون الجماعات الأولية ، وبخاصة الجماعات القرابية، هي الجماعات الأساسية التي تؤثر على بقية الجماعات الأخرى الموجودة في هذه المجتمعات ، وتطبعها بطابعها القرابي . وفي المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمعات العربية ، تكون الجماعات الإثنية ، والجماعات الإيكولوجية هي الجماعات الأساسية التي تؤثر على بقية الجماعات الأخرى ، وتطبعها بطابعها القرابي أيضا . أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة فإن الجماعات الاقتصادية ، والجماعات الثانوية الرسمية هي الجماعات الأساسية ، التي تؤثر على بقية الجماعات الأخرى ،وتطبعها بطابعها الاقتصادي ، والعقلاني الرسمي .

3. الأنساق الثقافية ، أو البنى الرمزية

تتكون هذه الأنساق من معانٍ رمزية مشتركة بين أفراد الجماعة ، تعطي أحكاما قيميه لأنماط السلوك المختلفة التي تمارسها . .فهي تجعل من نمط سلوكي ما نمطا مقبولا ، ومحبذا ، وممجدا لدى جماعة من الجماعات ، كما أنها هي ذاتها تجعل هذا النمط ذاته مرفوضا ، وممجوجا ، ومسببا للعار لدى جماعة أخرى .

فالأنساق الثقافية ، إذن هي الأحكام القيمية العامة ، التي تطورها الجماعة ، والتي تخضع لها في مناشطها اليومية ، وتفاعلاتها المتكررة . وهي بالتالي مصدر الشرعية، ومصدر التوجيه، والدافعية لجميع مناشط المجتمع وجماعاته.

وتتنوع هذه الأنساق الثقافية التي تشكل البناء الاجتماعي تنوعا شديدا أيضا ، فتشمل ما يلي : الطرق الشعبية ، والأعراف ،والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم والمثل العليا ، والقانون الذي يجسد ، على شكل نصوص مدونة، مكتوبة ، غالبية هذه البنى الرمزية الموجودة في المجتمع . ويقوم كل نسق من هذه الأنساق الرمزية ، بوصفه وحدة منفصلة ، مستقلة ، وبارتباطها بعضها ببعض بوظائف متعددة – مثلها في ذلك مثل النظم والجماعات الاجتماعية – تؤدي الى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المجتمع ، وتسهم بالتالي من خلال قيامها بهذه الوظائف في بقائها ،واستمرارها كوحدات مكونة للبناء الاجتماعي ، وفي بقاء واستمرار هذا البناء ذاته .

ويختلف دور وأهمية كل نسق من هذه الأنساق الثقافية في المجتمعات المختلفة . ففي المجتمعات البدائية البسيطة يكون للعادات ، والتقاليد التي تأخذ شكل طقوس وشعائر الدور الكبير والواضح في تنظيم وتوجيه عملية التفاعل بين الجماعات والأفراد . بل إن بعض هذه الطقوس والشعائر يدخل أيضا في الحرف والصناعات البسيطة التي توجد في هذه المجتمعات . وفي المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمعات العربية يكون للقيم الثقافية ، وبعضها مستمد من القيم الدينية ، إضافة إلى العادات والتقاليد ، الدور الكبير والواضح في توجيه وتنظيم عمليات التفاعل ، والعلاقات بين الجماعات والأفراد . وفي المراكز الحضرية الكبيرة في هذه المجتمعات يلاحظ تحول للاعتماد على العلاقات التعاقدية التي توجه وتنظم من خلال القانون الوضعي . أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة فإن القانون هو الذي يقوم بالدور الأكبر في توجيه ، وتنظيم عمليات التفاعل ، والعلاقات بين الجماعات ، والأفراد . وتؤدي القيم الاقتصادية أيضا دورا واضحا في تنظيم التفاعلات اليومية بين الجماعات والأفراد في هذه المجتمعات .

وتتأثر هذه الوحدات الأساسية الثلاثة التي تشكل البناء الاجتماعي الكلي ، أو المجتمع بالبيئة الطبيعية تأثيرات متباينة حسب درجة تطور البناء الاجتماعي وحسب درجة تطور التكنولوجيا السائدة . ولا شك أن هناك تفاعلا بين عناصر البيئة ، مثل المناخ ، والأمطار ، والغابات ، والحيوانات ، والموارد الطبيعية المختلفة وبين وحدات البناء الاجتماعي الكلي . فهي تؤثر في هذه الوحدات كما تتأثر بها أيضا . فقد لاحظ ابن خلدون في مقدمته – كما اتضح في الفصل الأول من هذا الكتاب – أن اختلاف الناس ، أي اختلاف عاداتهم ، وتقاليدهم ، وأنماط معيشتهم ، يعود لاختلاف المناخ ، أو البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها ، ويخضعون لظروفها ، وتأثيراتها ، ويقومون بتشكيل عناصرها باستخدام أدواتهم المادية ، والاجتماعية لبقائهم ، وتطورهم . وكلما كانت هذه الأدوات محدودة لبساطة المجتمع وعدم تطوره كان تأثر هذا المجتمع بظروف البيئة أكبر ، وأكثر تعقيدا من تأثر المجتمعات الأخرى الأكثر تقدما . لذلك كان اهتمام الأنثربولوجيين الذين يدرسون المجتمعات البدائية البسيطة بالبيئة الطبيعية ، أو يسمونه(النسق الإيكولوجي) ، واعتبارهم هذا النسق أحد الأنساق المكونة للمجتمع . ويشرح قباري محمد إسماعيل ذلك في الاقتباس التالي :

"وجملة القول فإن الإيكولوجيا الإنسانية ، إنما تدرس كل مظاهر التنظيم الإيكولوجي ، في ضوء دراسة السكان في علاقاتهم بالتنظيم الاقتصادي ، وفي أنشتطهم في الحياة الجمعية ، كما تظهر وتتجلي من طبيعة أسطح البيئات الفيزيقية وأشكالها وتضاريسها وتعاريجها ، وهذا هو طبيعة المكان الاجتماعي ، بمعنى أن التنظيم الإيكولوجي ، إنما يتصل بكل أشكال الأنشطة الجمعية ، ودراستها من زاوية الزمان والمكان ، أي إننا ببساطة ندرس النشاط الجمعي ...كما يظهر للعيان على سطح الأرض [113]."

وتستمد كلمة إيكولوجيا من الكلمة اليونانية Oikos ، والتي تعني مكان السكن ، أو مكان العيش . ويتضح أن هناك تداخلا كبيرا في المجتمعات البسيطة

---

113. قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1982 ،ص 328 .

بين المكان ، أو البيئة الطبيعية ، وبين أنماط العمل والإنتاج ، وبين البناء الاجتماعي الكلي بما فيه من وحدات اجتماعية مختلفة [114] .

أما علماء الاجتماع الذين يدرسون المجتمعات الحديثة المعقدة التي استطاعت بفضل الأدوات ، والوسائل التكنولوجية المعقدة ،وبفضل تطور بنائها الاجتماعي الكلي ، أن تقلل من تأثير البيئة الطبيعية على أنماط معيشتها ، وأن تحيد مثل هذا التأثير ، فإنهم لا يعطون مثل هذه الأهمية للنسق الإيكولوجي . ومع ذلك قد يقوم البعض بدراسة بعض المدن في بيئتها الطبيعية ، وتحليل العلاقات الاجتماعية داخلها بالتركيز على عمليات مثل : المنافسة ، والتكافل توضح تأثير بيئة المدينة على هذه العمليات .

الإيكولوجيا وأشكال البناء الاجتماعي في المجتمع العربي

بالنسبة للمجتمع العربي الذي يمر الآن في مرحلة تحول من التقليدية الى التحديث ، أو من البساطة إلى التعقيد ، مثله في ذلك مثل المجتمعات النامية الأخرى ، فلا يزال النسق الإيكلوجي في تنوعه في هذا المجتمع من بادية ، وريف، وحضر ، يؤدي دورا في التأثير على مكونات البناء الإجتماعي وغالباً ما يشار إلى هذه الأنساق الإيكولوجيه الثلاث على أنها أنماط معيشية مختلفة ترتبط بها أنماط ثلاثة مختلفة للبناء الاجتماعي . فبيئة الصحراء ، أو البادية ، وما فيها من نمط معيشي يقوم على الرعي ، وتربية الماشية ، والتنقل بحثا عن الماء والكلأ ، تؤدي إلى إيجاد البناء الاجتماعي القبلي ، الذي يجمع جهود مجموعة من الأقارب أفرادا ، وجماعات ، ويعمل على تزويدهم بالمهارات ، والمشاعر المناسبة للعمل في هذا النمط الإنتاجي ، والتكيف مع ظروف البادية .

أما بيئة الريف وما فيها من نمط إنتاجي يقوم على الزراعة والاستقرار في

---

114. للمزيد حول هذا الموضوع ، راجع : السيد عبد العاطي السيد ، الإيكولوجيا الاجتماعية : مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985 ، وبخاصة الصفحات 11-30 ؛ وأيضا : محمد عبده محجوب ، الاتجاه السوسيو- أنثروبولوجي في دراسة المجتمع ، ص ص 30-31 .

المكان ، فإنها توجد بناءً اجتماعياً ريفياً يعمل على تجميع جهود عدد أقل من الأقارب أفرادا وجماعات ، ويزودهم بالمهارات ، والمشاعر المناسبة للاستقرار وزراعة الأرض والعيش من منتجاتها .

وأما بيئة الحضر ، أو المدينة ، وما فيها من تنوع في الأنماط الإنتاجية من تجارة ، وحرف ، وصناعات ، ووظائف حكومية ، فإنها توجد بناءات اجتماعية متنوعة تشكل بناء المجتمع الحضري . ومن هذه البناءات المتنوعة : البيروقراطية التي تعمل على تجميع جهود عدد كبير ، وأحيانا كبيراً جدا ، من الأفراد والجماعات من غير الأقارب ، وتزودهم بالمهارات ، والمشاعر المناسبة للعلاقات الرسمية التعاقدية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للجميع وليس للأقارب فحسب كما هو الحال في البيئين السابقتين وهما : البادية ، والريف . كما تدعم البيئة الحضرية نشوء وتطور بناءات اجتماعية أخرى إلى جانب البناء البيروقراطي ، مثل الطبقات ، والأسرة النواة .

مما يعنى إننا في دراستنا للمجتمع العربي ، لابد وأن نأخذ البيئة الطبيعية بعين الاعتبار لما لها من آثار على أنماط المعيشة لجماعات كبيرة من الناس ، ولما لها من تأثير على البناءات الاجتماعية التي تنشأ وتتطور في المجتمع .

وسيتم في الفصل القادم تحليل بعض مكونات البناء الاجتماعي من النظم الاجتماعية وبخاصة النظام الاقتصادي ، والنظام السياسي لما لهما من أهمية في المجتمعات المعاصرة . وسيتضح في هذا التحليل بنية ووظائف كل نظام منهما في المجتمعات المختلفة البدائية البسيطة، والعربية، والصناعية الحديثة.

الفصل الرابع
بنية ووظائف النظم الاجتماعية

تمهيد .

تعريف النظام الاجتماعي .

المدخل السوسيولوجي – الوظائف الاجتماعية.

بنية، أو مكونات النظم الاجتماعية.

وظائف النظم الاجتماعية.

النظام الاقتصادي.

تعريف النظام الاقتصادي .

وظائف النظام الاقتصادي .

الوظيفة الانتاجية .

وظيفة التوزيع .

وظيفة الاستهلاك .

وظيفة تدعيم التقسيم الطبقي في المجتمع .

وظيفة تدعيم التقسيم الطبقي العالمي .

النظام الاقتصادي في المجتمعات البدائية .

النظام الاقتصادي في المجتمعات النامية والعربية .

النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، النظام المختلط .

النظام السياسي .

تعريف النظام السياسي .

وظائف النظام السياسي .

بناء الدولة وتوزيع السلطة .

ملكية الموارد وعلاقتها بالسلطة .

وظيفة التماسك الداخلي في المجتمع والتعامل مع المعارضة .

وظيفة تحقيق الأمن الخارجي للدولة .

بنية ووظائف النظم الاجتماعية

تمهيد

يستخدم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية عددا من المصطلحات عند الحديث عن النظم الاجتماعية ؛ فيستخدم غالبية العلماء المعاصرون مصطلح المؤسسات الاجتماعية ، بينما يميل أتباع النظرية البنائية الوظيفية إلى استخدام مصطلح النسق الاجتماعي عند تحليل النظم، أو المؤسسات الاجتماعية. ومصطلحا النظم والمؤسسات يشيرا إلى نفس الظواهر، ويستخدما بالتالي بالتناوب وبنفس المعنى. لكن مصطلح النسق الاجتماعي يختلف عن ذلك، إذ أنه أكثر عمومية من مصطلحي النظم ، والمؤسسات. حيث يمكن تطبيقه على جماعة ثنائية، أو شركة أو مصنع بالإضافة إلى استخدامه للإشارة إلى النظم الاجتماعية التي تنشأ عادة بشكل تلقائي ، وعفوي ، من خلال تفاعل الأفراد والجماعات لإشباع حاجاتهم المختلفة في البيئات الطبيعية المختلفة مثل نظام الزواج، والنظام التربوي .

ويميل غالبية العلماء إلى تحديد النظم ، أو المؤسسات الاجتماعية بخمسة أساسية، وهي : النظام الاقتصادي ، والنظام السياسي ، والنظام الأسري، والنظام الديني ، والنظام التربوي . ويضيف آخرون إلى هذه النظم الخمسة نظامان آخران هما : النظام البيروقراطي ، والنظام الترويحي . وقد نشأت النظم الخمسة الأولى وتطورت بشكل عفوي، وتلقائي من خلال عملية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض وهم يقومون بإشباع حاجاتهم المختلفة . وهذا لا ينفي وجود درجة ملوحظة من التدخل المخطط الذي حدث فيما بعد في هذه النظم ، وبخاصة في المجتمعات الصناعية الحديثة [115]. بينما يتأثر النظامان الآخران ، وهما

115. للحصول على عرض ومناقشة مفصلة للنظم الاجتماعية، راجع : فادية عمر الجولاني ، مبادئ علم الاجتماع ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1993 ، ص ص 371- 380. وأيضا : رالف لـ .بيلز، وهاري هويجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد محمود الجوهري وآخرون ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، 1977 . وأيضا: محمد فؤاد حجازي ، البناء الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، 1982 ، ص ص 147- 229.

البيروقراطية والنظام الترويحي بالتخطيط الواعي للأفراد، وبغياب التلقائية أو العفوية في نشوئهما ، وتطورهما .

ولا يقلل ذلك من الطبيعة الاجتماعية لهذه النظم من حيث قيامها على أساس مادي مثلها في ذلك مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى ومن حيث احتوائها لمجموعة من البنى الثقافية الرمزية المشتركة التي تنشأ حول هذا الأساس المادي ، وتنظم القيام به – كما اتضح في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ويلاحظ أن البيروقراطية ، والنظام الترويحي يتميزا بدرجة كبيرة من التعقيد من حيث البناء ومن حيث الوظائف عند مقارنتهما بالنظم الاجتماعية الأخرى ، وبخاصة في المجتمعات البسيطة ، والنامية . وتشرح فادية الجولاني :

" وسواء أكانت النظم الاجتماعية موضوعة بطريقة تلقائية أو بطريقة معتمدة (مخططة) فإنها تخضع لنوع من الاتفاق على وجودها ، وهذا الاتفاق يجعلها ذات طبيعة موضوعية لأنها تخدم مصالح المجموع ولا تخضع لمصلحة فردية معينة، وبذلك تتسم النظم الاجتماعية بالعمومية أي أنها توجد في مختلف النماذج الاجتماعية للمجتمعات البشرية ، ورغم ذلك لا يمكن أن نغفل نسبيتها من حيث نمط تنظيمها ودرجة تعقيدها التي ترتبط بظروف المجتمع ومظاهر تطوره، والتي تنعكس على طابع النظم الاجتماعية ودرجة تعقيدها والأهداف التي تسعى لتحقيقها [116] ."

وتتكون النظم الاجتماعية – مثلها في ذلك مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى – من جانبين ، وهما : الجانب المادي ، والبناء الرمزي ، يجسدان التداخل العضوي بين الوظيفة والبناء . ويشير الجانب المادي – كما اتضح من قبل – إما إلى الوظيفة الاجتماعية التي يقوم بها النظام الاجتماعي ، وإما إلى الحاجة الإنسانية التي يشبعها لدى الأفراد ، فيسهم بذلك في تماسك النظام كبناء فرعي ، كما يسهم في تماسك البناء الكلي ، أو المجتمع . ويتكون النظام أيضاً من البناء الرمزي الذي هو عبارة عن اتفاقات مشتركة بين الأفراد تنشأ عن الأساس المادي ،

116. فادية عمر الجولاني ، مبادئ علم الاجتماع ، ص 376 .

وتنظم القيام به . وتشمل هذه الاتفاقات المشتركة التي تشكل البناء الرمزي ما يلي : الطرق الشعبية، والأعراف ، والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم والمثل العليا، والقوانين . والاقتباس التالي عن محمد فؤاد حجازي يوضح بعض هذه الأمور :

" ذلك يعني أن أعضاء المجتمع أثناء مباشرتهم لحياتهم اليومية ينشأ بينهم أنماط من السلوك ، وذلك هو ما نراه ونلاحظه في المجتمع ، وكلما كان نمط السلوك هاماً بالنسبة لأوجه الحياة في المجتمع ازداد السلوك تنميطا وتقنينا (رسميا) ، ويزداد أيضا غرسه في كل أو معظم أعضاء المجتمع (عمومية) ، وتناقله خلال التراث الاجتماعي (استمرارا)، وهنا يمكن تسمية هذا النمط من السلوك بالظاهرة الاجتماعية . فإذا تجمعت مجموعة من هذه الظواهر الاجتماعية حول موضوع معين واكتسب درجة عالية من الخصوصية والتماسك الداخلي ، فعادة يعتبر علماء الاجتماع هذا التجمع نظاما اجتماعيا[117] . "

ويؤدي التركيز على وظيفة النظام وتحليله بالإستناد إلى هذه الفكرة إلى تقديم تعريف للنظام الاجتماعي يربط بين الوظيفة التي يقوم بها والبناء الرمزي الذي يحيط بهذه الوظيفة . أما التركيز على إشباع الحاجات الفردية فيؤدي إلى تقديم تعريف مختلف للنظام الاجتماعي يربط بين الحاجة الفردية التي يشبعها والبناء الرمزي الذي يحيط بهذه العملية . وبالتحديد فإن هناك طريقتين ، أو مدخلين لتعريف وتحليل النظم الاجتماعية ، المدخل الأول هو المدخل السيكولوجي الذي يوضح الوظائف الاجتماعية الرئيسية للنظم ، وارتباطها بالبناء الرمزي الذي ينظم القيام بهذه الوظائف . أما المدخل الثاني فهو المدخل السيكولوجي الوظيفي ، وهو على عكس المدخل الأول يركز على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة وليس على مستوى المجتمع. ويوضح هذا المدخل الحاجات الأساسية لدى الأفراد ، وارتباطها بالبناء الرمزي الذي ينظم إشباع هذه الحاجات ضمن إطار ثقافي معين .

---

117. محمد فؤاد حجازي ، البناء الاجتماعي ، ص 152.

وسيتم في الجزء التالي من هذا الفصل عرض وتحليل أهم افتراضات المدخل السوسيولوجي لتعريف النظم الاجتماعية ، وأنواعها، كما سيتم أيضا عرض وتحليل أهم افتراضات المدخل السيكولوجي الوظيفي لتعريف النظم الاجتماعية ، وتحليل أنواعها . وسيتم أيضا تقديم أمثلة من المجتمع العربي والمجتمعات الصناعية لتوضيح طبيعة النظم الاجتماعية واختلافها من مجتمع إلى آخر .

تعريف النظام الإجتماعي

المدخل السوسيولوجي : الوظائف الاجتماعية

يقوم هذا المدخل على افتراض وجود عدد من الوظائف الاجتماعية الأساسية التي يجب أن يقوم بها كل مجتمع من المجتمعات لضمان وجود هذا المجتمع ، واستمراره . وهذه الوظائف الاجتماعية متطلبات حياتية لا غنى عنها ، أي يجب توافرها بدرجة مناسبة ، حتى تقوم الحياة الجماعية وتستمر . وتشمل هذه الوظائف الأساسية : وظيفة الإنتاج، ووظيفة إنجاب الأطفال وتربيتهم ، ووظيفة السلطة ، والوظيفة الدينية ، والوظيفة التربوية. ويقوم هذا المدخل أيضا على افتراض أن الأفراد ، وهم يتفاعلون في حياتهم اليومية يطورون مجموعة من الاتفاقات التي تترسخ مع تكرار الاستخدام ، ومع مرور الوقت ، تتطور لتشكل البناء الرمزي الذي يحيط بكل وظيفة من هذه الوظائف وينظم القيام بها ، كما يوضح النموذج النظري رقم (14) . وبالتالي يعرف النظام الاجتماعي حسب هذا المدخل السوسيولوجي بأنه مجموعة من قواعد التصرف والإجراءات والممارسات العملية ، والأدوات والوسائل ، والبنى الرمزية التي تشتمل على : الطرق الشعبية ، والأعراف ، والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم ، والقانون ، التي تنشأ حول وظيفة اجتماعية معينة ، وتنظم القيام بهذه الوظيفة . وستتضح جوانب هذا التعريف ، وتداخلها عند تحليل كل وظيفة من الوظائف الاجتماعية ، وما ينشأ حولها من بناء رمزي .

النموذج النظري رقم (14)
بنية أو مكونات النظم الاجتماعية



وظيفة الإنتاج : النظام الاقتصادي

تعتبر عملية الإنتاج ، أي إنتاج الغذاء، والسلع والخدمات وظيفة اجتماعية أساسية لا بد من تأديتها ، والقيام بها، بدرجة مناسبة من الكفاية حتى يقوم المجتمع ويستمر في الوجود. وأي اضطراب، أو أي ضعف في القيام بهذه الوظيفة سيؤدي بالضرورة إلى تهديد الوجود المادي للمجتمع، وإلى خلخلة في بناءاته الاجتماعية. لذلك نجد المجتمعات الإنسانية المختلفة تولي هذه الوظيفة عناية خاصة ، وتعمل باستمرار على تطوير أدواتها، ووسائلها ، وطرقها الإنتاجية لضمان حسن القيام بها. كما تعمل أيضا على تعديل وتغيير بناها الرمزية والتي تشمل العادات ، والتقاليد ، والقيم ، والقوانين بما يتناسب وهذا الهدف ، وهو حسن القيام بهذه الوظيفة لأن في ذلك -كما قلنا – ضمان لوجود المجتمع نفسه وقدرته على الاستمرار والتطور.

ويرتبط بعملية الإنتاج هذه، وما ينظمها، ويسهلها من أدوات ، وإجراءات، وبنى رمزية، عمليات أخرى هي الاستهلاك ، والتوزيع وبخاصة عند توفر فائض إنتاجي في المجتمع يمكن الجماعات من زيادة استهلاكها وتحسينه ، كما يمكن من تبادل جزء من هذا الإنتاج مع جماعات اخرى . وهذه العمليات وما يرتبط بها أيضا من أدوات، وإجراءات، وبنى رمزية جزء مكون في النظام الاقتصادي الذي يعرف بأنه : مجموعة من قواعد التصرف ، والاجراءات والممارسات العملية ،

والأدوات والوسائل المادية ، والبنى الرمزية التي تنشأ حول وظيفة الإنتاج ، وتنظم القيام بهذه الوظيفة .

وقد يكون النظام الاقتصادي بسيطاً كما هو الحال في المجتمعات البسيطة ، أو البدائية ، أو قد يكون شديد التعقيد كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة ويعود ذلك لاختلاف الإجراءات وطرق العمل ، ومستوى الوسائل والأدوات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج . التي تشكل جزءاً أساسياً من بنية النظام ، كما تعود أيضاً إلى اختلاف البني الرمزية المختلفة والتي تشكل أيضاً جزءا أساسياً في بنية النظام . لذلك تختلف النظم الاقتصادية وتتباين من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة هذه الأجزاء ، أو العناصر ، التي تحدد طبيعة عملية الإنتاج ، ومدى توافر فائض إنتاجي في المجتمع .

وسيتم توضيح وظائف النظام الاقتصادي ببعض التفصيل ، ثم بعد ذلك سيتم توضيح أهم خصائص ومميزات النظام الاقتصادي في المجتمعات البسيطة ، أو البدائية ، وفي المجتمعات النامية (ومن ضمنها المجتمعات العربية) ، وفي المجتمعات الصناعية الحديثة .

وظائف النظام الاقتصادي

1- الوظيفة الإنتاجية

أتضح من خلال التعريف الذي تم تقديمه للنظام الاقتصادي أن الوظيفة الأساسية لهذا النظام هي إنتاج السلع والخدمات وبخاصة الغذاء ، ووسائل المعيشة الأخرى التي تسهم في إشباع حاجات أعضاء المجتمع ، وتسهم بالتالي في بقاء المجتمع ، واستمراره في الوجود . وتتأثر عملية الإنتاج هذه بمستوى التكنولوجيا المستخدمة ، فالتكنولوجيا المتقدمة تمكن المجتمع من إنتاج ما يحتاج إليه من سلع وخدمات بيسر وسهولة ، وبمستوى عالٍ من الجودة والكفاية . كما أنها تمكن المجتمع من إنتاج فائض مناسب يستخدم في التبادل مع المجتمعات الأخرى . أما إذا كان مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ضعيفاً فإن ذلك يؤدي إلى

عدم قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لاستهلاكه الخاص ، ويؤدي إلى عدم القدرة على الدخول في علاقات تبادل تجاري مع مجتمعات أخرى نتيجة عدم توفر الفائض الإنتاجي .

ومن جهة أخرى، تؤدي البني الرمزية والتي تشمل العادات والتقاليد ، والقيم، دوراً أساسياً أيضاً في التأثير على قدرة النظام الاقتصادي الإنتاجية . وتشكل هذه البنى الرمزية ما يسمى بأخلاقيات العمل التي تحدد القدرة الإنتاجية للعامل ، والموظف ، كما تحدد هذه البنى الرمزية أيضاً قدرة المجتمع على الإدخار ، وتوجيه الاستثمارات . ففي المجتمعات النامية ومن ضمنها المجتمعات العربية تشجع العادات والتقاليدوالقيم على الاستهلاك وعدم الإدخار مما يؤدي إلى تبديد ثروات الأسر والأفراد في شراء الهدايا للأقارب ، وفي شراء الحلي والمجوهرات ، وفي الإنفاق على الأعراس والمناسبات الاجتماعية .

كما أن هذه البنى الرمزية تتحكم أيضاً في توجيه الاستثمارات المالية لبناء المباني ، والمساكن المكلفة مما يؤدي أيضاً إلى تجميد رأس المالي الذي يمكن أن يستثمر في مشاريع إنتاجية تخلق فرص عمل جديدة ، وسلع جديدة ، تحسن مستوى حياة المجتمع ، وتزيد من كمية الفائض فيه .

أما الموظفون والعمال في هذه المجتمعات فلا يتميزون بالجدية في العمل والتفانى فيه ، ولا يعكسون درجة مناسبة من الانتماء لجو العمل. وبمعنى آخر فإنهم لا يمتلكون أخلاقيات العمل المطلوبة والمناسبة لدعم الإنتاجية وزيادتها . ومن جهة ثانية، فإن مؤسسات العمل كالوزارات ، والدوائر الحكومية ، وهي التي تشكل القطاع العام أو الحكومي ، تفتقر إلى المؤسسية المناسبة لمقاومة تأثيرات المجتمع والعلاقات القرابية السائدة فيه والتي تأخذ شكل الواسطة ، والمحسوبية مما يؤثر سلبياً على جو العمل ، وعلى كفاءة الموظفين . وتستطيع هذه المؤسسات من خلال إداراتها أن تقاوم مثل هذه التأثيرات السلبية فتمارس قدراً أكبر من الضبط والتوجيه لجهود العاملين فيها، إذا تميزت هذه الإدارات بالنزاهة، والموضوعية .

وتفتقر مؤسسات القطاع العام أيضاً إلى تأسيس وظيفة ضبط الجودة ، أي جودة المنتج ، أو ناتج العمل . فمن النادر أن تشكل لجان موضوعية جادة لتقويم

أداء الموظف أو العامل ، وأداء إنتاجيته ، والعمل على تحسينها . وهي وظيفة مهمة لضمان تحسين الإنتاجية وتطورها ، ولضمان جودة المنتج ، وقدرته التنافسية .

2- وظيفة التوزيع

تُعنى هذه الوظيفة بتوزيع السلع والخدمات المنتجة على الجماعات والأفراد في المجتمع . وهي تعتمد بالتالي على وجود آليات ، وترتيبات مناسبة لذلك مثل البنية التحتية ، والأنظمة ، والتعليمات ، والأجهزة والأدوات التكنولوجية المناسبة لإيصال الأغذية والأطعمة ، والسلع الأخرى من المنتج إلى قطاعات المجتمع المختلفة دون أن تتعرض للتلف ، ودون أن تتعرض إلى ما يسيء إلى مستوى جودتها ، وبخاصة عوامل المناخ ، ونوعية الطرق ، والأجهزة المستخدمة ، والإجراءات المتبعة في نقل ، وتخزين هذه الأطعمة ، والأغذية ، والسلع الأخرى المختلفة .

وتؤدي العادات ، والتقاليد ، والقيم ، والبنى الرمزية الأخرى بشكل عام دوراً في هذه الوظيفة أيضاً . فالبنى الرمزية العقلانية تدعم الإجراءات الرسمية المتبعة في نقل وتخزين الأغذية ، والأطعمة ، وإيصالها إلى منتهاها وهي في حالة سليمة ومناسبة . أما البنى الرمزية التقليدية ، وغير العقلانية فغالباً ما تعرقل الإجراءات الرسمية ، وقد تؤدي إلى أنماط سلوكية تلحق الأضرار بهذه السلع وبخاصة الأطعمة والأغذية التي تنقل في طرق عدة وعبر مسافات طويلة في بيئات مناخية مختلفة متنوعة .

ومن جهة أخرى، فإن لطبيعة التقسيم الطبقي في المجتمع دوره أيضاً في التأثيرعلى عملية التوزيع، إذ غالباً ما توجه السلع والخدمات إلى الطبقات الميسورة في هذه المجتمعات ، بينما لا تصل إلى الطبقات الفقيرة . وهناك سلع وخدمات أخرى رفيعة المستوى تصل إلى الطبقات الميسورة ، بينما يكون مستوى تلك السلع والخدمات التي تصل إلى الطبقات الفقيرة متدنية المستوى . لذلك فإن موضوع عدالة التوزيع يعد من المواضيع الحساسة ، أو المهمة في هذه المجتمعات .

وبالرغم من أن المناقشات حول هذا الموضوع تركز على عدم عدالة توزيع الدخل بين طبقات وجماعات المجتمع ، فإن عدم العدالة هذا يطال أيضاً توزيع السلع والخدمات .

3- وظيفة الاستهلاك

يقوم النظام الاقتصادي أيضاً بوظيفة هامة في ضبط الاستهلاك وتوجيهه من خلال أنواع السلع والخدمات التي ينتجها ، ومن خلال كمية هذه المنتجات عند مقارنتها بعدد المستهلكين . فإذا كان عدد المستهلكين كبيراً ، بينما كمية الإنتاج محدودة فإن ذلك يؤثر سلبياً على مستوى الاستهلاك في المجتمع ، ويؤثر بالتالي إيجابياً على مستوى المعيشة في هذا المجتمع . أما إذا كان عدد المستهلكين محدوداً، بينما كمية الإنتاج كبيرة وزائدة عن حاجة المستهلكين ، فإن ذلك يؤثر على مستوى الاستهلاك في المجتمع ، ويؤثر بالتالي إيجابياً على مستوى المعيشة في هذا المجتمع . فمستوى المعيشة الجيد يعتمد على الاستهلاك المناسب من السلع والخدمات . وسنرى في فصل لاحق أن نوعية الحياة في المجتمع تعتمد على مدى توفر السلع والخدمات الأساسية ، والكمالية للأفراد والجماعات ، وعلى قدرة الأفراد والجماعات على التمتع باستهلاك هذه السلع والخدمات لتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها .

وتؤدي العادات والتقاليد والقيم ، والبنى الرمزية الأخرى بشكل عام دوراً في هذه الوظيفة أيضاً . فالبنى الرمزية العقلانية توجه أنماط الاستهلاك وترشدها ، بما يدعم عملية الإنتاج المحلي ، بحيث توفر للمنتجين الأرباح المناسبة لتحسين منتجاتهم ، وزيادة كميتها ، أما البنى الرمزية التقليدية ، وغير العقلانية فغالباً ما توجه أنماط الاستهلاك نحو استهلاك السلع المستوردة ، والكمالية ، مما يحرم المنتجين المحليين من الأرباح المناسبة لتحسين منتجاتهم وزيادة كميتها .

ومن جهة أخرى فإن لطبيعة التقسيم الطبقي في المجتمع دوره أيضاً في التأثير على عملية ، أو وظيفة الاستهلاك ، إذ أن ارتفاع الدخل المالي لدى الطبقات

الميسورة يمكنها من استهلاك ما تحتاج إليه لتحسين نوعية حياتها باستمرار بينما تحرم الطبقات الفقيرة من ذلك نتيجة تدني دخلها المالي .

4- وظيفة تدعيم التقسيم الطبقي في المجتمع

يدعم النظام الاقتصادي التقسيم الطبقي السائد في المجتمع بعدة طرق تتمثل في العوامل التالية : مدى قدرة النظام الاقتصادي على إيجاد فرص عمل متجددة للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، ومدى قدرة النظام الاقتصادي على تشجيع الاستثمار المحلي لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، إضافة إلى حجم السوق وقدرته الاستهلاكية بما يحقق مستوى مناسباً من الأرباح لصغار المستثمرين يجري تحويلها إلى دخل مالي ، واستثمارات جديدة ، ومستوى معيشي مناسب . ويمكن القول بالتالي أن النظام الاقتصادي آلية أساسية من آليات الحراك الاجتماعي في المجتمع ، إلى جانب الحكومة ومؤسساتها ، وإلى جانب العلاقات القرابية ، والموارد ، والملكية ، والثروة .

وتؤدي البنى الرمزية التي تشكل عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي دوراً مهماً أيضاً، إلى جانب عناصر النظام الاقتصادي المادية، في تدعيم التقسيم الطبقي في المجتمع. فغالباً ما يوجه أبناء الأسر الفقيرة من خلال توجيهات الوالدين المتأثرة بتفسيراتهما الخاصة للدين ، وللقيم الاجتماعية إلى التسرب من المدرسة ، وعدم الحصول على التدريب المهني المناسب ، ليعملوا منذ الطفولة كأجراء ، وصبيان لدى أصحاب الحوانيت والورش امتثالاً لمعايير التماسك الأسرى التي يركز عليها الوالدين . وما أن يكبر هؤلاء الأطفال ويصبحوا بالغين وناضجين فإنهم يجدون أن الوقت قد فات ، وأنهم لا يستطيعون تطوير المهارات التي اكتسبوها بما يعود عليهم بدخل مالي مناسب لتحسين مستواهم المعيشي ومكانتهم الطبقية فيمضون حياتهم يشغلون مكانات داخل الطبقة الدنيا ، ويجد أطفالهم أيضاً أنفسهم في بيئة فقيرة تسودها قيم وعادات وتقاليد تبرر الوضع القائم ، وتدعوا إلى الصبر وتحمل الفقر بدل محاولة التخلص منه بالعمل ، واكتساب المهارات التي يمكن مبادلتها في الأسواق بالدخل العالي، والمكانة المرتفعة. كما يخضعون في هذه

البيئة لتوجيهات والديهم ، ولتفسيرات هذين الوالدين الخاصة للدين ، والتراث ، والتماسك الأسري ، فيتسربون أيضاً من المدارس ، ليخرجوا إلى سوق العمل دون مهارات كافية فيعملون في نفس المهن التي عمل فيها آباءهم في طفولتهم ويمضون حياتهم فيما بعد في هذه المهن دون مقدرة حقيقية على تحسين وضعهم المعيشي ، وتحسين مكانتهم الطبقية في المجتمع .

بينما يوجه أبناء الطبقة الميسورة منذ الطفولة لاكتساب المهارات المهنية والفنية ، والاتجاهات التي تعلى من شأن الانضباط ،والعمل ، والإنجاز ، ويجدون التوجيه ، والتشجيع من الوالدين ، إضافة إلى التمويل الكافي لإكمال تدريبهم الأكاديمي ، أو المهني في مؤسسات متميزة تهيؤهم لإشغال مناصب رفيعة في مجال تخصصاتهم تعود عليهم بالدخل المرتفع والمكانة المرتفعة . ويتمكن هؤلاء أثناء فترة حياتهم من تدعيم مكانتهم الطبقية ، وتحسينها باستمرار ، نتيجة لما يتوافر لديهم من فائض مالي يدعمه شبكة من العلاقات الاجتماعية المناسبة للنجاح والتقدم . ويستطيعون بالتالي أن يوفروا لأبنائهم من الجنسين بيئة توفر لهم ما يحتاجون إليه لاكتساب المهارات المتقدمة في المجالات العملية، والفنية، ولاكتساب المهارات، والاتجاهات، والقيم الاجتماعية المدعمة للانضباط، والتفوق، والإنجاز ، ثم يجدون التمويل الكافي ، والدعم العاطفي للدخول إلى مؤسسات التدريب المتميزة ، أو للدخول قي مجالات الأعمال الحرة المختلفة ، التي تمهد لهم سبل النجاح المادي السريع ، والثراء المريح مما يدعم مكانتهم الطبقية ، ويؤدي إلى تحسينها باستمرار .

ومن جهة أخرى تعمل هذه البنى الرمزية على تدعيم التصنيف الاجتماعي للمهن ، والمكانة الاجتماعية المرتبطة بكل مهنة منها ، فبالنسبة للمهن اليدوية مثلاً فإنها تصنف في البلدان النامية في أسفل الترتيب الهرمي للمهن ، ويحصل العاملون فيها في هذه البلدان على مداخيل مالية متدنية ، ويشغلون بالتالي مكانات اجتماعية متدنية أيضاً . أما في المجتمعات الصناعية الحديثة فتصنف هذه المهن في منتصف الترتيب الهرمي للمهن في هذه المجتمعات ، ويحصل العاملون فيها في هذه المجتمعات على مداخل مالية مناسبة ، ويشغلون بالتالي مكانات اجتماعية لا

بأس بها أيضا . أما في المجتمعات البدائية البسيطة فتصنف هذه المهن في أعلى الترتيب الهرمي للمهن في هذه المجتمعات وذلك لندرة العاملين فيها ، المتقنون لها . وغالبا ما يحصل العاملون فيها ، وبخاصة في مهن التجارة ، والبناء على مكانة اجتماعية تقترب من مكانة الساحر الاجتماعية في هذه المجتمعات .

وفيما يتعلق ببعض المهن التخصصية والفنية المتقدمة مثل الطب ، والمحاماة ، والمتخصصون في الأجهزة الإلكترونية ، أو العاملون في مجال البحث والتدريب والتطوير فإن النظام الاقتصادي يضطلع بدور معقد في تحديد المكانات الاجتماعية والاقتصادية للعاملين فيها، من خلال تفاعل عميق مع العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى إنتاج تعريف اجتماعي لمكانات هذه المهن ، تؤثر بالتالي على المداخيل المالية التي يحصل عليها العاملون فيها . ويتضح أن المجتمعات الصناعية الحديثة تعطي لمثل هذه المهن مكانات طبقية عليا تدعم من خلال المداخيل المالية العالية جدا التي يحصل عليها العاملون فيها، ومن خلال نمط حياتهم المترف. أما المجتمعات النامية فإنها تعطي لهذه المهن مكانات طبقية متوسطة إلى مرتفعه نسبيا ، ويدعم ذلك أيضا من خلال المداخيل المالية المتوسطة، أو المرتفعة نسبيا التي يحصل عليها العاملون في هذه المهن في المجتمعات النامية ، ومن خلال نمط الحياة الميسور الذي يتمتع به هؤلاء العاملون .

وبشكل عام يمكن القول ، أن النظام الاقتصادي الذي يتميز بالنمو المستمر ، والدينامية ، والمرونة يدعم وجود نظام طبقي مفتوح يسمح بالحراك الاجتماعي باستمرار . كما يتميز أيضا بقدرته على توليد فرص العمل الكافية التي تدر مداخيل مالية مناسبة للعاملين فيها ، إضافة إلى تميزه بإنتاج الفرص الكافية للأفراد لتحقيق الثراء والدخول بالتالي إلى عضوية الطبقات العليا . ومثل هذا النظام الاقتصادي يشكل عنصراً أساسياً في مكونات المجتمعات الصناعية الحديثة ، وبعض المجتمعات الأخرى الفنية مثل دول الخليج العربي ، أما النظام الاقتصادي الذي يتميز بالضعف ، والجمود ، وصغر الحجم ، فإنه يدعم وجود نظام طبقي مغلق، أو شبه مغلق ، لا يسمح بالحراك الاجتماعي إلا في حدوده الدنيا . إذ لا يستطيع مثل هذا النظام الاقتصادي توليد فرص عمل كافية للأفراد مما يدفع بعدد

متزايد منهم إلى عضوية الطبقات الفقيرة ،كما لا يستطيع مثل هذا النظام إنتاج فرص كافية لتحقيق الثراء مما يسهم في تحديد عضوية الطبقية العليا في هذه المجتمعات ، ومثل هذا النظام الاقتصادي يشكل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة للمجتمعات النامية بشكل عام .

5. تدعيم التقسيم الطبقي الدولي

منذ أن نشر إيما نويل والشتين كتابه المعروف (النظام العالمي الحديث) في الستينات من هذا القرن ترسخت الفكرة لدى الأكاديميين ورجال السياسة ، أن العالم يشكل نظاما واحداً متفاعلاً ، يطلق عليه النظام العالمي . وأوضح والشتين في كتابة أن هناك تقسيما طبقيا للدول داخل هذا النظام العالمي ، فهناك مجموعة من الدول التي تشغل مكانة طبقية عليا داخل هذا النظام ، وتتميز هذه الدول بالتالي بالنفوذ والقدرة على التأثير على القرارات الدولية . ومن الأمثلة على هذه الدول التي تسمى (دول المركز) الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا وألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، واليابان ، وجميعها دول صناعية حديثة يسودها النظام الرأسمالي الصناعي .

وهناك مجموعة أخرى كبيرة جدا من الدول تشغل مكانة دنيا ، أو هامشية، داخل هذا النظام ، وتتميز بالتالي بالضعف والتخلف ، وعدم ممارسة نفوذ ملحوظ في التأثير على القرارات الدولية . ومن الأمثلة على هذه الدول التي تسمى (دول الهامش) الدول النامية بشكل عام . وجميع هذه الدول ضعيفة اقتصاديا ، وعسكريا ، يسودها نظام اقتصادي مختلط غير رأسمالي لا يمكن هذه المجتمعات من تطوير نفسها ، وتحسين مستوى معيشة سكانها ، وزيادة مكانتها الطبقية داخل النظام العاملي .

وهناك مجموعة ثالثة من الدول داخل هذا النظام العالمي تشغل مكانة طبقية متوسطة ، تتميز بالدخل العالي ، ومستوى المعيشة المرتفع أيضا ، وبعض النفوذ في التأثير على القرارات العالمية . ومن الأمثلة على هذه الدول التي تسمى (الدول شبه

الهامشية) البرازيل ، والسعودية ، وبعض دول أوروبا الشرقية مثل رومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا . وجميع هذه الدول ليست دولا صناعية متقدمة وإنما تتميز بدرجة مناسبة من الاعتماد على التصنيع كما هو الحال في البرازيل ورومانيا ، كما يتميز بعضها بالغنى الكبير ، والاستثمار المتزايد في مجالات التصنيع المختلفة كما هو الحال في السعودية . كما يتميز سكانها في غالبيتهم بمستوى معيشي جيد إلى مرتفع ، وتمارس هذه الدول بعض النفوذ في القرارات الدولية نتيجة لعلاقاتها الودية مع مراكز النظام العالمي ، وهي علاقات تعتمد على توفير النفط بأسعار مناسبة كما هو الحال بالنسبة للسعودية ودول الخليج الأخرى بشكل خاص .

هذا ولم تترك نظرية النظام العالمي التي طورها والشتين الباب مغلقا أمام الدول النامية، أو الهامشية ، أو الدول شبه الهامشية لتحسين مكانتها الطبقية داخل النظام العالمي . فمثل هذا التحسين ممكن من خلال التصنيع – وهو الأداة الأساسية للحراك الاجتماعي داخل النظام العالمي . فتوجه الدولة النامية نحو التصنيع ، واعتماد سياسات حكومية مدروسة وفعالة، وتوجيه الكفاءات والاستثمارات لبناء قاعدة صناعية تمتلك مقومات المنافسة والاستمرار ، والتطور ، هو الآلية الأساسية أمام الدولة النامية للتحرك طبقيا إلى أعلى داخل النظام العالمي ، ولزيادة نفوذها في العالم ككل . أما الآلية الأخرى التي تقدمها النظرية وهي مرتبطة بالتصنيع أيضا فهي تطوير البيروقراطية الحكومية لتحسين إدارة موارد المجتمع ، وتحقيق أهدافه – فهذه الإدارة الحكومية هي التي تتوسط بين مراكز النظام العالمي والدولة النامية ، وتنظم العلاقة مع هذه المراكز ، وتوجهها لما فيه تدعيم التصنيع الوطنية .

من هنا فإن طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع ، ومميزات هذا النظام تؤدي دورا أساسياً في تسهيل أو إعاقة سياسات الدولة في إيجاد قاعدة صناعية وطنية قابلة للنمو ، والتطور ، والتوسع بحيث تزيد إنتاجية المجتمع من السلع الضرورية وتقلل الاستيراد، وتقلل بالتالي من درجة تبعية المجتمع للمراكز الصناعية المتقدمة داخل النظام العالمي . وتقاس هذه التبعية عادة بنسبة الصادرات الوطنية إلى الواردات من الخارج ، فإذا زادت واردات المجتمع على صادراته كان هذا المجتمع في حالة تبعية اقتصادية . ويؤثر ذلك ليس فقط على نظامه الاقتصادي

الذي يصبح مرتبطا بالشروط الاقتصادية الخارجية ، وإنما أيضا على بناءاته الاجتماعية ، وعلى عملياته السياسية ، ومواقفه تجاه القضايا السياسية المختلفة .

وإذا ما كان النظام الاقتصادي السائد في المجتمع يتضمن عناصر مادية وبنى رمزية مناسبة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وتوطينها ، مع ما تحتاج إليه من أخلاقيات عمل حديثة تدعم الإنتاجية والكفاءة ، فإن المجتمع يتمكن من استثمار هذا النظام الاقتصادي لإيجاد قاعدة صناعية تتوسع باستمرار وتزيد من صادراته ، بما يزيد من دخله المتأتي عن هذه الصادرات ، ويقلل بالتالي من درجة تبعيته للخارج . وإذا رافق ذلك تطوير مناسب للبيروقراطية الحكومية بما يقلل من الفساد والمحسوبية ، ويزيد من الكفاءات الإنتاجية لأعضاء هذه البيروقراطية ، فإن هذا النظام الاقتصادي هو الآلية المناسبة للحراك الاجتماعي الصاعد داخل النظام العالمي . ومثل هذه العملية تلاحظ الآن في بعض الدول الأوروبية مثل رومانيا ، وإسبانيا ، واليونان ، وبعض الدول الآسيوية مثل ماليزيا ، وإندونيسيا ، وتايوان ، وسنغافورة ، وإسرائيل . وتعمل جميع هذه الدول على التحول الاقتصادي السريع والشامل نحو نظام اقتصادي رأسمالي صناعي .

أما اذا كان النظام الاقتصادي السائد في المجتمع يتضمن عناصر مادية وبنى رمزية غير مناسبة، أو مقاومة ، لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتوطينها ، مع ما يحتاج إليه من أخلاقيات عمل حديثة تدعم الإنتاجية والكفاءة. وكانت البيروقراطية الحكومية في هذا المجتمع نهشا للفساد والمحسوبية فإن هذا النظام الاقتصادي لن يكون قادرا على تطوير نفسه ، وتطوير المجتمع بعد ذلك. فمن الصعب اعتماد هذا النظام بوصفه آليه مناسبة لتدعيم قاعدة صناعية متطورة، قابلة للاستمرار، والمنافسة ، تقلل من تبعية المجتمع للمراكز الصناعية الحديثة ، وتحسن بالتالي من مكانته الطبقية داخل النظام العالمي . ومثل هذا الواقع يلاحظ حاليا في غالبية المجتمعات النامية ، ومن ضمنها غالبية المجتمعات العربية . إذ لا تزال هذه الدول ضحية نظام اقتصادي تقليدي مختلط يعوق التحول الواسع والسريع نحو نظام رأسمالي صناعي حديث .

النظام الاقتصادي في المجتمعات البدائية البسيطة

في هذه المجتمعات البدائية البسيطة يقوم النظام الاقتصادي فيها على استخدام أدوات إنتاجية بسيطة لجمع والتقاط ، وصيد كميات قليلة من الطعام تكاد لا تكفي لمعيشة أعضاءها ، واستمرارهم على قيد الحياة . ويحدث في بعض الأحيان أن تطور بعض هذه المجتمعات البسيطة أدواتها التكنولوجية ، وأساليب العمل لديها لإنتاج قدر من الفائض الإنتاجي يمكنها من الدخول في علاقات تجارية مع مجتمعات أخرى. فمثلا تعاني عشائر الهوبي – وهي عشائر من الهنود الحمر – من قلة الإنتاج نتيجة استخدامها لأدوات إنتاجية (تكنولوجيا) بسيطة ، وبسبب وجودها في بيئة صعبة قاحلة بحيث لا تتمكن الأسرة في عديد من الحالات من جمع ما يكفي من الطعام لبقاء أعضائها على قيد الحياة مما يضطرها إلى قبول هدايا من الطعام ، والسلع البسيطة الأخرى من الأسر القريبة منها . وهذا يفرض على هذه الأسر التي تتلقى مثل هذه الهدايا التزاما بأن تقدم للأسر الأخرى مثل هذه الهدايا حين يتوفر لها فائض إنتاجي في المستقبل [118] .

أما عشائر التروبرياند التي تعيش في الشمال الشرقي من غينيا الجديدة فيتميز النظام الأقتصادي فيها بوجود درجة من تقسيم العمل ، واستخدام تكنولوجيا متطورة إلى حد ما، فإنها تنتج فائضا من الطعام والسلع الأخرى يمكنها من الدخول في علاقات تجارية مع عشائر أخرى مجاورة تأخذ أحد الأشكال التالية ، وهي : المقايضة التجارية وتعرف لديهم باسم حلقات الكولا ، وتجارة المتجولين ، ونظام السوق . حيث تتمكن كل عشيرة من مبادلة الفائض لديها بما تحتاجه من الفائض لدى عشيرة أخرى إما من خلال التجار المتجولين ، أو من خلال التعامل في السوق ، أو من خلال حلقات الكولا .

ويورد رالف بيلز وهاري هويجر وصفا جيدا لعمليه التبادل التجاري التي تتم في حلقات الكولا والتي تربط جزر التروبرياند بعضها ببعض في علاقات

118. راجع : رالف لـ . بيلز ، وهاري هو يجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، ج1، ط2، 1990 ، ص ص 427-428 .

تجارية معقدة تحيط بها الطقوس ، والشعائر الدينية . ويوضح رالف بيلز وهاري هويجر أهمية هذه الحلقات الطقوسية في التبادل التجاري ، بقولهما :

" وعلى الرغم من هذه التفاصيل الطقوسية البالغة التعقيد ، فإنه من الواضح تماما أن حلقة الكولا تمثل أساساً وسيلة للتبادل التجاري . فحينما يشرع أحد أفراد الحلقة في زيارة شركائه في الاتجاه المقابل ، فإنه يحمل قاربه ما أستطاع من أطعمه ومصنوعات مادية منتجة محليا ، يعتقد أنه يستطيع التصرف فيها . وبعد انتهاء الإجراءات الصورية المتعلقة بهدايا الكولا، فإن هذه السلع تباع للآخرين ، وهي تمثل المنتجات الخاصة للجزيرة التي قام بزيارتها . وكما هو الحال بالنسبة لتبادل الهدايا يتعين الاهتمام بقيم التبادل . وعلى الرغم من عدم استخدام أساليب مقننة للتبادل ،إلا أن من المرغوب فيه دائما أن يكون الطرفان المتاجران على درجة من الرضا بصفقاتهما (119) ."

النظام الاقتصادي في المجتمعات النامية

يتميز النظام الاقتصادي في هذه المجتمعات النامية ومن ضمنها المجتمعات العربية بعدة مميزات وخصائص تحد من كفاءته وقدرته على إنتاج فائض من الطعام، والسلع ، والخدمات يحقق درجة مناسبة من إشباع الحاجات الأساسية لأعضاءه . وتتميز هذه المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمعات العربية، بعدة مميزات وخصائص تحد من قدرتها على تطويرالنظام الإقتصادي فيها، فتعتمد هذه المجتمعات بالتالي على استيراد الطعام من الاقتصاديات المتقدمة، أو الحصول عليه على شكل هبات ومساعدات . ومن أهم هذه الخصائص التي تحد من قدرة النظام الاقتصادي في هذه المجتمعات ما يلي :

119. رالف بيلز ، وهاري هويجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، ج1، ط2، ص 438 .

1- ضعف التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

فمعظم هذه المجتمعات لا تزال تعتمد على الطاقة العضلية ، أو الميكانيكية البسيطة ، وقليل منها يستخدم تكنولوجيا حديثة متطورة .

2- إنتاج المواد الخام للسوق العالمي

فالبلاد العربية مثلا ، وبخاصة بعض البلدان الخليجية تعتمد اعتماد أساسيا على إنتاج النفط للسوق العالمي . أما الدول العربية الأخرى فتنتج بعض المواد الخام أيضا للسوق العالمي مثل الفوسفات ، وينطبق ذلك أيضا على غالبية المجتمعات النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا ، وأميريكا اللاتينية التي تعتمد على إنتاج المواد الخام للسوق العالمي ، دون تصنيعه محليا مما يعمق تبعية هذه البلدان للسوق العالمي وتقلباته ، ويحرم الأسواق المحلية من الحصول على الزخم المطلوب لتطوير قدراتها وإجراءاتها الإنتاجية .

إضافة إلى هذه الخصائص، وربما بسببها، فان النظم الاقتصادية في المجتمعات النامية، تقوم على الإنتاج الزراعي البسيط ، والإنتاج الحرفي ، والإنتاج الخدمي والوظائف الحكومية، والعلاقات الاجتماعية الإقطاعية ، أو شبه الإقطاعية. وهي جميعها نظم إنتاجية تقليدية لا تمكن المجتمع النامي من إشباع حاجاته الأساسية بنفسه ، ولا تمكنه من الحصول على فائض مناسب للدخول في علاقات تجارية مناسبة مع الأسواق العالمية التي تشكل حاليا ما يسمى بالنظام العالمي . ويقوم هذا النظام على السيطرة وتبادل السلع بين دول منتجة للفائض وهي الدول الصناعية الحديثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، ودول مستهلكة له، هي الدول النامية أو الهامشية. وتسيطر الدول الصناعية نتيجة لذلك على حركة التجارة العالمية كما تسيطر على السياسة العالمية أيضا .

3- طبيعة البيئة الطبيعية

إذ تتميز البيئة الطبيعية في أفريقيا ، وأغلب أنحاء آسيا بجدبها ، وقلة أمطارها ، أما البلاد العربية فتشكل الصحراء 80 بالمائة من مساحتها . مما يجعل الحاجة ماسة إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة لري الأراضي الزراعية ، ووقف زحف الصحراء على هذه الأراضي.

4- كثرة الإنجاب وتضخم عدد السكان

فغالبية هذه المجتمعات تعاني من تضخم عدد السكان فيها كما هو الحال في باكستان ، ومصر ، مما يهدد مواردها ، ويؤدي إلى استنزافها وبخاصة الأرض الزراعية، والمياه . كما تعانى الأسر في هذه المجتمعات من تدني مستوى المعيشة ، وضعف مهارات أفرادها نتيجة لازدحام المنزل بالأطفال وإرهاق ميزانية الاسرة بنفقاتهم ، ومصاريفهم مما يحرم أعضاءها من استخدام هذه الميزانية هذه الميزانية لتطوير مهاراتهم الإنتاجية .

5- صغر حجم قوة العمل وضعف مهاراتها الإنتاجية

فغالبية قوة العمل في هذه المجتمعات لا تملك مهارات إنتاجية متقدمة، كما أن قوة العمل محدودة فهي لا تشكل سوى 25-30٪ بالمائة من السكان ، بينما بقية السكان بما في ذلك الشباب ، والنساء لا يساهمون في الإنتاج . وأغلب السكان الذين يشكلون قوة العمل في هذه المجتمعات لا يمتلكون مهارات ميكانيكية ، او آليه فيتكدسون في المهن اليدوية ، وغير الفنية ذات الإنتاجية القليلة، إضافة إلى الوظائف الحكومية .

6- العادات والتقاليد ، والقيم ، والقوانين

تتميز أغلب البنى الرمزية في هذه المجتمعات بالتزمت، والتخلف، ولذلك

فإنها تقيد قوة العمل في المجتمع وتمنعها من ارتياد مجالات إنتاجية تعتبر عيبا ، أو تعتبر محرمه . كما ان القوانين في هذه المجتمعات قلما تسهل إجراءات إنشاء المشاريع الاستثمارية والحصول على ترخيص رسمي لها .

وقد حاولت الدول النامية تحسين قدراتها الإنتاجية وتطوير نظمها الاقتصادية لتلبية الحاجات المتزايدة لسكانها ، وتحسين مستوى معيشتهم مستفيدة في ذلك مما هو متاح أما مهم من أنظمة اجتماعية – اقتصادية حديثة مثل الرأسمالية والاشتراكية ، والاقتصاد المختلط . وسيتم فيما يلي مناقشة بعض هذه خصائص، ومميزات هذه النظم، والمحاولات التي بذلت من قبل الدول العربية والنامية للاستفادة من هذه النظم في تطوير مجتمعاتها .

النظام الاشتراكي

يقوم هذا النظام على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، وتوجيه الاستهلاك وضبطه ، وضبط عددالسكان والتحكم في عملية التوزيع بما يضمن وصول المنتجات والخدمات إلى مختلف طبقات المجتمع ، وبخاصة الطبقات الفقيرة . كما يقوم أيضا على احداث تغيرات عميقة في التراث الثقافي – الاجتماعي للدول التي تتبناه ، بما يحتويه هذا التراث من عادات وتقاليد وقيم لتدعيم أسس ، وعناصر النظام الاقتصادي الاشتراكي .

وقد تبنت بعض الدول في أميركا اللاتينية ، وأفريقيا ، هذا النظام وعملت غالبية هذه الدول أيضا على تعديل تراثها الثقافي – الاجتماعي بما يتناسب مع هذا النظام الاقتصادي وعناصره . فنجحت الصين في ذلك الى حد كبير حيث تحولت بالتدريج إلى دولة صناعية حديثة ، بعد أن قامت بضبط عملية الإنجاب وتنظيمها ، كما حسنت أخلاقيات العمل لدى الموظف والعامل الصيني.

لكن غالبية الدول العربية التي تبنت هذا النظام لم تستطع إحداث التغيرات الثقافية والاجتماعية المطلوبة ،.ولم تستطع بالتالي تحسين قدراتها الإنتاجية ،

وضبط مستويات الاستهلاك وآليات التوزيع . وتركت عديد منها هذا النظام –وبخاصة مصر– بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل التجربة الاشتراكية فيه .

النظام الرأسمالي

يقوم هذا النظام على المبادرة الفردية ، وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى حرية الاستهلاك ، وحرية التوزيع . بحيث تقوم كل طبقة بالتمتع بما تتيحه لها قدراتها المالية فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك . ويتحرك الأفراد في هذا المجتمع من خلال دافع تحقيق الربح – الذي يكتسبونه من خلال التراث الثقافي – الاجتماعي في البلدان الرأسمالية - بما يحتويه هذا التراث من عادات ، وتقاليد وقيم تحبذ تحقيق الربح وتركز عليه بما يؤدي إلى تدعيم أسس النظام الرأسمالي ، وعناصره.

وقد تبنت عديد من الدول النامية هذا النظام الرأسمالي ، ومنها : ماليزيا ، وجنوب أفريقيا ، والهند وعديد من الدول الأخرى في أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وعملت غالبية هذه الدول أيضا على أحداث تغيرات عميقة في تراثها الثقافي – الاجتماعي بما يتناسب مع هذا النظام والنجاح في تطبيقه . ومن هذه التعديلات تبنى الديموقراطية ، والالتزام بالحريات الفردية ، والخضوع لقوى السوق بما فيها من عرض وطلب ، وتنافس حر ، وانفتاح على الأسواق العالمية . فنجحت في ذلك سنغافورة ، وهونج كونج ، والهند ، وجنوب أفريقيا فتحولت جميعها إلى دول صناعية حديثة يتمتع غالبية السكان فيها بمستوى معيشي مرتفع ، وذلك بعد أن عملت هذه الدول أيضا ولكن من خلال آليات ليبرالية مثل التوعية ، ونشر العلم ، وتبني نمط علمي في العمل والتفكير على ضبط عملية الإنجاب وتنظيمها ، كما عملت أيضا على تحسين أخلاقيات العمل لدى الموظف والعامل في هذه الدول .

لكن دولا أخرى من الدول النامية التي تبنت هذا النظام الرأسمالي لم تنجح في ذلك كثيرا ويعود ذلك إلى عدم جدية هذه الدول في تبني هذا النظام ،

وإحداث التغيرات الثقافية – الاجتماعية اللازمة لذلك . ومن أهم هذه التغيرات : تكريس الديمقراطية ، وضبط عملية الإنجاب وتنظيمها ضمن حدود مناسبة ، وتغيير أخلاقيات السكان فيما يتعلق بالموقف من الاستثمار الفردي ، والموقف من المهن والأعمال اليدوية والفنية ، وتكريس العلم والنمط العلمي في العمل والتفكير.

النظام المختلط

لم تستطيع عديد من الدول النامية التخلص من أنظمتها الاقتصادية القديمة غير المناسبة لمتطلبات العصر ، أو أنها لم ترغب في ذلك حتى حين تبنت بعضها النظام الاشتراكي ، أو النظام الرأسمالي . كما أن عديداً من هذه الدول لم ترغب في إلزام نفسها بنمط اقتصادي واحد دون غيره مع ما يتبع ذلك من تغيرات ثقافية – اجتماعية ، وما يتبع ذلك أيضا من التزامات سياسية . أبقت هذه الدول على عديد من أسس ، وعناصر أنظمتها الاقتصادية القديمة ، وعملت على انتقاء بعض أسس وعناصر النظام الاشتراكي ، وبعض أسس وعناصر النظام الرأسمالي فيما يعرف بـ (النظام الاقتصادي المختلط) ، على أمل التوفيق بينها للوصول إلى التطوير المنشود لإنتاجية المجتمع .

فالنظام الاقتصادي المختلط إذن يقوم على عناصر متباينة بعضها مأخوذ من النظام الاقتصادي البسيط أو التقليدي الذي كان سائدا في المجتمع ، وبعضها مأخوذ من النظام الرأسمالي ، وبعضها مأخوذ من النظام الاشتراكي لكن دون عمق أو جدية ، أو التزام بهذه العناصر، ودون الوصول إلى درجة مناسبة من التنسيق والتكامل بينها . والاقتباس التالي عن رمزي على سلامة ، يوضح مدى انتشار هذا النمط المختلط في البلدان النامية في العالم :

" والواقع أن البلدان النامية أو غالبيتها تأخذ بالنظام المختلط ... مع وجود اتجاه أقوى لنظام السوق الحر والملكية الخاصة في بلاد أمريكا اللاتينية عنه في الدول الآسيوية وبالذات الأفريقية . فملكية الدولة والقطاع العام النمط السائد

لعلاقات الإنتاج في القارة السوداء .إن توافر العمالة وسياسات تحديد الأسعار وأساليب التنمية ... كلها متغيرات تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي السائد في بلد ما .وعلى حين تنتمي الدول الـ 21 الصناعية المتقدمة جميعها للنظام الرأسمالي الحر فان العالم الثالث لا يميزه طابع معين بل يموج بأنظمة متفاوتة الاختلاف ما بين الرأسمالية والاشتراكية وما بين الدكتوتارية والديموقراطية [120]."

ولم يؤدي هذا النظام المختلط إلى تحسين القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي في الدول النامية ، بل إنه أدى إلى فشل التنمية في هذه الدول ، وخضوعها للديون الخارجية ، وتعميق درجة تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة . ومع مرور الزمن أنتج هذا النظام المختلط انقساما مزمنا في المجتمع وفي الاقتصاد ، فأصبح المجتمع الواحد في البلد النامي ينقسم إلى مجتمع فقير تقليدي يشمل غالبية السكان ، ومجتمع غني حديث يشمل البقية . وفي الاقتصاد يتعايش نظام اقتصادي حديث يقوم على استخدام التقنيات الحديثة ، في العمل والإنتاج ، مع نمط إنتاجي حرفي ويدوي وكل منهما مستقل تماما في طبيعته عن الآخر . فبينما يرتبط الاقتصاد الحديث بالدول المتقدمة ويستفيد من التطورات فيها ، فإن الاقتصاد التقليدي ينعزل تماما عن مثل هذه التطورات . ويشرح رمزي علي إبراهيم ذلك بقوله :

"هذه الثنائية لا تقتصر فقط على مظاهر المعيشة والدخل ، بل تمتد لتميز نمط الإنتاج بالاقتصاديات المتخلفة . ففي البلد الواحد تتعايش جنبا إلى جنب بعض الجيوب الصناعية التي تستخدم أحدث الأساليب الفنية والمعدات الإنتاجية المتطورة، والتي يرتفع مستوى الأداء التنظيمي والتسويقي فيها ، والتي تمكنها من الإنتاج بشكل لا يقل عن المستوى السائد في الدول المتقدمة ، بجوار ورش الحرف اليدوية والمصانع والوحدات الإنتاجية الصغيرة التي تعتمد على الطرق البدائية والعمالة غير المؤهلة في الإنتاج بمعدلات ضعيفة لا تقوى على المنافسة في خارج حدود المنطقة التي تتوطن فيها [121] ."

---

120. رمزي علي إبراهيم سلامة ، إقتصاديات التنمية ، الإسكندرية. ب.ن. ، 1991 ، ص 25 .
121. رمزي علي سلامة ، إقتصاديات التنمية ، ص 91 .

ولاشك ، أن البلدان النامية – أو الجنوب كما يشار إليها في بعض المؤلفات مقارنة بالشمال الرأسمالي الغني – بحاجة ماسة إلى تطوير نظمها الاقتصادية تطويرا حقيقيا ، في ضوء النظم الاقتصادية التي ثبت تفوقها ، وهي نظم رأسمالية. ولن يتحقق ذلك – كما أشرنا – إلا بتدعيم التغير في التراث الثقافي – الاجتماعي في هذه البلدان بما يتناسب وهذا التطوير . ويشكل ذلك تحديا جديا لدول الجنوب على الحكومات والجماعات الأهلية فيه أن تتعامل معه ، وأن تعطي الشرعية للتجديد والتطوير في النظام الاقتصادي ، وفي التراث الثقافي – الاجتماعي أيضا. ويؤكد كاتبو تقرير لجنة الجنوب على ذلك بقولهم :

" والتحدي أمام الجنوب يتجلى بالتأكيد ، قولاً وعملا ، على أن غرض التنمية هو تحسين معيشة السكان ، مع توجيه النمو الاقتصادي نحو تلبية حاجاتهم وإنجاز ما يبتغون . ويتجلى التحدي أمام الجنوب في تقوية المؤسسات الديموقراطية لكي يحيا الناس فيه بحرية ويرسموا طريقهم الخاص نحو التنمية بشكل ينسجم وثقافتهم وقيمهم [122] . "

ويظهر التحدي أيضا ، في توسيع طاقة الجنوب للانتفاع من التقدم في العلم والثقافة ضمانا لحياة أفضل لشعوبه . وفي السير بالتنمية فيه مع الاهتمام اللازم بحماية البيئة الطبيعية حفظا لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة. كما يتجلى التحدي أمام الجنوب في تنظيم نفسه بشكل فعال ، وابتغاء التنسيق عن طريق تعاون مشترك واسع النطاق بين الجنوب والجنوب ، ذلك التعاون الذي ينتفع من الموارد المتكاملة ويرفع من الاعتماد الذاتي الجماعي . ويتجلى ، كذلك ، في استخدام وحدته وتضامنه في جهد يبذل لجعل العالم أكثر عدلا وأكثر أمنا لشعوبه جميعا ، من خلال إعادة الهيكلية للعلاقات السائدة على وجه البسيطة بحيث يستجيب لما يتعالى من تلميح ينشد التكامل بين أمم العالم وشعوبه فما هم إلا أعضاء في أسرة إنسانية واحدة في عالم متغير [123] . "

وستتم مناقشة التنمية بشكل عام ، والتنمية العربية بشكل خاص ، ودورها

122. مركز دراسات الوحدة العربية ، التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب)، مركز دراسات بيروت ، الوحدة العربية ، 1991 ، ص ص 75-76 .

123. مركز دراسات الوحدة العربية، التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب)،ص ص 75-76.

في تطوير المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمعات العربية ، وإعادة صياغة علاقاتها بمراكز النظام العالمي في الشمال ، في فصل لاحق من فصول هذا الكتاب. أما الآن فستتم مناقشة وتحليل النظام السياسي ، وهو أحد النظم الاجتماعية ، الذي يؤدي وظيفة أساسية في قيام المجتمع ، وتماسكه ، واستمراره في الوجود .

النظام السياسي ووظائفه في المجتمع

تعتبر عملية ممارسة السلطة وظيفة اجتماعية لابد من تأديتها ، والقيام بها بدرجة مناسبة من الكفاية حتى يقوم المجتمع ، ويستمر في الوجود . وأي اضطراب في تأدية هذه الوظيفة يؤدي إلى تهديد وجود المجتمع ، وتوازنه ، واستقراره . وتحيط بهذه العملية مجموعة من الاتفاقات ، والإجراءات ، والقواعد التي تنظمها ، وتوجهها ، وتؤثر عليها . منها ما يتعلق بتوزيع السلطة في المجتمع بين الجماعات والهيئات المختلفة ، بما يضمن لها التمثيل المناسب ، والمشاركة المناسبة في عملية اتخاذ القرار في المجتمع . كما تؤدي الأنساق الثقافية وبخاصة القيم ، والعادات والتقاليد دورا في تحديد طبيعة السلطة في المجتمع ، وطريقة ممارستها . بذلك يمكن تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من الإجراءات ، والممارسات ، وأنماط التصرف والسلوك ، والقواعد والبنى الرمزية التي تحيط بوظيفة ممارسة السلطة وتنظيم القيام بينها .

والسلطة بوصفها عملية اجتماعية يمكن النظر إليها على أنها تعني وضع القواعد وتطبيقها على المجتمع بوسائل مختلفة قد تتضمن استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها . وتعني السلطة أيضا التأثير على سلوك الآخرين ، وتوجيه هذا السلوك ، وتعني أيضا اتخاذ القرار النهائي في قضية من القضايا . وتتضمن هذه العملية درجة مناسبة من الشرعية التي تعطي لهذه القواعد، وللتهديد باستخدام الإكراه قبولا لدى غالبية أعضاء المجتمع . وقد تكون هذه الشرعية كارزمية ، أو تقليدية ، أو قانونية بيروقراطية كما يوضح ماكس فيبر [124]. فالسلطة الكارزمية تجد شرعيتها ، أي تقبلها من قبل أعضاء الجماعة ، في صفات ومميزات القائد الشخصية ، ومواهبه الفذة ، وقدرته على التأثير على الآخرين . أما

124. هناك عرض مختصر باللغة العربية لتحليلات ماكس فيبر لنماذج السلطة في : جان بيركوت، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي ، القسم الأول ، دمشق ، منشورات وزراة الثقافة . 1994 ، ص ص ، 307-324، وأيضا : السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا ،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص ص 243-297 .

السلطة التقليدية فتجد شرعيتها فيما تتضمنه العادات ، والتقاليد ، والقيم التي يؤمن بها غالبية أعضاء الجماعة ، ويجدون في السلطة التقليدية تجسيدا لهذه البنى الرمزية التي تسيطر على حياتهم . أما السلطة القانونية – البيروقراطية فإنها تجد شرعيتها في القانون ، وما يمثله من عقلانية في المجتمع ، حيث يعرف القانون حدود السلطة، ووسائل ممارستها ، كما يحدد وسائل الإكراه من جزاءات ، وعقوبات . ويرتبط بهذه السلطة القانونية أيضا السلطة البيروقراطية التي يكتسب البيروقراطي شرعية ممارستها من خلال التعليمات والأنظمة الموجودة في البيروقراطية ، التي تحدد لكل شاغل وظيفة حدود سلطته التي يمكن له ممارستها بشرعية ، أما إذا تجاوز هذه الحدود فإنه يفقد الشرعية المطلوبة لذلك ، ويتعرض هو نفسه للمساءلة ، وربما للعقوبات .

والسلطة السياسية ملازمة لكل مجتمع ، أي أنها بوصفها ظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات ، البسيطة أو البدائية ، والنامية، والمتقدمة ، لكن بأشكال مختلفة . وهي في جميع هذه المجتمعات تتضمن ممارسة الإكراه ، أو التهديد به وتتضمن بنى رمزية مختلفة تبرر هذه الممارسة ، وتعطيها شرعية ، وتغنى عن اللجوء اليها في غالبية الحالات . ويؤكد جورج بالانديه على ذلك بقوله :

" تجر هذه الإثباتات البدائية إلى استنتاج أول ، هو : أن السلطة السياسية ملازمة لكل مجتمع. وهي تحث على احترام القواعد التي يقوم عليها هذا المجتمع، وتحميه من عيوبه الخاصة، وتحد بداخله من آثار المنافسة بين الأفراد والجماعات .ان هذه الوظائف المحافظة هي التي يتم تفحصها عموما. وباللجوء إلى صيغة تركيبية سوف نعرف السلطة بأنها ناجمة – بالنسبة إلى كل مجتمع – عن ضرورة مكافحة كل قصور يعرضه للفوضى مثلما يعرض لكل نظام. لكن لا ينبغي أن نستنتج من ذلك بأن هذا الدفاع لا يستعين بغير وسيلة واحدة – هي الإكراه – وأنه لا يمكن تأمينه إلا بواسطة حكم مميز تماما. يجب إعادة النظر أيضا في جميع الميكانزيمات التي تسهم في الحفاظ على التعاون الداخلي وتجديده . فالطقوس

والاحتفالات أو الإجراءات التي تؤمن التجديد الدوري أو الصدفوي للمجتمع هي ، مثل الملوك، والبيروقراطية، أدوات العمل السياسي المفهوم على هذا النحو[125] ."

وسنعرض فيما يلي للوظائف الاجتماعية للنظام السياسي ، وأهمها : بناء الدولة، وتوزيع السلطة بين الأفراد والجماعات ، والتماسك الداخلي للمجتمع ، والأمن الخارجي ، وتحقيق التوازن بين الجماعات والأفراد ، ثم بعد ذلك سيتم توضيح مميزات وخصائص النظام السياسي في المجتمعات البدائية البسيطة ، وفي المجتمعات النامية، وفي المجتمعات الصناعية الحديثة .

وظائف النظام السياسي

بناء الدولة وتوزيع السلطة في المجتمع .

يعمل النظام السياسي بما فيه من قواعده ، وتنظيمات ، ومبادئ ، وأجهزة تشمل الجيش والشرطة ، والمحاكم والقانون ، على إعطاء الدولة طابعا معينا يتناسب وهذه المكونات ، أو العناصر . كما يعمل هذا النظام على صيانة هذا الطابع ، وتبريره والدفاع عنه بالقوة – إن اقتضت الضرورة – ضد الأفراد والجماعات الذين يشكلون خطرا يتهدد هذا الطابع .

ومن جهة أخرى، يطور النظام السياسي آليات مناسبة لتوزيع السلطة بين مجموعة من الأفراد أو الهيئات، وتعطى الشرعية المناسبة لمثل هذا التوزيع . وغالباً ما تتوزع السلطة في الدول الحديثة إلى سلطات ثلاث، وهي : السلطة التشريعية ويمارسها النواب والأعيان ، والسلطة التنفيذية ويمارسها مجلس الوزراء والوزراء ، والسلطة القضائية ويمارسها القضاء والمحامون . وتعمل هذه الدول الحديثة على ضمان الفصل بين هذه السلطات بما يمنع احتكارها من أي واحدة منها .

يرتبط توزيع السلطة في المجتمع بملكية الموارد ، ويصدق ذلك بشكل خاص

---

125. جورج بالانديه ، الأنثروبولوجيا السياسية ، ترجمة جورج أبي صالح ، منشورات مركز الإنماء القومي ، بيروت ، 1986 ، ص ص 37-38 .

فيما يتعلق بالسلطة وتوزيعها وممارستها في مؤسسات المجتمع وجماعاته سواء أكانت أولية أو رسمية. وتتضمن الموارد الدخل المالي ، والممتلكات المادية كالسيارات ، والعقارات ...الخ ، وجميعها موارد مادية ، كما تشتمل على موارد غير مادية مثل الجاذبية الشخصية ، والمهارات ، والقدرة على حل المشكلات. ويوضح الشكل النظري رقم (15) العلاقة المتبادلة بين ملكية الموارد والسلطة ، حيث تؤدي ملكية الموارد بنوعيها المادي وغير المادي إلى السلطة . كما أن السلطة تؤدي أيضا إلى تملك الموارد، أو زيادة هذا التملك عند من يتمتع بالسلطة ويمارسها سواء على مستوى البناء الكلي، أو المجتمع، أو البناء الجزئي . والأمثلة التي سنوردها من واقع الملاحظات الميدانية ونتائج الأبحاث العلمية تؤكد هذه العلاقة بين ملكية الموارد والسلطة ، وتدعمها في كل مستويات العلاقات الاجتماعية ، وحتى الدولية منها.

النموذج النظري رقم (15)

ملكية الموارد وعلاقتها بالسلطة

ملكية الموارد ⟵⟶ السلطة

(مادية، ⟵ (اتخاذ القرار النهائي ،

غير مادية) التأثير على سلوك الآخرين)

وتسمح بعض المجتمعات بتوزيع واسع للموارد على جماعات وأفراد المجتمع، مما ينتج عنه أيضا مشاركة هؤلاء الأفراد في السلطة في مختلف المستويات الاجتماعية ، ويسود مثل هذا الواقع في المجتمعات الديمقرطية الصناعية التي توفر الشروط المطلوبة لحصول غالبية السكان على موارد متقاربة، وتوفر الشروط أيضا لمشاركة هذه الغالبية في عملية اتخاذ القرار في المستويات الاجتماعية المختلفة التي تشمل جماعات الأصدقاء ، والأسرة ، والطبقات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة المختلفة فتسود العدالة الاجتماعية هذه المجتمعات .

وتدعم الدولة بقوانينها، وأنظمتها مثل هذه الشروط المتعلقة بحرية الحصول على الموارد، وحق المشاركة في السلطة، كما ينشأ الفرد من خلال طرق التربية

الديمقراطية لاكتساب نمط شخصية يتناسب وهذه الشروط، ويطالب باستمرار بتوفرها. بينما لا تسمح المجتمعات التقليدية والأبوية التي تشكل الدول النامية بهذا التوزيع العادل للموارد وللسلطة. فالشروط الاجتماعية المتحكمة بهذه المجتمعات، وبخاصة النظام السياسي والتراث الاجتماعي الأبوي يعملان على أبعاد الشباب ، والمرأة عن الحصول على الموارد، وبخاصة المادية منها. حيث تحتكر بشكل كامل تقريبا، وبأساليب غاية في القوة والمكر أحيانا بيد الناضجون من الرجال. ويسود مثل هذا الواقع في الدول النامية التي تتميز باحتكار القلة للموارد وللسلطة أيضا على حساب الأغلبية في جميع المستويات الاجتماعية .

وقد عملت الدول الاشتراكية ، وبخاصة الاتحاد السوفياتي على ضمان مجموعة من الشروط التي تكفل وصول الموارد إلى غالبية السكان ، لكن عدم التركيز على إنتاج هذه الموارد وبخاصة السلع والخدمات الأساسية أفقر الغالبية العظمى من السكان وجعلهم يتساوون في عدم تملكهم لأي موارد تذكر ، وعدم امتلاكهم بالتالي لسلطة المشاركة في القرارات في المستويات الاجتماعية المختلفة ماعدا تلك التي تتم داخل الأبنية الاجتماعية الجزئية مثل الأسرة ، والمجتمع المحلي . وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي مؤخرا وما يرتبط به من الدول الاشتراكية الأخرى إلى التحول إلى الرأسمالية الحديثة .

ومهما تكن طبيعة المجتمع : ديمقراطية حديثة ، أم تقليدية أبوية ، أم اشتراكية في طريقها نحو التحديث ، فإن العلاقة المتبادلة بين ملكية الموارد وملكية السلطة واضحة ، وقوية . والأمثلة التالية التي سيتم إيرادها من واقع الملاحظات الميدانية ونتائج الأبحاث العلمية تؤكد هذه العلاقة وتدعمها في كل مستويات العلاقات الاجتماعية .

فعلى مستوى جماعة الأصدقاء ، أو الشلة، التي قد تتكون من شخصين فقط ، فإن الشخص الذي يملك موارد اكثر، وبخاصة المادية منها مثل امتلاكه لسيارة مثلا يكون له سلطه أكبر من الشخص الثاني عضو هذه الجماعة الذي لا يمتلك سيارة . فعضو الجماعة مالك السيارة سيقوم بشكل تلقائي وغير مخطط

في أغلب الأحيان بالتأثير على سلوك العضو الآخر ، واتخاذ القرارات النهائية في العديد من المواقف .

أما على مستوى الأسرة فإن ملكية الموارد ، وبخاصة المالية منها من قبل الأب وتركزها في يده تعطيه سلطة واضحة على زوجته وأبنائه حتى ولو كانوا شبابا ، أو ناضجين طالما أنهم يعتمدون عليه ماليا . ويصدق ذلك بشكل خاص في المجتمعات النامية بشكل عام التي تيسر حصول الرجال على الموارد واحتكارهم لها على حساب النساء ، والشباب الذين يجدون من العسير عليهم الوصول إلى هذه الموارد وتملكها إما بسبب عدوانية الرجال ، وخشونتهم في التعامل مع هاتين الفئتين ، وأما بسبب العادات والتقاليد التي يدعمها الرجال بشده. أو بسبب التفسيرات الدينية التي يتوصل إليها الرجال ويتبنونها لتبرير احتكارهم للموارد وللسلطة داخل الأسرة .لكن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة فإن الوضع مختلف تماما ، إذ أن هذه المجتمعات تيسر سبل الحصول على الموارد وتملكها للجميع دون استثناء :للشباب ، وللنساء، وللرجال ، وحتى للأطفال أيضا. يساعد على ذلك الرخاء المادي الذي ترفل فيه هذه المجتمعات ، والفائض الإنتاجي الكبير الذي يوفره التصنيع ، إضافة إلى العادات والتقاليد والقيم الديمقراطية التي تحقق المساواة بين فئات المواطنين بغض النظر عن السن ، أو النوع.

وحتى في المجتمعات البدائية البسيطة فإن ملكية الموارد – وهي قليلة – مشتركة بين الرجال والنساء ، مما يقلل من التباين في السلطة الأسرية بين الأزواج والزوجات .

أما على مستوى المجتمع فإننا نجد تأثير ملكية الموارد على تملك السلطة واضحا أيضا ، وبخاصة في وحدات اجتماعية ثلاثة ، وهي الطبقة الاجتماعية ، والتنظيم البيروقراطي ، والدولة . فبالنسبة للطبقة الاجتماعية نجد الطبقة العليا في المجتمعات الحديثة والنامية منها هي التي تمتلك غالبية الموارد في المجتمع. ويشمل ذلك الدخل المالي العالي إذ أن جزءا كبيرا من دخل المجتمع ككل يذهب الى أعضاء هذه الطبقة ، إضافة الى المساكن الفخمة ، والعقارات والسيارات . كما

تمتلك هذه الطبقة موارد غير مادية تشتمل على العلاقات الواسعة مع السياسيين والمتنفذين في المجتمع ، ونمط الحياة الذي يتيح لها تدعيم التحالف مع هؤلاء السياسيين والمتنفذين في المجتمع ، وغالبا ما تترجم مثل هذه العلاقات إلى مشاريع تدر المزيد من الدخل ، وإلى قرارات تدعم نفوذ هذه الطبقة . لا غرابة في أن نرى أن هذه الطبقة العليا في غالبية المجتمعات المعاصرة تمارس درجة كبيرة من السلطة في المجتمع على حساب الطبقتين الوسطى والدنيا إذ أن امتلاك الطبقة الوسطى للموارد في المجتمع امتلاك متوسط إلى محدود ، بينما امتلاك الطبقة الدنيا لمثل هذه الموارد محدود جدا .

وبالنسبة للبيروقراطية – وهي التنظيم الاجتماعي الرسمي – الذي يتخصص بإنجاز الأهداف العملية للمجتمع ، وبخاصة تسيير شؤون الدولة ، وممارسة الضبط والتوجيه للسكان فإنها بوصفها تنظيما يدعمه تشريع رسمي وبوصفها أداة من أدوات الدولة التي تنظم المجتمع تمتلك قدرا كبيرا من موارد المجتمع على شكل موازنات ، وتكنولوجيا ، وكفاءات بشرية ، وتشريعات ، وأنظمة تعطي هذا التنظيم سلطة واسعة على مجالات المجتمع . وتشمل هذه المجالات التي تخضع لتنظيم البيروقراطية :ولادة الفرد ، وتعليمه ، وحصوله على وظيفة ، وزواجه ، وتقدمه المهني ، وتقاعده ، ووفاته .ويمكن القول أن الفرد في المجتمع المعاصر يخضع لسلطة البيروقراطية من المهد إلى اللحد .

أما الدولة وبخاصة في المجتمعات النامية فإنها المالك الأكبر لموارد المجتمع ، وبخاصة المالية منها ، كما أنها من خلال البيروقراطية تمتلك أيضا نسبة كبيرة من الكفاءات البشرية في المجتمع ، وتمتلك القدرة على صياغة القوانين والأنظمة التي تنظم المجتمع. وفي غياب قطاع خاص قوي ومزدهر، وطبقة واسعة من الرأسماليين وأصحاب الثروات الخاصة في هذه المجتمعات النامية فإن الدولة هي الأغنى بين جميع فئات وطبقات المجتمع . لذلك لا غرابة أن نجد الدولة في هذه المجتمعات هي المجتمع ، وليس هناك من جماعة ، أو طبقة تستطيع معارضتها ، أو تحدي سلطتها فتمارس الدولة سلطة واسعة من خلال أجهزتها المختلفة على جميع مناشط الحياة الاجتماعية . لكنها في العقود القليلة الماضية بدأت بتفويض بعض صلاحياتها إلى

أجهزة ، ومؤسسات تتبع القطاع الخاص فيما يعرف بعملية الخصخصة، كما أنها بدأت تسمح بدرجة مشروعة من المعارضة بتأسيسها للبرلمانات ، وتنظيمها للانتخابات النيابية الحرة والنزيهة في غالبية المجتمعات النامية .

وإذا ما تجاوزنا حدود المجتمع الواحد إلى النظام العالمي وما يحتويه من دول متفاعلة مترابطة ، فإننا نجد أيضا أن ملكية الموارد تؤدي إلى ملكية السلطة داخل هذا النظام . فالدول التي تمتلك غالبية موارد العالم على شكل سلع ، وبضائع ، وأسلحة تقوم بمبادلتها مع الدول الأخرى وتحصل بذلك على عائدات مالية ضخمة تحولها من جديد إلى مشاريع استثمارية تحقق الدخل العالي لسكانها ونمط الحياة المتقدم لهم . نجد أن هذه الدول – وهي دول المركز في النظام العالمي – تمارس قدرا كبيرا من التوجيه للقرار العالمي، كما تمارس أحيانا قدرا من التدخل المباشر في شؤون الدول الضعيفة في العالم النامي التي تفتقر إلى الموارد المناسبة لإشباع حاجات سكانها ، وتجد نفسها تستجدي الحصول على المعونات الغذائية، والدوائية ، والسلعية من الدول الصناعية الحديثة. ومثل هذه العلاقة غير المتكافئة توقع الدول الضعيفة في حالة تبعية للدول الغنية ، وتجعلها باستمرار رهينة مصالح هذه الدول .

وفي داخل هذا النظام العالمي – كما اتضح من قبل – هناك دول أخرى تمتلك بعض الموارد الاستراتيجية المهمة لدول المركز ، ونتيجة لذلك تستطيع هذه الدول أن تبادل هذه الموارد الاستراتيجية بالتكنولوجيا المتطورة ، والاحترام العالمي الذي يقلل من درجة تبعيتها لدول المركز .

وهكذا يتضح أن بناء الدولة وظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي ، وبخاصة في المجتمعات النامية التي لا تزال الدولة فيها بحاجة إلى تدعيم شرعيتها في وجه التنظيمات التقليدية القرابية التي ألفها المجتمع ، ونظم حياة أعضائه من خلالها لقرون طويلة . والدولة في قيامها بهذه الوظيفة تجمع الموارد من داخل المجتمع على شكل ضرائب ورسوم ، ومن خارجه على شكل تبرعات ، ومساعدات ، وقروض خارجية لتنظيم المجتمع وتوجيه جهود جماعاته وأفراده

نحو مشاريع ونشاطات مشتركة توجد الوحدة والانسجام بينهم ، وتخلق الولاء والانتماء للدولة على حساب الولاء والانتماء للأسرة او العشيرة ، أو الطائفة الدينية ، أو الإثنية .وتنتج الدولة لتحقيق ذلك أدوات فعالة وهي البيروقراطية التي تضطلع بتنفيذ توجهات الدولة ومخططاتها، والقوانين، والأنظمة، والتشريعات التي تضمن الإمتثال لمخططات الدولة وأهدافها الظاهرة منها والكامنة .

أما توزيع السلطة داخل المجتمع – وهو عنصر آخر أساسي من عناصر النظام السياسي –فإنه يخضع لمعيار ينظم هذا التوزيع ، وهذا المعيار كما اتضح أثناء العرض السابق هو معيار (ملكية الموارد) . فالفرد الذي يمتلك الموارد يمتلك السلطة، وفي العديد من الحالات فإن ملكية السلطة تترجم إلى مزيد من ملكية الموارد. فالطبقة العليا التي تمتلك الموارد وتترجمها إلى سلطة ونفوذ، تستغل هذا النفوذ أيضا لتدعيم مواردها وزيادتها. ولضمان السلام والاستقرار في المجتمع فإن الدولة تشجع وجود قنوات للحراك الاجتماعي يستطيع من خلالها بعض الأفراد الذين لا يمتلكون الموارد أن يحصلوا عليها ليزيدوا من مواردهم ويصلوا إلى مستوى الأفراد المتنفذين. كما أنها من خلال آليات المشاركة السياسية مثل البرلمانات ، والانتخابات النيابية تتيح الفرصة للأفراد والجماعات للحصول على درجة أكبر من السلطة والنفوذ، للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي على مستوى المجتمع. وغالبا ما يؤدي ذلك في عديد من المجتمعات النيابية إلى قيام هؤلاء الأفراد باستعمال النفوذ والسلطة التي توافرت لديهم وتحويلها إلى موارد مالية ومعنوية ترفع من مكانتهم الطبقية، وتدعم نفوذهم وسلطتهم .

وظيفة التماسك الداخلي للمجتمع والتعامل مع المعارضة

يعمل النظام السياسي من خلال أجهزته المختلفة على توحيد الجماعات المختلفة في المجتمع عن طريق الإقناع ، والتحفيز، وأحيانا عن طريق التهديد باللجوء إلى القوة سواء أكان التهديد مباشرا، أو غير مباشر. وقلما يلجأ النظام السياسي إلى اللجوء للقوة للقيام بهذه الوظيفة، إذ أن هناك عدداً من العمليات التي يعمل

من خلالها على اختيار مجموعة من القيم الثقافية والأهداف العامة ، والتركيز عليها من خلال وسائل الاعلام ، والمناهج المدرسية ، ومن خلال تبشير القادة والزعماء وأعضاء الصفوة السياسية والاجتماعية بها. مما يؤدي إلى توحيد مشاعر الجماعات المختلفة نحو هذه الأهداف والقيم المختارة ، ثم تقوم كل جماعة من هذه الجماعات بدورها ، ومن خلال مبادرتها بتبني هذه التفسيرات وإقناع أعضائها بالعمل بمقتضاها. ويتيح ذلك درجة مناسبة من التماسك الداخلي تتزايد حيويتها بتزايد التركيز على الأهداف العامة ، أو إعادة صياغة هذه الأهداف في ضوء المتغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية محليا وعالميا.

وبالطبع قد يكون هناك تفسيرات معارضة، أو جماعات معارضة للنظام السياسي السائد تطرح أهدافاً مغايرة للأهداف العامة . وهنا فإن النظام السياسي بما يتميز به من مرونة وامتلاك للموارد يتكيف مع هذا الواقع بعدة أشكال ، أهمها تقبل وجود هذه الأهداف المعارضة والعمل على الوصول إلى تفسيرات مشتركة، أو محاولة الاستفادة من هذه التفسيرات لإغناء التفسيرات العامة وإعطائها زخما جديدا. وهذا ما يحدث في الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تتقبل وجود جماعات معارضة منظمة في شكل أحزاب ، أو حركات سياسية. وتنظر الى هذه المعارضة نظرة إيجابية فهي تجسد حرية الرأي والرأي الآخر ، وتمثل درجة من الرقابة على عمل النظام الديمقراطي بقواعد نزيهة في العمل ، بحيث تضع في قمة أهدافها المحافظة على الديمقراطية وعدم هدمها ، وتحقيق أهداف المجتمع كما تمثلها الأغلبية وليس الأقلية . كما تلتزم المعارضة في هذه المجتمعات بالدعوة إلى تفسيراتها وأهدافها بشكل سلمي، دون تهديد، أو ابتزاز ، وباستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية المتاحة. والتعايش الودي مع المعارضة بهذا الشكل يتطلب بعض الشروط المؤسسية أهمها : وجود المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمانات ، والأحزاب ، ودور النشر الحرة، ووجود التشريعات التي تضمن الحريات الشخصية ومنها حرية التفكير، وحرية الرأي والعقيدة. أضف إلى ذلك ضرورة توفر قاعدة مرنة للتعليم وإنتاج الأفكار تتمثل بالمدارس والجامعات الحرة ، ومراكز الأبحاث ، تقوم على فلسفات تربوية وديمقراطية تنمي الشخصية الإنجازية المستقلة

التي تتميز بالفردية ، والتفكير المستقل، والروح الإنجازية. كذلك فإن مثل هذه الشروط تتضمن أيضا قاعدة اقتصادية متطورة توفر للمجتمع فائض إنتاجي مناسب لازدهاره وتطوره ، وتحقيق الأهداف العامة ، وتوفر للأفراد الرفاهية ورغد العيش ، والإحساس بالأمن المادي بما يتيح لهم الوقت والرغبة في التفكير، والتعبير ، والمشاركة في المؤسسات والعمليات السياسية.

وقد يتكيف النظام السياسي مع وجود المعارضة بشكل مختلف عن الشكل الديمقراطي الذي اتضح في السطور السابقة ، حيث يعمل على احتواء المعارضة ، ودمجها في النظام نفسه ، على شكل مؤسسات جديدة، أو أفكار وتفسيرات جديدة، بعد تطعيمها بالمؤسسات ، والأفكار والتفسيرات القائمة والعامة التي يتبناها النظام السياسي . وغالبا ما يحدث هذا التكيف في المجتمعات ذات الموارد القليلة، أو الفقيرة نسبيا ، التي يتسبب الحرمان المادي السائد فيها في أضعاف قدرة الجماعات والأفراد على تشكيل الأحزاب ، والحركات السياسية، والمشاركة فيها، نظرا لانشغالهم الشديد جل وقتهم في تأمين ما يكفي لمعاشهم ومعاش أسرهم في مجتمع يعاني من نقص السلع والخدمات، وفرص العمل .

ويستطيع النظام السياسي في هذه المجتمعات بما يمتلكه من موارد ، وفرص لامتلاكها، أن يغري عديد من أصحاب التفسيرات المعارضة بتعديل هذه التفسيرات ودمجها في التفسيرات العامة للنظام السياسي السائد بالمناصب ، أو الفرص التي تتيح لهم تحسين حظوظهم في هذه المجتمعات . وغالبية الجماعات والأفراد في هذه المجتمعات لا يمتلكون دخولا خاصة بهم، أو استثمارات خاصة بهم، وإنما يعيشون مما تتيحه لهم الحكومات من فرص عمل ورواتب وإعانات ، بدونها يتعرضون للفاقة والعوز. ويسود مثل هذا الواقع في عديد من الدول النامية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وهي مجتمعات لا تمتلك قاعدة اقتصادية فعالة، ومرنة، أو قاعدة مرنة للتعليم وإنتاج المعلومات ومراكز أبحاث تسمح للأفراد بالحراك الاجتماعي خارج إطار النظام السياسي ، بحيث يتمكنون من تحسين حظوظهم وتدعيمها باستمرار من خلال استثماراتهم الخاصة. كما أن نظم التعليم ، ووسائل الاعلام ، وطرق التربية تعمل جميعها على تكريس ما هو قائم،

وإعادة إنتاجه دون تعديل ، أو تغيير مما يجعل تطوير أهداف جديدة ، أو تفسيرات جديدة يتم تبنيها على نطاق واسع أمراً صعب التحقيق .

وهناك شكل ثالث لتكيف النظام السياسي مع المعارضة هو القمع والتنكيل، إذ قد يوجه النظام السياسي أجهزته إلى استخدام العنف بشكل سافر، وواسع النطاق كلما قامت جماعة للمعارضة، أو كلما تبنت جماعة ما تفسيرات ، أو أهداف ، مخالفة لما تتبناه هي وتبشر به. وهذا ما يحدث عادة في المجتمعات الديكتاتورية الفقيرة في أفريقيا ، وأميركا اللاتينية بشكل خاص حيث تقوم أجهزة الدولة بملاحقة المعارضة، وزجهم في السجون ،أو إعدامهم دون محاكمات حقيقية. ويسود مثل هذا الشكل من التكيف مع المعارضة في الدول التي تتميز بالتخلف اقتصاديا واجتماعيا نتيجة لعدم امتلاك هذه الدول لقاعدة إنتاجية مادية متطورة توفر فائضا إنتاجيا للجميع يكفي متطلبات الحكومة وأجهزتها ، ويكفي جماعات السكان المختلفة . كما تسود هذه الدول الأحكام العرفية التي تكمم الأفواه ، وتمنع حرية الرأي والرأي الآخر ، وتجعل معارضة ما تمليه الحكومات أمرا محفوفا بالمخاطر وهو ما كان يحدث في عديد من جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا ، وأدى إلى انهيار هذا الاتحاد مؤخرا وتفتته . ويحدث أيضا في بعض الديكتاتوريات العسكرية الأفريقية التي تحكم بعض المجتمعات الفقيرة والمتخلفة في هذه القارة .

الأمن الخارجي

يتميز النظام السياسي بوجود منطقة نفوذ تحتكر فيها شرعية السلطة ، والقوة ، وضبط المجتمع، وهي الحدود المعترف بها دوليا لكل دولة من الدول وغالبا ما تتعرض هذه الحدود للتهديد من السلطات السياسية المجاورة إما بسبب نزاعات أيدولوجية – كما هو الحال بين كوريا الشمالية ذات الأيديولوجية الاشتراكية وكوريا الجنوبية ذات الأيديولوجية الرأسمالية .·أو قد يتسبب هذا التهديد عن نزاع اقتصادي على الموارد المادية مثل المعادن الثمينة ، والمياه . لذلك يجد كل نظام سياسي أن عليه أن يطور أجهزته وقدراته لفرض هيبته داخل المجتمع

على الجماعات والأفراد الذين يكونونه محققا بذلك التماسك الداخلي المطلوب كما اتضح لنا –وخارج المجتمع في وجه الأنظمة السياسية الأخرى المنافسة ، أو الطامعة .

ويلجأ النظام السياسي لحماية أمنه الخارجي عادة إلى عدة وسائل ، أهمها : تطوير قدراته القتالية من خلال الإنفاق العسكري ، وإقامة تحالفات عسكرية مع أنظمة اخرى حليفة . وبينما تميل الدول النامية بشكل عام إلى الإستثمار في قواتها المسلحة وزيادة إنفاقها العسكري باستمرار ، فإن الدول الصناعية الحديثة تميل إلى إقامة التحالفات العسكرية الواسعة . فقد انفقت الدول النامية ، ولا تزال ، مليارات الدولارات سنوياعلى التسليح ، وعلى تحديث معداتها العسكرية التي قلما تستخدم بكفاءة مناسبة في الاشتباكات المتقطعة، أو الحروب المتواضعة التي تخوضها هذه الدول .

أما الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنشأت تحالفا عسكريا ضخما هو حلف الناتو لضمان أمنها الخارجي في وجه التهديد الذي كان يتمثل في الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي والذي كان قد أنشأ تحالفا عسكريا آخر هو حلف وارسو . وعمل هذين التحالفين الضخمين على إطالة أمد الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي الغربي ، والاشتراكي الروسي إلى ما يزيد على ثلاثة عقود . لكن بعض الثغرات الكامنة في المعسكر الاشتراكي، وعدم قدرته على تحقيق فائض إنتاجي غذائي وسلعي لعامة الناس ، وتركيزه على الاستثمارات العسكرية على حساب الاستثمارات المدنية أدى في النهاية الى ضعف هذا المعسكر وانهياره ، ليخرج المعسكر الرأسمالي الغربي منتصرا ، ومهيمنا . وقد استفاد هذا المعسكر المنتصر من جوانب القوة التي تتميز بها الرأسمالية الصناعية الحديثة ، وأهمها الاستثمارات المدنية الواسعة ، والاستثمارات العسكرية المتطورة ، وقدرة النظام على حفز الأفراد والجماعات للعمل والإنتاج باستخدام تكنولوجيا مدنية متطورة حققت لعامة الناس مستوى معيشي متقدم وقدمت لهم فائضا متزايدا من السلع الغذائية والخدماتية ، جسدت لهم باستمرار تفوق الرأسمالية وعمقت ولائهم لها ، وارتباطهم بها فحقق رغد العيش لسكانه، والنفوذ الواسع والهيمنة في العالم ككل .

الفصل الخامس
التغيرالاجتماعي والتنمية والتحديث والسياسة الاجتماعية

تمهيد .

تعريف التغيرالاجتماعي.
النظريات المفسّرة للتغيرالاجتماعي.
النظريات الخطّية التطورية.
ابن خلدون .
فرديناند تونييز.
هربرت سبنسر.
كارل ماركس.
فرانسيس فوكوياما.

النظريات الدائرية (أو نشوء وسقوط الحضارات) .
إدوارد شبنجلر.
آرنولد توينبي.
فلفريدو باريتو.
روبرت مايكلز.

التنمية والتحديث -تعريف التنمية .
النظريات المفسرة للتنمية والتحديث .
نظرية التحديث، نظرية تحديث الشخصية، نظرية النظام العالمي الحديث، نظرية التبعية.

نظرية صراع الحضارات لصاموئيل هانتنجتون .

السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي .
تعريف التخطيط الاجتماعي، أنماط التخطيط .
السياسة الاجتماعية والتشريع الاجتماعي .

تمهيد

أوضح الفصل الثاني من هذا الكتاب أن هناك قوانيناً عامة تخضع لها الظاهرة الاجتماعية في وجودها وتطورها سواء أكانت مؤسسة إجتماعية ، أو جماعة اجتماعية ، أو بنى رمزية. ومن هذه القوانين العامة التي أوضحها الفصل أن الظاهرة الاجتماعية تقوم على أساس مادي هو سبب وجودها . أما القانون الثاني الذي يرتبط مباشرة بمحتوى هذا الفصل حول التغير الاجتماعي والتنمية فينص على أن أي تغير في الأساس المادي يؤدي إلى تغير في الظاهرة الاجتماعية ككل . وبالتالي فمن الضروري لفهم وتحليل اتجاهات التغير في الظواهر الاجتماعية أن يتم التركيز على تحليل التغيرات في الأساس المادي واتجاهات هذه التغيرات .

وسنرى في تحليلاتنا في هذا الفصل أن عدداً من المنظرين الاجتماعيين وبخاصة أصحاب النظريات الخطّية في تفسير التغير الاجتماعي من أمثال ابن خلدون ، وكارل ماركس ركزوا على فهم طبيعة الأساس المادي والتغيرات التي تحدث فيه لتوضيح التغير في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية . فأوضح ابن خلدون أن أي تغيرفي طبيعة البيئة، وأنماط العمل والإنتاج يؤدي إلى تغيرفي أخلاق البشر ، أي في عاداتهم وتقاليدهم ، وقيمهم ، وأنماط معيشتهم . أما ماركس فقد أوضح أن التغير في قوى الإنتاج، وبخاصة في وسائل وأدوات الإنتاج يغير طبيعة العلاقات الاجتماعية النمطية السائدة في المجتمع سواء أكانت مؤسسات وبنى اجتماعية ، أو جماعات طبقية في المجتمع .

أما أصحاب النظريات الدائرية الذين يحللون التغير في الحضارة وفي المجتمع فأوضحوا، وبخاصة أوزفولد شبنجلر، وآرنولد توينبي أن الحضارات متعضيات حية ، أو كائنات بيولوجية تولد ، وتنمو ، وتموت .

كذلك أوضح منظرو التنمية والتحديث أن انتقال المجتمع من مرحلة التقليدية إلى مرحلة التحديث ، أو من مرحلة المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم يتطلب تغيرات مادية أساسية تدعم التصنيع كنمط إنتاجي أساسي في هذه المجتمعات . مما ينتج عنه إرتفاع في مستوى الدخل القومي ، ومعدل دخل الفرد ،

وتحسن أيضاً في مستوى المعيشة للأسر والأفراد تزيد فرص اكتسابهم للمهارات المناسبة للمشاركة بفاعلية في عمليات الإنتاج والتطوير في المجتمع .

كذلك أوضح الفصل الثاني من هذا الكتاب أن الظاهرة الاجتماعية توجد على مستويين متفاعلين هما : المستوى المجتمعي العام، والمستوى الثنائي، أو مستوى الجماعات الصغيرة وبالتالي فإن التغير والتنمية يجب أن تحللاً كعمليتين تؤثران على هذين المستويين . فعلى المستوى الأول والذي يتعلق بالتغيرات التي تصيب البناء الاجتماعي ومحتوياته من نظم ، وجماعات يتبدى التغير في النسق ككل في انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية مثلا، أو من الاشتراكية إلى الرأسمالية، أو في انتقال المجتمع من التقليدية إلى التحديث .وترتبط هذه التغيرات بعوامل وعمليات ذات طبيعة مادية مثل التكنولوجيا، والتصنيع ، والتحفيز ، وطبيعة السلطة السياسية –كما سيتضح في هذا الفصل

أما على مستوى العلاقات الثنائية ، ومستوى الجماعات فيوضح هذا الفصل أن التغير في العلاقات على هذا المستوى يرتبط أيضا بالأساس المادي لها والذي يتمثل في تملك الموارد . فالتغير في نمط تملك الموارد على هذا المستوى يؤدي إلى تغيرات واضحة في العلاقات الاجتماعية فيه .

كما أوضح الفصل الثاني أيضا أن هناك قوى وعمليات تتوسط بين الأساس المادي والمكونات الرمزية في الظاهرة الاجتماعية وتؤثر على اتجاهات التغير في هذه المكونات . ومن هذه القوى ، أو العمليات الوسيطة السلطة السياسية ، وجماعة الصفوة ، أو النخبة من المتنفذين ، وقادة الرأي ، والمفكرين . إذ تستطيع هذه القوى ، وبخاصة السلطة السياسية أن تحشد مواردها مستعينة بالنخبة من المفكرين لتقديم تفسيرات للتغيرات في الأساس المادي تقود إلى استجابات من جماعات المجتمع لنبذ اتفاقات وتوقعات وممارسات اجتماعية تراها السلطة السياسية غير مناسبة في فترة من الفترات . مما يؤدي إلى إضعاف وجود وقوة الظاهرة الاجتماعية التي تشكل هذه التوقعات والممارسات جزءا أساسيا منها. وقد توجه السلطة السياسية جهودها متحالفة في ذلك مع جماعات الصفوة ، أو جزء منها لتقديم تفسيرات جديدة للظاهرة الاجتماعية بما يؤدي إلى استجابات

وممارسات جماعية جديدة تختلف عما كان سائدا في المجتمع من قبل .وقد ركز فلفريدو باريتو بشكل خاص على الصفوة ، ودورها في التغير الاجتماعي – كما سيتضح في هذا الفصل – موضحا قيامها بتقديم تفسيرات لطبيعة الواقع . كما أوضح كارل ماركس قيام الصفوة الحاكمة أو السلطة السياسية ، بتقديم مبادئ وأفكار لبقية المجتمع تصبح هي المبادئ والأفكار السائدة فيه، والمسيطرة عليه.

نظريات التغير الاجتماعي

النظريات الخطّية التطورية

تستخدم النظريات الخطّية التي تفسر التغير الاجتماعي مفاهيماً عامة مثل : النمو ، والتطور ، والتقدم للإشارة إلى عملية زيادة التعقيد في البناء الاجتماعي ومكوناته . فالتغير في تحليلات أوجست كونت وإميل دوركايم ، وابن خلدون يعني التقدم والتطور من مرحلة بسيطة إلى مرحلة أكثر تعقيدا وكفاءة ، تزداد فيها الوظائف التي تقوم بها هذه الأبنية الإجتماعية بما يزيد من درجة سيطرة المجتمع على البيئة الطبيعية لتحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان.

وتقوم هذه النظريات على افتراض وجود مراحل للتطور تمر بها المجتمعات البشرية من مرحلة إلى أخرى نتيجة عوامل معينة تغير في طبيعة المجتمعات بالتدريج . وترقى هذه العمليات إلى مستوى القوانين الحتمية في غالبية هذه النظريات . ويتم فيما يلي استعراض بعض هذه النظريات الخطّية[126] .

---

(126) حول هذه النظريات ، أنظر : فادية الجولاني ، التغير الاجتماعي : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1993 ، ص ص 82-158 . وأيضا : محمد الدقس ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، عمان، دار مجدلاوي ، 1987 ، ص ص 71 _ 107 ؛ وأيضا : مريم أحمد مصطفى ، التغير ودراسة المستقبل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985 , ص ص 251 – 295 ، وأيضاً :
T.B. Bottmore, Sociology : A Guide to Problems and Literature, 2nd ed., London, George Allen and Unwin, 1971.

ابن خلدون

يستخدم ابن خلدون ـــ كما مر معنا في الفصل الأول من هذا الكتاب - مفاهيم نظرية محدودة لتفسير عملية تغير المجتمع من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد . وهذه المفاهيم هي : مفهوم النحل من المعاش ، أو طبيعة نمط الانتاج السائد ، ومفهوم العصبية ، أو نمط العلاقات السائد ، إضافة إلى مفهومي البداوة والتحضر .

ويقرر ابن خلدون باستخدام هذه المفاهيم أن المجتمع العربي الذي كان يدرسه باستخدام منهج استقرائي تاريخي يتطور من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر وأن العوامل التي تؤدي إلى هذا الانتقال هي : تغير النحل من المعاش أو نمط الإنتاج ، وتغير نمط العصبية السائدة فيه. فبينما يكون نمط الإنتاج في المجتمع البدوي نمط رعوي يقوم على استغلال البيئة الطبيعة في الرعي وتربية الحيوانات والعيش من منتجاتها ، فإن نمط الإنتاج في البيئة الحضرية حرفي - تجاري يقوم على تشكيل السلع والخدمات من مواد البيئة الطبيعية وبيعها مقابل ربح مالي، والعيش من تراكم هذه الربح .

ومع هذا التغير في نمط الإنتاج تتغير أيضاً طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس ، فهي - أي العلاقات الاجتماعية - قرابية في المجتمع البدوي بسبب عمل الأقارب سوياً في استغلال بقعة من البيئة الطبيعية ، وبسبب تشابهم في المهارات والحاجات . مما ينتج عنه عصبية قوية تقوم على رابطة القرابة ، كما تقوم على هذا التشابه في المهارات والحاجات أيضاً . ولكنها في المجتمع الحضري ونتيجة زيادة عدد السكان في هذه المجتمع ، وتنوع أحوالهم ، وأصولهم ومنابتهم ، ونتيجة لنمط الإنتاج الحرفي - التجاري الذي يعملون فيه فإن العلاقات القرابية بينهم تضعف وتتراجع ، ويحل محلها علاقات تعاقدية غير قرابية، تقوم على تبادل المنافع والمصالح .

فرديناند تونييز

يستخدم تونييز مفاهيم نظرية محددة أيضاً لتفسير عملية التغير الاجتماعي أهمها : المجتمع المحلي ، والمجتمع ، والعلاقة التعاقدية ، وهو يرى أن المجتمع الإنساني يتغير من مرحلة المجتمع المحلي التي تتميز بالبساطة وسيادة العلاقات القرابية وعلاقات الجوار القائمة على المعرفة الشخصية إلى مرحلة المجتمع كبير الحجم الذي يتميز بالتعقيد والتنوع ، وسيادة العلاقات التعاقدية القائمة على المصالح كما تحددها القوانين الوضعية .

وخصائص المجتمع المحلي عند تونييز ، وهي التي تميز المجتمعات البسيطة مثل القرابه ، والجيرة ، تتشابه إلى حد ما مع الخصائص التي قدمها تشارلز كولي للجماعة الأولية من حيث صغر الحجم ، وقيامها على المعرفة الشخصية الوثيقة ، والارتباط العاطفي بين أعضاء هذه الجماعة، إضافة إلى تأثيراتها العميقة على شخصيات الأعضاء فيها .

كما أن خصائص المجتمع الكبير عند تونييز – الذي يتميز بكبر الحجم ، وتنوع الجماعات البشرية في أصولها ، ومنابتها، وثقافاتها ، وقيام العلاقات الاجتماعية فيه على التعاقدية الرسمية – تتشابه إلى حد كبير مع الخصائص التي قدمها تشارلز كولي للجماعة الثانوية من حيث قيامها على المصالح المتبادلة ، وضعف تأثيرها على شخصيات الأعضاء فيها .

ويمكن القول بالتالي أن المجتمع المحلي هو مجتمع الجماعات الأولية ، أما المجتمع فهو مجتمع الجماعات الثانوية. ويبدو تونييز في تحليله هذا للانتقال والتحول في المجتمع الأوروبي من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد ، أو من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الحديثة – كما يوضح إميل دوركايم – يحمل كثيراً من الشوق العاطفي لبساطة المجتمعات المحلية ، ويعكس مدى معاناة الأنسان الأوروبي الحديث في بداية نشوء المجتمع الحضري – الصناعي الحديث نتيجة فقدانه الروابط العاطفية الحميمة للقرابة والجيرة . وهي معاناة لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما اعتاد الانسان الغربي على بيئة المدينة ، وبيئة المصنع بما فيهما

من تنوع ، وإثارة، كما ظهرت جماعات جديدة هي الجماعات الاختيارية أغنته عن الأقارب وجماعات الجيرة القديمة .

هربرت سبنسر

يعد هربرت سبنسر أحد ممثلي الداروينية، فقد عكس أكثر من أي منظر آخر تأثره بمؤلفات تشارلز داروين ، وبخاصة كتابه (أصل الأنواع) ، في تحليلاته الاجتماعية، وبخاصة تحليله النظري للتطور الاجتماعي . فقد قام سبنسر في كتابه (دراسة علم الاجتماع) باستخدام عدد من المفاهيم التي طورها داورين مثل : التنوع البنائي ، والتخصص الوظيفي ، والإرتقاء التكيفي لتحليل عملية التغير في المجتمع التي نظر اليها على أنها عملية تطور طبيعية تشبه التطور البيولوجي ، تؤدي بالمجتمع إلى الوصول إلى مرحلة أعلى في الارتقاء التكيفي .

ويوضح في نظريته أن المجتمع الإنساني ينتقل في تطوره من مرحلة التجانس إلى مرحلة اللاتجانس . ويكون المجتمع في المرحلة الأولى بسيط البناء غير متخصص الوظائف . فالبناء الواحد مثل الأسرة ، أو الجيرة مثلاً ، يقوم بعدد كبير من الوظائف مثل الوظيفة الإنتاجية ، والاستهلاكية، ووظيفة الحماية ، والترفيه ، والوظيفة الدينية ، ويرى سبنسر أن ذلك يضعف قدرة البناء على القيام بوظائفه ، ويؤدي بالتالي إلى عدم الكفاءة في القيام بهذه الوظائف .

أما المجتمع اللامتجانس فإنه معقد التركيب أو البناء ، نتيجة لتنوع الأبنية الاجتماعية التي يتضمنها وتكاثر أعدادها. ونتيجة لذلك يظهر التخصص الوظيفي، فيتخصص كل بناء بوظيفة واحدة مما يؤدي إلى زيادة قدرته على القيام بهذه الوظيفة ، ويؤدي أيضاً إلى تأدية هذه الوظيفة بكفاءة كبيرة تيسر الوصول إلى مرحلة أعلى من الإرتقاء التكيفي .

وترتبط عملية التنوع البنائي ، وكذلك عملية التخصص الوظيفي في تحليلات سبنسر بعوامل بيولوجية إلى حد كبير وأهمها ازدياد حجم المجتمع الذي

يؤدي إلى ظهور حاجات ووظائف جديدة يجب تلبيتها فتتفرع الأبنية الاجتماعية وتتنوع نتيجة لذلك لتتمكن من القيام بهذه الوظائف الجديدة فيتعقد تركيب المجتمع ويظهر التخصص الوظيفي ، وتزداد القدرة التكيفية .

اعتبر سبنسر في حياته (في نهاية القرن التاسع عشر) ممثلاً للداروينية الاجتماعية –كما أتضح سابقاً– واشتهر بمحاولة توحيد النظرية الاجتماعية مع النظرية الداروينية فأكد في كتاباته على أن المجتمع جزءاً من الطبيعة يخضع لقوانينها . كما طالب بعدم التدخل في عملية التطور مؤكداً على أن المجتمع يخضع في تطوره لقوانين خاصة به هي جزء من القوانين الطبيعية ، وتدخل الدولة أو الجماعات الأخرى في هذه العملية يعيقها ، وقد يؤدي إلى نتائج سلبية . وقد أعجبت الطبقة الرأسمالية الصاعدة بهذه الأفكار سيما وأنها كانت تطالب بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد فتبنت أفكار سبنسر أيضاً مما أعطاه مزيداً من الشهرة والنفوذ الأكاديمي .

كارل ماركس

يستخدم كارل ماركس في نظريته حول التغير الاجتماعي مفاهيم نظرية غنية ، وفعالة ، أهمها : قوى الإنتاج ، والطبقة الاجتماعية ، والبنية التحتية ، والبنية الفوقية ، والاستغلال ، والاغتراب . وانشغل ماركس مثله في ذلك مثل إميل دوركايم ، وماكس فيبر في تحليل عملية انتقال المجتمع الأوروبي الغربي من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الحديثة . ولم يقم بتحليل خصائص مرحلة الإقطاع لكنه قام بتقديم تحليلات مفصلة للمرحلة الرأسمالية الحديثة فأوضح العوامل التي أدت اليها ، كما أوضح خصائصها البنائية بالتفصيل ، وقدم تنبؤات حول مستقبلها.

وتوضح نظريته ذات البعد التاريخي والتي تسمى أحياناً بالمادية التاريخية أن المجتمع الإنساني يتطور من مرحلة إلى أخرى بفعل تطور قوى الإنتاج ، ودور الطبقة الثوري ماراً بالمراحل التاريخية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث من هذا الكتاب ، وهذه المراحل هي :

المرحلة المشاعية

تتميز هذه المرحلة بعدم امتلاك الإنسان لقوى إنتاجية ملحوظة ، إذ كان يعتمد فيها على الجمع والالتقاط لإشباع حاجاته وضمان بقاءه على قيد الحياة . ولم يعرف الإنسان الملكية في هذه المرحلة وبالتالي لم يعرف التمايز الطبقي ، إذ كان الجميع متساوون وقريبون ، أو ملاصقون للطبيعة ، يشبعون حاجاتهم البيولوجية مباشرة من أنهارها ، وأشجارها ، وحيواناتها ، وطيورها.

وتمثل هذه المرحلة بالنسبة لماركس مرحلة سعادة للإنسان الذي لم يعرف فيها الاغتراب ، أو الانفصال عن نتاج عمله ، أوعدم القدرة على امتلاك القرار. فالاستغلال لم يكن قد وجد بعد ، والحضارة لم تكن قد تراكمت بحيث تبعد الإنسان عن الالتصاق المباشر بالبيئة الطبيعية .

مرحلة المجتمع البدائي

تطورت قوى الإنتاج ، وبخاصة أدوات ووسائل الإنتاج في هذه المرحلة عن المرحلة التي سبقتها بحيث مكنت الإنسان من إنتاج فائض غذائي وبخاصة في المجتمعات الزراعية القديمة التي نشأت في أحواض الأنهار مثل حوض نهر النيل ، وحوض دجلة والفرات . كما وفرت طبقة العبيد التي وجدت في هذه المرحلة الأيدي العاملة لإنتاج هذا الفائض ، وشن الحروب المتبادلة، وبناء صروح حضارية لا يزال بعضها ماثل للعيان حتى الآن وهي من مخلفات اليونان القدماء والرومان والفراعنة.

ومن الواضح أن الملكية الفردية التي ظهرت في هذه المرحلة قسمت المجتمع إلى طبقتين : طبقة الأحرار الذين يملكون الفائض الإنتاجي ، ويحكمون المجتمع ، وطبقة العبيد الذين لا يملكون سوى قوت يومهم ، وليس لهم دور في حكم المجتمع وتسيير شؤونه .

وقد أدت التغيرات المستمرة في وسائل وأدوات الإنتاج إلى انتقال المجتمع

إلى مرحلة جديدة أكثر تطوراً هي مرحلة الإقطاع حيث اعتمد المجتمع في معيشته على الإنتاج الزراعي الكبير اعتماداً كلياً .

مرحلة الإقطاع

مكنت التطورات في وسائل وأدوات الإنتاج الإنسان من إنتاج المزيد من الفائض الزراعي الذي أصبح كافياً لإطعام أعداد كبيره من الناس سواء أكانوا المنتجين المباشرين أي الفلاحين ، أو المستفيدين من هذا الإنتاج والمستغلين لهم ، وهم الإقطاعيون . وأنقسم المجتمع بالتالي إلى طبقتين ، هما : طبقة الإقطاعيين الذين يملكون الأرض ومن عليها من حيوانات وبشر ، وطبقة الفلاحين الذين يعملون في الأرض لدى الإقطاعيين وينتجون لهم . وأصبح كل إقطاعي يستقل بإقطاعيته أو إمارته فانتشرت الإقطاعيات في أوروبا ، بعد أن انهارت الإمبراطوريات القديمة ، وبخاصة الامبراطورية الرومانية نتيجة استنزاف الفائض الإنتاجي في الحروب المستمرة ، وفي دعم الأطراف البعيدة عن مركز الإمبراطورية .

وكانت العلاقات بين هذه الإقطاعيات المتنافرة والمتنافسة علاقة خصومة ، وحروب ، أو تحالف مؤقت لشن مزيد من الحروب . وتميزت هذه المرحلة أيضاً بمعاناة الإنسان من الاستغلال الذي كانت تمارسه طبقة الإقطاعيين .

وقد انهار المجتمع الإقطاعي فيما بعد نتيجة لتطورات في وسائل وأدوات الإنتاج في المدينة وليس في القرية بعد أن تمكنت المدينة من ابتكار وسائل جديدة للحصول على الثروة تقوم على الملاحة والتجارة واستثمار البحار . كما تمكنت الطبقة الوسطى الصاعدة في المدن والتي ضمت التجار، والحرفيين ، والعلماء من استثمار اختراع مادي جديد وهو البارود لدك حصون وقلاع الإقطاعيين الذي هزموا شر هزيمة ، محررين في نفس الوقت طبقة الفلاحين من القهر والاستغلال . فانحدر هؤلاء بأعداد كثيفة إلى المدن ليتحولوا إلى جيش كبير من الفقراء العاطلين عن العمل الذين تعرضوا من جديد لاستغلال الحرفيين وأصحاب المشاغل

والمصانع . وبدأت بذلك ملاح مرحلة جديدة بالتشكل وهي المرحلة الرأسمالية .

مرحلة الرأسمالية

بعد انهيار المجتمع الإقطاعي بدأ عصر جديدة يقوم على التصنيع لإنتاج السلع والخدمات ، وأسلحة الحروب . وقد مكن التصنيع بعض المجتمعات التي اعتمدته على نطاق واسع مثل المجتمعات الأوروبية الغربية من تحقيق وفرة غذائية حققت رغد العيش لسكانها ، كما تمكنت من تطوير أسلحة فتاكة حديثة لقهر خصومها وأعدائها . أما المجتمعات الأخرى التي لم تعتمد التصنيع والتي بقيت معتمدة على أنماط إنتاجية قديمة وبخاصة الرعوية والزراعية منها فقد بقيت على حالها تعاني من مشقة العيش ، وضعف القدرات القتالية . فانقسم العالم نتيجة لذلك إلى مجموعتين واسعتين من الدول وهي : الدول الصناعية المتقدمة التي تضم الدول الأوروبية الغربية، وسودها النظام الرأسمالي ومجموعة الدول المتخلفة، أو النامية ، وهي بقية دول العالم في آسيا وإفريقيا التي شكلت ما يسمى بدول الهامش أو المحيط في نظرية النظام العالمي، ويسودها نظام اقتصادي مختلط، أو تقليدي [127] .

ولا تزال الدول النامية تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن بسبب عدم قدرتها استيعاب وتبني الأنظمة الصناعية الحديثة مع ما يتطلبه ذلك من تغيرات في بنى المجتمع ، وبخاصة في القيم الاجتماعية ، وفي أنماط الشخصية السائدة في هذه المجتمعات .

مرت الرأسمالية نفسها بعدة مراحل في تطورها ابتداءً من القرن الرابع عشر الميلادي وهو بداية الاكتشافات الجغرافية الأوروبية التي أوصلت أوروبا إلى منابع ثروات الشرق في الهند والصين . وهذه المراحل هي : الرأسمالية التجارية،

127- للوقوف على مفاهيم ومقولات نظرية النظام العالمي ، أنظر :
Immanual Wallertein, The Modern World System, 1979, and :
Majduddin Omar Khayri, Jordan and the World System : Development in the Middle East, Frankfurt, Peter Lang Publishers, 1984.

والرأسمالية الإمبريالية، والرأسمالية الصناعية، والرأسمالية المعلوماتية وسيتم عرض أبرز خصائص كل مرحلة منها باختصار في الصفحات القادمة .

الرأسمالية التجارية

وتدعى أحياناً المركنتالية -كما اتضح سابقا - وكانت تقوم على تجميع الفائض الرأسمالي من خلال التجارة لذلك شكل التجار والمغامرون طبقة مهمة في المجتمع لما كان لهم من دور في تجميع الثروات وجلبها إلى أوطانهم حيث كانت تستخدم في تطوير صناعية السفن والأسلحة الحديثة للوصول إلى أسواقِ جديدة واستغلالها . وشهدت هذه الفترة تنافسا حادا وحروبا ضارية، للسيطرة على طرق التجارة ، ولتجميع الذهب والفضة . كان أولها الحروب ضد الدول الإسلامية التي كانت تسيطر على طرق التجارة العالمية حتى بدايات القرن الرابع عشر ، والتي كانت تحقق من خلال ذلك ثروات هائلة تنفقها على تطوير قوتها ، وتدعيم رخاء المجتمع الإسلامي . وكان النصر في هذه الحروب إلى جانب القوى الأوروبية التي هزمت الأسطول المراكشي في الغرب والأسطول العثماني في الشرق فخضعت لها نتيجة لذلك البحار ، وفقد العالم الإسلامي مصدرا أساسيا من مصادر ثرواته فضعفت دولة وأهمها في هذه المرحلة دولة المماليك الشراكسة في مصر وبلاد الشام، والمغاربة في شمال أفريقيا وتراجع مستوى الحياة بين مواطنيه .

وبعد ان استقرت السيطرة على البحار وعلى طرق التجارة للأوروبيين بدأت مرحلة تنافس وحروب فيما بينهم ، وبخاصة بين اسبانيا والبرتغال من جهة وبين بريطانيا من جهة أخرى . ثم قامت الحروب البحرية والبرية بين بريطانيا وفرنسا استمرت حتى نهايات القرن التاسع عشرالميلادي .

الرأسمالية الإمبريالية

وهي مرحلة أخرى من مراحل تطور الرأسمالية الحديثة قادت اليها الحروب

المتواصلة بين القوى الأوروبية للسيطرة على منابع الثروات ، وبخاصة الذهب والفضة ، والمواد الخام . فبدأت هذه الدول في احتلال البلدان غير الأوروبية وتحويلها إلى مستعمرات لاستخراج المواد الخام منها ، وتصريف المنتجات الأوروبية فيما بعد ، وبخاصة بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا .

وفي هذه المرحلة تم اكتشاف أجزاء جديدة من العالم مثل الأميريكيتين واستعمارهما من قبل اسبانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا . كما تم احتلال غالبية المستعمرات الأوروبية في آسيا وأفريقيا ، وبخاصة الهند ، وأجزاء واسعة من أفريقيا ، وأجزاء عديدة من الوطن العربي ، وبخاصة مصر، والجزائر، وتونس .

وعملت القوى الأوروبية على إدخال نمط الإنتاج الرأسمالي إلى البلدان الفقيرة المستعمرة لكن دون نجاح يذكر بسبب قطع سلسلة التطور الإنتاجي الطبيعي في هذه البلدان ، وبسبب الإفقار المتواصل لها نتيجة استنزاف خيراتها . ولا تزال غالبية هذه البلدان تعتمد نمطا إنتاجيا مختلطا تقليدي أو اشتراكي في غالبية الأحيان مطعم ببعض المشاريع الرأسمالية المحدودة – كما اتضح في فصل سابق .

وقد مهدت الرأسمالية المركنتالية والرأسمالية الإمبريالية بما أدت اليه من تجميع للثروات الهائلة في بريطانيا بشكل خاص إلى قيام الثورة الصناعية فيها حيث بدأت في بريطانيا أولاً ثم انتقلت إلى بقية الدول الأوروبية .

الرأسمالية الصناعية

وهي مرحلة أخرى متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية الحديثة قامت على تحقيق الفائض الإنتاجي وتجميع الثروات من خلال الصناعة . وقد بدأت بريطانيا التصنيع على نطاق واسع بمساعدة الثروات التي تجمعت لديها والتي حولت إلى منتجات تكنولوجية حديثة، وبخاصة الآلات الإنتاجية . فتمكنت المصانع البريطانية التي بدأت الاعتماد على القوى الآلية في الإنتاج في تحقيق فائض إنتاجي

سريع حقق تسويقه في أسواق العالم ، وبخاصة في أسواق المستعمرات البريطانية ثروات جديدة . كما تمكنت هذه القوى الآلية بريطانيا من تطوير أسلحتها الحديثة بشكل لم يسبق له مثيل بحيث أصبحت طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أقوى دولة في العالم ، وصفت بأنها الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .

اعتمدت الرأسمالية الصناعية في تطورها على العلم وعلى الإكتشافات العلمية التي تتحول إلى أدوات ، وأجهزة وآلات تزيد القدرات الإنتاجية للمجتمع أضعافا مضاعفة يوم إثر أخر. كما اعتمدت على التصنيع الواسع لإنتاج السلع والخدمات بشكل لم يسبق له مثيل مما حقق للإنسان ، وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية مستوى معيشي متقدم ، وحياة رغيدة سعيدة.

وهذا الاعتماد على العلم والمعلومات مهد لبدء مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية يتحدث عنها البعض تحت اسم رأسمالية المعلوماتية والشركات متعدية الجنسيات .

رأسمالية المعلوماتية، ومرحلة العولمة

مرحلة حديثة جداً من مراحل تطور الرأسمالية لا تزال طور التشكل ، تقوم على المعلوماتية وبخاصة برامج الحواسيب التي تحقق للشركات التي تطورها وتصنعها أرباحا خيالية . كما تقوم هذه الرأسمالية على الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ، ونظم الاتصال المعقدة التي تعتمدها هذه الشركات في الإدارة . وأصبحت العولمة نتيجة لذلك سمة العصر الحاضر، واصبح النظام العالمي الذي بدأ بالتشكل منذ بدايات التطور الرأسمالي أكثر رسوخا ، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار الاشتراكية ، وتفرد قطب واحد هو الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي ، وباعتماد المعلوماتية والشركات متعدية الجنسيات لضمان السيطرة على أكبر نسبة من السوق العالمية.

ولا يصل تحليل ماركس لمراحل تطور المجتمع إلى هذه المرحلة فهو لم يتحدث عنها ، إذ لم تكن هناك أدلة على تشكلها في المستقبل في الفترة التي عاش

فيها . لكن الحديث عنها مناسب هنا لارتباطها العضوي بمراحل تطور الرأسمالية. وقد تحدث ماركس بدلا عن ذلك عن مرحلة الاشتراكية وكان يرى ، ويؤمن ، أنها هي المرحلة التي ستلي مرحلة الرأسمالية الصناعية.

الاشتراكية

كان ماركس يعتقد أن المجتمعات البشرية ستصل إلى المرحلة الاشتراكية ثم المرحلة الشيوعية التي تعد بالنسبة له خاتمة المراحل ونهاية التاريخ . حيث يتحقق للإنسان فيهما ، وبخاصة في المرحلة الشيوعية – باستخدام التصنيع الرأسمالي – وفرة في الإنتاج تضمن مستوى معيشي مرتفع ، وعودة من جديد إلى الارتباط بالطبيعة بعد التخلص من الاغتراب الناتج عن الاستغلال الرأسمالي للجماهير .

توقع ماركس أن تتحول بريطانيا إلى الاشتراكية ثم تتبعها بقية البلدان الأوروبية الصناعية . لكن ذلك لم يحدث فبقيت بريطانيا رأسمالية حتى الآن ، وتحولت روسيا ليس من الرأسمالية إلى الاشتراكية – وإنما من الإقطاع والإنتاج الزراعي إلى الاشتراكية . ولم تحقق الاشتراكية للإنسان الرفاهية والسعادة كما حلم ماركس وإنما جلبت له المعاناة والفقر، وتدهور مستوى المعيشة . وقد انهارت الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي حديثا – وهو شئ لم يتنبأ به ماركس – وتحولت دول الاتحاد السوفياتي إلى الرأسمالية الصناعية، وسيكون عليها بذل كثير من الجهود للحاق بالدول الأوروبية والوصول إلى مرحلة الرأسمالية المعلوماتية .

أوحى انهيار الاشتراكية وفشل تنبؤات ماركس بتأليف عدد من الكتب المهمة في منتصف هذا العقد لعل أهمها كتاب فرانسيس فوكاياما المعنون (نهاية التاريخ وخاتم البشر) الذي يقرر فيه أن نهاية التاريخ ليست الشيوعية وإنما الرأسمالية الليبرالية كما هي موجودة في المجتمع الغربي [128]. فالرأسمالية تمكن هذا المجتمع من تحقيق الرفاهية لجميع أبناء المجتمع، والليبرالية تضمن لهم المساواة،

128- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ، ط1 ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993 .

والعدالة، والعلاقات الديمقراطية البناءة المدعمة من الدساتير والمواثيق الوطنية والعالمية، والممارسات الديمقراطية الحرة. وفشل الاتحاد السوفيتي وانهياره بالنسبة لفوكومايا فشل للماركسية نفسها التي وعدت الانسان بالرفاهية وفشلت في ذلك. ويؤكد فرانسيس فوكوياما على ذلك بقوله:

« فالمشروع الماركسي من ناحيةحاول النهوض بشكل متطرف من العدالة الاجتماعية على حساب الحريةعن طريق استئصال أوجه عدم المساواة الطبيعية بفضل الاهتمام بالحاجة لا بالموهبة، وإلغاء تقسيم العمل . وكل المحاولات التي ستسعى في المستقبل الى دفع المساواة الاجتماعية الى ما وراء نقطة ومجتمع الطبقة الوسطى ، عليها أن تأخذ في اعتبارها فشل المشروع الماركسي . ذلك أنه من أجل استئصال تلك الاختلافات التي تبدو لازمة ولا يمكن استئصالها ، كان محتما خلق دولة قوية (أي الإتحاد السوفياتي) إلى درجة بشعة . وقد كان بوسع الشيوعيين الصينيين أو الخمير الحمر في كمبوديا محاولة استئصال الفروق بين الريف والمدينة، أو بين العمل اليدوي والعمل الذهني ، ولكن ذلك ما كان ليتأتى الا على حساب تجريد الشعب كله من أبسط الحقوق . وقد كان بوسع السوفييت محاولة الاهتمام بالحاجةلا بالعمل أو الموهبة ، ولكن ذلك ما كان ليحدث إلا على حساب مجتمع فقد اهتمامه بالعمل[129] . "

وقد أدى قيام فوكوياما بنقد المشروع الماركسي إثر إنهيار الاتحاد السوفياتي، وتأكيده على أن الليبرالية ، أو الديمقراطية هي المنتصرة ، وهي التي ستنتشر في جميع البلدان النامية لا يعرف عنها إلا القليل حتى الآن . ولذلك فانني ساقوم فيما يلي بتوضيح نظرية فوكوياما في التغير الاجتماعي في البلدان النامية والتي توضح العوامل التي تؤدي بهذه المجتمعات النامية إلى التخلص من تخلفها والوصول إلى مرحلة الرأسمالية الليبرالية .

129- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ص ص 256.

فرانسيس فوكوياما

يستخدم فوكوياما في نظريته حول التغير الاجتماعي في العالم المعاصر عددا من المفاهيم التاريخية، والاقتصادية والفلسفية ، أهمها : الديمقراطية الليبرالية، والتيموس ، وميجا لوثيميا ، والإيسوثيميا . ويشرح في كتابة المشهور (نهاية التاريخ وخاتم البشر) معنى هذه المفاهيم فيوضح أن الليبرالية الديمقراطية تعني المشاركة الجماهيرية والتمتع بالحرية والرفاهية الاجتماعية . فهي تعتمد على العلوم الحديثة والتصنيع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، كما تحافظ على البيئة، وتحقق في نفس الوقت كرامة الانسان الذي يتمتع بمستوى معيشي لائق بهذه الكرامة توفره له المنتجات الصناعية والعلمية المتنوعة .

أما التيموس فيشير إلى إحساس الفرد بقيمته الذاتية وبأنه مساو للآخرين وليس أقل منهم بينما يشير مصطلح الميجالوثيما إلى الطغيان ، والمبالغة في تضخيم الذات وهو ينتشر في البلدان غير الديمقراطية مثل الديكتاتوريات الشرقية والافريقية والاشتراكية . أما الايسوثيميا فتشير إلى واقعية تقدير الذات ، أو التعادل مع الآخرين [130] وهو ما ينتشر في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية .

وهو يرى أن مجتمعات العالم جميعها تسير نحو الديمقراطية الليبرالية بسرعات متفاوتة ، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، والتجربة الشيوعية، وتحقيق الانتصار غير المشكوك فيه للديموقراطية الليبرالية . فمجتمعات العالم تمر في مرحلتين في تطورهما نحو الديموقراطية الليبرالية ، وهما : مرحلة الطغيان والديكتاتورية ، أو الميجالوثيما ومرحلة الديمقراطية الليبرالية، أو التيموس . وستتم مناقشة كل مرحلة منها فيما يلي . المجتمعات النامية تشهد عصراً من الطغيان والتسلط من قبل حاكم فرد هو الطاغية الذي ينطلق من مبالغة شديدة في تقدير ذاته لإلغاء مرحلة الطغيان ولديكتاتورية، أو الميجالوثيما. في هذه المرحلة تشهد المجتمعات، وبخاصة ذوات أبناء الشعب ، أو من مجموعة ديكتاتورية تحكم باسم عقيدة ما كالشيوعية مثلاً ، وتمارس القمع والطغيان لكل ما يخالف هذه العقيدة .

130- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ص ص 165 – 166 .

ولكي تتخلص المجتمعات النامية من هذه المرحلة وشروطها لابد من توفر شروط معينه ستتضح بعد قليل . ويؤكد فوكوياما على أن هذه الشروط اجتماعية – حضارية أكثر من كونها سياسية .

مرحلة الديموقراطية الليبرالية ،أو التيموس

وهي تلي مرحلة الطغيان ، ومرحلة الايسوثيميا ، وهي مرحلة حتمية لا بد للمجتمعات النامية أن تصل إليها وان طالت المسافة ، وتأخر الوصول . وفي هذه المرحلة تتمتع المجتمعات بفضل العلم والتصنيع بمستوى معيشي شديد التقدم ، كما يعيش الفرد ويمارس حرياته المختلفة في جميع المجالات محققاً كرامته الانسانية بشكل لم يسبق له مثيل .

ولتخلص مجتمعات دول العالم الثالث من طغيان الديكتاتورية (الاتحاد السوفياتي وتجربته) ، ووصولها إلى مرحلة الرفاهية ، أو مرحلة الديموقراطية – الليبرالية لابد من توفر عدد من العوامل أو الشروط بدونها سيكون من الصعب وصول هذه المجتمعات إلى مرحلة الديموقراطية – الليبرالية .وهذه العوامل ليست سياسية تماما، إنما هي حضارية – اجتماعية وعدم توفرها في الدول النامية شكل ولا يزال قيودا شديدة تحد من قدرة هذه الدول على الوصول إلى الديموقراطية الليبرالية بالرغم من أن أنظمة الحكم ، أو السلطة السياسية ، فيها ترغب بذلك ، وتعمل من أجله بما تملك من سلطات .لكن بعض عناصر الحضارة الوطنية ، وبعض جماعات ومؤسسات المجتمع تقاوم ذلك بأشكال مختلفة ظاهرة ومستترة . لذلك يؤكد فوكوياما على ضرورة توفر هذه العوامل أو الشروط الحضارية الاجتماعية [131] ، وأهمها ما يلي :

1- تطور البنية الاجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد ، وتقليل الفوارق الطبقية ، والإثنية بينهم ، وإنتاج عادات ذهنية مرتبطة بمثل هذا التطور .

131- فرانسيس فوكاياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ص ص 190 – 198 .

2- قيام المجتمع النامي بإيجاد وتدعيم مراكز للسلطة الوسيطة التي تتوسط بين الأفراد والدولة ، أي خلق وتدعيم مجتمع مدني سليم ، وفعال ، يتمكن الناس من خلاله من ممارسة حرياتهم دون ضرورة للاعتماد على الدولة فقط .

3- عدم المبالغة بالتميز القومي الذي قد يدفع المجتمع النامي إلى العزلة الحضارية والى ممارسة التعصب الثقافي ، مما يجعله يرفض اقتباس وتعلم ممارسات حضارية جديدة .

4- الوصول إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية تحل محل التفسيرات القديمة فغالبية القيم الدينية في الأديان المختلفة تدعم المساواة ، والتسامح ، وهما من القيم الأساسية للديموقراطية الليبرالية . وبالتالي من المهم التأكيد في التفسيرات الدينية الحديثة على مثل هذه القيم .

ويرى فوكوياما أن هناك أديان تعيق الوصول إلى الديموقراطية الليبرالية مثل الهندوسية التي ترفض التسامح والمساواة . أما الديانات السماوية التي تؤكد على التسامح والمساواة مثل الإسلام المعتدل فإنها تحبذ الشورى والديموقراطية ، وتيسر الوصول إلى الديموقراطية – الليبرالية .

5- توجه الصفوة السياسية والاجتماعية المخلص لدعم الممارسات الديموقراطية الليبرالية في الحياة اليومية بحيث تصبح قدوة لعامة الناس. ومن هذه الممارسات : حرية التعبير ، وحرية الاجتماع وإنشاء الأحزاب ، والمشاركة السياسية في الحكم .

ويؤكد فوكوياما على الدور الحاسم لهذه العوامل الحضارية والاجتماعية في نقل المجتمعات النامية إلى مرحلة الديموقراطية الليبرالية ، بقوله:

"وكل هذه العوامل (الإحساس بالهوية القومية ،والدين ، والمساواة الاجتماعية ، وتحبيذ المجتمع المدني ، والخبرة التاريخية بالمؤسسات الليبرالية) تشكل معا حضارة الشعب ، واختلاف الشعوب في هذه الامور يفسر كيف أن الدساتير الديموقراطية الليبرالية المتماثلة قد تؤدي مهمتها بكفاءة وسلاسة في دول

معينة ، ولا تؤديها بكفاءة في دول أخرى . كما يفسر السبب في رفض الشعب نفسه للديموقراطية في عصر وتبنيه إياها دون تردد في عصر آخر . ولابد لأي سياسي يسعى إلى توسيع مجال الحرية وتعزيز انتصاراتها من أن يدرك جيدا هذه القيود غير السياسية على قدرة الدول على الوصول بنجاح إلى نهاية التاريخ ، أي إلى الرأسمالية الديمقراطية[132] .

النظريات الدائرية (أو نشوء وسقوط الحضارات)

أوزفولد شبنجلر

عرض شبنجلر تحليلاته النظرية للحضارة والثقافة بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوربية في كتابة الذي حقق شهره واسعة في ذلك الوقت، وهو (سقوط الغرب). واستخدم مفاهيماً تاريخية وفلسفية فضفاضة في هذه التحليلات ، منها : الحضارة ،والثقافة ، والانحدار ، والتسامي أي اتصال الحضارات وتوارثها. وهو يرى أن الحضارة تمر بمراحل دائرية في تطورها من ولادة ، ونضوج ، وموت ، تماما كما يمر الإنسان بهذه المراحل . لكن بينما يمتد عمر الإنسان ليصل مائة سنة على أكبر تقدير ، فإن عمر الحضارة يصل إلى ألف عام في المتوسط . وعلى أساس هذا المعيار تنبأ بسقوط الحضارة الغربية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي ، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تكون قد أكملت عمرها ، وهو ألف عام كاملة .

ومن الواضح أن هذا المعيار الذي استخدمه شبنجلر معيار تعسفي ، أدى إلى انهيار تنبؤاته جميعها ، فالحضارة الغربية لم تنهار بعد ألف عام ، وإنما ازدادت قوة وتقدما ، وحيوية نتيجة قدرتها على مواجهة التحديات البيئية والدولية بنجاح بفضل ما تنتجه من وسائل مادية وغير مادية تساعدها على ذلك . وهذا هو جوهر نظرية عالم آخر سنأتي على مناقشة أفكاره أيضا وهو آرنولد توينبي .

132- فرانسيس فوكاياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ص 195 .

وقد ميز شبنجلر بين الحضارة والثقافة ، فالحضارة في رأيه تعني الهبوط والانحدار ، أما الثقافة فتعني ، أو تترافق مع مرحلة الصعود في المجتمع ، مقدما فرضية (التحجر الحتمي) . فبعد أن تسود الحضارة وتحاط بالمدن والترف تتراجع الثقافة وبخاصة عناصرها التي تؤدي إلى الابتكار ، والتجديد، والزخم . وميز شبنجلر بين ثماني حضارات كبرى ، وهي : المصرية، واليابانية ، والهندية ، والصينية ، والمكسيكية ، واليونانية الكلاسيكية ، والعربية ، والغربية . وتحليله لتاريخ كل منها وتطورها ، والمقارنة بينها جعلته يقدم تصورا دائريا للتطور ، أو التغير في المجتمع إذ تتواجه الثقافة والحضارة وتتفاعلا باستمرار ، وتتعاقبا السيادة في المجتمع في حالتي الصعود والانحدار حيث تسود الحضارة في حالة الانحدار.

آرنولد توينبي

على عكس أوزفولد شبنجلر الذي يبدو متشائما سوداويا وهو يقدم نظريته الحتمية لموت الحضارات دون أن يترك لها فرصة للمواجهة ، أو حل المشاكل ، فإن توينبي يرى أن هناك خيارات أمام الحضارات إلى جانب الانحدار . وتزداد هذه الخيارات تعددا كلما امتلكت الحضارة الوسائل المادية المناسبة للتكيف مع الظروف المتغيرة . وقد عرض توينبي نظريته الدائرية هذه في كتابه (دراسة للتاريخ) المنشور عام ١٩٣٦م ، حيث أوضح أن الحضارة تواجه بتحدي شامل يؤدي إلى ضعفها ، لكنها سرعان ما تجد الوسائل لمواجهة هذا التحدي فتنتعش من جديد ، وتزدهر ، وتتقوى .

ويقدم توينبي أمثلة تاريخية على مثل هذا التحدي والاستجابة من التاريخ فيوضح أن الحضارة الأوروبية واجهت تحدي الصعود الإسلامي في القرن العاشر الميلادي حيث كانت الحضارة الإسلامية في أوج تقدمها ، وقوتها بينما كانت الحضارة الأوروبية تعيش مرحلة من الظلام ، والضعف ، والتردي ، فاستجابت الحضارة الأوروبية لهذا الواقع بأن تعلمت من الحضارة الإسلامية العلوم ، والصناعات ، وطورتها ، وزادت عليها مما أدى إلى تفوق سريع للحضارة الأوروبية في مجال صناعة السفن ، وصناعة الأسلحة مكنها وخلال قرون

محدودة من سلب العالم الإسلامي لوسائل معيشته المادية المتمثلة آنذاك في طرق التجارة العالمية. فباكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح ، أو الطريق البحري إلى الهند والصين نتيجة للتفوق الأوروبي في مجال صناعة السفن ، وصناعة الأسلحة بدأت ثروات الشرق تقع في أيدي الأوروبيين ، بينما حرم منها العالم الإسلامي فتراجعت قوته ، وتراجع ازدهاره. وهكذا فمع انحدار الحضارة الإسلامية نتيجة فقدانها لطرق التجارة العالمية ، صعدت الحضارة الأوروبية واستمرت في إنتاج وتحسين الوسائل المادية التي تدعم هذا الصعود .ومن هذه الوسائل الطاقة النووية التي اكتشفت حديثا وأعطت الحضارة الأوروبية الغربية كماً جديداً ، ودفعة قوية لمزيد من القوة والصعود. بينما بقيت الحضارات الأخرى التي لا تملك مثل هذه الوسائل المادية تعاني من الضعف ، والانحدار غير قادرة على مواجهة المشكلات والتحديات بما يلائمها من استجابات .

كما يقدم مثالا تاريخيا آخر يتعلق ببريطانيا نفسها ، التي واجهت تحدي كونها مجموعة من الجزر الفقيرة في المساحات الزراعية بالتوسع إلى الخارج عبر البحار للحصول على المنتجات الزراعية من مناطق أخرى في العالم غنية بها. وأدى ذلك بالتالي إلى تأكيد بريطانيا على التفوق الملاحي فقامت ببناء الأساطيل البحرية التي حققت لبريطانيا السيادة على البحار طيلة قرنين كاملين . وفقدان سيادتها على البحار الذي بدأ بعيد الحرب العالمية الأولى جعلها أمام خيارين، وهما: إما الانحدار الحضاري ، وإما إيجاد وسائل جديدة للتكيف مع الواقع والمحافظة في نفس الوقت على الحضارة البريطانية مزدهرة . فاختارت بريطانيا استجابة معقدة تشمل محورين : الأول، تقليص امتدادها خارج الجزر البريطانية ، والثاني، تطوير الصناعات البريطانية ومصادر الطاقة اللازمة لها ، وبخاصة الطاقة النووية مما مكنها من التكيف ، ومن المحافظة على الحضارة البريطانية على درجة مناسبة من القوة والازدهار .

فلفريدو باريتو

يستخدم باريتو في نظريته حول التغير الاجتماعي عددا من المفاهيم النفسية

والبيولوجية والاجتماعية ، أهمها : مفهوم الصفوة ، ومفهوم البنية السيكولوجية للفرد ، ومفهوم النسق ، ومفهوم التوازن داخل النسق . ويوضح في مؤلفه الضخم (مقدمة في علم الاجتماع) الذي نشر عام ١٩١٦م ، رفضه للتفسيرات المادية للظواهر الاجتماعية التي قدمها ماركس ، ودوركايم، مؤكدا بدلا عن ذلك ضرورة تفسير هذه الظواهر من خلال الواقع السيكولوجي – البيولوجي للأفراد . فالبنية السيكولوجية – البيولوجية للأفراد هي التي تحدد طبيعة الظواهر الاجتماعية، وهي التي تحدد بالتالي خصائص ومميزات المجتمع . كما أنها مسئوله عن التقسيم الطبقي في المجتمع إذا أنها تتحكم في قدرة الأفراد على امتلاك الموارد، وامتلاك القدرة على اتخاذ القرارات .

وما المجتمع بالنسبة له إلا نسق يتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتمايزون في قدراتهم ، ويتمايزون بالتالي في امتيازاتهم ، بالرغم من أنهم مرتبطون سويا داخل النسق . ويتغير المجتمع تغيرا تكيفيا ، فهو تغير لا يؤثر على الهيكل العام للنسق – وهي فكرة تقترب إلى حد كبير من فكرة تالكوت بارسونز حول التغير داخل النسق . بل إن مفهوم النسق نفسه الذي قدمه باريتو استخدم من قبل بارسونز بصفته مفهوما جوهريا من مفاهيم النظرية البنائية الوظيفية .

وينقسم المجتمع إلى جماعتين أساسيتين وهما : الجماهير الذين يتميزون بالجهل وقلة الدافعية، وعدم القدرة على التأثير على مجريات الأمور ، والحاجة باستمرار إلى القمع والعنف ، والصفوة التي تتميز بالتفوق السيكولوجي ، والامتيازات الاجتماعية ، والقدرة على الحكم ، والتغيير، والتطوير. فالتغيير في المجتمع هو من صنع الصفوة، بينما تتلقى الجماهير هذا التغير وتتبعه دون أن يكون لها رأي فيه .

وتحليل باريتو للصفوة ودورها في التغير شديد التعقيد فهو يوضح أن الصفوة فئتان كبيرتان ، هما : الصفوة الحاكمة التي تمارس السلطة السياسية ، والصفوة غير الحاكمة التي تتمتع بالامتيازات ، والمكانة لكنها لا تمارس السلطة السياسية بالرغم من أنها مؤهلة لذلك ، وعليها أن تنتظر دورها حين يتسرب عدد من أعضائها عبر قنوات محدودة ليصبحوا أجزاءً في الصفوة الحاكمة . والصفوة

الحاكمة نفسها تنقسم إلى فئتين من الأفراد ، الأولى هي فئة المغامرين ، أو الثعالب الذين يتميزون بالمراوغة والاندفاع نحو أهداف جديدة تحقق لهم مزيدا من المكاسب . وفئة المحافظين ، أو الأسود الذين يتميزون بالوضوح ، والاتزان ، وعدم الرغبة في التجديد .

وتتداول هاتان الفئتان السلطة وتؤثر كل منهما على طبيعة المجتمع تأثيرا متفاوتا ، فحين تحكم فئة المغامرين فإن المجتمع يشهد تغيرات عديدة ، وبإيقاع سريع . أما حين تحكم الفئة الأخرى ، وهي فئة المحافظين فإن المجتمع يشهد تغيرات أقل ، وبإيقاع بطيء .

وقد اعتبرت أفكار باريتو نقدا موجها ضد الماركسية التي تعتبر الجماهير أداة التغير في المجتمع . كما يعتبر باريتو مدافعا متحمسا عن الرأسمالية ، ومكانة الصفوة في المجتمع ، معارضا لتدخل الحكومة في شؤون الاقتصاد .

أثرت بعض المفاهيم التي طورها باريتوعلى تالكوت بارسونز الذي تبنى مفهومي النسق ، وتوازن النسق وصاغ منهما مقولة أساسية من مقولات البنائية الوظيفية ، وهي تلك التي تقول أن جميع الأبنية الاجتماعية أنساق اجتماعية يمكن أن تحلل من خلال مفهوم النسق . وأن قيام أجزاء النسق بوظائفها المختلفة يحافظ على توازن النسق واستمراره في الوجود . كما أثرت أفكاره أيضا على روبرت ميشلز الذي استخدم مفهوم الصفوة ليوضح تحول المؤسسات إلى الأوليجاركية ، أو الصفوة المتحكمة ، كما يتضح فيما يلي .

روبرت مايكلز

استخدم روبرت مايكلز في تحليلة للتغير في المؤسسات والتنظيمات ، وبخاصة الأحزاب السياسية عددا من المفاهيم السياسية ، الاجتماعية ، أهمها : التنظيم، والأوليجاركية ، أو الصفوة المتسلطة . وأوضح في كتابه المشهور (الأحزاب السياسية) ، المنشور عام 1959 ، الذي اعتمد فيه على دراسات ميدانية لبعض الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي أن هناك ميلا لتغير هذه التنظيمات وتحولها إلى الديكتاتورية حتى وإن كانت قد نشأت نشأة ديموقراطية وذلك بسبب تحكم الصفوة المتسلطة في شؤونها [133]. أي أن هذه التنظيمات تبدأ ديموقراطية ثم تخضع لسيطرة الصفوة الأوليجاركية فتتحول إلى الديكتاتورية . وإذا ما تم التخلص من سيطرة هذه الأوليجاركية ، وبخاصة بالوسائل الديموقراطية يمكن أن تعود التنظيمات إلى شكل ديموقراطي .

قدم مايكلز قانونه المشهور : (القانون الحديدي للأوليجاركية) في هذا الكتاب، منطلقا من ملاحظاته أن لدى الانسان ميلاً طبيعياً للاحتكار والتفرد بالموارد ، وبخاصة السلطة .وأن العوامل الاقتصادية ليست وحدها المؤثرة على طبيعة التنظيمات وإنما هناك عوامل أخرى تؤثر على طبيعة هذه التنظيمات أهمها: طبيعة الانسان ، وطبيعة الصفوة . وهو هنا يلتقي مع باريتو في توجيه الانتقاد إلى بعض المقولات الجوهرية في النظرية الماركسية التي تؤكد على دور العوامل الاقتصادية (البنية التحتية) في تحديد طبيعة المجتمع وما يحتوية من نظم ومؤسسات. والمقولات الأخرى التي تؤكد على أن الفرد نتاج للبنى الاجتماعية وانعكاس لها .

---

133. Robert Michels, Political Parties, New York, Dover Publications, 1959, pp. 12-27 .

التنمية ونظرياتها

تعتبر التنمية شكلا من أشكال التغير الاجتماعي الذي يطرأ على الانسان ، وعلى الاقتصاد ، وعلى البناء الاجتماعي والثقافي في المجتمع . لكن التنمية عملية تغير مخطط إلى حد كبير موجهة نحو تحقيق أهداف محبذة للمجتمع، بينما عملية التغير الاجتماعي عملية طبيعية ، وتلقائية لا تخضع للتخطيط ، والتوجيه من قبل جماعات المجتمع .

وتعرف التنمية بأنها تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي ، يصحبه نمو مستمر في متوسط دخل الفرد الإجمالي ، يؤدي إلى تحسين في مستوى المعيشة للأسر والأفراد . وفي الستينات من هذا القرن أدخلت تعديلات على المفهوم فأصبح يتضمن إلى جانب هذه العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية عمليات اجتماعية – ثقافية ، وسياسية ، ونفسية ، مثل تطوير نسق للقيم والتقاليد يتناسب مع النمو الاقتصادي ، والاستقرار السياسي، والمشاركة السياسية ، ووجود متزامن التحديث ، أو تحديث الشخصية . وقد أوضحت الأبحاث والدراسات ان لهذه العوامل ارتباط بتدعيم ، أو إعاقة تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية [134] .

ركز المفهوم الحديث للتنمية ، وبخاصة في الكتابات القومية العربية على ضرورة اعتماد الدولة للتخطيط بوصفة الأداة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمع التي ينظر إليها على أنها اكثر من تحقيق النمو الاقتصادي . فهي أي التنمية يجب أن تتضمن أيضا تحسين مستوى المعيشة للمواطنين ، وإتاحة الفرص المناسبة أمامهم للمشاركة في صنع القرار ، ودمجهم جميعا في دولة عصرية بوصفهم مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. وتعمل نظريات التنمية على تفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع زيادة في النمو الرأسمالي ، وتحسنا في الإنتاجية يتبعه تحسن في مستوى المعيشة للسكان ، وفي مستوى مشاركتهم في

134- راجع : مجد الدين خيري خمش، أزمة التنمية العربية : مفهوم التنمية التقليدية والعلاقة مع النظام العالمي ، ط2 ، عمان ، دار مجدلاوي ، 1996 ، ص ص 58– 59 .

شؤون المجتمع على مستوى المجتمع المحلي ،وعلى مستوى الدولة ككل . وبينما تركز بعض النظريات على الشروط التي يمكن أن تيسر عمل هذه العمليات مثل النظرية السيكولوجية ، ونظرية النظام العالمي الحديث ، فإن هناك نظريات أخرى تركز على الشروط التي يمكن أن تعيق تحقيق هذه العمليات ،وبالتالي تحقيق التنمية في المجتمع، مثل النظرية التصنيفية ، أو نظرية التحديث ، ونظرية التبعية [135] . وسيتم استعراض أهم مفاهيم ومقولات كل من هذه النظريات فيما يلي .

نظرية التحديث

تقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع البلدان الأخرى مما يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي ، وزيادة في القدرات الإنتاجية ، وتحسنا في مستوى المعيشة للسكان . وإذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالية فانهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع ، وبخاصة السياسية منها.

صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين هما :المجتمعات المتقدمة ، والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيما بعد من قبل مؤسسات الأمم المتحدة (المجتمعات النامية)، تحفيزا لها على مواصلة الجهود لتحقيق النمو والتغير . وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة وبخاصة الأوروبية منها ، وهي تتصف بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها ، وتمتعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدم للسكان ، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة، والعدالة، والكرامة للجميع .

أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا وافريقيا – عدا اليابان ، وكوريا

135- للمزيد حول هذه النظريات ، راجع : مجد الدين خيري خمش ، أزمة التنمية العربية، وأيضا: نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، بيروت ، دار النهضة العربية، 1981.

الجنوبية ، وسنغافورة – وبعض دول اميركا اللاتينية ، وهي تتصف جميعها بسيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط فيها ، فيه عناصر رأسماية غيرفعالة. وتتميز هذه المجتمعات بالتالي بضعف الانتاجية ، وعدم وجود فائض انتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. وعلى المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد والطغيان، وعدم تمتع السكان بالمساواة والعدالة، والكرامة الإنسانية.

وتقدم هذه النظرية عدة عمليات حضارية غير اقتصادية تتمكن الدول النامية من خلالها من التخلص من تخلفها واللحاق بركب الحضارة ، أهمها : إضعاف المؤسسات التقليدية في المجتمعات النامية ، والتخلص من نظام القيم التقليدي القديم ، وتبني نظام قيم حديث ، وتحديث الشخصية ، أو تخليصها من السمات التقليدية والارتباطية لتصبح شخصية إنجازية.

النظرية السيكولوجية، أو نظرية تحديث الشخصية

تقوم النظرية السيكولوجية على اعتبار نمط الشخصية التقليدي الارتباطي مسؤولا عن التخلف في البلدان النامية ،وتركز بالتالي على العمليات والوسائل التي تمكن هذه المجتمعات من تحديث نمط الشخصية بحيث يتم صياغة الافراد بطريقة جديدة تمكنهم من امتلاك المهارات، والحاجات ، والتوجهات المناسبة لتحديث المجتمع .

صنفت هذه النظرية أنماط الشخصية في العالم إلى نمطين عريضين، هما : نمط الشخصية التقليدية الارتباطية ويسود في دول العالم الثالث ، وهو لا يتناسب مع المؤسسات الحديثة والمجتمع الحديث بسبب السمات التي تكونه وأهمها : الكسل،والتواكل ، وعدم الرغبة في العمل ، وعدم التجديد والإبتكار . أما النمط الآخر فهو الشخصية الإنجازية ، وتسود في الدول المتقدمة ، وهو يتناسب مع نمط الإنتاج الرأسمالي ، ومع العقلانية التي تسير مؤسسات هذا المجتمع بسبب السمات التي تكونه ، وأهمها : التفاني في العمل ، وحب التجديد والابتكار ، والإيمان بالعلم والأسلوب العلمي .

وتحديث الشخصية في البلدان النامية يمكن أن يتم من خلال طرق التربية في الطفولة إذ أن طرق التربية السلطوية التي تمارس على الأطفال في البلدان النامية هي المسؤولة عن إنتاج الشخصية التقليدية الارتباطية. وتبني طرق تربية ديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى إنتاج الشخصية الحديثة ، كما ويمكن تحديث الشخصية من خلال خبرات العمل بعد النضج في المصانع والشركات والمؤسسات الحديثة التي تقوم على تبني نمط بيروقراطي عقلاني يكافىء الإنجازية ، ويزدري التقليدية الارتباطية.

نظرية النظام العالمي الحديث

تقوم نظرية النظام العالمي الحديث على اعتبار أن دول العالم تشكل نظاما واحدا متفاعلا يتكون من ثلاث مكانات طبقية تشغلها مجموعات من الدول التي تتفاوت في درجة النمو الاقتصادي ، وفي القوة السياسية . وهذه المكانات الطبقية الثلاث، هي: دول المركز ، وهي تشغل المكانة الطبقية العليا داخل النظام العالمي الحديث ، والدول شبه الهامشية ، وهي تشغل المكانة الطبقية الوسطى في النظام العالمي الحديث . والدول الهامشية، وهي الدول النامية التي تشغل مكانة طبقية متدنية داخل النظام العالمي — كما سبق واتضح في فصل سابق .

وتتميز دول المركز بدرجة مرتفعة من النمو الاقتصادي ، ومن القوة السياسية والعسكرية كما هو الحال في الولايات المتحدة الاميركية التي أصبحت الآن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي القطب الوحيد المهيمن على شؤون العالم وقراراته،وبقية الدول الصناعية الاوروبية إضافة إلى اليابان .

أما الدول الهامشية ، أو دول الهامش أو المحيط فتتميز بدرجة منخفضة من النمو الاقتصادي ، وبضعف أنظمتها السياسية والعسكرية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث في أفريقيا ، وآسيا بشكل خاص . أما الدول شبه الهامشية ، فتتميز بدرجة متوسطة من النمو الاقتصادي ، واعتدال قوتها السياسية والعسكرية ، كما هو الحال في بلدان شبه صناعية مثل الأرجنتين ، والبرازيل ، وبعض دول الاتحاد السوفياتي سابقا .

وتقدم هذه النظرية أسلوب عمل لتحقيق التغير والتنمية داخل المجتمع بما يؤدي إلى تحسين مكانته الطبقية داخل النظام العالمي الحديث . ويتلخص أسلوب العمل هذا في التصنيع ، فقيام الدولة بتبني النمط الصناعي على نطاق واسع يؤدي بها إلى تنمية قدراتها الإنتاجية ، وتقوية أجهزتها السياسية والعسكرية ، وتحسين مكانتها الطبقية داخل النظام العالمي .

نظرية التبعية

تقوم نظرية التبعية والتي نشأت في أميركا اللاتينية على اعتبار أن العلاقة التي تربط بين الدول النامية والدول المتخلفة ، وبخاصة في الماضي الاستعماري ، هي السبب الاساسي في تخلف البلدان النامية . إذ تميزت هذه العلاقة غير المتكافئة بين هاتين المجموعتين من الدول بالاستغلال ، والنهب ، والإفقار حيث حولت البلدان النامية إلى أسواق لمنتجات البلدان المتقدمة . وحينها قامت هذه البلدان المتقدمة بنهب ثروات البلدان النامية وتحويلها إلى مراكز النظام العالمي في أوروبا الغربية .

وتصنف هذه النظرية بلدان العالم إلى بلدان تابعة تشمل جميع البلدان النامية ، وبلدان متقدمة مكتفية ذاتيا. وتتميز البلدان التابعة بضعف قدراتها الانتاجية واعتمادها بالتالي على البلدان الصناعية لتأمين متطلباتها مما يضعها في حالة التبعية لهذه البلدان . أما البلدان الصناعية فتتميز بقدراتها الانتاجية التي تجعلها مكتفية ذاتيا ، فهي ليست بحاجة للاعتماد على بلدان أخرى لتأمين متطلباتها . كما أن هذه القدرات الانتاجية تجعلها قادرة على تنمية قواها السياسية والعسكرية بشكل مستقل عن التأثيرات من الدول الأخرى وهو ما لا يتوفر للبلدان التابعة[136] .

136- الان بيرفت، المعجزة في الاقتصاد ، ترجمة بسام حجار ، بيروت ، دار النهار ، 1997 .

وتقدم هذه النظرية أسلوب عمل سياسي جماعي للتخلص من التبعية ، وتحقيق التنمية المستقلة يركز على إقامة التحالفات السياسية بين مجموعات من الدول النامية بحيث تتمكن من التعاون الاقتصادي وتقليل التبعية للمراكز الصناعية .

نظرية صراع الحضارات / صاموئيل هانتنجتون

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن المسؤول عن تخلف الدول النامية وعدم نموها الاقتصادي والإجتماعي ليس الاستعمار ، أو التبعية ، وإنما الشخصية القومية، أو الحضارية لهذه الشعوب ، والتي تحدد الاستعدادات الذهنية والتكنولوجية لهذه الشعوب ، وبخاصة تقبلها للتطور والتحديث . وغالبا ما تقف حضارات الدول النامية موقف المشاكسة ، والعداء من الحضارة الغربية السائدة .

ولعل أشهر من يمثل هذه النظرية الحديثة هو صاموئيل هانتنجتون [137] الذي يؤكد على أن دول العالم الثالث لا يمكن أن تصبح غربية ، وحتى وإن أرادت ذلك ، بسبب طبيعة الروح الحضارية فيها. وقد أنتجت هذه الحضارات حركات محلية دينية وغير دينية تناصب الغرب العداء الصريح وبخاصة الحضارة الكونفوشية والحضارة الإيرانية مما يسم العلاقة بين الحضارات المعاصرة خلال العقود القادمة بالصراع وليس التعاون .

ويرى هانتنجتون أن على الحضارة الغربية نتيجة لذلك أن تتوقف عن التعاون مع هذه الحضارات المعادية وبخاصة في مجالات حل النزاعات المحلية في الدول النامية ، وتصدير التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الحضارات التي تناصبها العداء . وأن تركز الحضارة الغربية على توحيد الغرب اقتصادياً وسياسياً ، ومنع

137. Samuel Huntington, "The West Unique, Not Universal" Foreign Affairs, vol. 75, No. 6, 1996, pp. 28-46 .

اختراقه من أية دولة من دول هذه الحضارات ، وتطوير الإمكانيات العامة في الحضارة الغربية مادياً وروحياً . وهي الإمكانيات التي أعطت الحضارة الغربية فرادة وتميزاً لم تحققه أية حضارة أخرى قديمة أم معاصرة .ومما يعطي الحضارة الغربية هذه الفرادة ، وهذا التميز قيامها على الخصائص التالية : الإرث الحضاري الكلاسيكي ، والمسيحية الغربية التي ساهمت في تشكيل هوية الغرب ، والعلمانية، (وهي احترام الدين بإبعاده عن السياسة)، وسيادة القانون ، والتعددية الاجتماعية والمجتمع المدني، والتمثيل النيابي والديمقراطية ، وحقوق الانسان ، والفردية الإنجازية .

وحيث أن هذه الخصائص من الصعب تطورها في الحضارات الأخرى في العالم المعاصر ، فإن هذه الحضارات لن تستطيع أن تصل إلى مستوى الغرب وأن حققت بعض التحديث والتطور ما عدا الحضارة اليابانية والهندية التي استوعبت وتبنت عديداً من هذه الخصائص فتحولتا إلى مجتمعات غربية متقدمة خارج حدود الغرب الجغرافية .

السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي

– التخطيط الاجتماعي

يرتبط التخطيط الاجتماعي ارتباطا وثيقاً بتوفر الإحصائيات الاجتماعية الموثقة ، وتوفر المعلومات الاجتماعية التي توضح العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية . وبالتالي فإن علم الاجتماع يقوم بدور أساسي في تدعيم التخطيط الاجتماعي ، إذ أنه يقدم هذه الإحصائيات، وهذه العلاقات السببية من خلال دراساته وأبحاثه المتنوعة ، وبخاصة تلك المرتبطة بظواهر الفقر ، والبطالة ، والنمو الاقتصادي ، والنمو السكاني ، ومعدلات الخصوبة ويحللها كظواهر ترتبط بمستوى معيشة المواطنين ، ودرجة تقدم الدولة ، ونوعية الحياة فيها .

ويرتبط من جهة أخرة بقدرة الدولة ، ورغبتها في استخدام العلم للوصول إلى أهداف المجتمع التي يحددها في فترة زمنية معينة ، وهي تتركز عادة في

المجتمعات النامية بإيجاد السبل للتقليل من البطالة والفقر ، وضبط النمو السكاني الذي يهدد تحقيق التنمية الحقيقية من خلال وسائل وسياسات مناسبة . ولذلك غالباً ما ينظر إلى التخطيط على أنه محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغير للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة(138) .وهو يقوم بالتالي على تحديد الأهداف من خلال الحقائق الاجتماعية المتوافرة، وحشد موارد الدولة ، وموارد المجتمع المؤسسية والفردية وتنسيق الجهود بينها . إضافة إلى تقويم الأداء ، وتقويم الإنجاز، والتأكد من تحقيق الأهداف المطلوبة ، أو درجة مناسبة منها على الأقل .

وتنقسم المجتمعات في العالم على أساس استخدامها للتخطيط إلى ثلاثة أنماط أساسية ، وهي :

مجتمعات التخطيط المركزي

تقوم الدولة في هذه المجتمعات بضبط وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو أهداف محددة ، إضافة إلى ضبط وتوجيه الجوانب الاجتماعية ، وبخاصة معدل الخصوبة ، ودوافع واتجاهات الناس ، وبخاصة ما يتعلق منها بالعمل ، وأنجاب الأطفال ، والعادات والتقاليد ، وبخاصة تلك المرتبطة بالإنتاج الزارعي ، والإنتاجية بشكل عام . ويتم مثل هذا الضبط والتوجيه من قبل أجهزة الدولة كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفياتي سابقاً ، حيث استخدم التخطيط المركزي بقسوة مبالغ فيها لتحقيق التفوق العسكري للاتحاد السوفياتي على حساب الحاجات الأساسية للسكان ومستوى معيشتهم .

التخطيط غير المركزي

يسود هذا النوع من التخطيط في البلدان الرأسمالية حيث تقوم المؤسسات

138- محمد عاطف غيث ، ومحمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1986 ، ص 249 .

كلاً على حدة بعملية ضبط وتوجيه مدخلات الإنتاج فيها لتحقيق أكبر عائد ممكن لها . وتعتمد هذه المؤسسات في هذه العملية على المعلومات العلمية المتوافرة في مجال عملها ، وهي تنشأ لذلك مراكز للأبحاث لتقديم مثل هذه المعلومات ، ووضع الخطط المناسبة ، وتقويم الجهود والنتائج المرتبطة بهذه الخطط باستخدام أجهزة الحاسوب ، والتكنولوجيا الأخرى المناسبة .

التخطيط المختلط

يسود هذا النوع من التخطيط في عدد من البلدان النامية حيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص فيها بعملية ضبط وتوجيه لنشاطاتها وعملياتها لتحقيق أكبر ربح ممكن . كما تقوم أجهزة الدولة بالتخطيط مركزياً للمجتمع ككل ، وبخاصة تخطيط النشاطات الاقتصادية لتحقيق درجة مناسبة من النمو الاقتصادي سنوياً . حيث تتبع الدولة في هذه البلدان ، وبخاصة في البلدان العربية تخطيطا تنمويا مرحليا ، أي لعدة سنوات في العادة ، وتقوم بتوجيه الاستثمارات المالية المتوافرة على القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة بحيث تدعم المشاريع القائمة بالتكنولوجيا المناسبة ، وبحيث تنشأ مشاريع جديدة ، وتوجه النشاطات والعمليات لتحقيق النمو في هذه القطاعات الإنتاجية بما يعود على المجتمع بالخير .

لكن غالباً ما تهمل هذه البلدان ضبط وتوجيه العوامل الاجتماعية المرتبطة بالنمو الاقتصادي ، وبخاصة ضبط الإنجاب مما يؤدي إلى فشل الخطة الاقتصادية نتيجة استمرار الأسر بالإنجاب الكثيف الذي يتجاوز في تأثيره مستوى النمو الاقتصادي الناتج عن الخطة الاقتصادية . وسيتضح ذلك بشكل أكبر عند الحديث عن السياسات الاجتماعية التي توجه للتقليل من البطالة ، إذ تجد الدولة أن فرص العمل التي تخلقها الخطة الاقتصادية سنوياً لا تصل في حجمها إلى عدد الداخلين الجدد من الأجيال الناشئة لسوق العمل كل سنة . إذ أن عدم ضبط وتيرة العامل الإنجابي وبقائه ضمن معدلاته الحالية المرتفعة يؤدي إلى دخول أعداد من الأفراد إلى سوق العمل كل عام تفوق كثيراً أعداد فرص العمل التي توجدها الدولة ومؤسسات القطاع الخاص كل عام . مما يؤدي إلى استمرار البطالة وتفاقمها

بالرغم من التخطيط الذي تقوم به الدولة، وبالرغم من السياسات الاجتماعية التي تتبعها .

السياسة الاجتماعية والتشريع الاجتماعي

تعتبر السياسة الاجتماعية أداة من أدوات التخطيط وكذلك التشريع الاجتماعي ، فغالباً ما تجد الدولة أن نجاحها في ضبط وتوجيه الاقتصاد ، وبعض جوانب المجتمع يحتاج منها إلى تشريعات ، أي قوانين وأنظمة تضمن التزام المؤسسات والأسر ، والأفراد ببنود الخطة وتوجهاتها . كما تجد أن عليها أيضاً أن تصمم سياسات اجتماعية ، أي توجهات عامة متفق عليها تدعم بالتشريعات لتوزيع الاستثمارات المالية ، وتوجيهها إلى قطاعات محددة تركز عليها الخطة .

فمثلاً لمواجهة مشكلة البطالة في المجتمع ، وبخاصة عند تفاقمها تقوم الدولة بالتخطيط لذلك بإصدار تشريعات مناسبة تلزم أصحاب العمل بزيادة عدد المستخدمين لديهم ، أو تقلل من حجم العمالة الوافدة حتى يحل العاطلون عن العمل مكان جزء منها، كما تصمم سياسات اجتماعية مناسبة لزيادة توجه الشباب نحو المراكز المهنية للحصول على المهارات المناسبة لفتح ورش مهنية يعملون فيها ، أو للعمل في الورش القائمة . وتوجه وسائل الإعلام المختلفة لتدعيم مثل هذه السياسات ، وزيادة شرعيتها في المجتمع ، وتحويلها إلى أهداف محبذة عند الأسر والأفراد .

كما تعمل السياسات الاجتماعية أيضاً على ضمان مستوى حياة لائق للأفراد، والجماعات ، وبخاصة تلك التي تتعلق بحق العمل لكل مواطن ، وضرورة توفيره من قبل القطاع الخاص ، ومن قبل الدولة. وتعمل السياسات الاجتماعية أيضاً ، وبخاصة ما يتعلق منها بالضمان الاجتماعي ، والتعويضات في حالات الإصابة على ضمان حصول الأفراد المنتجين على حقوقهم بعد توقفهم عن الإنتاج .

وهكذا يعمل التخطيط من خلال السياسات الاجتماعية ، ومن خلال

التشريع على توجيه جهود وموارد الدولة ، ومؤسسات المجتمع لتحقيق أهداف محبذة ، قد تكون تحقيق النمو الاقتصادي وضبط الإنجاب ، أو التقليل من البطالة، أو التقليل من الفقر في المجتمع . ونجاح التخطيط في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بشكل أساسي على توفر الإحصائيات الدقيقة والحقائق الاجتماعية الموثقة حول الارتباطات بين الظواهر، وبخاصة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . ويعتمد أيضاً على توفر الموارد المالية التي يمكن أن تستثمر على مدى عقود لتزيد من تقبل الأسر والأفراد للسياسات الاجتماعية، وبخاصة من مجالي مواجهة الفقر والبطالة .

الفصل السادس
مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع

تمهيد .

منطق التفسير السببي ، المتغير، أنواع المتغيرات .

مفهوم العلم، العلاقة السببية، وشروط العلاقة السببية .

منهج المسح الاجتماعي .

خطوات المسح الاجتماعي .

اختيار المشكلة، أو موضوع البحث، وصياغتها صياغة علمية .

تحديد جوانب الموضوع ، أو المشكلة المدروسة .

مراجعة الدراسات السابقة حول الموضوع ، وبناء الإطار النظري ، وصياغة فرضيات البحث .

تدوين الاقتباسات على الكارتات، أو الأوراق المنفصلة ، وتوثيق المصادر والمراجع .

تحديد مجتمع البحث واختيار العينة .

العينة وتعريفها ، أنواع العينات .

تصميم أدوات البحث ، أو المعلومات من الميدان .

الترميز وادخال البيانات إلى الكمبيوتر .

بناء المتغيرات وتحضير الجداول الإحصائية ، وتحليلها .

التفسير النظري .

تمهيد

أوضح الفصل الأول من هذا الكتاب مدى إنشغال المؤسسين الأوائل، وبخاصة إميل دوركايم بالجوانب المنهجية لعلم الاجتماع نظراً لما لهذه الجوانب من تأثير على استقلالية العلم ، وقدرته على اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية ، وتقديم الأدلة المناسبة – وبخاصة الإحصائية منها – على وجود مثل هذه العلاقات . وأتضح أيضاً أن تقدماً منهجياً كبيراً حصل في قدرة هذا العلم على الوصول إلى هذه العلاقات بين بعض الظواهر الاجتماعية مثل درجة التدين ، والحالة الزواجية ، والمذهب الديني السائد ، ومعدلات الانتحار في عدد من بلدان أوروبا الغربية ، وقام دوركايم بتوثيق مثل هذه العلاقات احصائياً ، كما قام أيضاً بتقديم تفسيرات سببية لاختلاف معدلات الانتحار من دولة أوروبية إلى أخرى . مما مكنه من إثبات أن علم الاجتماع علم يقترب من النموذج الطبيعي للعلم ، يستخدم نفس المنطق السببي المتبع في العلوم الطبيعية مع بعض التعديلات التي تجعل من هذا المنطق أكثر انسجاماً مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية . وسيتم في الصفحات القادمة توضيح هذا المنطق السببي قبل استعراض مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع .

منطق التفسير السببي

يعّرف العلم ببساطة بأنه جهد منظم لاكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر ، بحيث تقدم أدلة كافية على وجود مثل هذه العلاقات[139]. ولا

139- للوقوف على التعريفات المختلفة للعلم ، راجع :
Earl Babbie,The Practice of Social Resarch, Third ed., Belmont, California, Wadeworth Publishin co., 1983, pp.16-17.
وأيضاً David Nachmias, and Chava Nachimias, Research Methods in the Social Sciences, 2nd, ed., New york, st. Martin's Press, 1981, 3-4 .

يكتفي بتوثيق وجود العلاقات السببية ، وإنما يتم أيضاً تقديم تفسيرات سببية للظواهر لتوضيح علتها وأسباب وجودها. ويحاول العلم أن يجيب عن الأسئلة أسئلة مثل ما الذي يسبب حدوث الظاهرة ب ؟ وتحت أي ظروف ؟ ولماذا يتميز المجتمع أمثلاً بدرجة نمو اقتصادي مرتفعة بينما يتميز المجتمع ب بدرجة نمو اقتصادي منخفضة ؟ أو ما هي الأسباب التي أدت إلى نشوء وسيادة النمط النووي من الأسرة في المجتمعات العربية ؟ أو ما هي العلاقة بين قسوة الوالدين وجنوح الأحداث ؟

ولاكتشاف أسباب ، أو مسببات هذه الظواهر سواء أكانت النمو الاقتصادي ، أو أسباب نشوء وسيادة الأسرة النووية في المجتمع العربي ، أو ظاهرة جنوح الأحداث فإن الباحث في علم الاجتماع ، وفي العلوم المختلفة بشكل عام ، يلجأ إلى لغة المتغيرات التي تساعد على اكتشاف وتوثيق أسباب هذه الظواهر بوضوح ودقة . والمتغير بشكل عام هو صفة ، أو قيمة تتغير من حالة إلى أخرى ، فالسن ، أو العمر متغير ، فقيمته تتغير من فرد إلى أخر، ومتوسط العمر متغير أيضاً، فقيمته تتغير من جماعة إلى أخرى . والدخل الشهري للأسرة متغير أيضاً، فقيمته تتغير من أسرة إلى أخرى ، أو من مجموعة من الأسر إلى مجموعة أخرى .

وهناك متغيرات سوسيولوجية خالصة مثل النمط الأسري (نووي ، أم ممتد) ، وطبيعة العلاقات الأسرية (ديمقراطية مرنة ، أم ديكتاتورية متشددة) . وهي أيضاً أشياء تتغير من مجموعة إلى أخرى إما من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية . فيسود النمط النووي من الأسرة بين الجماعات الحضرية ، بينما يسود النمط النووي من الأسرة مثلا بين الجماعات الريفية . وبالنسبة لطبيعة العلاقات الأسرية نجد أن النمط الديمقراطي المرن يسود في الأسر الميسورة ، أو الغنية ، بينما يسود النمط المتسلط أو المتشدد الديكتاتوري في أسر الطبقات الفقيرة ، متدنية الدخل . ويهتم علم الاجتماع عادة بمثل هذه المتغيرات السوسيولوجية فيعمل على استخدامها لتفسير ظواهر أخرى كما يعمل على تحليل أسباب حدوثها ، وتشكلها . وقد أكد دوركايم – كما

اتضح في الفصل الأول من هذا الكتاب – على ضرورة استخدام ظاهرة اجتماعية لتفسير ظاهرة اجتماعية اخرى . وهذا يعني أن علينا أن نستخدم متغيراً اجتماعياً إذا أردنا أن نفسر متغيرا اجتماعيا آخر.

أنواع المتغيرات

أولا : المتغير التابع ، أو المعتمد ، ويسمى بهذا الاسم لأنه يعتمد في حدوثه على حدوث متغير آخر أولا ، فهو يتبع حدوث هذا المتغير . وهو بهذا المعنى ، الظاهرة التي يعمل الباحث على تحليلها وتفسيرها. فمثلا إذا أراد أحد الباحثين دراسة ظاهرة جنوح الأحداث ، فإن ظاهرة جنوح الأحداث هي الظاهرة التي يريد الباحث تفسيرها ، وهي بالتالي المتغير المعتمد ، أو التابع .

ثانيا : المتغير المستقل ، وهو المتغير الذي يسبب ، أو ينتج المتغير التابع . فمثلا إذا وجدنا أن السبب الرئيسي لجنوح الأحداث في الأردن هو طبيعة العلاقات الأسرية من حيث وجود المشاحنات المستمرة والتوترات داخل الأسرة أو عدمه ، فإن طبيعة العلاقات الأسرية إذن ، هي المتغير المستقل ، أو هي السبب الأساسي في حدوث جنوح الأحداث .

ثالثا : المتغير الوسيط ، وهو متغير يتوسط بين المتغيرالمستقل والمتغير التابع ، كما أنه يعمل على التأثير على طبيعة العلاقة بينهما . واستخدام المتغير الوسيط في التفسيرات السوسيولوجية يضيف الكثير من العمق على مثل هذه التفسيرات ، ويساعدنا على مواجهة التعقيد والتداخل الموجودين في الظواهر الاجتماعية . وقد يكون المتغير الوسيط الفقر ، أو البطالة ، أو حجم الاسرة . وتؤثر مثل هذه المتغيرات على العلاقة بين نمط العلاقات الأسرية وجنوح الأحداث التي غالبا ما تتأثر بمتغيرات وسيطة مثل حجم الأسرة ، أو البطالة .

وتهمل عديد من الدراسات الاجتماعية هذا المتغير الوسيط في الدراسات الإمبيريقية ، أو الميدانية ، وبخاصة الإحصائية منها ، سواء في

مرحلة تصميم البحث ووضع الفرضيات ، أو في مرحلة تفسير النتائج . مما يؤدي إلى الوصول إلى علاقات سببية زائفة ، أو إلى عدم القدرة على تفسير العلاقات السببية تفسيرا سوسيولوجيا متعمقا يوضح الإطار البنائي والثقافي للعلاقة بين المتغيرات . فمثلاً قام جوستاف بابانك وهو أحد الباحثين المهتمين بشؤون البلدان النامية بتوثيق العلاقة بين المساعدات الخارجية بوصفها متغيراً مستقلاً ، والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بوصفها متغيراً تابعاً ، أو معتمداً . ونموذجه التحليلي يوحي بوجود علاقة مباشرة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية . فالمساعدات الخارجية التي تشمل : المال ، والتكنولوجيا ، والخبرات الفنية ، تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية المتلقية لهذه المساعدات. لكن واقع الحال في عديد من هذه البلدان النامية من الصعب فهمه ، ومن الصعب فهم هذه العلاقة التي وثقت في عديد من الدراسات دون استخدام متغير ثالث وهو التخطيط الحكومي . فالتخطيط الحكومي بوصفه متغيراً وسيطاً يتوسط بين المساعدات الخارجية (المتغير المستقل) والتنمية الاقتصادية (المتغير التابع)[140]، يؤدي إلى التأثير على طبيعة العلاقة بينهما (أنظر الشكل رقم 16)، كما أنه يزيد في عمق التفسير لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وسيتم مناقشة أهمية العناية بالمتغيرات الوسيطة سواء أكانت ثقافية أم بنائية في الوصول إلى

النموذج النظري رقم (16)

التخطيط الحكومي وتأثيره على توجيه المساعدات الخارجية لإحداث التنمية

المساعدات الخارجية ——— > التنمية الاقتصادية

↑

التخطيط الحكومي

140. Gustav Papanek , "The Effect ofAid and Other Resuree Transfers on Savings and Growth in Less Developed Countries" , The Economic Journal , Vol. 22 , No. 2 , pp. 434-450 , 1972 .

تفسيرات متعمقة للظاهرة المدروسة ، في نهاية هذا الفصل عند الحديث عن القضايا والمشكلات المنهجية في البحوث المقارنة حول التنمية والتحديث.

شروط العلاقة السببية

شرحت شروط العلاقة السببية من قبل أهم مؤسسي المنهج العلمي ، وهما : فرانسيس بيكون وجون ستيوارت مل حيث أوضحا أولاً مراحل المنهج العلمي وخطواته التي تؤدي إلى توثيق العلاقة السببية ، ثم شروط العلاقة السببية التي تتداخل مع هذه المراحل وتؤدي بها إلى الوصول إلى مبتغاها ، ألا وهو تأكيد وجود العلاقة السببية بين ظاهرتين منطقياً وتجريبياً[141]. ويوضحا أن مراحل المنهج العلمي هي : 1) الملاحظة والتجريب، و 2) الفرض العلمي ، و 3) اختبار الفرض العلمي، وسيتم شرح هذه المراحل فيما يلي .

الملاحظة والتجريب

تهدف الملاحظة العلمية إلى كشف تفاصيل الظاهرة المدروسة ، وإدراك العلاقات بين مكوناتها ، وأجزائها ، ويمكن أن تتم إما باستخدام الحواس ، وأما باستخدام الأدوات والأجهزة التي تمكن الباحث من رصد الظاهرة وإدراك مكوناتها، والعلاقات بين أجزائها . بينما تعنى التجربة ملاحظة مقصودة على الظاهرة المدروسة تتم في بيئة متحكم بها، أو بشكل أدق

141. John Stewart Mill , A System of Loic Ratioductive and Inductive , London , Longman Company Lim. , 1970 (1842).

وأيضاً : عبدالقادر بشته ، الإبستمولوجيا : مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية ، بيروت ، دار الطليعة ، 1995 ؛ وأيضاً: ديوبولدفان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نوفل وآخرون ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1969 ، ص ص 40-45 .

متحكم ببعض متغيراتها لقياس أثر هذه المتغيرات بمعزل عن متغيرات أخرى .

2- الفرض العلمي

وهو تخمين ، أو تفسير مقترح للظاهرة المدروسة ، أو توقع لوجود علاقة بين ظاهرتين ، أو متغيرين . ويساعد الفرض العلمي على توجيه الملاحظات إلى جوانب معينة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التفسير ، أو كفاءة جمع الملاحظات لتوثيق العلاقة بين ظاهرتين . ويتحول الفرض بعد أن يؤدي دوره في توجيه الملاحظات ، وفي تعميق التفسير السببي إلى حقيقة علمية مدعمة بالأدلة تتراكم مع الحقائق العلمية الأخرى التي يتم التوصل إليها في حقل علمي معين ، لتعمل على نمو الحقل وتطوره .

3- اختبار الفرض العلمي

يوضح عبد القادر بشته أن الفرض العلمي يمكن اختباره من خلال أسلوب (الاستبعاد والرفض) إما منطقياً وإما تجريبياً ، بحيث يستبعد الفرض الذي لا ينسجم مع الحقائق المتراكمة في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه ، أو الذي لم يدعم من النتائج الإمبريقية التي تمت ملاحظتها . وغالباً ما يلجأ الباحث إلى استخدام أساليب إحصائية للتأكد من صحة الفروض ، إضافة إلى الاختبارات الإحصائية المعروفة المستخدمة في هذا الصدد مثل اختيار ف، واختبار ت ، واختبار كاي تربيع .

ويطالب كارل بوبر باستخدام معايير صارمة في التعامل مع الفروض أهمها معيار (التكذيب) بحيث يتم توجيه الملاحظات للحالات التي تتعارض مع الفرض ، وليس للحالات التي تنسجم معه . ويتم رفض الفرض وتكذيبه حتى لو وجدت جماعة واحدة تتعارض معه . فهو يؤكد على ضرورة إخضاع الفرض لأقسى أنواع النقد والمراجعة لتنقية المعرفة العلمية وتخليصها

من الشوائب الثغرات ، وجعلها أكثر أشكال المعرفة نقاءً ، وكفاءة ، وقدرة على حل مشكلات الإنسان [142].

اعتاد الإنسان قبل سيادة المنهج العلمي في المجتمع على أن يستمد المعرفة حول العلاقات السببية في الطبيعة وفي المجتمع من عدة مصادر ، أهمها: التقاليد المشتركة التي تمثل المعرفة المتراكمة من جيل إلى آخر ، وبعضها قد يشير إلى علاقات صحيحة ، وبعضها الأخر قد يشير إلى علاقات زائفة بين الظواهر ، والسلطة سواء أكانت سلطة رجال الدين ، أم سلطة كبار السن، والبديهة المشتركة ، والتخمين ، والتجربة والخطأ . وتعاني جميع هذه المصادر من ثغرات أساسية أهمها قيامها على عدد محدود من الملاحظات لا تكفي للتعميم ، وتأثرها بمشاعر ورغبات ومصالح الملاحظ الذي يصوغ ما يلاحظ من حالات محدودة بما يخدم مصالحه أو رغباته أو ميوله السياسية [143].

ويقدم الجدول رقم (2) مجموعة من المعارف الراسخة بين الناس المستمدة من السلطة التقليدية ، والتقاليد المشتركة . والتجربة والخطأ ، وجميعها من المصادر التقليدية للمعرفة . وجميعها تؤكد وجود علاقات سببية بين الظواهر، اقتنع الناس بوجودها لأجيال طويلة ، بالرغم من عدم دقتها ، وزيفها. كما يقدم الشكل مجموعة أخرى من المعارف تم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي الحديث ، وتم التوصل إلى عدد من الأدلة لتدعيم وجود العلاقات السببية المتضمنة في هذه المعارف . فقد أوضحت الأدلة التجريبية أن مرض الرشح يتسبب عن فيروس ، أو مجموعات فيروسات دقيقة ، وهذا هو السبب الحقيقي للمرض ، وليس البرد فقط ، أو

---

142. كارل بوبر ، بحثاً عن عالم أفضل ، ترجمة أحمد مستجير ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996 .

143. فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ص 52 ؛ وأيضاً :
Paul B. Horton , and Chester L. Hunt , Sociology , N.Y. , Mc Graw Hill Book Co. , 1964 , pp. 4-7 .
وأيضاً : Earl Babbie , The Practice of Social Research 3 rd ed. , pp. 7-10.

بلل الأقدام كما تدعي المعرفة التقليدية . ولا يخفى على الباحث أن معرفة السبب الحقيقي يوجه جهود المجتمع بكفاءة للتحكم بهذا السبب وضبطه ، بينما يؤدي عدم معرفة السبب الحقيقي للمرض إلى تشتيت الجهود ، وعدم فاعليتها لأنها تعالج سبباً وهمياً ، وليس السبب الحقيقي .

ومن جهة أخرى ، فإن التنبؤ – وهو العنصر الثالث من عناصر العلم إلى جانب اكتشاف السبب ، والتحكم فيه – يصبح بعيد المنال . فمن الصعب التنبؤ بحدوث الظاهرة إذا لم نعرف سببها الحقيقي الذي يسبق حدوثها ، أو يتصاحب معه – كما سيتضح لنا بعد قليل . ومن الواضح أن المعرفة التقليدية لا تسمح لنا بالتنبؤ أيضاً لأنها لا تقدم لنا السبب الحقيقي للظاهرة وإنما تقدم سبباً آخر قد يكون بعيداً كل البعد عن السبب الحقيقي كما هو الحال في العبارة الواردة في الجدول رقم (2) والتي تشير إلى أن عدم نزاهة الإنسان تكمن في ملامح وجهه .

الجدول رقم (2)

التعارض بين المعرفة التقليدية والمعرفة العلمية [144]

المعرفة التقليدية	المعرفة العلمية
يتسبب الرشح عن البرد وعن تعرض الأقدام للبلل .	يتسبب الرشح عن فيروس الرشح ، والتعرض للبرديقلل مقاومة الجسم لهذا الفيروس
يتفوق الرجال على النساء في القدرات العقلية .	الجنسان متساويان في القدرات العقلية، وليس هناك تفوق لأي منهما على الآخر في هذه القدرات .
نزاهة الانسان تبدو في وجهه .	لا يوجد علاقة ارتباطيه بين نزاهة الإنسان وملامح وجهه .
إذا وفرت العصا خسرت الفتى .	تعرض الفتيان للعقاب الجسدي الشديد و المتكرر يؤدي إلى جنوحهم .

144 - بتصرف عن : Paul B. Horton and Chester L. Hunt , Sociology , p. 6 .

ومصادر المعرفة القديمة هذه لا تزال سائدة في مجتمعات دول العالم الثالث ، أو المجتمعات النامية ، وفي المجتمعات البدائية البسيطة . وهي ترتبط إلى حد كبير باستمرار شروط تخلف هذه المجتمعات ، وعدم قدرتها على حل مشكلاتها بكفاءة ، كما ترتبط أيضاً باستمرار سيادة الأنماط السلطوية في التعامل والتفكير والتربية في هذه المجتمعات مما يدعم التخلف جيلاً بعد جيل . وقد بدأت بعض هذه المجتمعات النامية في تبنى المنهج الحديث في العمل ، والتفكير ، والتربية ، والابتعاد تدريجياً عن مصادر المعرفة التقليدية فبدأت تسير في طريق العلم ، مما زاد قدرتها على تشخيص مشكلاتها ، والوصول إلى الأساليب المناسبة لحلها . أما المجتمعات الصناعية الحديثة فإنها تنتج المعرفة العلمية الموثوقة ، وتعمل على نموها ، وتطورها ، وتسير على هديها فتحقق الازدهار ، والقوة والتقدم ، والسيادة على بقية المجتمعات . فالمعرفة العلمية المكتشفة تتحول إلى منتجات مدنية وعسكرية تحقق القوة للمجتمع ، وتحقق السعادة والرفاهية للناس .

وحتى يستطيع الباحث أن يستخدم منطق التفسير السببي بشكل ناجح، وفعال عليه أن يراعي اتباع شروط العلاقة السببية الصحيحة بدقة ، وأمانة ، وهي الشروط التي أوضحها بيكون وميل ، ويشرحها عبد القادر بشته على النحو التالي [145] :

1- شرط التلازم في الحضور

فوجود الحرارة شرط لازم لحدوث التمدد في المعادن مما يؤكد وجود علاقة سببية بين الظاهرتين .

145. عبد القادر بشته ، الإبستمولوجيا : مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية ، ص ص 60-66 .

2- شرط التلازم في الغياب

فعندما تغيب الحرارة يغيب التمدد مما يثبت وجود علاقة سببية بين الظاهرتين .

3- شرط التلازم في التغير

فعندما تزيد الحرارة يزيد التمدد في المعدن بالقدر نفسه ، مما يثبت أيضاً وجود علاقة سببية بين الظاهرتين .

4- شرط البواقي

فإذا كان لدينا مجموعتان من الظواهر ، المجموعة الأولى : C و B و A المجموعة الثانية : +C و +B و +A وإذا ما تأكدنا من وجود علاقة سببية بين A و+A ، ومن وجود علاقة سببية بين B و +B فمن المتوقع أن توجد علاقة سببية بين C و +C .

ويمكن تبسيط هذه الشروط بصياغاتها على شكل مبادئ عامة ، وهي: مبدأ (الأسبقية في الحدوث) ، فالسبب يسبق النتيجة دائماً ، ومبدأ (التغير المصاحب) ، فالتغير في الظاهرة A، يؤدي إلى تغير مماثل في الظاهرة B إذا كان هو سببها ، وعلة وجودها . أما إذا لم يكن هو سببها فإن التغير فيه لا يؤدي إلى تغير مماثل في الظاهرة B ، ومبدأ (المتغير الثالث) الذي قد يسبب حدوث كلاً من A و B دون أن ندرك ذلك . وبالتالي يجب التأكد أيضاً من تطبيقات هذا المبدأ الثالث قبل أن نؤكد أن A هو سبب حدوث B.

تفسير العلاقة السببية

تساعد مراعاة العمل بشروط العلاقة السببية في الوصول إلى تحديد العلاقة السببية الحقيقية بين الظواهر . لكن بعد أن يتم ذلك ، ينتقل العلم إلى عملية تفسير هذه العلاقة السببية التي يتم اكتشافها ، وتوثيقها من خلال الأدلة المختلفة. يوضح عبد القادر بشته أن جوهر العلم منهجي ، وجوهر

المنهج يتكون من جانبين : جانب وصفي يقوم على التجريب والتكميم ، أي الوصف الكمي ، وجانب تفسيري يستثمر المفاهيم لتفسير سبب الظاهرة ، وعلة وجودها [146].

ويعتبر التفسير أحد الدعامات التي يقوم عليها التمييز بين المعرفة التقليدية وبين المعرفة العلمية . فالتفسيرات التي تقدمها المعرفة التقليدية غالباً ما تكون خالية من أي اختبارات نقدية لمدى اتصالها بالأدلة ، أو الوقائع بينما يقدم العلم تفسيرات مستندة إلى أدلة إمبيريقية متنوعة. كما يعمل العلم أيضاً على ترتيب وتصنيف المعرفة على أسس من المبادئ التفسيرية وبالتحديد ، تعمل العلوم على الكشف عن الأسباب ، ثم التعبير بعبارات دقيقة عن الظروف التي تحدث في ظلها الأحداث . ويمثل ذكر هذه الظروف تفسيرات لأحداث مماثلة وبخاصة حين يتم تمييز، أو عزل بعض الخصائص في موضوع الدراسة ثم تحقيق نماذج متكررة للعلاقات المتبادلة بين مكونات الموضوع المدروس[147] .

وتعرض علا أنور لشرح همبل واوبنهايم في مقاليتهما (منطق التفسير) المنشورة عام 1953 ، للتفسير العلمي الذي يأخذ الاستنباط أحد أشكاله الرئيسية . ويتضح من استعراضها أن التفسير بهذا المعنى يتكون من مرحلتين رئيستين ، وهما[148] :

1- جملة تصف الظاهرة المدروسة ، وتسمى واقعة مفسرة ،أو واقعة تحتاج إلى تفسير.

2- مجموعة الجمل المقدمة للتعبير عن الظاهرة ، وهي المقدمات المفسرة، وتقع هذه المقدمات المفسرة في فئتين: الفئة الأولى تحوي الجمل التي

146. عبد القادر بشته ، الإبستمولوجيا : مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية ، ص 58 .

147. علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية : دراسة في فلسفة العلم ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1988 ، ص 74 .

148. علا مصطفى أنور ، التفسير في العلوم الاجتماعية : دراسة في فلسفة العلم ، ص ص 84-85 .

تذكر شروطاً سابقة محدودة ، والفئة الثانية تحوي مجموعة جمل تمثل قوانيناً علمية معروفة .

ولابد من توافر عدد من الشروط المنطقية التي تدعم التفسير ، وهي :

1- أن تكون القضية الأولى، أو الواقعة المفسرة ، نتيجة منطقية ، أي من الممكن أن تستنبط منطقيا من المعلومات المتضمنة في المعلومات في المقدمات التفسيرية .

2- أن تحتوي المقدمات المفسرة على قوانين عامة ، تعتبر ضرورية لاستخلاص الواقعة .

3- أن تكون المقدمات المفسرة قابلة للإختبار إمبيريقيا ، أي أن تكون الجمل التي تقدم معلومات وارتباطات والمكونة للمقدمات المفسرة صادقة .

وتستنتج علا أنور أن هذا التفسير الاستنباطي يمكن أن يتحقق في العلوم الطبيعية ، وبخاصة في علم الرياضيات ، أما في العلوم الاجتماعية فالتفسير استقرائي ، أو احتمالي ، فهو يقوم على رصد الاطّراد الإحصائي لظاهرة معينة ، وعلى حساب نسبة الاحتمالات الموجودة في الظاهرة المدروسة . فهذه التفسيرات الاحتمالية تقوم على حسابات إحصائية تجعل العلاقات في الظاهرة المدروسة صادقة إلى حد مقبول[149] .

ويطلق عبد القادر بشته على هذا المنهج الاجتماعي اسم المنهج الفرضي الاستنباطي – وهو منهج يناسب العلوم الاجتماعية في رأيه يمثل أحد التطورات الحديثة في المنهج التجريبي، وينطلق هذا المنهج من الفرضية نفسها وليس من الملاحظة . فبعد أن تتم عملية صياغة الفرضية تتم عملية جمع الملاحظات لاختبارها ،والتأكد من صحتها في تفسير العلاقات السببية . ويؤكد بشته على ذلك بقوله : «فإن المنهج التجريبي الذي طالما سيطر على العلوم الطبيعية لم يعد صالحا تماما في العلم المعاصر الذي استبدل مفهوم اليقين

---

149. علا أنور ، التفسير في العلوم الاجتماعية : دراسة في فلسفة العلم ، ص ص 91-92.

بمفهوم الاحتمال ، والذي تخلص بصفة ملحوظة من هيمنة التجربة والملاحظة [150].

يعتمد التفسير بهذا المعنى على المفاهيم ، والقضايا ، وهي من المكونات الأساسية للنظرية الاجتماعية ، فهو من جهة يعتمد على هذه المفاهيم والقضايا ، ومن الجهة الأخرى يؤدي إلى تعديل لها مدعم بالأدلة الإمبيريقة التي يتم اكتشافها وتقديمها للتفسير. فالبحث الإمبيريقي لا يتم عادة لذاته ، وكأنه نشاط مستقل تماما عن النظرية ، وإنما يتم منذ البداية في علاقة وطيدة مع النظرية ، فهو يتأثر بها ، ويؤثر عليها فيما بعد – وهو ما سيتم تفصيله في جزء خاص يناقش العلاقة المتداخلة بين البحث الإمبيريقي والنظرية الاجتماعية في نهاية هذا الفصل .

التفسير السوسيولوجي

من أهم الاستراتيجيات التي أكد عليها مؤسسو علم الاجتماع ، وتابعها فيما بعد غالبية علماء الاجتماع ، التفسير السوسيولوجي ، أي تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية أخرى، أو بمجموعة من المتغيرات السوسيولوجية بحيث يكون هذا التفسير منطقياً ، وموثقاً ، ومرتبطاً بعدد من المقولات النظرية المعروفة.وفي حال تقديم عدد من التفسيرات السوسيولوجية للظاهرة الواحدة ، تحقق جميعها شرط الارتباط بعدد من المقولات النظرية المعروفة ، يتم المفاضلة بينها لاعتماد أكثرها اقناعاً ، وارتباطاً بالأدلة الإمبيريقية المتوفرة . فمثلا ، إذا توصلنا من خلال بحث إمبيريقي إلى نتيجة مفادها أن هناك عملية تحول واسعة من النمط الممتد للأسرة إلى النمط النووي فما هو التفسير الذي يمكن تقديمه لمثل هذه النتيجة. وقد وردت هذه النتيجة في عدد من البحوث الإمبيريقية على الأسرة الأردنية والعربية، منها بحث لشجاع الأسد وعاطف خليفة[151] شمل عينة عشوائية مكونة من

150. عبد القادر بشته، الإبستمولوجيا: مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، ص ص 64–65.
151. Shuja, El - Asad and Atef M. Khalifa, "Faily Structure in Relation to Fertility in Jordan" , Amman , Dep . of Statistics , 1977 , p. 43 .

14.000 أسرة أردنية ، أخذت من عدد كبير من المدن والقرى الأردنية ، وجمعت منها المعلومات في الفترة الواقعة من عام 1972 إلى عام 1976 . وأوضح هذا البحث أن النمط النووي من الأسرة هو النمط السائد في المجتمع الأردني بجميع قطاعاته الحضرية ، والريفية ، والبدوية. ففي القطاع الحضري توضح نتائج البحث أن نمط الأسرة النووية يشكل 75 بالمئه من مجموع الأسر، ويشكل ما يزيد عن 72 بالمئه من مجموع الأسر في القطاع شبه الحضري، أما في القطاع الريفي فيشكل هذا النمط ما يزيد عن 69 بالمئة من مجموع الأسر في هذا القطاع . والفروق الريفية الحضرية ليست ذات دلالة إحصائية. بينما لا يشكل النمط الممتد من الأسرة سوى 18.3 بالمئة ، و 19.3 بالمئة و 20 بالمئة في القطاعات الحضرية ، وشبه الحضرية ، والريفية ، على التوالي .

وهذه النتيجة الإمبيريقية وردت في عدد من البحوث العربية ، ومنها بحث ميداني لفهد الثاقب حول الأسرة الكويتية ، أجرى على عينة عشوائية مؤلفة من 341 أسرة موزعة على ستة مناطق سكنية في الكويت في الفترة 1965-1970 . ويتضح من هذا البحث أن غالبية الأسر ، أو 59.1 بالمئة منها هي من النوع النووي ، بينما لا يشكل نمط العائلة الممتدة سوى 22.4 بالمئة من الأسر ، وهناك ما نسبته 18.4 بالمئة من الأسر من النوع شبه الممتد.[152]

بعد أن تواترت هذه النتائج الإمبيريقية اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن هناك تحولا حقيقيا – دعمت وجوده أدلة متنوعة – من النمط الممتد إلى النمط النووي في كل المجتمعات العربية . ومن ثم كان لا بد من تقديم تفسير سوسيولوجي لعملية التحول هذه يستند إلى خصوصية المجتمع العربي ، وشروط التغير فيه. وقد قدمت في الأدبيات العربية حول الأسرة عدة تفسيرات لعملية التحول هذه، أحدها[153] تفسير يربط بين التصنيع والتغير

152- فهد الثاقب ، "حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية ،" مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1-2 ، ص ص 81-92 ، الكويت ، جامعة الكويت ، 1976 .

153. للوقوف على بعض التفصيلات حول هذه التفسيرات ، أنظر مجد الدين خيري ، الأسرة والأقارب ط2 ، ص ص 27-38 .

البنائي في الأسرة يزعم ان التصنيع الذي يترافق عادة مع التحضر (أي السكن في المدن) ينقل العملية الإنتاجية من المنزل إلى المصنع ، مما يؤدي إلى تغيرات بنائية ووظيفية في الأسرة . فتفقد الأسرة نتيجة لذلك أغلب وظائفها التي كانت تقوم بها ، وبخاصة الوظيفة الإنتاجية الزراعية . كما تتغير بنائيا من النمط الممتد إلى النمط النووي نتيجة لفقدانها لهذه الوظائف .

وهناك تفسيراً ثانياً يربط بين السياسات الحكومية والتحول البنائي في الأسرة العربية يزعم أن الحكومات في عديد من المجتمعات العربية تعمل على إنشاء مشاريع إسكانية واسعة على شكل شقق ، أو وحدات سكنية صغيرة ينتقل إليها الزوج والزوجة وأطفالهما ، تاركين الوالدين ، والأقارب في المنازل القديمة في القرية ، أو الأحياء الشعبية في المدن مما يزيد من عدد الأسر النووية يوما بعد يوم .

وهناك تفسيراً ثالثاً يربط بين مركزية السلطة في الأسرة الممتدة وانقسام هذه الأسر إلى أسر نووية أو زواجية تستقل عن سلطة الوالدين . ويزعم هذا التفسير أن عدم مشاركة الأبناء من الجنسين في السلطة داخل الأسرة الممتدة يخلق لديهم شعورا بالاغتراب الذي يستجيب له الأفراد عادة إما بمحاولة تغيير الظروف التي تؤدي إليه ، وإما بترك البيئة التي تسبب هذا الشعور ومغادرتها . وبما أن الأبناء في الأسر الممتدة لا يملكون من الموارد ما يمكنهم من تغير الظروف البيئية ، فإنهم يلجأون إلى الاستجابة الثانية ، وهي مغادرة البيئة المسببة للشعور بالاغتراب عندما تحين الفرصة المناسبة لذلك ، وهي في حالة الأبناء من الجنسين الزواج وتكوين أسرة . فالزواج يعطي الأبناء فرصة مقبولة اجتماعية للسكن المستقل عن الوالدين ، وتكوين أسرة خاصة بهم . وهناك استجابات أخرى متاحة أمام الأبناء الذكور بشكل خاص وهي السفر والتغرب ، أو الهجرة من القرية إلى المدينة ، مستقلين بذلك عن سلطة الوالدين .

وهناك تفسيراً رابعاً يبرز في الأدبيات لعملية التحول هذه في الأسرة العربية يربط بين نمو التنظيم البيروقراطي الرسمي الذي يتمثل في الدولة

وأجهزتها ، والمصانع والشركات والجامعات ومؤسسات العمل الأخرى في المجتمع العربي ونشوء وسيادة النمط النووي من الأسرة في هذا المجتمع . ويزعم هذا التفسير أن تميز التنظيم البيروقراطي بالكفاءة في تحقيق الأهداف العملية يؤدي إلى أخذه للوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة العربية الممتدة، وبخاصة الوظيفة الإنتاجية ، ووظيفة الحماية ، والتربية ... إلخ ، فتصبح هذه الوظائف جزءا أساسيا في التنظيمات البيروقراطية التي تقوم بهذه الوظائف بشكل أفضل من الأسر الممتدة ، وبكلفة أقل . وتؤدي هذه التغيرات الوظيفية في الأسرة العربية إلى تغيرات بنائية ، فتتغير الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي . وحيث أن النمط النووي من الأسرة يتميز بصفات معينة منها الميل للاستهلاك ، والتربية الإنجازية للأبناء فإنها تدعم النمو المستمر في التنظيمات البيروقراطية نتيجة لتوفير الأرباح لها ، وتوفير الأيدي العاملة المناسبة المتوافقة مع طبيعة التنظيم البيروقراطي وتركيزه على العمل ، والإنتاج، وتحقيق الربح .

هذه التفسيرات النظرية الأربعة طورت حول نتيجة إمبيريقية واحدة ، هي التحول من النمط الممتد إلى النمط النووي في الأسرة العربية . فما هو التفسير الأنسب والأكثر إقناعا لهذه النتيجة الإمبيريقية التي توصل اليها البحث الإمبيريقي . وبتطبيق مبادئ كارل بوبر فإن علينا أن نتفحص هذه التفسيرات في ضوء علاقتها بالواقع ، وبحجم الأدلة التي تدعمها ، فنستبعد تلك التفسيرات التي يكذبها الواقع العربي ، ونبقي على التفسير ، أو التفسيرات التي يدعمها هذا الواقع ، ويؤكدها من خلال الملاحظة ، والإحصائيات . فبالنسبة للتفسير الأول ، وهو الذي يربط بين التصنيع والتحول في الأسرة العربية ، فإن الواقع العربي لا يدعمه ، أو يؤكده فالتصنيع لايزال في بداياته في غالبية المجتمعات العربية التي لا تزال تعتمد في إنتاجها ، ومعيشتها على الزراعة ، والخدمات . فتفسير (التصنيع)، إذن يمكن أن ينطبق على مجتمعات أخرى مثل كوريا الجنوبية ، أو اليابان ، أو هونغ كونغ ، ولكنه قطعا لا ينطبق على المجتمع العربي . وبالتالي فإننا نستبعد هذا التفسير بالرغم من تسرع بعض الباحثين في استخدامه وهم يحللون عمليات التغير في بنى المجتمع العربي .

أما التفسير الثاني ، وهو الذي يربط بين السياسات الحكومية والتحول في الأسرة العربية ، فإن الواقع العربي لا يؤكده ، أو يدعمه أيضا . فقد قامت الحكومات في بعض البلدان العربية مثل مصر ، وسوريا ، بمشاريع إسكانية واسعة ، لكن غالبية الحكومات العربية الأخرى لم تقم بمثل هذه المشاريع الإسكانية الواسعة . فغياب مثل هذه المشاريع الإسكانية ووجود التحول في الأسرة العربية يمنع اللجوء إليها بوصفها تفسيرا صحيحا لهذا التحول . وبالتالي فإن تفسير السياسات الحكومية مثلة مثل تفسير التصنع لا ينطبق على الواقع. فمثل هذه السياسات الحكومية في مجال الإسكان غير موجودة إلا في عدد قليل من من الدول العربية . وبالتالي فإننا نستبعد هذا التفسير بسبب عدم صدقة ، أي عدم وجود أدلة كافية على وجوده تجعل منه سببا أساسيا من أسباب التحول في بنية الأسرة العربية .

أما التفسيرالثالث ، وهو الذي يربط بين مركزية السلطة في الأسرة الممتدة والتحول في الأسرة العربية فإنه غير مناسب تماما لأنه يفترض ضمنا أن الاسرة النووية ، أو النواة العربية لا تعاني من مركزية السلطة .والحقيقة أن الأدلة الإمبيريقية توضح أن مركزية السلطة موجودة في الأسرة العربية بشكل عام بنمطيها الأساسيين : النمط الممتد والنمط النووي ، ولكنها في حالة الاسرة النواة أقل حدة عما هي عليه في الاسرة الممتدة . ومع ذلك فإن شروط العلاقة السببية غير محققة تماما ، وبخاصة شرط التلازم في الغياب .

بعد أن اتضحت لنا الثغرات الموجودة في هذه التفسيرات النظرية الثلاثة الأولى ، فإننا نجد أن التفسير الرابع والأخير هو الأنسب لتفسير النتيجة الإمبيريقة التي نحن بصددها وهي تحول الأسرة العربية بنائياً من النمط الممتد إلى النمط النووي . وهو تفسير ينسجم مع شروط العلاقة السببية التي سبق إيضاحها ويحققها . ففي جميع المجتمعات العربية بلا استثناء برز التنظيم البيروقراطي مع بروز الدول الحديثة في هذه المجتمعات منذ بداية القرن الحالي. وسرعان ما حقق هذا التنظيم السيادة في المجتمع على التنظيمات الأخرى ، وبخاصة القرابية منها بعد أن تغلغل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية

سواء أكانت سياسة ، أو إنتاجية ، أو تربوية . وفي جميع هذه المجتمعات العربية بلا استثناء عمل هذا التنظيم على تقليص الوظائف التي تقوم بها الاسرة العربية ،وبخاصة تلك التي كانت تقوم بها الأسرة الممتدة في القرن الماضي ، والتي كانت تشمل : الإنتاج ، والحماية ، والتربية ، والترويح . ومع هذا التقلص في وظائف الأسرة بدأت المكانات والأدوار القديمة التي ارتبطت بهذه الوظائف بالتقلص أيضا ، وبخاصة دور المرأة في الإنتاج المنزلي ، ودور الأب في أعداد الأبناء وتعليمهم مهنا مناسبة ، ودور الأقارب في حماية أعضاء الأسرة والمحافظة على ممتلكاتهم . فجميع هذه الأدوار اصبحت من اختصاص مؤسسات بيروقراطية متخصصة مثل المصانع والشركات التي تقوم بالإنتاج ،والمدارس والجامعات التي تتخصص في التربية وإعداد الأفراد مهنيا، والدولة وأجهزتها المتخصصة التي تؤمن الحماية لجميع الأفراد في المجتمع ، فتحمي أرواحهم ، وممتلكاتهم ، وحقهم في التعبير عن الهوية وعن الرأي . مما أدى نتيجة لكل ذلك إلى تحول الأسرة العربية في جميع المجتمعات العربية من النمط الممتد الى النمط النووي . وبالتالي فإننا نتمسك بهذا التفسير –بعد أن استبعدنا التفسيرات الأخرى– لأنه يحقق شروط العلاقة السببية ، وبخاصة شرطي : التلازم في الحضور (ففي كل المجتمعات العربية يوجد التنظيم البيروقراطي ويوجد التحول في نمط الأسرة) ، والتلازم في التغير (فمع ازدياد تغلغل التنظيم البيروقراطي في المجتمع يزداد التحول في نمط الأسرة العربية) .

والأدلة المتوافرة عن المجتمعات العربية سواء أكانت تاريخية أم إحصائية تؤكد صدق هذا التفسير ، وتدعمه . فيعمد الباحث بعد أن تأكد من انسجام هذا التفسير مع الأدلة المتوفرة ، ومع شروط العلاقة السببية . إلى تبنيه بوضوح ، وقوة ، وصراحة ، واستبعاد التفسيرات الأخرى لضعفها ، وعدم تحقيقها لشروط العلاقة السببية . أما قيام الباحث بتبني أكثر من تفسير ، أو عدم الصراحة والوضوح في تبني تفسير معين فهو إشارة إلى عدم النضج السوسيولوجي . فتطور العلم السوسيولوجي وبخاصة الجانب النظري منه يتطلب المفاضلة بين التفسيرات ، بعد إخضاعها باستمرار لعمليات مراجعة

وتقييم في ضوء الأدلة الإمبيريقية المتوافرة ، وفي ضوء تحقيقها لشروط العلاقة السببية ، بحيث تستبعد التفسيرات الضعيفة ، وتبقى التفسيرات القوية المنسجمة مع الأدلة الإمبيريقية المتوافرة ومع شروط العلاقة السببية .

وفي كل الحالات ، على الباحث الاجتماعي أن يكون مدركا للتداخل الكبير بين اكتشاف العلاقات السببية وعملية التفسير النظرية لهذه العلاقات . وهناك بعض الأمثلة من الأبحاث الإمبيريقية المنشورة التي توضح مثل هذا التداخل . ففي البحث الميداني الذي قام به معن خليل عمر حول أنماط اختيار شريك الحياة في جامعة الموصل ، اتضح بعد تحليل النتائج وعرضها في الجداول الإحصائية وجود علاقة قوية بين المرحلة الدراسية للطلبة ونمط الاختيار لشريك الحياة [154] . وبعد أن يورد الباحث هذه العلاقة يقوم بتقديم تفسير علمي لها يربط بين سن الطالب ومدى تأثره بالحياة الجامعية ، ومدى خضوعه للأهل . فيشرح أن طلبة الصفوف الأولى يؤيدون نمط اختيار الأهل لشريك الحياة ، وقد يرجع ذلك لكونهم ما زالوا يعيشون تحت سيطرة الأبوين. كما أن المحيط الجامعي لم يؤثر على عقلية وسلوك طلبة الصفوف الأولى لحداثتهم في المحيط الجامعي ، وعدم احتكاكهم مع طلبة الصفوف الأخرى . بينما يميل طلبة الصفوف المنتهية إلى عدم تأييد نمط اختيار الأهل لشريك الحياة ويرجع ذلك إلى تأثرهم بمكونات المحيط الجامعي والتفاعل المستمر مع مناهج الدراسة العلمية والثقافية . وقد يكونون مستقلين شخصيا ومعتمدين على أنفسهم في اتخاذ القرارات المستقبلية ، ويميلون بالتالي إلى اختيار الشريك بأنفسهم .

وسيتم في الجزء القادم من هذا الفصل توضيح مناهج البحث العلمي المتبعة في علم الاجتماع حيث يتضح أن كل منهج منها عبارة عن مجموعة من القواعد ، والمبادئ ، والإجراءات التي توجه جهود الباحث العلمي وتؤدي به إلى اكتشاف العلاقات السببية وتقديم التفسيرات المناسبة لهذه

154- معن خليل عمر ، " أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل "، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، العدد الثاني، ص ص 210-299، فاس، جامعة فاس، 1979.

العلاقات . وسيتم خلال ذلك توضيح خطوات البحث المتبعة في كل منهج منها ، إذ أنها تختلف قليلا من منهج إلى آخر ، كما سيتم توضيح أدوات البحث العلمي المستخدمة في كل منهج من هذه المناهج ، وأهم هذه الأدوات الملاحظة بأنواعها ، والاستبيان ، أو الاستمارة .

ونظراً لشيوع استخدام منهج المسح الاجتماعي في علم الاجتماع فسيفرد له ما تبقى من هذا الفصل ، بينما يتم في الفصل التالي ، وهو الفصل السابع ، عرض ومناقشة المناهج الأخرى . وهي : المنهج التجريبي ، ومنهج البحوث المقارنة ، والمنهج التاريخي ، ومنهج دراسة الحالة . ثم يتم عرض ومناقشة العلاقة المتبادلة بين البحث الإمبيريقي، وما ينتجه من أدلة مادية، والنظرية الاجتماعية وما تحتوي عليه من تفسيرات [155] .

منهج المسح الاجتماعي

يعتبر هذا المنهج الأكثر استخداما في الدراسات الاجتماعية فهو يتناسب والقياس الكمي للظاهرة الاجتماعية[156] ، ويمكن الباحث من اختبار فرضياته اختبارا كميا . وهو أيضا يتضمن شروط العلاقة السببية ، ويدعم إحصائيا التفسيرات النظرية التي تقدم للظاهرة المدروسة ، وللعلاقات السببية المكتشفة . فهو مثل المنهج التجريبي يتضمن منطق التفسير السببي ومبادئه ، وبخاصة : الأسبقية في الحدوث ، والتلازم في التغير ، والتلازم في الغياب .

ويتميز المسح االاجتماعي عن التجربة في عدد من الأمور يوضحها ذوقان عبيدات وآخرون كما يلي :

---

155. أنظر : ذوقان عبيدات وآخرون ، البحث العلمي : مفهومه ، وأدواته ، أساليبه ، عمان ، دار الفكر ، 1987 ، ص ص 201-212 ، وأيضا : Earl Babbie, The Practice of Social Research, 3rd ed. pp. 208-242; and David Nachmias and chava Nachmias, Research Methods In The Social Sciences, pp. 181-206.

156 . ذوقان عبيدات وآخرون ، البحث العلمي : مفهومة ، أدواته ، أساليبه ، ص 202 .

"ويتميز المسح عن التجريب أيضا ، فالمسح يتم في الظروف الطبيعية حيث تدرس الأشياء والحوادث كما هي في الطبيعة ، بينما تتم الدراسات التجريبية في ظروف اصطناعية ، أو في المختبر. كما يختلف المسح عن التجريب من حيث الهدف ، فالمسح يدرس الواقع كما هو بينما يهدف التجريب إلى التعرف على الاسباب المباشرة ، أو العوامل المؤثرة التي أدت إلى هذا الواقع (156) ."

ويؤكد ايرل بابي على أهمية منهج المسح الاجتماعي لعالم الاجتماع بقوله :

"يعتبر المسح الاجتماعي الأفضل بالنسبة للعالم الاجتماعي المهتم والمنشغل بجمع المعلومات الأصلية التي تصف مجتمعا ما ، من الكبر بحيث يصعب عليه ملاحظته وجمع المعلومات عنه مباشرة . والعينات العشوائية التي يلجأ العالم الاجتماعي لاستخدامها في المسح الاجتماعي تقدم له مجموعة من الأفراد المبحوثين الذين يمثلون المجتمع ، فخصائصهم كمبحوثين تعكس خصائص المجتمع الذي أخذوا منه . والاستبيانات التي تستخدم لجمع المعلومات في المسوح الاجتماعية تبنى بدقة ، وعناية للحصول على المعلومات المطلوبة منهم (157) ."

والمسوح الاجتماعية نوعين رئيسيين ، هما : المسح الشامل حيث تجمع معلومات متنوعة وعديدة حول جوانب الظاهرة المدروسة من جميع وحدات البحث سواء أكانت مواداً ، أو أفراداً، أو جماعات . والمسح بالعينة ، وهو أكثر استخداماً وشيوعاً من المسح الشامل وذلك لقلة تكاليفة نسبيا، ولإمكانية الحصول على نتائج ممثلة، أي يمكن تعميمها على جميع وحدات المجتمع . وتجمع معلومات متنوعة عديدة أيضا في هذا النوع ، لكن من أفراد العينة فقط. وسيتضح بعد قليل معنى العينة وأنواعها عندما يتم توضيح

157.Earl Babbie, The Practice of Social Research, 3rd ed. , p.209 .

خطوات المسح الاجتماعي بشيء من التفصيل ، وسيتم أيضا تقديم أمثلة من المسوح الاجتماعية المنشورة ، أو غير المنشورة في الوقت المناسب . وسيتم خلال ذلك أيضا مناقشة أدوات جمع المعلومات التي تستخدم عادة في المسوح الاجتماعية ، وأهمها الاستبيان ، أو الاستمارة .

خطوات المسح الاجتماعي

تشتمل خطوات المسح الاجتماعي على الخطوات التالية :

1. اختيار مشكلة أو موضوع للبحث ، وصياغتها صياغة علمية .
2. تحديد جوانب الموضوع ، أو المشكلة .
3. مراجعة الدراسات السابقة حول المشكلة ، أو الموضوع ، وبناء الإطار النظري .
4. صياغة الفرضية ، أو الفروض بالاستناد إلى الإطار النظري .
5. تحديد مجتمع البحث واختيار العينة .
6. تصميم أداة ، أو أدوات البحث .
7. جمع البيانات أو المعلومات من الميدان .
8. الترميز وإدخال المعلومات إلى الحاسب الآلي .
9. بناء المتغيرات، وتحضير الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة، وعرضها، وتحليلها، واختبار الفرضيات .
10. التفسير النظري .

وسيتم فيما يلي مناقشة هذه الخطوات كل على حدة ببعض التفصيل .

1- اختيار مشكلة البحث، أو موضوع البحث، وصياغتها صياغة علمية

يقصد بمشكلة البحث الموضوع الذي يبحث من قبل الباحث ، وقد يكون مشكلة اجتماعية مثل انحراف الأحداث. أو المشاحنات الأسرية ، وقد يكون موضوعاً آخر لا يتضمن معنى المشكلة مثل عوامل النمو الاقتصادي، أو بناء السلطة في الأسرة العربية، أو حجم الأسرة وعلاقته بالفقر. ويختار الباحث الموضوع الذي يبحثه عادة متأثراً بالتوجه العام في حقل تخصصه ، أو متأثراً باهتماماته الشخصية مراعياً ما يتوفر له من وقت وتمويل لإنجاز بحثه في الوقت المحدد . ولا شك أن القراءة المستمرة في الأدبيات (أي في الكتب والأبحاث المنشورة في حقل تخصص الباحث) تتيح له فرصاً كافية لاختيار مواضيع متنوعة تصلح مشكلات للبحث والدراسة ويمكن أن تجد القبول والاهتمام من جمهرة الباحثين والعاملين في هذا الحقل، ويكون لها إسهاماً نظرياً، وآخر تطبيقياً في حقل تخصص الباحث.

وبعد أن يقرر الباحث دراسة موضوعاً معيناً ، فإنه يبدأ بصياغة هذا الموضوع ، أو ما يسمى (صياغة مشكلة البحث) صياغة علمية ليوضح بالضبط ماذا يريد أن يدرس ، أو ما هو الموضوع الذي يبحثه . ويتبع في صياغة مشكلة البحث عادة أسلوبان ، هما : صياغة المشكلة على شكل سؤال أو أكثر ، وصياغة المشكلة من خلال جملة تقريرية أو أكثر .

أ- صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال ، أو أكثر

يقوم الباحث الذي يريد إتباع هذا الأسلوب في صياغة مشكلة بحثه ، بصياغة سؤال ، أو أكثر تؤدي الإجابة عليه ، أو عليها إلى توضيح موضوع البحث وتقديم المعلومات الميدانية والنظرية حول هذا الموضوع . فمثلاً إذا أراد الباحث أن يدرس بناء السلطة في الأسرة العربية فإنه يقوم بصياغة مشكلة بحثه من خلال الأسئلة التالية :

* ما المقصود ببناء السلطة في الأُسرة العربية ؟
* ما هي أنواع ، أو أنماط السلطة في الأُسرة العربية ؟
* ما العلاقة بين الموارد التي يملكها كلاً من الزوجين ونمط السلطة السائد في الأُسرة؟

وهذه الأسئلة الثلاثة توضح ماذا يريد الباحث أن يدرس. فهو يدرس أولاً : المقصود ببناء السلطة في الأسرة العربية ، وثانياً : أنواع ، أو أنماط السلطة في الأسرة العربية ، وثالثاً : يريد أن يقيس ، أو يدرس العلاقة بين الموارد التي يملكها كلاً من الزوجين ونمط السلطة. ومن الواضح أن هذه الصياغة الدقيقة لمشكلة البحث ، تحدد للباحث المتغيرات التي يتعامل معها ، وتوجه جهوده بالتالي نحو البيانات والمعلومات المطلوبة لتوضيح هذه المشكلة. كما أنها تبصر الباحث منذ البداية بأدوات جمع المعلومات التي سيحتاجها للإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة. فللإجابة على السؤال الأول قد يكتفي الباحث بالمعلومات المكتبية التي يجمعها من الأدبيات المنشورة المتوفرة في المكتبة ، لكنه بالنسبة للسؤال الثاني قد يحتاج إلى معلومات إمبريقيية ، أو ميدانية تستدعي استخدامه للملاحظة ، أو للاستبيان . وكذلك الحال فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الثالث ، فإن الباحث لن يكتفي بالمعلومات المكتبية ، وإنما قد يحتاج إلى معلومات إمبيريقية يجمعها مباشرة من الأسر المبحوثة بواسطة الاستبيان ، أو الملاحظة ، أو كليهما .

ب- صياغة المشكلة على شكل جملة تقريرية ، أو أكثر

بقوم الباحث الذي يريد إتباع هذا الأسلوب في صياغة مشكلة بحثه ، بصياغة جملة تقريرية ، أو أكثر ، توضح بدقة ماذا يدرس ، أو يبحث . فمثلاً يقوم الباحث الذي يريد أن يدرس بناء السلطة في الأُسرة العربية بصياغة مشكلة بحثه كما يلي :

يعمل هذا البحث على توضيح المقصود ببناء السلطة في الأسرة العربية،

وحصر أنواع ، أو أنماط السلطة في هذه الأسرة . كما يعمل أيضاً على قياس العلاقة بين الموارد التي يمتلكها كلاً من الزوج والزوج ونمط السلطة الأسرية .

وهذه الصياغة توضح بدقة ماذا يريد الباحث أن يدرس ، وتحدد أيضاً المتغيرات التي يتعامل معها ، والعلاقات التي ينبغي قياسها .

فهو يدرس -كما توضح صياغة المشكلة- أولاً : المقصود ببناء السلطة في الأسرة العربية ، وثانياً : أنواع ، أو أنماط السلطة في الأسرة العربية. وثالثاً العلاقة بين الموارد التي يمتلكها كلاً من الزوج والزوجة ونمط السلطة في الأسرة . وتؤدي هذه الصياغة الدقيقة مثلها مثل الصياغة السابقة وظيفة مهمة وأساسية في المسوح الاجتماعية ، وفي البحوث العلمية بشكل عام . فهي من خلال تحديدها الدقيق لما يريده الباحث ، فإنها توجه جهوده بكفاءة نحو المعلومات والبيانات المطلوبة لدراسة الموضوع ، كما أنها تبصر الباحث بالأدوات المناسبة التي سيكون عليه استخدامها لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة .

2- تحديد جوانب المشكلة ، أو موضوع البحث

بعد أن ينتهي الباحث من صياغة مشكلة بحثه يبدأ بتحديد جوانب هذه المشكلة ، وأبعادها الزمانية والمكانية . وبعد ذلك يوضح أهمية هذه المشكلة نظرياً ، أي مدى إسهام دراستها في تطور المعرفة في الحقل العلمي الذي تنتمي إليه ، وتطبيقياً أي مدى الاستفادة من دراسة هذه المشكلة في الحياة العملية . وتساهم هذه العمليات جميعها في زيادة توضيح مشكلة الدراسة ، وتوجيه جهود الباحث لاستخدام الأدوات المناسبة لجمع المعلومات المطلوبة . وجوانب المشكلة عناصرجزئية متضمنة في المشكلة، أو الموضوع ، وتؤدي دوراً في توضيحها . فمثلاً في موضوعنا السابق وهو بناء السلطة في الأسرة العربية ، فإن جوانب ، أو عناصر هذا الموضوع الذي يجب أن تدرس هي :

* اتخاذ القرار النهائي في الأسرة في مجال شراء السلع المعمرة .
* اتخاذ القرار النهائي في الأسرة في مجال زواج الأبناء من الجنسين .
* اتخاذ القرار النهائي في الأسرة في مجال الزيارات مع الأقارب .
* درجة تعليم الزوجة وأثره في عملية اتخاذ القرار النهائي في الأسرة .
* عمل الزوجة براتب وأثره في عملية اتخاذ القرار النهائي في الأسرة .
* الطبقة الاجتماعية لأهل الزوجة وأثره في اتخاذ القرار النهائي في الأسرة .
* امتلاك الزوجة لعقارات باسمها وأثره في اتخاذ القرار النهائي في الأسرة[158] .

وهذه جوانب من جوانب هذا الموضوع ، يمكن للباحث أن يقرر دراستها جميعها ، أو أن يختار عدداً منها للتركيز عليه . ومهما يكن من أمر فعلى الباحث أن يذكر صراحة ما هي الجوانب التي سيدرسها في بحثه لأنه سيكون مسئولا عنها دون غيرها . فعليه أن يجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول هذه الجوانب ، وأن يعد الأدوات المناسبة لذلك ، وأن يقوم بالتحليلات الإحصائية المناسبة لتوضيح هذه الجوانب ، والعلاقات بينها . أما بقية الجوانب التي يتركها الباحث ، ويقرر عدم دراستها في بحثه ، فقد تترك لباحثين آخرين ، أو قد يقوم الباحث نفسه بدراستها في بحوث لاحقه .

أما تحديد أبعاد المشكلة مكانياً وزمانياً فيتم من خلال قيام الباحث بتحديد المكان هل هو المجتمع العربي ككل ؟ أم هو الأردن فقط ؟ ويتم

158. درست بعض هذه الجوانب في مسح اجتماعي حديث ، أنظر: إخلاص شوكت المدانات ، « أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، الجامعة الأردنية ، قسم علم الاجتماع ، 1996 ، ص ص 148-153 .

التحديد الزمني بذكر المرحلة التاريخية ، أو الفترة الزمنية التي يغطيها الباحث في بحثه ، والتي يقدم المعلومات والبيانات عنها . فيحدد الباحث أن يدرس الفترة الحالية ، أو أنه يقارن بين الماضي والحاضر . ومهما يكن من أمر ، فعلى الباحث أن ينص على تحديده بشكل واضح في متن البحث ، وكذلك في عنوانه أيضاً فيمكن أن يقرأ العنوان كما يلي :

بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة

ويؤكد العنوان أعلاه بوضوح على التحديد الزماني للبحث وهو الفترة المعاصرة ، كما يؤكد على التحديد المكاني للبحث وهو المجتمع العربي ، الأردن فقط .

3. مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع البحث وبناء الإطار النظري

تأتي هذه الخطوة عقب انتهاء الباحث من صياغة مشكلة بحثه صياغة دقيقة إما على شكل سؤال أو أكثر وإما على شكل جمل تقريرية ، فيتوجه الطالب إلى المكتبة الجامعية ويفتش أولاً في فهارسها اليدوية والحاسوبية بغية حصر تلك الكتب أو الأبحاث التي تتعلق بموضوع البحث ، أو بأحد جوانبه. ثم يبدأ بالإطلاع على هذه الكتب الموجودة في رفوف المكتبة ليأخذ منها التلخيصات والاقتباسات ، والتعريفات التي ترتبط بموضوع بحثه ، أو بأحد جوانب هذا الموضوع . كما يطلع الباحث على الأبحاث المنشورة في الدرويات ، أو المجلات العلمية مثل مجلة (دراسات) التي تصدر عن الجامعة الأردنية ، ومجلة (المنارة) التي تصدر عن جامعة آل البيت ، ومجلة (العلوم الاجتماعية) التي تصدر عن جامعة الكويت . وتحتوي هذه المجلات العلمية على نتائج جديدة وحديثة للأبحاث الإمبيريقية والنظرية في مجالات مختلفة، بعضها يتعلق بموضوع البحث الذي يدرسه الباحث . فيركز الباحث على هذه الأبحاث المرتبطة ببحثه فيقرأها قراءة متأنية ليستوعب المنهاج المتبع فيها ، والنتائج التي توصلت إليها .

ويجد الباحث هذه الدوريات أو المجلات العلمية في قسم الدوريات في المكتبة ، أما الأعداد القديمة منها فإنها تجلد وتودع في قسم الدوريات المجلدة ويضم كل مجلد منها أعداد سنة على الأقل من أعداد المجلة العلمية . وقد يستعين الباحث أيضاً بما يسمى (خدمة البحث الحاسوبي) المتوفرة في المكتبات ، حيث يتمكن الطالب من خلال هذه الخدمة من الحصول على قائمة وافية بعناوين الكتب والأبحاث المتعلقة بموضوع بحثه ، مما يوفر عليه الوقت والجهد لبناء مثل هذه القائمة بنفسه .

تدوين الاقتباسات على الكارتات أو الأوراق المنفصلة، وتوثيق المراجع والمصادر

خلال القراءة المتأنية في هذه الأدبيات يقوم الباحث بأخذ الملاحظات، وتدوين الاقتباسات المرتبطة بموضوع بحثه ، أو بجانب من جوانبه ، أو بالفرضية، أو الفرضيات التي يعمل الباحث علي قياسها، والتأكد من صحتها. ويدون المعلومات والاقتباسات إما على كارتات مستقلة ، وإما على أوراق منفصلة ، تنظم فيما بعد حسب الموضوع ، ويذكر عليها منذ البداية المرجع كاملاً موثقاً حسب الأصول المرعية . فيشتمل هذا التوثيق على اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، والطبعة، وبلد النشر، والناشر، وسنة النشر، والصفحة أو الصفحات التي أخذ منها الاقتباس ، أو المعلومات . ويدون هذه المعلومات المتعلقة بالمرجع بعد الاقتباس مباشرة ، أو في أسفل الكارت ، أو الورقة المنفصلة. وفي حالة أخذ معلومات ، أو اقتباسات من مجلة علمية يدون المرجع أيضاً موثقاً توثيقاً علمياً بحيث يبدأ بذكر أسم المؤلف ، وعنوان البحث ، أو المقالة موضوعاً بين شولتين ، ثم اسم المجلة العلمية ، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ، والصفحات التي يمتد خلالها البحث في عدد المجلة ، ثم بلد النشر ، ثم مؤسسة النشر ، ثم السنة ، ثم الصفحة ، أو الصفحات التي أخذت منها المعلومات ، أو الاقتباسات .

ويعمل الباحث على تنظيم الكارتات ، والأوراق المنفصلة التي جمع

عليها المعلومات والاقتباسات حول جوانب موضوع بحثه ، والتي تحمل أسماء المصادر والمراجع موثقة حسب الأصول ، ويدرسها دراسة متعمقة تعرفه على الاتجاه العام في الأدبيات حول موضوع بحثه ، وعلى الثغرات الموجودة في هذه الأدبيات ، والتي يمكن لبحث جديد أن يسدها ، وأن يقدم من خلال ذلك إسهاما جديداً إلى المعرفة . ولا يكتفي الباحث بهذه القراءة المتعمقة لما جمعه من معلومات واقتباسات من الأدبيات ، في هذه المرحلة المبكرة من مراحل بحثه ، وإنما يعود إلى هذه المعلومات والاقتباسات باستمرار أثناء تقدمه في بحثه(159) . ويجدها مفيدة جداً أثناء بناء الإطار النظري عند توضيحه للمفاهيم ، أو المتغيرات الأساسية في بحثه، والقضايا المفسرة للعلاقات بينها، وأثناء تصميمه أداة جمع المعلومات . وأيضاً أثناء كتابة التقرير النهائي لبحثه حيث يجد الباحث أن عليه أن يعود لما جمعه من الأدبيات لمقارنة نتائجه بما في هذه الأدبيات ، وإعطاء هذه النتائج مزيداً من التدعيم ، وإعطاء تفسيراته مزيداً من العمق .

وظائف مراجعة الأدبيات

يمكن إبراز الوظائف الأساسية التالية لعملية مراجعة الأدبيات حول موضوع ، أو مشكلة البحث :

أ. إعادة صياغة مشكلة البحث ، وتحديد جوانبها

فتساعد عملية مراجعة الدراسات والأبحاث بما فيها من معلومات ومناقشات منهجية ، ونتائج إمبيريقية وتفسيرات نظرية على تمكين الباحث من التأكد من صياغته لمشكلة بحثه ، وتمكنه من إعادة هذه الصياغة لتصل إلى

159. راجع . مجد الدين خيري خمش (محرر)، المكتبة وأساليب البحث ، المفرق ، جامعة آل البيت ، 1997 .

مستوى مناسب من الدقة والكمال. كما تمكنه هذه العملية من التأكد من تحديده لجوانب الموضوع التي سيقوم بدراستها، وتمكينه من إضافة جوانب جديدة ، أو حذف جوانب موجودة ، في ضوء ما توحي به هذه المراجعة .

كما يتمكن الباحث أيضاً من إبراز أهمية موضوع بحثه على المستويين النظري ، والعملي التطبيقي .

ب. الوقوف على التوجه العام في الأدبيات فيما يتعلق بموضوع البحث ، والتعرف على الثغرات الموجودة فيها

فمراجعة الأدبيات بهذه الطريقة المتأنية ، واستيعاب ما فيها من نتائج ، والتعرف على ما تقدمه من تفسيرات، وتدوين العديد منها على الكارتات أو الأوراق المنفصلة ، كل ذلك يحول الباحث إلى خبير في مجال بحثه يستطيع رصد التوجه العام ، أو جوانب التركيز ، في الأدبيات . فيوجه بحثه بحيث ينسجم مع هذا التوجه العام ، ويضيف إليه . كما يتعرف الباحث على الثغرات الموجودة في هذه الأدبيات ، أو الجوانب المتعلقة بموضوع البحث والتي لم تدرس بما فيه الكفاية بعد . فيعمل أيضاً على توجيه بحثه بحيث يدرس هذه الجوانب غير المدروسة ، مما يدعم قدرته على تقديم إسهام علمي جديد – أي إضافة نتائج ومعلومات جديدة حول موضوعه. وبذلك يكون قد أسهم في إضافة نتائج علمية جديدة في موضوع بحثه تحقق تراكم النتائج، وتدعم نمو العلم وتطوره .

جـ. توضيح المفاهيم والمتغيرات المستخدمة في البحث

من خلال عملية مراجعة الأدبيات تزداد المفاهيم، والمتغيرات المستخدمة في البحث اتضاحاً وبروزاً . فيعمل الباحث على تعريف المتغيرات والمفاهيم الأساسية المستخدمة في بحثه موثقاً ذلك حسب الأصول العلمية – كما أتضح سابقاً. ويوضح هذه المتغيرات والمفاهيم نظرياً فيدون التعريفات المختلفة

لها ، والمناقشات المختلفة حول هذه التعريفات . كما يتعرف أيضا على الأسلوب الإجرائي في تعريف هذه المفاهيم والمتغيرات ، وبخاصة تلك التي يستخدمها في صياغة فرضياته – بشكل يسهل قياسها قياسا كمياً، واختبارها اختباراً علمياً .

والمتغيرات ، أوالمفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث مثل : الطبقة الاجتماعية ، والسلطة الأسرية ، والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن توضح وتعرف إلا من خلال الأدبيات التي تحتوي مناقشات متعمقة لطبيعتها ، والعوامل المؤثرة فيها . كما أن أسلوب قياس كل منها من خلال تقديم مؤشرات إجرائية لا يمكن أن يطوره الباحث إلا من خلال هذه الأدبيات وما تحتويه من أمثلة ، ونتائج سابقة ، ومناقشات منهجية متعمقة .

3-4. صياغة فرضية ، أو فرضيات البحث

مراجعة الأدبيات السابقة للوقوف على معنى المفاهيم والمتغيرات ، والأساليب الإجرائية لقياسها إمبيريقيا تعرف الباحث بالعلاقات التي قيست بين هذه المتغيرات ، وتلك العلاقات التي لم يجر قياسها بعد ، مما يوحي إليه بفرضيات جديدة يقوم بقياسها في بحثه . وييسر عليه صياغة فرضية أو أكثر تشير إلى علاقة محتملة بين هذه المتغيرات يمكن لبحثه أن يقوم باختبارها ، وتقديم النتائج العلمية حولها في هذا البحث . وستناقش عملية صياغة فرضيات البحث بعد قليل ، إما هنا فنكتفي بتوضيح العلاقة بين مراجعة الأدبيات السابقة وصياغة الفرضية .

ومن جهة أخرى ، تساعد مراجعة الأدبيات بهذا الشكل المتعمق –كما أشرنا من قبل– على تمكين الباحث من تعريف المتغيرات المستخدمة في صياغته للفرضية فيعرف المتغير التابع – وهو موضوع البحث – تعريفاً متأنياً، موضحاً المناقشات المختلفة المتعلقة به ، وبالجوانب التي يحتويها ، وتطورها التاريخي . وقد يكون هذا التعريف نظرياً ، لكنه أيضاً قد يكون تعريفاً إجرائياً أيضاً ، موضحاً المناقشات الأساسية المتعلقة به وبآثاره على المتغير

التابع، ويلجأ الباحث أيضاً إلى تعريف هذا المتغير المستقل نظرياً ، وإجرائياً بغية قياسه كمياً ، وجمع المعلومات الإحصائية حول أثره، أو ارتباطه بالمتغير التابع، حتى يتم التأكد من صحة الفرضية التي تحتوى هذا المتغير باستخدام اختبارات الدلالة الإحصائية . وإذا احتوت الفرضية على متغير وسيط فعلى الباحث أيضاً أن يعمد إلى تعريف هذا المتغير ، وتوضيح جوانبه ، وآثاره ، ونتائجه على كل من المتغير المستقل ، والمتغير التابع ، وعلى العلاقة بينهما ، من خلال النتائج المنشورة في الأدبيات . كما يكون عليه أيضاً أن يطور مؤشرات إجرائية تمكنه من قياس تأثير هذا المتغير على كل من المتغير التابع ، والمتغير المستقل والعلاقة بينهما .

هـ. الحصول على الاقتباسات المناسبة ، والنتائج الإمبيريقية المتوافرة

تؤدي مراجعة الأدبيات السابقة وظيفة أخرى أساسية في المسوح الاجتماعية ، وهي تمكين الباحث من الحصول على الاقتباسات المباشرة التي يوضح من خلالها مشكلة بحثه ، وجوانبها ، وأهميتها، والتي يدعم من خلالها التفسيرات التي يتوصل إليها لنتائجه الإمبيريقية. والإقتباسات نوعان : مباشر أو حرفي ، وغير مباشر ، وهناك شروط محددة تتعلق بتدوين كل نوع منهما . ففي حالة الاقتباس المباشر يقوم الباحث بتدوين الفكرة ، أو المعلومات، أو التحليلات حرفيا ، ثم يضع ذلك بين مزدوجتين ، أو شولتين ويذكر المرجع موثقا توثيقا كاملا بما في ذلك ذكر الصفحة ، أو الصفحات التي أخذ منها الاقتباس . مع مراعاة أن لا يكون الاقتباس قصيرا جدا أو طويلا جدا .

أما في حالة الاقتباس غير المباشر فيقوم الباحث بتدوين ما يريد أخذه من تحليلات ، أو معلومات ، أو تفسيرات ، من المرجع مباشرة ، متصرفا في التعبيرات اللغوية ، ومعدلا فيها بما يتناسب مع أهدافه ، دون إخلال بالنص الأصلي . ويقوم الباحث أيضاً بالإشارة إلى المرجع موثقا توثيقاً كاملاً ، مع ذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي لخص منها ما أخذه .

وقد تكون الاقتباسات نتائج إحصائية ، وفي هذه الحالة يطبق على هذه الاقتباسات ما يطبق على الاقتباسات النظرية . ولمثل هذه الاقتباسات الإحصائية أهمية خاصة في المسح الاجتماعي إذ أنها تستخدم لأغراض المقارنة ، فيقارن الباحث بين نتائجه الإحصائية التي جمعها وبين هذه النتائج في الأدبيات . كما أنه يستخدمها لتدعيم صحة نتائجه التي توصل إليها في حالة اتسقت هذه النتائج، أو تشابهت، أو دعمت نفس النمط ، أو التوجه الذي يسير عليه في بحثه .كما تستخدم في تقديم مزيد من الأدلة لتدعيم صحة الفرضية أو الفرضيات التي يقيسها البحث . ومعلوم أن الأدلة الأساسية لتدعيم صحة الفرضية تأتي من البحث نفسه ، ومن النتائج الإمبيريقية التي يقدمها ، لكن ذلك لا يحول دون استخدام النتائج الإمبيريقية المنشورة في الأدبيات لتقديم تدعيم أضافي لصحة الفرضية .

و. بناء الإطار النظري

مراجعة الأدبيات السابقة ، واستيعاب ما فيها من تفسيرات نظرية ، ونتائج إمبيريقية تيسر على الباحث عملية بناء وتطوير إطاره النظري الخاص لاستخدامه في بحثه . وهذه الإطار النظري يتكون أساسا من المفاهيم – وقد اتضح لنا أهمية مراجعة الأدبيات في توضيح هذه المفاهيم والمؤشرات الإجرائية التي تستخدم لقياسها إحصائيا . كما يتكون أيضا من المقولات التي تعرف بأنها مفهومان أو أكثر بينهما علاقة . وتقوم المقولات بوظيفة التفسير ،حيث يمكن اشتقاقها منطقيا من بعضها البعض لزيادة وضوح هذا التفسير في ضوء الأدلة الإمبيريقية المتوفرة .

وبالرغم من أهمية الإطار النظري في توجيه جهود المسح الاجتماعي بشكل خاص ، والبحث العلمي بشكل عام ، وأهميته في تفسير ما يتوصل إليه الباحث من نتائج إحصائية تفسيرا نظريا يؤدي إلى تدعيم ، أو تطوير ، أو تعديل النظريات الاجتماعية – كما سنرى بعد قليل – فإن عديدا من الباحثين وبخاصة في المجتمع العربي يهملون هذا الإطار النظري. وغالبا ما

يلاحظ أن الأبحاث الإمبيريقة التي ينشرها الباحثون في الجامعات العربية تخلو من هذا الإطار النظري ، وبالتالي تأتي أبحاثهم مغرقة في الإمبيريقية ، وضعيفة فيما يتعلق بالمقولات التفسيرية ، مما يحد من قدرة علم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية بشكل عام على تطوير نظريات اجتماعية عربية تتكون من مفاهيم مستمدة من البيئة العربية ، ومن علاقات بين هذه المفاهيم مدعمة بأدلة إحصائية جمعت في البيئة العربية وليس في بيئات أخرى . ومن مقولات تفسيرية تستند إلى إطار نظري ، وقوانين علمية تنطبق على البيئة العربية بشكل خاص وواضح .

ويعطي هذا الإطار النظري أيضا للباحثين العرب فرصا وافرة لصياغة فرضيات مستمدة من هذا الإطار ومفاهيمه، ومقولاته. وقياس هذه الفرضيات واختبارها وما يتولد عن ذلك من نتائج إحصائية تدعم صحة هذه الفرضيات تؤدي بشكل تراكمي إلى نمو وتطور الحقائق العلمية التي يمكن تجميعها، وتكثيفها ، وتحويلها إلى قوانين علمية بعد توافر الأدلة المتنوعة على صحتها .

4- صياغة الفرضية ، أو الفروض

اتضح سابقا أن الفرضية تستمد من الإطار النظري وما يحتويه من مفاهيم ، ومقولات تفسيرية ، وعلاقات ارتباطيه . وان الفرضية ، أو الفرضيات بعد أن تختبر احصائياً ، أو إمبيريقيا ، ويتم التأكد من صحتها تعود من جديد لتصبح جزءاً من الإطار النظري، وبخاصة من العلاقات، والارتباطات ، والمقولات التفسيرية التي يحتويها . وبذلك تؤدي الفرضية وظيفتها في تراكم المعرفة ونمو العلم .

وتعرف الفرضية في الأدبيات المنهجية في علم الاجتماع بأحد التعريفات الثلاثة التالية حسب طبيعة المشكلة المدروسة ، والمنهج المتبع في الدراسة :

أ- الفرضية حل، أوتوضيح موقت ، أو مقترح لظاهرة ما .

ب- الفرضية فكرة يعتقد الباحث أنها صحيحة لكن لا يوجد لديه بعد أدلة كافية على صحتها .

جـ- الفرضية علاقة محتملة بين متغيرين : المتغير المستقل ، والمتغير التابع.

ويمكن أن يطلق على النوعين الأولين من الفرضيات اسم الفرضيات الوصفية إذ أن كلاً منهما يقدم وصفا محتملا لظاهرة ما ، وللعوامل التي يمكن أن تؤدي إليها ، وتتسبب في حدوثها . بينما يمكن أن نطلق على النوع الثالث من الفرضيات اسم الفرضية الإرتباطية لأنها تفترض وجود علاقة ارتباطية بين متغيرين ، هما : المتغير المستقل ، أو السبب ، والمتغير التابع ، أو النتيجة . ويمكن أن نمثل لكل نوع من أنواع هذه الفرضيات من دراسة قد يقوم بها أحد الباحثين حول التفوق الأكاديمي في الجامعة والعوامل التي تؤدي اليه وتسببه .

أ- الفرضية : حل، أوتوضيح موقت ، أو مقترح لظاهرة ما .

مثال تطبيقي :«يأتي التفوق الأكاديمي في الجامعة نتيجة لعدد ساعات الدراسة التي يقوم بها الطالب يوميا فكلما زاد هذا العدد تفوق الطالب أكاديميا ».

ب- الفرضية : فكرة يعتقد الباحث أنها صحيحة لكن لا يوجد لديه بعد أدلة كافية على صحتها.

مثال تطبيقي : «ساعات الدراسة اليومية الطويلة التي يقضيها الطالب هي التي تجعله متفوقاً».

جـ- الفرضية : علاقة محتملة بين متغيرين : المتغير المستقل والمتغير التابع . وتصاغ هذه الفرضية الارتباطية بصيغتين ، هما : صيغة الإثبات ، وصيغة النفي .

مثال تطبيقي : صيغة الإثبات : «هناك علاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي في الجامعة .»

مثال تطبيقي : صيغة النفي : «لا يوجد علاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي في الجامعة .»

وصياغة الفرضية في الدراسات الارتباطية ، كما هو الحال في الدراسات الأخرى يستدعي من الباحث التمييز بين المتغيرات حسب العلاقة بينها . وقد مر معنا تعريف المتغير ، وكذلك شرح لأنواعه المختلفة ، وبخاصة المتغير المستقل ، وهو العامل ، أو السبب الذي يمكن قياسه ، وتحديد أثره في المتغير التابع . وغالبا ما تتضمن الفرضية الارتباطية هذين المتغيرين ، إضافة إلى اتجاه العلاقة بينهما . وفي الفرضيتان الارتباطيتان المقدمتان كأمثلة أعلاه يتضح لنا أن المتغير المستقل في هذه الفرضية بصيغتيها الإثبات والنفي هو «عدد ساعات الدراسة يوميا »، بينما المتغير التابع في هذه الفرضية هو «التفوق الأكاديمي في الجامعة ». أما اتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين فهو أن المتغير المستقل يؤدي إلى ، أو يسبب ، المتغير التابع. ويمكن التمثيل على ذلك في نموذج الإيضاح رقم (17) ، فكلما زادت ساعات الدراسة يوميا ازداد التفوق الأكاديمي .

النموذج النظري رقم (17)

المتغير المستقل ←——— المتغير التابع

عدد ساعات الدراسة يوميا ←——— التفوق الأكاديمي في الجامعة

وهناك أنواعاً أخرى من المتغيرات يمكن استخدامها مثل المتغير الوسيط ، وهو متغير يتوسط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويؤثر على العلاقة بينهما سلبا أو إيجابا ، والمتغير الضابط وهو الذي يتم التحكم بتأثيره في الأبحاث التجريبية حتى يتسنى قياس التأثير الحقيقي للمتغير المستقل (التجريبي) على المتغير التابع ، دون تدخل أو تأثير حقيقي من هذا المتغير الضابط .

وبعد أن يتم تحديد المتغيرات بدقة لا بد للباحث من أن يقوم بتعريف متغيراته إجرائيا بحيث تحول المتغيرات إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها ، وجمع الإحصائيات عنها . وفي المثال المستخدم في هذا الفصل فإن المتغير المستقل في الفرضية يعرف بأنه « عدد ساعات الدراسة يوميا » ، ويمكن قياسه بسهولة عن طريق سؤال المبحوث (الطالب) عن عدد ساعات دراسته يوميا سواء في مكتبة الجامعة ، أو في البيت . أما المتغير التابع في هذه الفرضية وهو « التفوق الأكاديمي في الجامعة » فيعرف إجرائيا بإنه المعدل التراكمي للطالب خلال الفصل الذي يسبق إجراء البحث، ويحدد التفوق بأنه المعدل الأكاديمي الممتاز وهو الذي يبدأ عادة من 88 من مئة إلى مائة بالمئة . وعلى ذلك فإن الباحث يعرف الطالب المتفوق أكاديميا في الجامعة بأنه الذي يصل معدله الأكاديمي خلال الفصل السابق لإجراء البحث إلى 88 من مئة ، أو يزيد .

خصائص ، ومميزات الفرضية الجيدة

تمتاز الفرضية الجيدة بالخصائص التالية نذكرها لاسترشاد الباحث بها (160):

أ- وضوح المفاهيم ، أو المتغيرات ، وامكانية تعريفها اجرائيا

فمن المهم أن تعرف المفاهيم المستخدمة في الفرضية تعريفا نظريا دقيقا ، وأن تعرف من ثم تعريفا إجرائيا يمكن الباحث من جمع المعلومات الكمية حول المؤشرات التي تمثل التعريف الإجرائي للمتغير . ومما يمكن الباحثين الآخرين من إعادة اختبار الفرضية بقياس المؤشرات الإجرائية ذاتها التي استخدمها الباحث في تعريفة .

مثـال تطبيقي : يختلف الباحثون فـي استخـدامهم للتعريف الإجرائي

160. راجع أيضا : مجدالدين خيري خمش (محرر)، المكتبة وأساليب البحث؛ وذوقان عبيدات وآخرون ، البحث العلمي ، ص ص 89–100 ، وفوزي غرايبة وآخرون ، أساليب البحث العلمي ، ص ص 22–24؛ وادريس عزام، مهارات أساسية في تصميم وتطبيق البحوث الاجتماعية، عمان، مركز طارق، 1997 .

للوضع الطبقي للأسرة فبعضهم يستخدم « الدخل الشهري للأسرة » كمؤشر أجرائي وحيد ، لقياس الطبقة الاجتماعية . ويستخدم بعضهم إضافة إلى ذلك مكان السكن ،وملكية العقارات ، وأسلوب الحياة . وعند استخدام هذه المؤشرات المتعددة يعطي كل منها وزناً محدداً، أو علامة محددة ، ثم تجمع الأوزان لكل أسرة مبحوثة على حدة ، وتصنف كل أسرة بالتالي في طبقة معينة .

ب–قابلية الفرضية للإختبار وإعادة الإختار

تصاغ الفرضية بطريقة مناسبة تسهل عملية إخضاعها للإختبار ، ثم تجمع البيانات اللازمة لإختبار هذه الفرضية فإما أن يثبت صحتها ، أو يثبت خطأها. وفي الحالتين تشكل النتيجة إضافة جديدة للمعرفة حول الظاهرة المدروسة أو العلاقة المدروسة . ويراعى أيضا أن تكون الفرضية مصاغة بطريقة مناسبة لإعادة إختبارها من قبل باحثين آخرين قد يرغبون في التأكد من جديد من صحة أو خطأ الفرضية .

جـ– الإيحاء بفرضيات جديدة

بما أن العلم عملية مستمرة تعتمد على اكتشاف الحقائق وتراكمها فان الفرضية التي ستصبح حقيقة علمية بعد اختبارها والتأكد من صحتها ، يمكن إذا روعي في صياغتها الشروط المطلوبة بدقة أن تؤدي بعد اختبارها إلى توليد فرضيات جديدة أوحت بها البيانات التي تم جمعها .

مثال تطبيقي :

قد نكتشف بعد جمع البيانات والمعلومات من طلبة الجامعة ونحن نحاول اختبار الفرضية التي سبق وأن قدمناها ، والتي تقول :

"هناك علاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا ، والتفوق الأكاديمي في الجامعة ".

قد نكتشف أن الطلبة المتفوقين يقومون بتلخيص المعلومات التي يطالعونها في المراجع في المكتبة مما قد يوحي بأن هناك علاقة بين هذه الطريقة في الدراسة والتفوق الأكاديمي ، ويمكن بالتالي صياغة فرضية جديدة تقول : "هناك علاقة بين قيام الطلبة بتلخيص المعلومات التي يطالعونها في المراجع والتفوق الأكاديمي". وتخضع هذه الفرضية للاختبار من خلال البيانات العلمية للتأكد من صحتها .

د- المساعدة في تفسير الظاهرة المدروسة ضمن نظرية قائمة

تؤدي الفرضية بعد إثباتها إلى المساعدة في تفسير الظاهرة المدروسة ، وتفسير العلاقات الداخلية فيها ، والعوامل التي تؤثر عليها . ويتم ذلك كله ضمن إطار من المفاهيم ، والمقولات مستمدة من نظرية قائمة . ويؤدي الفرض بالتالي إما إلى زيادة تدعيم هذه النظرية ، وإما إلى تعديل بعض عناصرها ، أو التعارض معها، وإضعافها .

وأشهر النظريات القائمة في علم الاجتماع المعاصر النظرية البنائية الوظيفية ، والنظرية التبادلية ، ونظرية الصراع ، والتفاعلية الرمزية . وتقوم البنائية الوظيفية على مقولة النسق ، حيث تؤكد على أن كل شيء يشكل نسقا يمكن تحليله إلى عناصره الأولية التي تتكامل فيما بينها لتشكل الكل المتكامل ، أو النسق . فالمجتمع يشكل نسقا ، والجماعة تشكل نسقا أيضا . وتعتبر فكرة النسق بالتالي الأداة التحليلية الأساسية في البنائية الوظيفية . ويرتبط بهذه المقولة أيضا مقولة الوظيفة ، أو الوظيفية ، إذ أن كل عنصر من عناصر النسق وظيفي ، أي يؤدي وظيفة في المحافظة على بنية النسق . وفكرة التوازن ، فالعلاقات بين الأجزاء ، وقيام كل جزء بوظيفته يؤدي الى التوازن بين أجزاء النسق ، وبين النسق وبيئته ، مما يجعل عملية التغير عملية تدريجية ، بطيئة تحدث داخل النسق دون أن تؤدي إلى تغييره كليا .

وتفسير الظاهرة من خلال البنائية الوظيفية يستدعي استخدام وتوظيف المفاهيم الأساسية في هذه النظرية ، وأهمها : مفهوم النسق ، ومفهوم الوظيفة، ومفهوم التوازن . ويمكن بدءا استخدام بعض هذه المفاهيم في صياغة الفرضية ، ثم استخدامها فيما بعد في تفسير الظاهرة إذا تم التأكد من صحة الفرضية باستخدام الأدلة الإمبيريقية ، واختبارات الدلالة الإحصائية .

أما النظرية التبادلية فتستخدم مفاهيم اقتصادية ونفسية لبناء مقولات تفسيرية للظاهرة الاجتماعية ، وبخاصة العلاقات الثنائية منها . ومن أهم هذه المفاهيم ، مفهوم التبادل ، ومفهوم الكلفة أو الخسارة ، ومفهوم الربح ، ومفهوم الموارد. وتؤكد هذه النظرية على أن الانسان في علاقاته الاجتماعية موجه من خلال حسابات للربح والخسارة ، فإذا وجد في علاقة ما ربحا (بالمعنى الاجتماعي العام وليس الاقتصادي فقط) فإنه يقبل على هذه العلاقة، ويستمر فيها . أما إذا وجد في هذه العلاقة خسارة (بالمعنى الاجتماعي العام وليس الاقتصادي فقط) فإنه ينفر من هذه العلاقة ، ويبتعد عنها . أما مقولة الموارد فتؤكد على أن تملك الانسان للموارد (سواء أكانت اقتصادية مثل الدخل المالي والممتلكات ، أو اجتماعية –نفسية مثل المكانة ، والنسب ، والمظهر الخارجي ، والقدرة على حل المشكلات) يجعل الناس يقبلون عليه ، ويرغبون في إقامة علاقات معه . أما عدم امتلاك الفرد للموارد فيؤدي إلى ابتعاد الناس عنه ، وعدم رغبتهم في إقامة علاقات معه .

وتفسير الظاهرة من خلال النظرية التبادلية يستدعي استخدام وتوظيف المفاهيم الأساسية في هذه النظرية ، وأهمها : مفهوم التبادل ، ومفهوم الربح ، ومفهوم الخسارة لبناء مقولات تفسيرية للظاهرة المدروسة . ويمكن بدءا استخدام أحد هذه المفاهيم ، أو بعضها في صياغة الفرضية ، وبعد التأكد من صحتها ، أي من صحة الفرضية ، يمكن استخدام الفرضية وما فيها من مفاهيم لتفسير الظاهرة ، أو لتفسير العلاقات المرتبطة بهذه الظاهرة بعد أن يتم التأكد من صحة هذه الفرضية باستخدام الأدلة الإمبيريقية ، واختبارات الدلالة الإحصائية .

أما نظرية الصراع فتستمد مفاهيمها الأساسية من النظرية الماركسية ، ومن الفكر اليساري المعاصر ، وهي على عكس النظرية البنائية الوظيفية تقوم على مفاهيم ، ومقولات أو قضايا ، تبرز التناقض والتصارع بين الأجزاء بدل التوازن والتكامل . وتقوم هذه النظرية على مقولة الصراع الطبقي بين الطبقة التي لا تملك والطبقة التي تملك ، ويؤدي هذا الصراع إلى السيطرة على آلة الدولة لفرض شكل جديد من أشكال البناء الاجتماعي غير الطبقي . وهي على عكس النظريات المثالية التي تعلي من شأن القيم الثقافية وسيطرتها ، فإنها تؤكد أن الأساس المادي هو المسيطر ، والمحرك لصيرورة الظاهرة الاجتماعية . وما البنية الفوقية ، ومن ضمنها القيم الثقافية والأخلاق والمعايير الاجتماعية إلا انعكاسا ، ونتيجة لطبيعة الأساس المادي ، أو البنية التحتية التي تشتمل على نمط الإنتاج ووسائله . فكل نمط إنتاجي يخلق قيما ، وأنساقاً ثقافية خاصة به، ومتناسبة معه . وكل تغير في نمط الإنتاج يؤدي إلى تغير في نمط المجتمع فينتقل المجتمع مثلا من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي بعد تحول نمط الإنتاج من إنتاج زراعي إلى إنتاج صناعي آلي .

وتفسير الظاهرة الاجتماعية من خلال الماركسية، وصياغة فرضيات مستمدة منها ، يستدعيان استخدام وتوظيف المفاهيم الأساسية في هذه النظرية وأهمها : مفهوم الصراع ، ومفهوم الطبقة ، ومفهوم نمط الانتاج ، ومفهوم الاغتراب . وجميعها مفاهيم تفسيرية قوية تبرز التناقض بين الجماعات الاجتماعية ، والنظم الاجتماعية ، والإنساق الثقافية ، وتركز على ما يوجد بينها من صراع على الموارد المادية في المجتمع ، وما يرتبط بهذا الصراع من شعور بالاغتراب لدى الأفراد والجماعات التي لا تملك وسائل معيشتها ، ولا تملك حقها في القرار . ويمكن للباحث استخدام بعض هذه المفاهيم في صياغة فرضيته ، ثم تعريفها نظريا ، وإجرائيا من خلال نظرية الصراع التي تتضمنها ، ثم استخدامها فيما بعد في تفسير الظاهرة المدروسة وعلاقاتها، بعد أن يتم التأكد من صحتها باستخدام الأدلة الإمبيريقية، واختبارات الدلالة الإحصائية.

أما النظرية التفاعلية الرمزية فتستخدم مفاهيم نفسية لبناء مقولات أو قضايا تفسيرية للظاهرة الاجتماعية ، وبخاصة تلك التي تتمثل في العلاقات الثنائية . ومن أهم مفاهيم هذه النظرية الرموز الاجتماعية ، أو الاتفاقات المشتركة مثل المعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم ، ومفهوم الدور ، ومفهوم الشخصية . وتؤكد مقولات هذه النظرية على أن المجتمع من طبيعة رمزية فهو عبارة عن مجموعة من الاتفاقات المشتركة ، وأن الظاهرة الاجتماعية في جوهرها ما هي إلا اتفاقات ومعانٍ مشتركة ينتجها الأفراد ويتفقون على معانيها تماما مثل مفردات اللغة . كما يؤكد على أن شخصية الفرد ، أو ذاته اكتساب اجتماعي من خلال لعب الافراد الأدوار المختلفة وبخاصة في مرحلة الطفولة . فالدور الاجتماعي عملية أساسية تتوسط بين الفرد والمجتمع ، ولعب الأدوار هي العملية التي تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يستطيع أن يفهم معاني الاتفاقات المشتركة بعد أن يكون قد تدرب عليها ، وأتقن مهارة وضع نفسه مكان الآخر والاستجابة للاتفاقات، وفهمها من خلال موقع هذا الآخر ووجهة نظره . كما أنه يتدرب على وضع نفسه مكان الآخر الأعظم ، أو المعمم ، وهو المجتمع بحيث يرى الأمور من وجهة نظر المجتمع ، وقيمه .

وتفسير الظاهرة الاجتماعية من خلال النظرية التفاعلية الرمزية يستدعي استخدام ، وتوظيف بعض المفاهيم الاساسية وأهمها: مفهوم الاتفاقات المشتركة ، ومفهوم الدور الاجتماعي ، ومفهوم لعب الأدوار لبناء مقولات ، أو قضايا تفسيرية . ويمكن للباحث استخدام بعض هذه المفاهيم لصياغة فرضية ، أو أكثر ، ثم تعريفها نظريا ، واجرائيا من خلال النظرية التفاعلية الرمزية التي تتضمنها ، ثم استخدامها فيما بعد في تفسير الظاهرة المدروسة وعلاقاتها ، بعد أن يتم التأكد من صحة الفرضية ، أو الفرضيات باستخدام الأدلة الإمبيريقية ، واختبارات الدلالة الإحصائية .

وهكذا يتضح لنا أن الإطار النظري يوجه الباحث إلى صياغة فرضيات محددة ، وبدورها فإن هذه الفرضيات تقدم مادة جديدة – بعد التأكد من

صحتها – لتدعيم هذا الإطار النظري ، أو تعديله . وسنعود لهذه العلاقة المتداخلة بين النظرية والنتائج الإمبيريقية فيما بعد ، أما الآن فنوضح أهمية استخدام الفروض في البحث العلمي . وقد تم توضيح هذه الأهمية في سياق المناقشات السابقة ولكن من المفيد أيضا إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية التي يوردها ذوقان عبيدات وآخرون في كتابهم (البحث العلمي : مفهومه ، أدواته ، أساليبه)[161] في فصل خاص بفروض البحث :

أ– أنها توجه جهود الباحث في جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالفروض ، وبذلك توفر الكثير من الجهود التي يبذلها الباحثون في الحصول على معلومات سرعان ما يكتشفون عدم حاجتهم اليها .

ب– أنها تحدد الإجراءات وأساليب البحث المناسبة لاختبار الحلول المقترحة .

ج– تقدم الفروض تفسيرا للعلاقات بين المتغيرات ، فالفروض تحدد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وبذلك تمدنا بإطار لنتائج البحث .

د – تزودنا بفروض أخرى وتكشف لنا عن الحاجة إلى أبحاث أخرى جديدة.

5– تحديد مجتمع البحث واختيار العينة

يعرّف مجتمع البحث بأنه المجتمع الذي يدرسه الباحث سواء أكانت هذه الدراسة شاملة لجميع وحدات هذا المجتمع ، أو كانت من خلال العينة. ويشتمل مجتمع البحث جميع الوحدات التي تدخل في تكوين هذا المجتمع، وقد تكون أشياءاً مثل السيارات ، أو السلع الأخرى ، وقد تكون أشخاصا مثل الأسر ، أو الأفراد . فقد يعمد أحد الباحثين إلى دراسة خصائص سيارات سيات موديل 1999م وفي هذه الحالة تكون سيارات سيات موديل 1999م هي مجتمع البحث ، وقد يبلغ عددها عشرات الألوف ، لكن

161. ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي : مفهومه، أدواته، أساليبه، ص ص100–101 .

الباحث لا يحتاج إلى دراستها جميعها ، بل يعمد إلى اختيار عينة ممثلة ، تتكون من 500 سيارة فقط تختار بطريقة عشوائية كما سيتم توضيحه بعد قليل ، ثم تعمم النتائج التي يحصل عليها بدراسة العينة إلى المجتمع ككل . وبشكل عام فإن النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام العينة تتطابق إلى حد كبير مع النتائج التي يتوصل إليها بدراسة وحدات المجتمع جميعها ، مع الفرق في التكلفة والوقت والجهد .

ويطلق البعض على مجتمع البحث أسم إطار العينة لارتباط هذا المجتمع بالعينة وطريقة اختيارها . ويتطلب ذلك تحديد مجتمع البحث بدقة ليشكل بذلك إطارا ، ثم اختيار العينة من هذا المجتمع ، أو هذا الإطار لضمان تمثيل هذه العينة للمجتمع ككل . ويتم هذا التحديد لمجتمع البحث أو لإطار العينة عن طريق إعداد قائمة وافية تشمل جميع وحدات البحث مرقمة ترقيما متسلسلاً ليسهل بذلك اختيار العينة اختيارا عشوائيا بحيث تعمم النتائج التي نحصل عليها بدراسة خصائص العينة إلى إطار العينة ، أو إلى مجتمع البحث فقط ، وليس إلى إطار آخر ، أو مجتمع بحث آخر . فمثلا النتائج التي نتوصل اليها بدراسة عينة عشوائية من سيارات سيارات موديل 1999م، يمكن أن تعمم إلى جميع سيارات سيات في ذلك العام ، لكن لا يمكن ان تعمم هذه النتائج إلى سيارات فورد موديل 1999م ، أو إلى سيارات تويوتا موديل ذلك العام .

وإذا أراد باحث أن يدرس عدد ساعات الدراسة يوميا وعلاقتها بالتفوق الأكاديمي لدى طلبة الجامعة الأردنية في عام 2000م ، فان الطلبة المسجلون في الجامعة الأردنية بجميع كلياتها في العام الجامعي 2000م يشكلون مجتمع البحث ، أو إطار العينة . ويتم تعميم النتائج التي يتوصل اليها الباحث بدراسته لعينة عشوائية من هذا المجتمع على جميع طلبة الجامعة الأردنية . ويستدعي ذلك تحقيق الشروط التالية :

1- الحصول على قائمة بأسماء جميع طلبة الجامعة الأردنية المسجلون فيها في العام الجامعي 2000م ، موزعون حسب الكليات ، ومرقمون بأرقام

متسلسلة من 1 إلى 24 الفا مثلا . وتشكل هذه القائمة إطار العينة الذي يحدد الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا العينة ، والذين يعطون الفرصة للظهور في العينة .

2- يقرر الباحث اختيار نسبة معينة من مجتمع البحث ولتكن 5 بالمائة فقط، فيكون حجم العينة هو 1200 طالبا وطالبة . ويمكن للباحث أن يختارهم بشكل عشوائي من القائمة ككل ، أو يقسم القائمة إلى قوائم فرعية لكل كلية من الكليات ثم يختار عينة خاصة بكل كلية ، ومن القائمة التي تحوي جميع الطلبة المسجلين في هذه الكلية في العام الجامعي 2000م .

3- يجمع الباحث المعلومات من العينة التي اختارها باستخدام أداة خاصة ، وهي الاستبيان. وبعد ذلك يمكن أن يعمم النتائج التي يتوصل إليها حول خصائص العينة ، وحول العلاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي إلى مجتمع البحث ككل ، أي على طلبة الجامعة ككل . وبالرغم من أن هذه النتائج قد تكون مفيدة لفهم العلاقة بين ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي في جامعة آل البيت مثلا ، إلا أننا لا نستطيع أن نعممها إلى هذه الجامعة . أو بمعنى أخر ، فإن هذه النتائج تنطبق على طلبة الجامعة الأردنية لكنها لا تنطبق على طلبة جامعة آل البيت . فقد تأخذ العلاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي في جامعة آل البيت نفس الاتجاه الذي تأخذه في الجامعة الأردنية ، لكنها أيضا قد تأخذ اتجاها مختلفا بسبب عوامل موجودة في بيئة كل جامعة منهما .

ومن هنا تنبع أهمية إجراء البحوث المقارنة بهدف توثيق اتجاه العلاقة السببية في بيئتين مختلفتين إلى حد مما يعطي مزيداً من المصداقية لهذه العلاقة. إذ يمكن إجراء نفس المسح الاجتماعي في الجامعة الأردنية وفي جامعة آل البيت، بهدف دراسة العلاقة بين عدد ساعات الدراسة يومياً والتفوق الأكاديمي، واكتشاف مسار هذه العلاقة في كل جامعة على حدة، ثم

مقارنتها بين الجامعتين ، وتوثيق الشروط ، أو العوامل الوسيطة التي تؤثر على هذه العلاقة والتي تتشابه ، أو تختلف بين طلبة الجامعتين . فقد يكون هناك ظروف في بيئة الجامعة ، أو في نظامها ، أو في طريقة تقديم المحاضرات– وهي تختلف من جامعة إلى أخرى – تؤثر على العلاقة بين عدد ساعات الدراسة يوميا والتفوق الأكاديمي للطالب الجامعي . وستتم مناقشة المنهج المقارن في البحوث في مكان آخر من هذا الفصل أما الآن فيتم توضيح طبيعة وأنواع العينات المستخدمة في المسوح الاجتماعية .

العينات : تعريفها

تعرّف العينة بأنها جزء من كل يمثل هذا الكل ، وخصائصه إذا تم اختياره دون تحيز . ويعرف جلال ومصطفى الصياد العينة في كتابهما (المعاينة الإحصائية) بأنها : « ذلك الجزء الذي يتم اختياره من مجتمع البحث بهدف تعميم نتائجه على المجتمع كله . من أجل ذلك يجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع بصورة صادقة حتى يمكن استخدام بياناتها في إيجاد تقديرات جيدة لمعالم المجتمع[162] . » ويتطلب ذلك وجود بعض المعلومات عن مجتمع البحث ، وبخاصة ما يتعلق بمعالم هذا المجتمع والتي تشمل المتوسط ، والتباين، ونسبة وجود نمط معين .

ويزداد تمثيل العينة لمجتمع البحث إذا كانت وحدات هذا المجتمع متجانسة ، متماثلة ، إذ يكفي في هذه الحالة أن نختار جزءاً صغيراً من هذا المجتمع ، وتكون الملاحظات التي نجمعها عن هذا الجزء وخصائصه ، ممثلة تماما لخصائص الكل أي مجتمع البحث. فمثلا إذا عدنا إلى مثالنا السابق عن سيارات سيات موديل 1999م ، ويبلغ عددها في الأردن 5000 سيارة ، وجميعها من حجم موتور واحد ، وحجم كابينة واحدة ، وإضافات متشابهة

---

162. جلال الصياد ومصطفي الصياد ، المعاينة الإحصائية ، عين شمس ، مكتبة عين شمس 1980، ص 8 .

فيمكن القول أن درجة التجانس بين وحدات مجتمع البحث هذا مرتفعة جدا. وبالتالي فإن اختيارنا لعينة صغيرة لا تزيد عن (100 سيارة فقط) ، وبطريقة مناسبة يمكن أن يزودنا بمعلومات وافيه عن خصائص هذه العينة وعن خصائص وحدات مجتمع البحث جميعها .

أما إذا كانت درجة التجانس ، أو التماثل بين وحدات مجتمع البحث قليلة ، أو ضعيفة فإن ذلك يتطلب اتباع بعض الطرق المدروسة لاختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع غير المتجانس . فمثلا نجد أن مجتمع طلبة الجامعة الأردنية يتكون من فئات اجتماعية مختلفة من حيث النوع ، والمستوى الدراسي ، والخلفية الطبقية والخلفية الريفية الحضرية . مما يجعل من الصعب علينا إختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع إذا لم نتبع قواعد ، وخطوات منظمة تضمن تمثيل كل فئة من هذه الفئات حسب وزنها ، أو نسبتها في مجتمع البحث .

وسنجد بعد قليل أن العينة العشوائية الطبقية قد تمثل اختيارا مناسبا لنا إذا أردنا ان نجري بعض الأبحاث الاجتماعية في مجتمع الجامعة الأردنية ، لأن هذا النوع من العينات يأخذ كل فئة اجتماعية من هذه الفئات التي تكّون مجتمع البحث بشكل مستقل عن الفئات الأخرى ، ليتم اختيار عينة عشوائية منها . وقد تعامل هذه العينات بوصفها عينة واحدة عند حساب النتائج وعرضها في الجداول الإحصائية ، كما يمكن أيضا أن تقارن نتائج كل عينة فرعية من هذه العينات مع نتائج العينة الأخرى .

وحين يصل الباحث في خطوات المسح الاجتماعي إلى مرحلة اختيار العينة فإنه يجد أمامه عدة أنواع منها يختار منها ما يناسب موضوعة ، وأهداف بحثه. وسيتم في الجزء القادم توضيح أهم أنواع العينات التي تستخدم في المسوح الاجتماعية .

أنواع العينات

تقسم العينات إلى الأنواع الأساسية التالية :

1. العينة العشوائيةالبسيطة .

2. العينة العشوائية المنتظمة .

3. العينة الطبقية .

4. عينة التجمعات السكانية.

5. العينات غير العشوائية (وتشمل العينة الغرضية ، والعينة الحصصية ، وعينة كرة الثلج) .

وسيتم فيما يلي توضيح كل نوع من أنواع هذه العينات .

العينة العشوائية البسيطة

ما يميز هذا النوع من العينات هو أن كل وحدة من وحدات مجتمع البحث المدروس يكون لها نفس الفرصة لتصبح جزءا من العينة. مما يبعد إلى حد كبير تأثير عوامل الصدفة والتحيز في عملية الاختيار . وهناك خطوات يجب إتباعها ، وشروط يجب تحققها للحصول على عينة عشوائية خالية إلى حد كبير من تأثير عوامل الصدفة والتحيز ، لضمان تمثيل العينة لمجتمع البحث تمثيلا مناسبا . وهذه الخطوات هي :

* إعداد قائمة وافية بجميع وحدات مجتمع البحث . فمثلا إذا أردنا أن نختار عينة عشوائية بسيطة من طلبة الجامعة الأردنية المسجلين في عام 1999م، لدراسة تطلعات الطلبة الوظيفية ، فإن علينا أولا أعداد (أو الحصول على) قائمة وافية بأسماء جميع الطلبة المسجلين في مراحل البكالوريوس ، والماجستير ، والدكتوراة. ويمكن الحصول على هذه القائمة التي تحتوي 24 ألفَ اسم تقريباً من دائرة التسجيل في الجامعة الأردنية ، أو يمكن الاستعانة بالحاسوب الذي يخزن مثل هذه القائمة .

* يعطي بعد ذلك رقماً متسلسلاً من 1 إلى 24 ألفاً لكل اسم من هذه الأسماء، بحيث يأخذ كل اسم منها رقما يميزه عن الأسماء الأخرى

* بعد ذلك نختار أفراد العينة واحدا واحدا دون تدخل من الباحث،

ويمكن أن يبرمج الحاسوب بأن يقوم باختيار عدد من الأرقام المتسلسلة حسب متطلبات البحث بحيث يتم اختيار500 رقما منها بشكل عشوائي لتكون العينة التي نريدها . ثم تجمع هذه الأرقام في قائمة تتضمن وحدات العينة التي تم اختيارها بشكل عشوائي محايد .

وتشبه هذه العملية استخدام آلة البنجو مثلا لاختيار مجموعة من الأرقام بشكل عشوائي ، يمثل كل رقم منها اسم معين يدخل في تكوين العينة. كما تشبه هذه العملية ايضاً كتابة الأرقام المتسلسلة على قطع صغيرة من الورق توضع جميعها في كيس ، تخض بشكل جيد ، ثم يقوم شخص محايد بسحب رقم من الكيس يكون أول فرد في العينة ، ثم رقم ثان ، وثالث ، إلى 500 . وتجمع الأسماء التي تشير إليها هذه الأرقام في قائمة تكّون العينة العشوائية البسيطة التي نحتاجها . ويراعى أن تتضمن هذه القائمة أسماء أفراد العينة كاملة ، وكلياتهم ، والأقسام التي يدرسون فيها ، لتسهيل الوصول اليهم ، لمقابلتهم ، وجمع المعلومات والبيانات المطلوبة منهم.

وفي بعض الحالات قد تواجهنا صعوبات كبيرة في الحصول على قائمة وافية بأسماء وعناوين وحدات مجتمع البحث ، مما يجعل من الصعب اختيار عينة عشوائية لتمثيل هذه الوحدات . فمثلاً لا نملك قائمة وافية بأسماء وعناوين جميع مشجعي النادي الفيصلي ، أو نادي الوحدات في عمان . وبالتالي فمن الصعب اختيار عينة عشوائية لتمثيل هؤلاء المشجعين . كما لا يوجد قوائم وافية باسماءوعناوين زوار ورواد مهرجان جرش في العام الماضي 1998م ، مما يجعل من غير الممكن أيضاً اختيار عينة عشوائية تمثل هؤلاء الزوار والرواد . أما بالنسبة لمواضيع أخرى تتعلق بالأسرة مثلاً ، فالأمر ليس بمثل هذه الصعوبة ، إذ يمكن اللجوء إلى قوائم ، أو إطارات دائرة الإحصاءات العامة للاستعانة بها في اختيار عينة عشوائية تمثل أسر مدينة عمان ، أو الأسر في الأردن ككل . وفيما يتعلق بالطلاق يمكن اللجوء إلى سجلات المحاكم الشرعية لبناء قائمة وافية بأسماء وعناوين جميع المطلقين أو المطلقات في العام الماضي ، أو في فترة خمسة سنوات ماضية . ويمكن بعد ذلك بإتباع الخطوات التي شرحت إختيار عينة عشوائية لتمثيل المطلقين ، أو المطلقات ، أو كليهما .

العينة العشوائية المنتظمة

وهي نوع آخر من أنواع العينات العشوائية تقوم – مثلها في ذلك مثل العينة العشوائية البسيطة – على إعطاء فرص متساوية لجميع وحدات مجتمع البحث للظهور في العينة. مما يؤدي إلى تمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صادقاً مما يمكننا من التعميم من مستوى العينة الى مستوى مجتمع البحث .

واختلاف هذه العينة عن العينة العشوائية البسيطة يكمن في الطريقة المتبعة في اختيار وحداتها ، إذ تستخدم جداول الأرقام العشوائية لاختيار وحدات العينة ، مبتدئين برقم معين نختاره من هذه الجداول . وبعد أن تحدد مسافة الانتظام نختار مجموعة من الأرقام يمثل كل منها إسماً معيناً .فإذا حددنا مسافة الانتظام بخمسة مثلاً ، فإننا نختار الاسم الأول باستخدام جداول الأرقام العشوائية وليكن الاسم رقم 3 ، فيكون هذا هو الوحدة الأولى في العينة ، ثم نضيف خمسة لنختار – الاسم رقم 8 ، فيكون الوحدة الثانية في العينة ، ثم نختار الاسم رقم 13 ... وهكذا إلى أن يتم اختيار العدد المطلوب من الأسماء .

ويمكن أحياناً لابعاد تأثير عوامل الصدفة والتحيز أن نغير البدايات العشوائية لكل عدد من الأسماء . فمثلاً ، قد نختار أول مائة اسم من وحدات العينة مبتدأين بالرقم 3 ، كما أشرنا سابقاً ، ثم نختار مائة اسم جديد بالاعتماد على رقم بداية جديد ، محافظين في نفس الوقت على مسافة الانتظام التي قررناها سابقاً .

وتمتاز هذه العينة عن العشوائية البسيطة في أنها أكثر سهولة ، ومرونة ، وتمثيلاً لمجتمع البحث ، وبخاصة حين تكون قائمة وحدات مجتمع البحث كبيرة جداً . لكن يجب أن نلاحظ أنه في كلا النوعين من العينات ، العشوائية البسيطة ، والمنتظمة يجب الاهتمام أولاً بإعداد قائمة كاملة تحتوي جميع وحدات مجتمع البحث .

العينة الطبقية

تستخدم العينة الطبقية في بعض الحالات التي قد تستدعي الاهتمام بتمثيل الجماعات المختلفة التي تكون مجتمع البحث في العينة . فبعضها قد يكون صغير الحجم ، لكن لها أهمية نوعية فيما يتعلق بفرضيات البحث ، أو أهدافه، وبخاصة إذا قد عمد الباحث إلى قياس صحة فرضيات معينة تستلزم وجود فئات محددة في العينة ، بإعداد مناسبة ، مثل فئة كبار السن ، أو فئة الأرامل ، أو فئة مالكي السيارات من الطلبة . ولضمان ظهور من يمثل هذه الفئات في العينة بإعداد كافية يقوم الباحث أولاً بتقسيم مجتمع بحثه إلى فئات ، أو طبقات ، ثم يعامل كل طبقة منها وكأنها مجتمع بحث قائم بذاته، فيختار باسلوب عشوائي من كل فئة من هذه الفئات عينة مستقلة ، متبعاً نفس الخطوات المتبعة في اختيار العينة العشوائية البسيطة ، أو المنتظمة ، وبخاصة ما يتعلق منها بإعداد قوائم وافية بأسماء وحدات كل طبقة منها .

فمثلاً ، إذا أراد أحد الباحثين أن يدرس توجهات طلبة الجامعة الأردنية المهنية فإنه قديجد من المفيد أن يوضح إجابات طلبة كلية الصيدلة، لكن نظرا لصغر حجم هذه الكلية فقديجد أن اتباع الطرق العشوائية العادية لايعطي المجال إلا لأعداد بسيطة من طلبة هذه الكلية ليمثلوا في العينة، ولذا يقرر اللجوء إلى اختيار عينة عشوائية طبقية، فيحصل على قوائم منفصلة لطلبة كلية العلوم الاجتماعية، وطلبة كلية الطب،ثم يبدأ بعدذلك في اختيار نسبة محددة وموحدة من طلبةكل كلية متبعاً في كل مرةخطوات الاختيار العشوائي .

عينة التجمعات السكانية

باستخدام هذا النوع من العينات فإننا لانختار أفرادا وإنما نختار تجمعات سكانية،كالأحياء السكنية مثلا، التي تختار داخلها مجموعة من المنازل لنجري الدراسة على سكان هذه المنازل . فإذا أردنا دراسة ما ينقص أهالي

مدينة عمان من خدمات مثلا فإننا نبدأ أولاً بتقسيم المدينة إلى مناطق إحصائية مثل منطقة الشميساني، منطقةرأس العين، منطقةجبل الحسين... إلخ، ثم نختار عشوائيا عددا مناسبا من هذه المناطق الاحصائية . بعدذلك نختار من داخل كل منطقة مجموعة من الأحياء، ثم من داخل كل حي نختار مجموعة من المنازل عشوائيا . ونجمع البيانات بمقابلة رب البيت عادة، سواء أكان ذكرا أم أنثى، للحصول على البيانات المطلوبة حول الأسرة ككل.

العينات غير العشوائية

العينات غير العشوائية هي عينات لا يتم اختيارها عشوائياً ، وبالتالي فإنها لا تمثل مجتمع البحث تمثيلاً صادقاً . وهذا لا يعني عدم جواز استخدام هذا النوع من العينات في الأبحاث الاجتماعية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، وبخاصة إذا كان مجتمع البحث غير محدد المعالم ، أولاً يمكن إعداد قائمة متكاملة بأسماء الوحدات التي تكّونه . ومن الأمثلة على ذلك مجتمع جمهوري النادي الفيصلي ، أو نادي الوحدات ، ومجتمع مدخنو الأرجيله ، ومجتمع متعاطي المخدرات ، أو الأسر النووية في مدينة عمان. وهناك عدة أنواع من العينات غير العشوائية يمكن استخدامها لجمع البيانات الاجتماعية تناسب دراسة بعض المواضيع التي قد لا تسمح الظروف المحيطة بها بالحصول على عينات عشوائية يتم شرحها فيما يلي .

العينة الغرضية

تستخدم العينة الغرضية عادة في الدراسات الاستطلاعية التي لا تتطلب قياس ، أو اختبار فرضيات محددة ، وبخاصة إذا كان مجتمع البحث غير محدد المعالم بما لا يسمح بإعداد إطار دقيق يمكّن من اختيار عينة عشوائية. ففي مثل هذه الحالات يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات تناسب أغراض بحثه ويراعي في ذلك تمثيل هذه الوحدات وتنوعها . فمثلاً إذا أراد

الباحث اختيار عينة غرضية من الأسر النووية في مدينة عمان، فإنه يراعي أن تحتوي العينة التي يختارها على أسر نووية – وليس ممتدة – من جميع جبال مدينة عمان بما يتناسب والكثافة السكانية في هذه الجبال .

العينة الحصصية

تستخدم أيضا في الدراسات الاستطلاعية، وفي قياسات الرأي العام السريعة، حيث يلجأ الباحث الذي يريد معرفة موقف ، أو رأي شرائح مختلفة من المجتمع، في حدث معين . فيقوم هذا الباحث بمقابلة عدد من الطلبة وعدد من ربات البيوت، وعدد من الموظفات، وعددمن كبار السن المتقاعدين بحيث يكون لكل شريحة أساسية من شرائح المجتمع حصة في هذه العينة ... فمثلاً إذا أراد الباحث معرفة مواقف المواطن الأردني من الصحف الاسبوعية فإنه يلجأ لاختيار عددمن الطلبة والطالبات، وعدد من الموظفين، وعدد من العمال، وهكذا . ويترك للباحث حرية تحديدالفئات التي يشملها مسحه الاجتماعي بما يتناسب وأغراض بحثه، كما يكون له حرية مقابلة من يريد من الأفراد داخل كل فئة من هذه الفئات مراعيا التفاوتات في السن، ومكان السكن، والدخل الاقتصادي.

وبالرغم من أن العينة الحصصية لا تضمن تمثيلاحقيقا لمجتمع البحث، كما أنها لاتصلح لاختبارالفروض البحثية، فإنها مناسبة في بعض الحالات، وهي تقدم لنا وصفاً إمبيريقيا للظاهرة المدروسة . إلا أنها غالبا ما تؤدي الى اقتراح فروض محددة يمكن لباحثين آخرين اختبارها من خلال عينات عشوائية .

عينة كرة الثلج

تستخدم هذه العينة عادة في دراسة فئات المنحرفين مثل متعاطي المخدرات الذين يحرصون عى سرية سلوكهم لمعارضته للقانون . وبالطبع فمن

الصعب، أو من المستحيل على الباحث أن يقوم بإعداد قائمة دقيقة تحوي أسماء وعناوين متعاطي المخدرات بحيث تستخدم هذه القائمة كإطار لاختيار عينة عشوائية منها تمثل مجتمع المتعاطين .لذلك يلجأ الباحث الذي يريد دراسة هذه العينةوتفهم سلوكها المنحرف، وأسبابه إلى التعرف على أحد المتعاطين الذي يوافق على إجراء المقابلة معه والإجابة على أسئلة الإستبيان. ثم يطلب منه تسمية شخص، أوأكثر، من المتعاطين الذين يعرفهم، والذين يمكن ان يتعاونوا في الإجابة على أسئلة الاستبيان . وبعد أن يقابل الباحث احد هؤلاء يطلب منه أيضا أن يدله على شخص ثالث من المتعاطين .. وهكذا تكبرالعينة فردا بعد آخر لتصل إلى الحجم المطلوب تماما مثلما تكبر كرة الثلج فبي الحجم كلما تدحرجت مترا بعد آخر.

6- تصميم أداة، أو أدوات البحث

تعرف الأداة على أنها الوسيلة التي يتم بواسطتها جمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة. والأدوات في علم الإجتماع محدودة إلى حد ملحوظ، وأشهرها وأكثرها استخداماً الاستمارة، أو الاستبيان التي تتضمن مجموعة من الأسئلة المقننة حول جوانب مختلفة من جوانب الظاهرة المدروسة . والاستمارة هي الأداة الرئيسية التي تجمع من خلالها البيانات خاصة في المسوح الاجتماعية، وتستخدم الملاحظة المشاركة أحياناً كأداة لجمع المعلومات خاصة في الأبحاث الاجتماعية – الأنثروبوبوجية . وتتميز هذه الملاحظة بقيام الباحث بالعيش مع الجماعة التي يدرسها بحيث يتمكن وبالتدريج من أن يضع نفسه مكان أفراد هذه الجماعة حتى يفهم كيف يرى كلا منهم البناء الاجتماعي – للجماعة، وما هو التفسير الذي يقدمه لهذا البناء .

ويمكن تدعيم المعلومات التي تجمع باستخدام الاستبيان – وهي معلومات كمية – بالمعلومات المتعمقة التي تجمع باستخدام الملاحظة بالمشاركة مما يؤدي إلى إعطاء البيانات الكمية عمقا وأصالة .

الاستمارة كأداة لجمع المعلومات

تتكون الاستمارة عادة من عدد من الأسئلة التي يهدف كل منها إلى الحصول على معلومة أو معلومات حول جانب من جوانب الموضوع المراد دراسته . ويتبع في صياغة هذه الأسئلة عادة، قواعد فنية معينة تضمن لنا الحصول على نتائج صادقة وثابتة حول الظاهرة المراد دراستها .وقدرة الاستمارة على تمكيننا من الحصول على مثل هذه النتائج الموثوقة من الأمور المهمة، وبالتالي فغالبا ما تقوم الاستمارة ويعاد تقييمها باستخدام هذين المعيارين،أي الصدق والثبات .فالإستمارة بوصفها أداة لجمع المعلومات يجب أن تتميزبالصدق كما يجب أن تتميزبالثبات . ويعني الصدق أن تقيس الإستمارة ما وضعت لقياسه، مثلا إذا أردنا دراسة أنماط العلاقات الأسرية القرابية باستخدام الاستمارة فإن أسئلة هذه الإستمارة يجب أن تكون متعلقة تماماً بمثل هذه العلاقات وليس بعلاقات أخرى مثل علاقات الأسرة مع النظام الاقتصادي، أو النظام السياسي مثلا. أما الثبات فيعني أن تؤدي الأسئلة إلى الحصول على نفس النتائج من نفس العينة وبغض النظرعن عدد المرات التي نطبق فيها الاستمارة . فمثلا إذا وجدنا أن، غالبية الأسر النووية الأردنية تقيم علاقات مع والدي الزوج في الدرجة الأولى ، وهي نتيجة توصلت إليها الاستمارة فيتوقع إذا قمنا بإجراء البحث من جديد وبعد فترة زمنية أن نحصل على نفس النتيجة . أما إذا تغيرت النتيجة فإن هذا يشير إلى عيب في الأسئلة أو في المفاهيم المستخدمة ، ولكن في بعض الحالات قد يشير إلى تغيرفعلي في الجماعة المبحوثة خاصة إذا كان البحث يتعلق بالإتجاهات أكثرمما يتعلق بالسلوك الفعلي. فمثلاً قد تتغيراتجاهات جماعة معينة نحو برنامج إذاعي، أو تلفزيوني بعد مرور فترة من الوقت . وعدم الثبات هنا ليس نتيجة لعيوب في أداة القياس، أي الإستمارة، وإنما نتيجة للطبيعة الديناميكية للحياة الاجتماعية، وتكون الاتجاهات، وتغيرها.

يعمد غالبية الباحثين إلى تصميم استمارة خاصة بهم عند دراسة موضوع معين وهذا يعود إلى عدم توفر الاستمارات المقننة بشكل جاهز، كما

يعود إلى الاهتمامات المختلفة للباحثين. وأي كان الأمرفإن تصميم الاستمارة ليس بالأمر العسير إذا اتبع الباحث الخطوات والقواعد الفنية المناسبة التي سنشرحها فيما يلي.

تحديد جوانب الموضوع ووضع عدد من الأسئلة حول كل جانب

بعد أن يتم الباحث تحديدجوانب موضوعه، يقوم بصياغة سؤال أو أكثرحول كل جانب منها للحصول على المعلومات المطلوبة حولها. ويلجأ الباحث لذلك إلى خبراته الشخصية وقدراته الفنية ويبدأ بالتفكيرحول ما هي الأسئلة التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المطلوبة . ويجب مراعاة ارتباط هذه الأسئلة بالفرضيات الموضوعة وملاءمتها لطبيعة العينة المدروسة . فإذا كانت العينة المدروسة من خريجي الجامعات يمكن استخدام اللغة الفصحى بسهولة، أما إذا كانت العينة من مرتادي المقاهي في وسط عمان فلا شك أن علينا أن نطوع اللغةحسب المستوى العلمي لهم .ذلك أن كل سؤال هو مثيريؤدي إلى استجابة معينة. ويجب التأكد من أن المبحوث يفهم السؤال كما عناه الباحث بالضبط . وطبعا يمكن للباحث الميداني أثناء المقابلة الفعلية وتعبئة الاستمارة للبحث الميداني أن يلجأ إلى الشرح والتوضيح كلما رأى ذلك مناسباً، دون أن يؤثر ذلك على إجابات المبحوث .

وأي كان الأمر، فإن هذه الأسئلة يجب أن تكون واضحة لا غموض فيها، كما يجب أن تستخدم مفاهيم واضحة ومحددة أيضا، كما يراعى أيضا عدم دمج سؤالين في سؤال واحد، فكل سؤال وحدة مستقلة بذاته، و يهدف إلى الحصول على معلومة معينة .

ويمكن أن تتكون الاستمارة من مجموعة من الأسئلة المغلقة، وهي الأسئلة التي تتضمن مسبقا الاجابات المتوقعة، ويطلب من المبحوث أن يختار إجابة منها . وميزة هذا النوع من الأسئلة حصر الإجابات مسبقا مما يساعد في عملية تفريغ البياتات سواء أكانت هذه العملية تتم يدويا أو آليا . وفي حالة التفريغ الآلي فإن مثل هذا الحصر المسبق يساعدنا على ترميز الاستمارة

مسبقا وجعلها مناسبة للإستخدام الآلي .كماتساعد هذه الأسئلة على التصور المستقبلي للشكل الذي ستأخذه الجداول الإحصائية في مرحلة لاحقة .

والنوع الثاني من الأسئلة يسمى بالأسئلة المفتوحة وهو على عكس النوع الأول يترك للمبحوث حرية كتابة ما يريد أو الإجابةكما يريد بحيث يعكس سماته الشخصية وخبراته الخاصة. وتستخدم الأسئلة المفتوحة عادة في الأبحاث التي تدور حول مواضيع قابلة للجدل مثل مواضيع التوافق الاجتماعي، أو وجهات النظر في بعض المشاكل الاجتماعية.

ومن المناسب بالطبع أن تتضمن الاستمارة بعض الأسئلة المفتوحة بينما تتكون في معظمها من أسئلة مغلقة. وفي مثل هذه الحالة فإننا نعطى المبحوث فرصة أكبر للمشاركة في البحث بتقديم خبراته وآرائه الشخصية. ويقوم الباحث فيما بعد بتجميع هذه الخبرات والآراء الشخصية التي قدمها أفراد العينة على شكل فئات محددة للإجابات .

تجربة الاستمارة

بعد أن تعد أسئلة الاستمارة بصورتها الأولية تطبع من أجل التجربة على عدد من وحدات مجتمع البحث . ويراعى فيمابعد أن لا تدخل هذه الوحدات في العينة النهائية للبحث إذ أن تعرضهم لأسئلة الاستمارةعند التجربة قد يسبب بعض التأثير على اجاباتهم فيما بعد . ويراعى أن تتم تجربة الاستمارة بحضور الباحث نفسه ومن خلال المقابلة الشخصية مع المبحوثين وذلك حتى يستطيع أن يرى بوضوح الثغرات الموجودة في الاسئلة مثل الغموض أو عدم وضوح بعض المفاهيم، أو الصياغات . كما يعمل الباحث كلما أمكن على ملاحظة مدى تقبل المبحوثين للأسئلة ومدى إعطائهم لإجابات غير متحيزة عليها . وبعد ذلك يقوم بإعادة صياغة الأسئلة بما يتناسب والخبرات التي حصل عليها أثناء تجربة الاستمارة.

ترتبط بعملية تجربة الاستمارة عملية أخرى قبل أن تصبح الاستمارة

جاهزة للإستخدام الفعلي والميداني وهذه العملية هي التأكد من صدق وثبات الاستمارة . ويشير الصدق كما قلنا إلى أن أسئلة الاستمارة تقيس ما وضعت لقياسه بالفعل . أما الثبات فيشير إلى ثبات الإجابة عن نفس السؤال على مر الوقت . ويمكن التأكدمن الصدق من خلال مناقشة أسئلة الاستمارة مع محكّمين وهم أشخاص لهم خبرة ميدانية ومنهجيةفي موضوع البحث . وبشكل عام فإن الاستمارة الصادقة استمارة ثابتة، أي أننا إذا ضمنا درجة مرتفعة من الصدق فإن هذا يقود أيضاً إلى درجة مرتفعة من الثبات .

هناك أيضا عدداً من الأساليب الإحصائية لقياس صدق وثبات الأسئلة. ويمكن مراجعة الكتب الجامعية في الإحصاء أو مناهج البحث للوقوف على هذه الطرق .

بعد أن تصل الأداة الى هذه المرحلة من التطوير تطبع من جديد بشكلها النهائي وتصبح جاهزة للإستخدام لجمع المعلومات من عينة المبحوثين.

7- جمع البيانات أو المعلومات من الميدان

بعد أن يكون الباحث قد وصل إلى قناعة تامة بصدق وثبات الاستمارة التي سيستخدمها كأداة لجمع البيانات فإنه يبدأ بالتفكير بأنسب الطرق للوصول إلى وحدات العينة، مدركا أن البيانات الاجتماعية تنبع أولا وأخيرا من هذه الوحدات . وهناك عدة طرق للإتصال بأفراد العينة، لكن أفضلها كما سيتبين بعد قليل المقابلة الشخصية حيث يتم أثناء هذه المقابلة توجيه أسئلة الاستمارة إلى المبحوثين واحدا بعد الآخرثم تسجيل الاجابات التي يحصل عليها الباحث. وتتميزهذه الطريقة في الاتصال بأنها تخلق جوا من الثقة بموضوع البحث، كما يستطيع الباحث كلما وجد ذلك ضروريا أن يحصل على بعض التفاصيل التي يجدها مناسبة لأغراض بحثه . بالإضافة إلى ذلك فإن معدل المردود ، أي عدد الاستمارات التي تعبأ بشكل صحيح لتدخل في البحث النهائي يكون كبيراً جداً .

أما الطريقة الأخرى التي تتبع أحيانافهي إرسال الإستمارات إلى المبحوثين بواسطة البريد . وهنا تواجهنا عدة مشاكل منهاصغرحجم المردود الفعلي، ذلك أن عدداً لا يزيد عن 20٪ من المبحوثين يقومون بالفعل بإعادة الاستمارة معبأة بالمعلومات المطلوبة، مما يدخل درجة من التحيز إلى النتائج . إذ غالباً ما يكون هؤلاء من الأفراد الذين لهم اهتمام بموضوع البحث لسبب أو لآخر. ومن ناحية ثانية، ففي الكثير من المجتمعات وبخاصة مجتمعات دول العالم الثالث تكون الخدمات البريدية إما غير متوفرة وأو غير موثوق بها . وبالتالي فإن استخدام هذه الطريقةفي هذه المجتمعات أمر يشوبه كثيرمن السلبيات .

واستخدام المقابلة الشخصية قد يؤدي إلى بعض التحيزات في النتائج إذا ما قام بها باحثون غير مدربون بما فيه الكفاية. وتأتي هذه التحيزات في المقابلة الشخصية من مصدرين، هما : أولا شخصية الباحث، ثانيا شخصية المبحوث. ففيما يتعلق بالمصدرالأول، فإن الباحث قد يحمل تحيزا خفيا لفرضية معينة مثلاً أو لعدد من الإجابات على الأسئلة، وقديعمل بشكل غير مباشرعلى توجيه أسئلة موجهة، أي أنها توجه إجابة المبحوث في اتجاه معين . ومن ناحية ثانية، فإن مظهر الباحث أيضا يلعب دوراً في الإنطباع الذي يتركه على المبحوث ويؤثرهذا الإنطباع على إجابات المبحوث.

وفيما يتعلق بشخصية المبحوث فهنالك ما يسمى بـ (الميل إلى الموافقة). فالعديد من الأفراد لديهم ميل للموافقةعلى مايقوله محدثهم ويتم ذلك بشكل لاشعوري أحيانا من خلال ترديد كلمات وعبارات مثل «بالضبط»، «كلامك صحيح»، «أنا معك»، .... إلخ. وينبع هذا الميل من طرق التربية التي تركزعلى المسايرة، وعلى عدم الاختلاف مع الآخرين في الرأي. أضف إلى ذلك، أن العديد من المبحوثين قد يميلون إلى إرضاء الباحث لاعتبارات اجتماعية معينة،إذ أن بعض هؤلاء يعتبرون الباحث ضيفاً لديهم يجب إرضاؤه بتقديم الإجابات التي تبدو مناسبة مع مايريده .

إن مصادر التحيزهذه سواء عند استخدام المقابلة الشخصية، أو عند استخدام الطرق البريدية يجب الإنتباه إليها، ويجب التقليل ما أمكن من حدوثها . ويتم ذلك في أغلب الاحيان باستخدام أسئلة ضابطه في الاستمارة تقوم بوظيفة الكشف عن أي اختلاف أو تناقض في الاجابات التي يقدمها المبحوث. كما يتم ذلك من خلال رفع درجة التدريب لدى المبحوثين بحيث يتمكنون في موقف المقابلة من ضبط مشاعرهم وانفعالاتهم حتى لا تتسرب إلى جو المقابلة، لتؤثر بالتالي على النتائج.

أما بالنسبة للطرق البريدية فإن على الباحث أن يعمل على تخفيف العبء عن المبحث إلى أكبرحد ممكن من خلال تقصيرالاستمارة . كما يتم ذلك أيضا من خلال إرفاق مغلف معنون ألصق عليه طابع بريدي حتى لايتكلف المبحوث بعض المال أو الجهد في إعادة المغلف وفي داخله الاستمارة المعبئة إلى الباحث.

وسواء استخدم الباحث الطرق البريدية أو المقابلة الشخصية للوصول الى أفراد العينة لتعبئة الاستمارة منهم فإن عليه بعد أن يتسلم هذه الاستمارات أن يعيد النظر فيها مدققا فيما تحتويه من إجابات . وقد يضطرأحيانا الى إهمال عددمنها إذا ما احتوت على تناقضات في الإجابة مثلا، أو كانت الإجابات عن الأسئلة غير مكتملة ... إلخ. وبعد ذلك يبدأ بالتفكير في الطريقة التي يتبعها في تفريغ الاستمارات، أي تحويل المعلومات التي تتضمنها الى أرقام كتمهيد لبناء الجداول الإحصائيةالتي تحتوي البيانات التي توصل اليها بشكل كمي . وهناك طريقة آلية لإنجاز ذلك باستخدام الكمبيوتر في المسوح الإجتماعية على عينات كبيرة الحجم، كما أن هناك طريقة يدوية لعمل ذلك في المسوح الاجتماعيةعلى عينات صغيرة أو متوسطة الحجم .وسنتحدث ببعض التفصيل عن هاتين الطريقتين .

8- الترميز وإدخال المعلومات إلى الحاسب الآلي

سواء استخدمنا الطريقة اليدوية أو الطريقة الآلية لتفريغ البيانات فإن

الهدف هو تحويل المعلومات النوعية الموجودة في الاستمارات إلى معلومات كمية يمكن جدولتها ويمكن حسابها وإجراء الاختبارات الإحصائية عليها.

واستخدام الطريقة الآلية هو الأفضل لما فيه من زيادة في سرعة العمل وفي دقة النتائج . ولكن في بعض الأحيان قد لا تتوفر للباحث خاصة إذا كان لا يزال على مقاعد الدراسة، أويعمل في مؤسسة صغيرة الفرصة لإستخدام الكمبيوتر . ويجب الإشارة هنا إلى أن جزءاً من تدريب المتخصص في علم الإجتماع في أغلب الجامعات يكرس لإتقان استخدام الكمبيوتر واتقان لغة أو أكثرمن اللغات المستخدمة خاصة لغة SPSP التي تحتوي على البرامج والمعادلات الاحصائية المناسبة للعلوم الاجتماعية. وسنشرح فيما يلي خطوات الطريقة اليدوية ثم نتحدث عن خطوات الطريقة الآلية.

التفريغ اليدوي

بعد أن يتسلم الباحث الاستمارات المعبأة ويقوم بمراجعتها واحدة واحدة ليتأكد من صلاحيتها لإستخدامها في البحث فإن عليه بعد ذلك القيام بالخطوات التالية:

تحضير دليل التفريغ

يوضح هذا الدليل استراتيجية التفريغ بالنسبة لكل سؤال من اسئلة الاستمارة على حدة، ويقوم الباحث بإعطاء رقم لكل فئة إجابة وفيمابعد فإن هذه الأرقام هي التي تستخدم وليس فئة الإجابة نفسها .فمثلا إذا أخذنا أحد الأسئلة من أحد المسوح الاجتماعية التي أجريت على الأسرة النووية الأردنية[163]، والذي ينص على مايلي :

في حالة حصول خلاف بينك وبين زوجتك، من يشارك في حله عادة؟

163.مجد الدين خيري ، الأسرة الأقارب ، ط2 ، ملحق (الاستمارة) ، سؤال رقم 22 ، ص 167.

– لا يحدث خلافات عادة .

– الزوجان أنفسهما .

– غير ذلك (حدد ....) .

إن مثل هذا السؤال الذي استخدم فعليا في أحد المسوح الاجتماعية على الأسرة الأردنية يقدم لنا معلومات مهمة عن تكرار حدوث الخلافات في الأسرة، وعن الذين يقومون بحلها . وتحول الإجابات على السؤال إلى أرقام حتى يمكن فيما بعدإجراء الحسابات الإحصائية لكل منها . وتم إعطاء الإجابات أرقاماً معينة تدل عليها، أستخدمت فيما بعد في حساب التكرارات، والنسب المئوية لكل إجابة منها، كما أستخدمت أيضا في الحسابات الاحصائية الأخرى . وقد أعطيت الإجابة « لا يحدث خلافات عادةً» رقم (١)، أما الإجابة « الزوجان أنفسهما » فأعطيت الرقم (٢) . وفيما يتعلق بالإجابات في الفئة « غير ذلك حدد .....» فقد تمت أولا مراجعة عدد من الاستبيانات لرصد الإجابات التي قدمت من قبل عدد من المبحوثين، وتم اعطاء رقم لكل منها، فأعطيت الإجابة « والدي الزوج » رقم (٣)، والإجابة «أخوة الزوج » رقم (٤)، وهكذا ... كما يوضح المثال التطبيقي أدناه .

مثال تطبيقي :

في حالة حصول خلاف بينك وبين زوجتك من يشترك في حله عادة ؟

١– لا يحدث خلافات عادة .

٢– الزوجان أنفسهما .

٣– والدا الزوج .

٤– أخوة الزوج .

٥– أقارب الزوج الآخرين (أعمام، أخوال) .

٦– والدا الزوجة .

٧- أقارب الزوجة الآخرين .
٨- بدون جواب .

تحضير استمارة التفريغ

تختلف استمارة التفريغ كليا عن الاستمارة العادية في أنها تتكون من أعمدة أفقية وأخرى عمودية يخصص العمود الأول منها عادة لرقم الإستمارة، أما الأعمدة الأخرى فتعطى لأسئلة الاستمارة . وقد نحتاج أحيانا إلى إعطاء أكثر من عمود لسؤال واحد . ويوضح المثال التطبيقي السابق إجراءات تفريغ سؤال محدد قدم كمثال . ففي هذا السؤال أجابت الأسرة المبحوثة رقم (1) على أن الزوجين يقومان بحل المشاكل الزوجية بأنفسهما . وبالتالي فإننا نكتب في العمود (2) المخصص لتفريغ هذه الإجابة الرقم (2) . وبالرجوع إلى دليل التفريغ نستطيع أن نعرف أن هذا الرقم يمثل الإجابة (الزوجين أنفسهما) .

1	2	3	5	5
رقم الاستمارة	حل الخلافات الزوجية			
001	2			

يعد أن نكمل عملية تفريغ جميع الاستمارات على استمارة التفريغ فإن الباحث يقوم بعد الإجابات عن كل سؤال كل على حدة. مثلا بالنسبة لسؤال الخلافات الزوجية نقوم بجمع عدد المرات التي وضعنا فيها رقم (2)، وليكن هذا العدد هو (60) مرة وأن عدد.الاستمارات هو (100) استمارة فهذا يعني أن 60٪ من الأسر النووية المبحوثة في مدينة عمان تحل الخلافات الزوجية بنفسها .

وتفريغ هذه الإجابة عملية سهلة إلى حد كبير، لكن التعامل مع فئة الإجابة (غير ذلك حدد ....) قد تكون أكثر صعوبة . وهنا على الباحث أن يحدد بعد الرجوع إلى عدد من الاستمارات الإجابات المحتملة ويذكرها في دليل التفريغ، ويعطى لكل منها رقما معينا، كما اتضح سابقاً. ويوضح الجدول رقم (3) أدناه النتائج الفعلية التي توصلنا إليها :

جدول رقم (3)

أنماط حل الخلافات الزوجية في الأسر المدروسة [164]

الفئة	العدد	النسبة المئوية ٪
لا يحدث خلافات	76	٪27.7
الزوجان أنفسهما	156	٪57.0
والدا الزوج	10	٪3.6
أخوة الزوج	8	٪2.5
أقارب الزوج الآخرين	4	٪1.4
والدا الزوجة	3	٪1.2
أقارب الزوجة الآخرين	6	٪2.2
بدون جواب	10	٪3.6
المجموع	274	٪100

164. مجد الدين خيري ، الأسرة والاقارب ، ط1، جدول رقم 12 ، ص 66 .

من خلال استخدام هذا السؤال في أحد المسوح بالعينة على الأسر النووية في مدينة عمان .

ويلاحظ أن الجدول يحمل رقما معينا كما أنه يحمل عنوانا معينا، وهو من جهة أخرى يوضح عدد الأسر الفعلي التي اختارت كل فئة من فئات الإجابة، كما يوضح أيضا نسبة هذه الأسر إلى المجموع . ومن الممكن أن تتم هذه الحسابات البسيطة باستخدام حاسب آلي صغير . ومثل هذه الطريقة اليدوية في التفريغ تتناسب مع الدراسات الاستطلاعية، وتلك التي تجرى على عينات صغيرة الحجم . أما بالنسبة للدراسات التي تقيس صحة فرضيات باللجوء الى اختبارات الدلالات الاحصائية مثل اختبار ف أو اختبار ك، فمن الأفضل استخدام طريقة التفريغ الآلي لسهولة إجراء الحسابات الإحصائية ودقتها عند استخدام الكمبيوتر.

طريقة التفريغ الآلي باستخدام الكمبيوتر

قرار استخدام الكمبيوتر في تفريغ البيانات والقيام بالعمليات الاحصائية يجب أن يتخذ منذ الخطوات الأولى للبحث، إذ أن مثل هذا القرار سيوثر وبشكل كبير على طريقة بناء الاستمارة التي يجب أن تصمم بحيث يحتوي كل سؤال منها على الترميز الخاص به . وهذا يعني – كما اتضح سابقا – إعطاء كل إجابة من إجابات السؤال رقما أو (رمزاً) معينا . لكن وبشكل عام يمكن القول أن طريقة التفريغ الآلي تتبع نفس الخطوات وتسير على نفس المبادىء التي ذكرناها عند حديثنا عن طريقة التفريغ اليدوي . مع الفارق طبعا، وهو أن البيانات في الطريقة الآلية ستعامل آليا وبالتالي فإنها يجب أن توضب وتعد بطريقة صحيحة تتناسب والعملية الميكانيكية للكمبيوتر . وسنوضح أهم الخطوات المتبعة في طريقة التفريغ الآلي فيما يلي :

تحديد جوانب الموضوع، ويشمل أيضا تحديد الفرضيات بالإضافة إلى تصور دقيق لطبيعة البيانات التي يجب جمعها، ولكيفية ترتيب هذه البيانات بعد تبويبها على شكل جداول إحصائية .

اختيار العينة كما تم شرحه فيما سبق .

تصميم أداة البحث وتجربتها ميدانيا، ويمكن أن ترمز الأداة مسبقا، أي قبل استخدامها في العمل الميداني لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة . ويجب الإنتباه إلى توفر الشروط الفنية التي تمت مناقشتها لأنها هي التي توفر للإستمارة درجة من الصدق والثبات . كما يجب الإنتباه إلى دقة الترميز، وإلى عدد الأعمدة التي يحتاجها كل سؤال من أسئلة الاستبيان مراعين الطريقة التي ستستخدم لإدخال المعلومات الى ذاكرة الكمبيوتر مباشرة، أو أي وسيلة من الوسائل المستخدمة لتخزين المعلومات مثل البطاقة المثقبة، او الأشرطة الممغنطة، أو الأفلام المصغرة، أو الديسكات، وجميعها وسائط حديثة لحفظ المعلومات.

إدخال البيانات الى الحاسوب

بعد إتمام عملية جمع المعلومات من المبحوثين، وبعد الإنتهاء من ترميز الاستبيان، والتأكد من دقة هذا الترميز تبدأ عملية إدخال البيانات إلى الحاسوب . حث تنتقل المعلومات التي جمعت من كل استبيان على حدة إلى الحاسوب، أو إلى وسيط مناسب من الوسائط المستخدمة لتخزين المعلومات، وبخاصة البطاقات المثقبة، أو الأشرطة الممغنطة التي تتسع لحجم كبير جدا من المعلومات، أو الأفلام المصغرة، أو الديسكات [165].

ويقوم بهذه العملية عادة طابعات متدربات، كما يمكن للباحث أن يقوم بذلك بنفسه، لكنها عملية تحتاج إلى وقت وجهد . وبعد الإنتهاء منها تخزن المعلومات على شكل أرقام ونبضات كهرومغناطيسية، يمكن بعدها اختيار البرنامج المناسب من برمجيات الحاسوب المتعددة للتعامل مع هذه البيانات المخزنة، بحيث يتم توجيه الحاسوب إلى ما يجب عمله من عمليات وإحصائيات .

---

165. راجع : صالح ارشيد العقيلي وآخرون، الحاسوب : المعدات والبرمجيات، عمان، دار الشروق، 1996، ص ص 219-228 .

9- بناء المتغيرات وتحضير الجداول الاحصائية البسيطة والمركبة، وعرضها، وتحليلها، وإختبار الفرضيات

غالبا ما يبنى المتغير من موشرات معينة يقوم الحاسب الآلي بحساب قيمتها وتجميعها على شكل فئات مستقلة [166] . فمثلا متغير مثل (الدخل الأسري) نجد أنه يتكون من عدد من المؤشرات منها : دخل الزوج من الوظيفة، ودخل الزوجة من الوظيفة، ودخل الأبناء غير المتزوجين إن وجد، ومردود العقارات إن وجد أيضا . وحتى نستطيع أن نحصل على ترتيب عينة البحث على شكل فئات اقتصادية متمايزة مثل (فئة الدخل المرتفع)، أو (فئة الدخل المنخفض)، فإن علينا أن نحدد من خلال البرنامج الذي نستخدمه ما هي المؤشرات التي يكون على الحاسب الآلي أن يجمعها سويا . ويقوم الحاسب الآلي بهذه العملية بسهولة وسرعة عادة من خلال الرجوع إلى ما يسمى بالملفات وهي التي تخزن فيها البيانات الخام. ويقوم الكمبيوتر بإعداد الجداول الاحصائية جاهزة حسب الطلب مزودة بالتوزيعات التكرارية، وبالنسبة المئوية أو المتوسطات، وبقيمة الدلالة الاحصائية للفروق بين النسب، ومعاملات الارتباطات والإنحدار، وأية إحصاءات أخرى مطلوبة .

كما يمكن من خلال الكمبيوتر الحصول على جداول أكثر تعقيدا من ذلك حيث يمكن ضبط أحد المتغيرات لإيقاف تأثير هذا المتغير، ودراسة تأثير متغيرات أخرى. فمثلا في دراسة عن الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجتمع يمكن أن نضبط الدخل الاقتصادي للأسرة، وهو متغير وجد أن له تأثيرا على هذه الإتجاهات، لنقيس تأثير متغير آخر مثل النوع مثلا على هذه الاتجاهات .

10- التفسير النظري

وهي المرحلة الختامية من مراحل البحث الاجتماعي وفيها يقوم الباحث

---

166. John A. Sonquist and William C. Dunkelberg, Survey and Opinion Research : Procedures for Processing and Analysis, New York, Prentice - Hall - Inc., 1977, PP. 6-15 .

بعد أن يكون قد رتب نتائجه الميدانية على شكل احصاءات وجداول من التأكد من صحة فرضياته، كما يقوم بتقديم تفسير نظري للنتائج التي توصل إليها لربط هذه النتائج بالنظرية الاجتماعية العامة حول موضوع الدراسة . فمثلا، إذا عدنا إلى مثالنا حول الخلافات الزوجية في بعض الأسر النووية المدروسة في مدينة عمان نجد أن نتائجنا أوضحت أن 27.2٪ من الأسر المدروسة ذكرت عدم حدوث خلافات زوجية عادة، بينما ذكرت غالبية الأسر المبحوثة، أو 57٪ أن الأسرة نفسها، أي الزوجين، تقوم بحل خلافاتها بنفسها دون تدخل أشخاص من خارج الأسرة .

وقد فسرت هذه النتيجة على أنها دليل إمبيريقي على تماسك الأسر النووية المدروسة إذ توضح هذه النتيجة ولاشك قلة الخلافات الزوجية وعدم جديتها في أغلب الأحيان . وهذا أحد المؤشرات في النظرية الاجتماعية على التماسك الداخلي للأسرة وهو تفسير يعطي بعداً جديداً للنتيجة الميدانية التي توصلنا إليها . أما لو بقيت هذه النتيجة بدون تفسير فإنها ستفقد الكثير من أهميتها ومن قيمتها .

ومن هنا فإن على الباحث أن لا يكتفي بالوصول إلى مرحلة عرض النتائج التي توصل إليها، وإنما عليه أن يشحذ ذهنه، وقدراته خطوة أبعد وأن يقوم بتقديم تفسير نظري لهذه النتائج يربطها بالنظرية الاجتماعية بشكل واضح، كما اتضح سابقا عند الحديث عن التفسير السوسيولوجي .

الفصل السابع
مناهج اجتماعية أخرى

تمهيد .

المنهج التجريبي .

منهج البحوث المقارنة .

المنهج التاريخي .

العلاقة بين البحث العلمي والنظرية الاجتماعية .

إنتاج نظريات جديدة .

تنقية المفاهيم والمتغيرات .

تعديل النظريات القائمة .

إعادة التركيز والتوجيه النظريين .

الأبحاث العربية ودورها في تعديل النظرية الاجتماعية .



تمهيد

أوضح الفصل السابق أن منهج المسح الاجتماعي هو المنهج الرئيسي المستخدم في علم الاجتماع في الوقت الحاضر بعد أن ترسخت خطواته وتم تراكم مجموعة كبيرة من النتائج حول الظواهر الاجتماعية باتباع خطوات وقواعد هذا المنهج . وأوضح الفصل أن الإستمارة الأداة الأكثر أستخداما في المسوح الاجتماعية وذلك لسهولة استخدامها للحصول على معلومات متنوعة وصادقة ، وثابتة حول الظاهرة المدروسة، وسهولة ترميزها ، وتخزين المعلومات التي تحتويها في الكمبيوتر مباشرة ، أو في وسائط تخزين المعلومات الإليكترونية وبخاصة الديسك ، والأشرطة الممغنطة .

لكن هناك مناهج أخرى استخدمت ولا تزال في علم الاجتماع لدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية واسبابها ، وبخاصة العلاقات الثنائية، والظواهر التاريخية العامة مثل الإقطاع ، والرأسمالية ، والعلاقة بين الحضارات . ومن هذه المناهج المنهج التجريبي الذي يستخدم في دراسة الجماعات الصغيرة في المختبر ولكن على نطاق محدود ، والمنهج التاريخي الذي يستخدم الأدلة التاريخية لتقديم تحليلات سببية للظواهر الاجتماعية .

وهناك منهج ثالث أيضا هو منهج البحوث المقارنة الذي يمكننا من قياس الفرضيات في بيئات متعددة للتأكد من العلاقات السببية وتوثيقها . وسيتم في هذا الفصل توضيح هذه المناهج وتقديم أمثلة تطبيقية من الأدبيات على كيفية استخدامها من قبل الباحثين والمنظرين الاجتماعية . ويتم أيضا توضيح ومناقشة العلاقة المتبادلة بين البحث الإمبيريقي والنظرية الاجتماعية حيث تؤدي نتائج الأبحاث الإمبيريقة إلى تدعيم النظريات القائمة ، أو إلى إنتاج نظريات جديدة ، كما تؤدي أيضا إلى تنقية المفاهيم والمتغيرات ، والى إعادة التركيز والتوجيه النظرين . ثم يتم استعراض بعض الأبحاث العربية وتوضيح دورها في تعديل بعض النظريات الاجتماعية القائمة .

المنهج التجريبي

يعتبر المنهج التجريبي النموذج والمثال للعلوم كافة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية .ويقوم هذا المنهج على ضبط متغير أو أكثر وإدخال المتغير التجريبي لقياس أثره المستقل [167] على المتغير التابع ، مؤديا بذلك إلى تقديم نتائج صحيحة، ودقيقة للعلاقات بين المتغيرات .

ويستخدم هذا المنهج بشكل واسع في العلوم الطبيعية حيث تسمح المادة المدروسة فيها بمثل هذا الضبط والتحكم في المتغيرات لقياس التأثير المستقل لكل منها على المتغير التابع ، أو المعتمد . أما في علم الاجتماع ، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام فإنه لا يستخدم على نطاق واسع ويعود ذلك لطبيعة الظاهرة المدروسة في هذه العلوم ، وصعوبة إخضاعها للضبط ، والتحكم . فمن الصعب مثلا أن نحدث عاصفة هوجاء ، أو كارثة طبيعية ، لدراسة أثر هذه العاصفة ، أو الكارثة الطبيعية على تماسك المجتمع المحلي . وهناك جوانب أخلاقية أيضا تحد من استخدام هذا المنهج في العلوم الاجتماعية فلا يستطيع عالم الاجتماع أن يعزل أسرة كاملة في مختبر ، ويتحكم في شروط معيشتها ليدرس الأثر المستقل لمتغيرات مثل حجم الأسرة ، أو الازدحام ، أو الفقر ، على العلاقات بين أعضائها .

وتختلف الأبحاث التجريبية من حالة إلى أخرى حسب أهداف هذه الأبحاث، وطبيعة الموضوع المدروس، ومهما اختلفت هذه الأبحاث في تصميماتها فإنها تقوم على المبدأين التاليين :

1- تقسيم المادة المبحوثة، أو المبحوثين من الأفراد ، إلى مجموعتين ، تسمى الأولي المجموعة الضابطة وهي مجموعة لا تعرض للمتغير التجريبي، وتسمى الثانية المجموعة التجريبية ، وهي المجموعة التي نعرضها للمتغير التجريبي الذي قد يكون مادة كيماوية في حالة الأبحاث على المواد ، أو قد يكون حادثة ، أو

---

167. راجع؛ Earl Babbie, The Practice of Social Research. 3rd edition, pp. 186-205; and : David Nachmias and Chava Nachmias, Research Methods in the Social Sciences, 2rd ed., pp. 77-100;

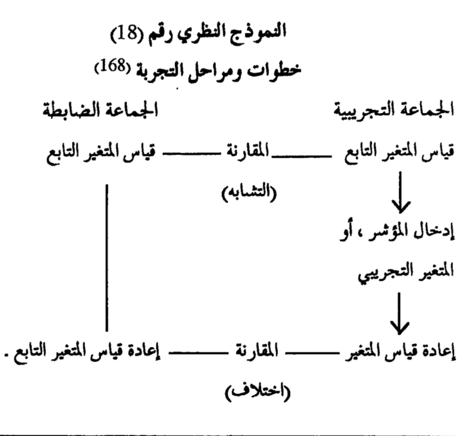
وبالعربية ، أنظر : ذوقان عبيدات وآخرون ، البحث العلمي : مفهومة ، أدواته ، اساليبة ، ص ص 241-261 .

كلمة ، أو سلوك معين في حالة الأبحاث على الأفراد ، والجماعات . وتقاس خصائص كل مجموعة قبل إجراء التجربة وتسجل للرجوع إليها .

2- يتم بعد ذلك قياس التغير الحاصل في خصائص المجموعتين بعد إدخال المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية ، أي بعد انتهاء التجربة . فإذا وجدنا تغيرا في بعض خصائص المجموعة التجريبية ، وثباتا في خصائص المجموعة الضابطة نستنتج أن التغير الحاصل في بعض خصائص المجموعة التجريبية كان نتيجة للمتغير التجريبي (قارن النموذج رقم (18)) . وفي بعض الأحيان قد يكون التغير الحاصل في المجموعة التجريبية نتيجة متغيرات أخرى (غير المتغير

النموذج النظري رقم (18)

خطوات ومراحل التجربة [168]



168- بتصرف عن :
Earl Babbie, The Practice of Social Research. 3rd ed. Figure 2-1 p. 190.

التجريبي) موجودة في الجماعة التجريبية وغير موجودة في الجماعة الضابطة لذلك يلجأ الباحث إلى إجراء ما يسمى بـ« المضاهاة » أو «التكافؤ»، أي التأكد من أن المجموعتين التجريبية والضابطة متشابهتين إلى حد كبير في خصائصهما الأساسية .

ويمكن تحقيق المضاهاة بين جماعتين ، أو بين مجموعتين من الأفراد ، بإتباع إحدى الطرق التالية :

أ- المزاوجة بين أفراد المجموعتين من ناحية السن، والدخل، والمتغيرات الشخصية المختلفة.

ب- المزاوجة بين الجماعات فيما يتعلق بمتوسطاتها بالنسبة للمتغيرات الأساسية مثل السن ، والدخل ، والمستوى التعليمي ، والمهنة .

جـ- الاختيار العشوائي للأفراد الذين يكوّنون المجموعة الضابطة ، وللأفراد الذين يكّونون المجموعة التجريبية . وهذا الاختيار يحقق التكافؤ ، والمضاهاة ، ويلغي التحيز ، فهو يعطي نفس الفرصة لكل فرد للإنضمام إلى إحدى الجماعتين .

ويوضح إيرل بابي أهمية هذه الطريقة وتفوقها على الطرق الأخرى لتحقيق المضاهاة بقوله :

" حين تبدأ بتوزيع المبحوثين الذين ستجري عليهم التجربة على كل من المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة فإن عليك أن تكون على وعي بوجود ميزتين أساسيتين للّجوء إلى الاختيار العشوائي لأفراد المجموعتين بدل اللجوء إلى عملية المضاهاة بين المجموعتين . وهاتان الميزتان ، وهما : أولا ، قد لا تكون في موقف يمكنك من تحديد المتغيرات المناسبة لعملية المضاهاة بين المجموعتين . وثانيا ، هناك أسباب فنية للاختيار العشوائي فأغلب الإحصائيات التي نستخدمها لتقييم النتائج تقوم على افتراض وجود اختيار عشوائي للمبحوثين . وبالتالي فإن عدم اللجوء

إلى الإختيار العشوائي للمبحوثين منذ بداية التجربة سيجعل من استخدامك لهذه الإحصائيات الضرورية فيما بعد عملية غير ذات معنى [169]."

وإذا ما تمت التجربة بنجاح فإنها تؤدي إلى تقديم علاقات سببية واضحة ، ودقيقة بين الظواهر مدعمة بالأدلة التجريبية ، وهي من أقوى أنواع الأدلة العلمية . وتجسد التجربة شروط العلاقة السببية أفضل تجسيد إذ أنها تتضمن منطق التفسير السببي ومبادئه وبخاصه الأسبقية في الحدوث ، والتلازم في الغياب ، والتلازم في التغير ، وشرط البواقي . ويتضح ذلك بشكل خاص إذا ما استخدم المنهج التجريبي لقياس صحة الفرضيات ، وقياس التفاعل داخل الجماعات الصغيرة . وقد اشتهرت في هذا المجال تجارب مظفر شريف حول تأثير الجماعة على تكوين المعيار الاجتماعي لدى الأفراد .

وتتنوع التصميمات التجريبية التي يمكن استخدامها في الأبحاث التجريبية، ولكنها مع ذلك تقوم جميعها على نفس المبدأين الذين شرحا في الصفحة السابقة. ومن أهم هذه التصميمات التجريبية ما يلي :

التجربة القبلية – البعدية بدون استخدام جماعة ضابطة

في هذا التصميم التجريبي تقاس خصائص الجماعة المدروسة قبل تعريضها للمتغير التجريبي ، ثم تقاس هذه الخصائص بعد تعريضها لهذا المتغير . والتغير الحاصل في خصائص الجماعة بين الحالتين (أي بعد تعريضها للمتغير التجريبي) يكون نتيجة للمتغير التجريبي .فمثلا قد يعرض مجموعة من الطلبة إلى أفلام صحية تثقيفية حول العناية بالأسنان لقياس أثر هذه الأفلام الصحية التثقيفية على سلوكهم في هذا الجانب فنبدأ أولاً بقياس وتسجيل الأنماط السلوكية الصحية لهذه المجموعة ، وبعد ذلك نعرضها لهذه الافلام لفترة من الوقت قد تصل إلى

169. Earl Babbie, The Practice of Social Research. 3rd ed. p. 190.

أسابيع ، ثم بعد ذلك نقيس ونسجل الأنماط السلوكية الصحية للمجموعة . ونقارن بين نتائج القياسين ، فإذا وجدنا أن هذه المجموعة من الطلبة لم تمارس العناية بأسنانها بينما بدأت بذلك عند انتهاء التجربة ، أو أثناء القيام بها ، فيمكن الاستنتاج أن هذا التغير الحادث في سلوكها كان مسببا عن المتغير التجريبي ، وهو تعرضها للأفلام الصحية التثقيفية حول العناية بصحة الأسنان .

وكما يبدو واضحا في هذا التصميم التجريبي فإن الجماعة الضابطة لم تستخدم ، ويعود ذلك لطبيعة التجربة التي تستدعي فقط قياساً قبلياً بعدياً لنفس المجموعة . ومن مميزات هذا التصميم أنه يوفر في الوقت والمال ، كما أنه ييسر أمر متابعة التغير الحاصل في كل فرد من أفراد المجموعة التي تمت عليها التجربة . لكن هذا التصميم يعاني من بعض الثغرات ، أو السلبيات ، ومن أهمها :

أ- إن القياس الأول لصفات المجموعة المدروسة وأنماطها السلوكية قد يؤثر في القياس الثاني لهذه الصفات والأنماط السلوكية . فقد يتعمد بعض المشاركين في التجربة تغيير سلوكهم في ضوء توقعاتهم لأهداف التجربة . وفي هذه الحالة يكون التغير الحاصل لدى هذه الفئة نتيجة للتخطيط المتعمد من قبلها ، وليس نتيجة للمتغير التجريبي بحد ذاته .

ب- إحتمال حدوث تغيرات غير مقصودة ، أو غير متوقعة ، وبخاصة في التجربة التي تستغرق وقتاً طويلاً .

التجربة القبلية البعدية باستخدام جماعة ضابطة

في هذا التصميم التجريبي يتم استخدام مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة بعد إجراء عملية المضاهاة ، أي التأكد من التشابه بين المجموعتين في خصائصهما الأساسية . ويتم قياس الخصائص المرتبطة بالمتغير التابع لكل مجموعة على حدة ، وتسجل نتائج هذا القياس . وبعد ذلك يتم تعريض المجموعة التجريبية للمتغير التابع لفترة من الوقت ، بينما لا تعرض الجماعة الضابطة لهذا المتغير . ثم نعيد قياس الخصائص المرتبطة بالمتغير التابع لكل مجموعة على حدة . وتسجل نتائج

هذا القياس ، ويقارن بالقياس الأول لكل مجموعة . فإذا وجد تغير في الخصائص المدروسة للجماعة التجريبية ، ولم يوجد مثل هذا التغير في الجماعة الضابطة ، يمكن الإستنتاج أن هذا التغير في خصائص المجموعة التجريبية مسبب عن المتغير التجريبي .

التجربة البعدية باستخدام جماعة ضابطة

في هذا التصميم التجريبي يتم استخدام مجموعتين تعرض إحداهما للمتغير التجريبي ، والأخرى ضابطة لا تعرض لهذا المتغير . ويتم إجراء عملية المضاهاة للتأكد من التشابه بين المجموعتين في خصائصهما الأساسية ، أو يتم اللجوء إلى التوزيع العشوائي للمبحوثين على الجماعتين التجريبية والضابطة لضمان التشابه في خصائص المجموعتين التجريبية والضابطة . ويتم بعد ذلك إدخال المتغير التجريبي على الجماعة التجريبية بدون إجراء أية قياسات لخصائصها أو لخصائص الجماعة الضابطة قبل إجراء التجربة . ولا يتم مثل هذا القياس إلا بعد إجراء التجربة لذلك يسمى هذا التصميم بعدي . ثم تقارن خصائص الجماعة التجريبية مع خصائص الجماعة الضابطة ،والفروقات الملاحظة بين الجماعتين تعزى لتأثير المتغير التجريبي.

والتجربة البعدية أقل كلفة من التجربة القبلية البعدية ، لكنها تعاني من ثغرة أساسية ، وهي أن الفروقات في الخصائص بين المجموعتين التجريبية والضابطة قد تكون نتيجة لعوامل داخلية فيهما ، وليس نتيجة لأثر المتغير التجريبي ، وبخاصة إذا لم يتم توزيع المبحوثين على المجموعتين بطريقة عشوائية سليمة .

ويختار الباحث التصميم المناسب لموضوع التجربة ، في ضوء الإمكانيات المتوفرة له والتي تشمل التمويل ، والوقت ، والمساعدون ، والمختبرات المناسبة ..إلخ. وتقدم جميع هذه التصميمات – كما سبق أن أوضحنا – للباحث فرصة مهمة لاختبار فرضية أو أكثر ، وبخاصة فيما يتعلق بالتفاعل داخل الجماعات الصغيرة ، وفيما يتعلق بأثر البرامج الاعلامية على السلوك الفردي .

لكن وبالرغم من أن المنهج التجريبي يجسد شروط العلاقة السببية – كما

أوضحنا سابقا –فإن هذا المنهج عند استخدامه في العلوم الاجتماعية لا يقدم لنا نتائج يمكن تعميمها على مجموعات كبيرة ، أو على المجتمع ككل ، فالجماعة التجريبية ، أو المبحوثين الذين نجري عليهم التجربة لا يمثلون المجتمع ككل . كما أن التجربة غالبا ما تجرى في ظروف اصطناعية تختلف إلى حد كبير عن ظروف الحياة اليومية الطبيعية للناس . أضف إلى ذلك ، أن التجارب التي تجرى تخضع لدرجة من الضبط بحيث أن متغيرات قليلة فقط يجري التعامل معها ، والتأثر بها ، أما في واقع الحياة فمن الصعب القيام بهذا الضبط إذ أن الجماعات ، والأفراد يتعرضون لعدد كبير من المتغيرات المتداخلة التي يستجيبون لها ، أو لبعضها في بيئة الحياة اليومية الطبيعية .

منهج البحوث المقارنة

البحوث المقارنة في علم الاجتماع تلك التي تجمع فيها البيانات من عدة مجتمعات ، أو ثقافات ، وتحلل هذه البيانات لأغراض المقارنة بين هذه المجتمعات والثقافات* . ومثل البحوث الأخرى ، وبخاصة المسوح الاجتماعية التي تجري على عينات من مجتمع واحد ، فإن البحوث المقارنة تستخدم نفس الإجراءات المنهجية المقننة والتي تشمل اختيار عينات علمية ، وإعداد استبيانات للقياس وجمع البيانات ، والتأكد من صحة هذه الاستبانات وثباتها ، إضافة إلى استخدام طرق التحليل الآلي المتبعة لتوثيق العلاقات السببية ، أو الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة . لكن البحوث المقارنة تمتاز عن البحوث غير المقارنة في الجوانب التالية :

* مشروع بحثي مستمر نشر جزء منه في مقالة باللغة الإنجليزية في مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، 1987 ، تحت عنوان :

"The Comparative Study of Development and Modernization : A Critical Appraisal of the Survey Method", The Arab Journal of the Social Sciences, Vol. 1, No. 2, pp. 272-282, Kuwait, Univ. of Kuwait, 1987.

وينشرهنا بتصرف وبكثير من التطوير بما يتناسب وأهداف هذا الكتاب.

1- تؤدي البحوث المقارنة إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة ، إذ أن هذه التفسيرات تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد ، مما يقلل من تأثير عوامل الصدفة ، والتحيزات الثقافية .

2- تؤدي البحوث المقارنة إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي الدخل ، والمهنة ، لكنها في المجتمعات النامية تشتمل أيضا على مكان السكن، والنسب الأسري .

3- تسمح البحوث المقارنة بالإستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج ، مما يدعم أيضا قوة هذه التفسيرات ، ويزيد من صمودها في وجه الانتقادات .

وبالرغم من أن هذه المميزات المفيدة للبحوث المقارنة معروفة للباحثين فانها في التطبيق العملي تواجه عددا من الصعوبات ، ويعود ذلك لبعض المشكلات والثغرات يتعلق بعضها بالموضوع المدروس ، وبعضها الآخر بأدوات القياس . وبالرغم من أن هذه المشكلات تواجه البحوث غير المقارنة أيضا ، إلا أنها في البحوث المقارنة أكثر حدة ووضوحا .

ويهدف هذا الجزء من الفصل إلى تحليل المشكلات التي تعاني منها المسوح المقارنة في حقل محدد من حقول علم الاجتماع ، وهو حقل التنمية وتحديث الشخصية ، ويركز هذا الجزء على المشكلات المنهجية التي تعاني منها هذه المسوح ، وبخاصة تلك التي تتعلق بقياس مؤشرات الظاهرة المدروسة ، بهدف اقتراح بعض الاجراءات التي تقلل من حدة ، وتأثير هذه المشكلات ، وتزيد من قدرة الباحث على قياس نفس المتغير في مجتمعات متعددة قياساً دقيقاً (سواء أكان اتجاهات أم قيم ، وبخاصة التي تستخدم في قياس تحديث الشخصية) . وحيث أن المسوح المقارنة في علم الاجتماع استخدمت بشكل كبير من قبل الباحثين في مجال تحديث الشخصية ، فإنني في هذا الجزء سأقدم أمثلة من هذه المسوح

لتوضيح بعض المشكلات المنهجية التي تعاني منها ، وبعض الإجراءات التي استخدمت لتجاوزها . ومعروف أن أليكس إنكليس ودافيد سميث هما أشهر من استخدم المسوح المقارنة لقياس ما يسمى بـ(متزامن التحديث)، أو مركب الشخصية الحديثة ، وقد استطاعا بالإستناد إلى نتائج مسوحهم المقارنة في عدد كبير من الدول ، وبعض دول العالم العربي أن يفردا خمسون صفة (اتجاهات وقيم) تميز الشخص الحديث في مواجهة الشخص التقليدي ، وأهم هذه الصفات ما يلي : الثقة بالعلم ونتائجه ، والتخطيط والمجازفة المدروسة ، واحترام العمل اليدوي والتقني ، والاستقلالية عن الاقارب ، واتباع القوانين والأنظمة ، واحترام الوقت والعمل [170] . وتأثر عدد من الباحثين العرب بمثل هذه الأبحاث وبخاصة محمد عثمان نجاتي ، ومصطفى عمر التير ، وهشام شرابي .

وتفترض نظرية التنمية والتحديث التي صاغها كل من أليكس إنكليس ودافيد سميث أن امتلاك الأفراد للصفات الحديثة التي تسمى أحيانا الصفات الإنجازية ، سيؤدي إلى أنماط سلوكية حديثة ، وإلى إنشاء ، أو المساهمة في المؤسسات الحديثة مثل وسائل الإعلام ، والأحزاب السياسية ، والشركات والمصانع ، ويؤدي إزدياد عدد هؤلاء الاشخاص إلى حصول التنمية في المجتمع (أنظر النموذج النظري رقم(19) . وتقارن المجتمعات حسب امتلاك افرادها لهذه الصفات الإنجازية الحديثة ، وحسب تزايد عددهم ، حيث يمتلك الافراد في المجتمعات المتقدمة أغلب هذه الصفات الإنجازية التي سبق الإشارة إليها ،

النموذج النظري رقم (19)
دور الاتجاهات والقيم في إحداث التنمية الاقتصادية

الاتجاهات والقيم الحديثة ← أنماط سلوكية حديثة
↓
مؤسسات حديثة
↓
التنمية الاقتصادية

170. Allex Inkeles, and David Smith, Becoming Modern, New York, Harvard Univ. Press, 1974.

بينما يمتلك الأفراد في المجتمعات النامية عددا محدودا من هذه الصفات. كما أن عدد الافراد الذين يمتلكون مثل هذه الصفات الإنجازية نسبة إلى عدد السكان الكلي قليل في المجتمعات النامية ، بينما يكون عدد هؤلاء الأفراد كبير في المجتمعات الصناعية المتقدمة . ويمكن القول أن الشخصية النمطية في المجتمعات المتقدمة هي الشخصية الإنجازية الحديثة، أما الشخصية النمطية في المجتمعات النامية فهي الشخصية الارتباطية التي تتميز بالارتباط بالأقارب ، والميل إلى المسايرة والمجاملة على حساب العمل ، وعدم احترام القانون أو الالتزام به . ومثل هؤلاء الأفراد الذين يملكون مثل هذه الشخصية الإرتباطية ينتشرون في المجتمعات النامية، بينما ينتشر الأشخاص الذين يمتلكون الشخصية الإنجازية في المجتمعات المتقدمة – كما يؤكد دافيد ماكليلاند في كتابه (مجتمع الانجاز) . وتمتلك الشخصية الانجازية في رأي ماكليلاند الدافع للإنجاز الاقتصادي الذي يسيطر على مشاعرها وسلوكها [171] ، مما يدفع بها إلى أنماط استثمارية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية (أنظر النموذج النظري رقم(20)) . ويشكل السياسيون إضافة إلى الرأسماليين المحليين ، في البلدان النامية عاملاً أساسياً من عوامل التنمية الاقتصادية ،

النموذج نظري رقم (20)
دور الحاجة إلى الإنجاز في أحداث التنمية

الحاجة إلى الإنجاز ــــــ السلوك الاستثماري ــــــ التنمية الاقتصادية

فهم الذين يعملون على سن القوانين وعلى إنشاء المشاريع الإنتاجية مستثمرين ما يتوفر لهم من رؤوس أموال مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة معدل الدخل الفردي ، وتحسين مستوى الحياة بما يوجدونه من فرص عمل ودخل، وسلع وخدمات مناسبة.

---

171. David Mclelland, The Achieving Society, New York, D. Von. 201, Norstand co., 1963.

تقييم نقدي لمنهجية المسوح الاجتماعية المقارنة

1- الافتراضات النظرية

ما يجمع ويوحد الباحثين الذين يعملون في دراسة التنمية وتحديث الشخصية ، وبخاصة أليكس إنكليس ، ودافيد سميث ، ومحمد عثمان نجاتي، ومصطفى التير ، في استخدامهم لمنهجية المسوح المقارنة اعتمادهم على افتراض نظري أساسي يوجه استخدامهم لهذه المنهجية .وهو أن هناك بنية سيكولوجية تتكون من مجموعة من الاتجاهات والقيم لها وجود مادى ، ويمكن الكشف عنها باستخدام مقاييس علمية نظرا لأهمية هذه البنية السيكولوجيةفي عمليات التنمية والتحديث في مجتمعات دول العالم الثالث . ومن جهة ثانية ، فإن هؤلاء الباحثين جميعهم يلجأون إلى استخدام تصميم مسحي مقارن يقـوم على جمع البيانات لمرة واحدة في فترة زمنية من عدة مجتمعات ، وتحليل هذه البيانات بعد ذلك لاكتشاف الارتباطات بين هذه البنية السيكولوجية والتنميةالاقتصادية بغض النظر عن المجتمع والثقافة التي توجد هذه البنية ضمن اطاراتها وحدودها .كما يعمل هؤلاء الباحثين أيضا في اتجاهاتهم المقارنة على توضيح العمليات ، أو المؤسسات التي تؤدي إلى اكتساب الافراد للحاجة إلى الإنجاز ، أو للشخصية الحديثة . وهنا يختلف إنكليس عن ماكيلاند ، فبينما يؤكد ماكيلاند على أن الحاجة إلى الانجاز تكتسب منذ الطفولة ومن طرق التربية ،فإن إنكليس يؤكد على أن الشخصية الحديثة يمكن أن تكتسب عند النضج وبغض النظر عن طرق التربية التي تعرض لها الفرد من خلال عمله في المؤسسات الحديثة كالمصانع والشركات والبيروقراطيات الحكومية .ويقارن ماكليلاند بين طرق التربية في الأسرة اليابانية حيث يضع الوالدان أهدافا طموحة لأبنائهما ، ويحثان الأطفال على تحقيقها بكل وسيلة ممكنة، ولا يتهاونان عند محاولة الطفل خفض مستوى هذه الأهداف وبين طرق التربية في الأسر في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية ،حيث يتهاون الوالدان في مستوى الأهداف التي يحددانها لاطفالهما ، ويتهاونان أيضا عند قيام الأطفال بخفض مستوى هذه الأهداف ، أو عدم الالتزام بها .

ويسير هشام شرابي في كتاباته في نفس هذا الخط تقريبا حين يقارن طرق

التربية في الأسر الغربية والأسر العربية ، ويوضح كيف يقوم الوالدان في الأسر الغربية بتحديد أهداف طموحة لأطفالهما ، ولا يتهاونان عند محاولة هؤلاء الأطفال تخفيض مستوى هذه الأهداف ، أو عند عدم الإلتزام بها . بينما تهمل الأسرة العربية تحديد أهداف واضحة لأطفالها ، أو تميل إلى تحديد أهداف متواضعة وغامضة ، وتهمل متابعة تحقيق هذه الأهداف بسبب ميل طرق التربية العربية إلى الإغراق في التلقين ، والتوبيخ والتخجيل ، والعقاب الجسدي ، والمسايرة مما يؤدي – في رأي شرابي – إلى إنتاج شخصية عربية لدى الناضج تتميز بالاتكالية والعجز ، وعدم القدرة على تحقيق الأهداف ، كما تتميز بالميل إلى المسايرة ، والارتباط على حساب العمل والالتزام بالقوانين والأنظمة مما يؤدي إلى استمرار الأنماط التقليدية في العمل والاستثمار ، وبالتالي إلى ضعف التنمية في هذه المجتمعات (أنظر النموذج النظري رقم(21)) .

النموذج النظري رقم (21)
دور طرق التربية في إعاقة التنمية في المجتمع العربي [172]

طرق التربية ←	نمط الشخصية ←	التنمية في المجتمع العربي
التلقين	الاتكالية والعجز	مساهمة الأفراد
التوبيخ ←	الارتباطية	← في التنمية
العقاب الجسدي	التهرب	ضعيفة
المسايرة	والانسحابية	

172- أنظر بشكل خاص كتاب هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1972 ؛ وأيضا : البنية البطركية : بحث في المجتمع العربي المعاصر ، بيروت دار الطليعة ، 1987 .

لم يقم هشام شرابي بمسوح اجتماعية مقارنة وإنما اعتمد على نتائج بعض هذه البحوث ،وعلى ملاحظاته الشخصية ، في صياغة تعميماته عن طبيعة طرق التربية العربية ، وعلاقة هذه الطرق بنمط الشخصية ، وبنية المجتمع والاقتصاد .

وقد لاحظ البعض أن مثل هذه الافتراضات النظرية التي وجهت كتابات إنكليس ، وماكليلاند ، وشرابي ، وغيرهم تتأثر بما يسمى التحيز الغربي لثقافة ونمط حياة الطبقة الوسطى . فقط لوحظ أن كثيرا من تعميمات ماكيلاند مشحونة بالتفضيلات القيمية للطبقة الوسطى الغربية التي تشتمل على التأكيد على الاستقلال عن الأقارب ، والفردية ، والليبرالية والإنجاز المادي . ويركز مفهومه على الإنجاز الجماعي الأسري الذي ينتشر في عديد من البلدان العربية حيث تعمل الأسرة كفريق اقتصادي في إدارة مشروع اقتصادي رابح ومزدهر ، مثل أسرة منكو ، وعصفور ، ومراد في الأردن ، وأسرة غندور في لبنان . وفي اليابان وبالرغم من أن الولاء للمؤسسة اصبح يحيط بالفرد ويغلف حياته ، إلا أن الروابط الأسرية لا تزال قوية . أما في الصين فيوضح ووبن، في كتابه (الصينيون المعاصرون) أن البنية التقليدية للأسرة الصينية كانت تشكل اتجاهات وقيم الفرد بحيث كان الصيني يشعر أن وجوده وإنجازاته ليست من أجل ذاته ، وإنما من أجل أسرته ، وكان شعوره بالمصلحة الذاتية ضعيفا . وكانت الأسرة تستمد الكثير من خصائصها ومميزاتها البنائية من الديانة الكونفوشية ، وبخاصة المميزات التالية للبنية الأسرية التقليدية [173] :

1- نظام رب الأسرة .

2- عبادة الأجداد والأسلاف .

3- احترام الكبار وتبجيل الأقارب .

4- النظام الأبوي (سيطرة الأب واستبداده).

173- وو بن ، الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل إنطلاقا من الماضي ، ج 1 ، ترجمة عبد العزيز حمدي ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، 1996 .

5- احترام الرجال والتحيز ضد النساء .

6- مفهوم الأسرة الكبيرة .

7- تعددية الأبناء .

9- وراثة الأبناء للآباء .

10- بر الوالدين .

وقد تغيرت هذه البنية الأسرية نتيجة للتأثر بتيارات الإشتراكية الصينية، وعمليات التحديث الغربي ، إلى نمط حديث ، وأصبحت مكانة الفرد وقيمه تستمد من مؤسسات المجتمع ، ومؤسسات العمل أكثر مما تستمد من علاقاته الأسرية ، ومع ذلك لا تزال الثقافة الصينية تتميز بالجمع بين خليط من العوامل الثقافية التقليدية والعوامل الثقافية الغربية ، وتعايش مريح بين الثقافة الريفية والحضرية .

وبالإستناد إلى هذه الأدلة المتنوعة يمكن القول أن الفرد يمكن أن يكون إنجازياً دون أن يضحى بالعديد من الصفات التقليدية ، وبخاصة الارتباط مع الأقارب . وهناك بعض الأدلة على أن هذه الانجازية الفردية الخالصة التي يبشر بها ماكليلاند ، ويعمل على قياسها ، قد لا تؤدي دوراً حقيقياً في التنمية في البلدان النامية ، فعديد من الإنجازيين الفرديين في هذه البلدان قد لا يجدون في بلدانهم البيئة المناسبة لتحقيق طموحاتهم ، والاستمتاع بها ، فيتسربون إلى بلدان العالم الصناعي، مشكّلين ما يعرف بظاهرة (هجرة الأدمغة)، أو الكفاءات . ويوضح أنطوان زحلان في مقالة له منشورة في مجلة (المستقبل العربي) [174] أن 10٪ من نتاج جامعات دول العالم الثالث في حقلي العلوم والثقافة تهاجر إلى الدول الصناعية سنويا ، يجذبهم الازدهار الاقتصادي في هذه الدول ، وتوفر الفرص للتقدم المهني والشخصي ، إضافة إلى الدخل المرتفع والحياة الرغيدة ، ونمط الحياة

174- أنطوان زحلان ،« هجرة الكفاءات العربية : السياق القومي والدولي » مجلة المستقبل العربي، العدد 159 ، ص ص 4- 19، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1992 .

الليبرالي بما فيه من حرية فردية واجتماعية تدعم رغد العيش. ويدعم تأثير مثل هذه العوامل الجاذبة ، عوامل مؤسسية موجودة في بنية المجتمعات النامية أهمها : المحيط السياسي وما يتضمنه من كبت للحريات ، والظلم الاجتماعي ، وعدم المشاركة السياسية ، وطبيعة بيئة العمل وإحباطاتها ، ومعوقات التقدم المهني المتعددة . إضافة إلى أنظمة التعليم العالي التي تتميز بالجمود وعدم المرونة مما لا يمكّن أعضاء هيئات التدريس والباحثين ، من الحصول على التعزيز المناسب ، أو الحوافز الكافية للابتكار ، وطبيعة السياسات الثقافية في البلدان العربية التي لا تدعم إنشاء مؤسسات متخصصة .

ومع ذلك فإن طغيان نمط الحداثة الغربي وتحيزه لقيم الطبقة الوسطى الغربية قدر لا مفر منه بالنسبة لبلدان العالم الثالث عامة بما في ذلك البلدان العربية . وقد ازداد طغيان هذا النمط بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وما مثله من تحد، ونموذج بديل، بحيث أصحت الولايات المتحدة الأميركية القطب الوحيد الذي يسيطر على النظام العالمي الجديد وأيديولوجيته الليبرالية الغربية . وقد لاحظ محمود الزوادي في مقاله له منشورة في مجلة (المستقبل العربي)، [175] أن تأثير رموز الحداثة الغربية سيستمر ويتزايد تسربه إلى مجتمعات المعمورة قاطبة ، وذلك للأسباب التالية التي يوردها :

1- هيمنة الحضارة الغربية في التاريخ المعاصر والحديث ، والمغلوب مولع دائما بتقليد الغالب، كما يؤكد ابن خلدون .

2-غياب نموذج حداثي وطني ينافس على كل المستويات نمط الحداثة الغربية في مجتمعات العالم الثالث على الخصوص .

3- تفوق نموذج الحداثة الغربي على نظيريه الياباني والسوفيتي من حيث قدرة رموزه على الإنتشار في المجتمعات النامية وذلك بسبب قدم وجود الرموز الثقافية الغربية في هذه المجتمعات ، وبخاصة اللغة والفكر والثقافة .

175- محمود الزوادي "مفهوم عالم الرموز عند الإنسان وفهم طبيعة عملية التأثير والتأثر الثقافيين بين الشعوب"، مجلة المستقبل العربي ، السنة 14، العدد 156 ، ص ص 32-45 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 .

4- جاذبية بعض المبادئ والقيم الحضارية التي يقوم عليها نمط الحداثة الغربي، مثل مبادئ حرية الفرد وقيمه في التنقل ، وحرية الرأي والاعتقاد وحريته في الاستثمار ، وكلها قيم ومبادئ تمثل تطلعات لشعوب دول العالم الثالث ترغب، وقد تناضل للحصول عليها .

الثغرات والمشكلات المنهجية في البحوث المقارنة

من أبرز الثغرات والمشكلات المنهجية التي تعاني منها المسوح المقارنة مايلي:

1- إيجاد المرادف الصحيح لغويا وثقافيا لمفردات السؤال في الاستبيان.

2- تفسير البيانات .

3- تشوه البيانات وتحيزها نتيجة ميل المبحوثين إلى المسايرة والمجاملة متأثرين في ذلك ببيئتهم الاجتماعية والثقافية. وسأناقش هذه الثغرات والمشكلات ببعض التفصيل فيما يلي :

1- مشكلة إيجاد المرادف الصحيح لغويا وثقافيا لمفردات السؤال في الاستبيان.

تتعلق هذه المشكلة بعملية تقنين المقياس ، فالمبحوثين في المجتمعات المختلفة يجب أن يقدم لهم نفس السؤال بمفردات تؤدي إلى نفس المعنى المقصود المراد قياسه سواء في المجتمع (أ) أو في المجتمع (ب) كل في لغته الخاصة ، حتى يمكن مقارنة الإجابات والاعتماد عليها في تقديم أدلة حقيقية تعكس الواقع ، ولا تكون نتيجة غموض أو لبس ، أو عدم دقة في هذه المفردات ، أو في المعنى الذي تشير إليه . فقد تحمل المفردة اللغوية معنى في المجتمع (أ) بينما يكون لترجمتها إلى اللغة (ب) معنى آخر مختلف . والإجراءات المتبعة للوصول إلى مثل هذا التقنين للمعنى القيام بترجمة أسئلة الاستبيان من اللغة (أ) إلى اللغة (ب) ثم إعادة ترجمة هذه

الأسئلة من اللغة (ب) إلى اللغة (أ) ، ومن ثم مقارنة أية اختلافات في هذه الأسئلة بصيغتها الأصلية والمترجمة .

ويورد إنكيلس وسميث أنه وفي سؤال يصف تقبل المزارعين لأدوات جديدة من أدوات الزراعة بعد التمعن فيها وتفحصها ، تميز هذا السؤال بدرجة صدق مناسبة في اللغة الإنجليزية حيث يتمعن شخصان في هذه الأدوات ليقررا ما إذا كانا سيستخدمانها أم لا . لكن حين ترجم السؤال إلى اللغة اليونانية ترجمت كلمة (تمعن) بكلمة يونانية تعني (الإهمال) ، أو التوقف عن العمل ، مما أضر بالسؤال ، وأثر على درجة صدقة ، إذ اصبح شيئا مختلفا عما جاء في الأصل في اللغة الإنجليزية .

ومن جهة أخرى، فإن بعض المفردات التي تشير إلى المعنى في لغتين مختلفتين قد تحمل شحنات عاطفية مختلفة لدى المتكلمين بكل لغة منهما ، ويؤثر ذلك أيضا على درجة صدق السؤال . ففي مسح اجتماعي مقارن على بلدان أميركا اللاتينية حاول إنكليس وزملاءه قياس مفهوم العامل الصناعي للعلاقة مع رئيسه ، وهل يركز هذا المفهوم على التعاقدية أم على مضمون أوسع وأكثر ميلا للعلاقات الشخصية . فقاموا بصياغة سؤال لقياس هذا المفهوم على النحو التالي : هل تعتقد أنه من الصحيح أو غير الصحيح قيام المسئول بالطلب من العامل أداء خدمات شخصية له مثل غسل سيارته خارج ساعات العمل الرسمي ؟ وفي مثل هذه الصيغة ، والمفردات المستخدمة ، ومعانيها ، فإن القياس الصحيح لما يريده إنكليس يعتمد بشكل كامل على قدرة العامل على التفريق بين الخدمة الشخصية والواجب الوظيفي المطلوب منه أمام المسئول عنه . لكن حين ترجم السؤال إلى الاسبانية واستخدم في التشيلي والأرجنتين ، لم يحافظ على مثل هذه التفرقة ، وتحدث السؤال بالتالي عن قيام المسئول بطلب (معروف شخصي) من العامل ، مما أدى إلى عدم قدرة السؤال على قياس المعنى المطلوب قياسا صادقاً .

ولمواجهة مثل هذه المشكلة في الترجمة اقترح البعض استخدام الوسائل الاسقاطية مثل الصور ، لكن هذه الوسائل تتعرض أيضاً لتفسيرات مختلفة تأتي نتيجة اختلاف المفهوم الثقافي بين المبحوثين في المجتمعات المختلفة ، وبخاصة ما

يتعلق بالملابس التي تظهر في هذه الصور . ويقترح بول لازرسفيلد بدلا عن ذلك استراتيجية تقوم على (تبادلية المؤشرات) ، حيث يقوم الباحث بصياغة المؤشرات المناسبة لقياس الظاهرة المدرسة في المجتمع (أ) ، ويقوم بصياغة المؤشرات المناسبة لقياس هذه الظاهرة في المجتمع (ب) ، آخذا بعين الاعتبار البيئتين الثقافية والاجتماعية في كلا المجتمعين .

2- تفسير النتائج

تقدم النتائج بعد عمليات آلية وإحصائية محددة ، فبعد تفريغ الإجابات على الأسئلة التي استخدمت لجمع المعلومات ،وإدخالها إلى الكمبيوتر ، يتم وضع برنامج مناسب للتعامل معها ، وإجراء العمليات الإحصائية المناسبة عليها . ويؤخذ بعين الاعتبار أن السؤال قدم إلى المبحوث وأجاب عليه وهو في بيئته الطبيعية متأثرا بالإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه في هذه البيئة ، وهو إطار يختلف من مجتمع إلى آخر ، ويؤثر بالتالي على فهم السؤال ، وعلى الاستجابة له. وبالتالي فمن المهم أخذ هذا الأمر بالاعتبار عند تفسير النتائج العلمية التي يحصل عليها الباحث ، وبخاصة العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات المدروسة . فدراسة مشاركة الأفراد السياسية ، واتجاهاتهم نحوها ، أو سلوكهم الفعلي يتطلب فهم الكثير ليس فقط عن أنماط هذه المشاركة وارتباطاتها ، وإنما أيضا عن طبيعة البناء الاجتماعي والنسق الثقافي في المجتمع مثل مكانة المرأة في المجتمع ، ومكانة الشباب ، والتفسيرات الدينية ، وشرعية الأحزاب السياسية ، وتوفير وسائل الاتصال ، والمناهج المدرسية ... إلخ ، وكلها عوامل اجتماعية – ثقافية تؤثر على المشاركة السياسية في المجتمع .

وقد لاحظ الموندوفيربا في أبحاثهما المقارنة أن عدد الأميركيين الذين أجابوا بالإيجاب على سؤال حول مشاهدة الأخبار على التلفزيون بالإيجاب كان أكبر بكثير من عدد المكسيكيين الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب . والاستنتاج المبدأي لمثل هذه النتيجة العلمية يمكن أن يكون أن الأميركيين أكثر اهتماما بالسياسة من المكسيكيين ، لكن إذا أخذنا بعين الإعتبار الإطار الاجتماعي –

الثقافي لكل مجتمع يصبح هذا الإستنتاج غير مقبول . فالسبب الحقيقي لمثل هذا الإختلاف بين الاميركيين والمكسيكيين لا يعود لكون الأميركيين أكثر اهتماما بالسياسة ، وإنما لكون أجهزة التلفزيون أكثر انتشارا بين الأميركيين ، إذ لا يكاد يخلو بيت منها في الولايات المتحدة الأميركية ؛ بينما هي في المكسيك قليلة الإنتشار .

3- تشوه البيانات وتحيزها

تتشوه البيانات الميدانية التي يجمعها الباحث في الأبحاث المقارنة وفي المسوح غير المقارنة أيضا ، نتيجة ميل المبحوثين إلى مسايرة الباحث والموافقة مع الإجابات على السؤال ، مما يجعل هذه الإجابات غير معبرة عن واقع الحال ، أو عن الموقف الحقيقي . ويتميز المبحوثون في البلدان النامية بميزات معينة تؤدي إلى عدم دقة البيانات الإحصائية التي تجمع منهم ، ومن هذه الميزات :

1- عدم وجود آراء واضحة ومحددة لدى المبحوثين تجاه القضايا العامة ، وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية .

2- التأثر بالمعايير الثقافية السائدة في البلدان النامية التي تحض على المسايرة وعلى عدم الاختلاف مع المتحدث ، وضرورة مجاملته حتى وإن كان ذلك على حساب الحقيقة والواقع .

وقد انتقد إنكيلس على سبيل المثال قيام كاهل [176] باستخدام مقياس لا يكرتي لقياس موقف المبحوث من قضايا محددة متدرجا من الموافقة إلى عدم الموافقة ، وقيامه بتحليل الارتباطات بين المكانة الاجتماعية –الاقتصادية حول هذه القضايا . إذ يؤكد إنكليس أن غالبية هذه الارتباطات الإحصائية التي قدمها كاهل

---

176. Joseph Kahl, The Measurement of Modernism : A study of Values In Brazil and Mexico, Univ. Of Texas Press, 1968.

جاءت نتيجة الميل إلى المسايرة لدى المبحوثين أكثر من كونها ارتباطات حقيقية ، وبخاصة أن غالبية الأسئلة كانت تتضمن موقفا تقليديا من القضايا مثلا : «يفترض في الزوجة أن تطيع الزوج ، موافق محايد غير موافق» . ففي الإجابة على مثل هذه العبارة التي تمثل أحد أسئلة البحث ، وإذا ما اتفق المبحوث فإنه يصنف كإنسان تقليدي ، أما إذا اختلف مع مثل هذه العبارة فإنه يصنف كإنسان حديث . ونتيجة لذلك ظهر المبحوثين الذين يشكلون المجموعة ذات المكانة الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة بمظهر تقليدي مبالغ فيه بسبب صياغة السؤال أو العبارة وما فيها من إيحاء ، وعدم التنبه إلى تأثير عامل الميل إلى المسايرة الذي يميز هذه المجموعة من المبحوثين . بينما ظهر المبحوثين الذين يشكلون المجموعة الاقتصادية -الاجتماعية المرتفعة بمظهر حديث مبالغ فيه أيضا بسبب صياغة السؤال ، أو العبارة وعدم التنبه إلى تأثير عامل الميل إلى المسايرة ، وبخاصة في تلك العبارات التي تحمل إيحاءً لتفضيل الحديث على التقليدي.

ومن الإقتراحات الفعالة للتقليل من أثر عامل الميل إلى المسايرة تقديم العبارة، أو السؤال بصياغتين مختلفتين ، وعدم استخدام المقياس اللايكرتي ، كما يمكن استخدام أسئلة مفتوحة تترك للمبحوث حرية تقديم أجابته الحقيقة ، وبلغته الخاصة، دون تأثر بالاختيارات التي يحددها الباحث . إضافة إلى ذلك يقترح تقديم اختيارات متوازنة عند استخدامها والتوسع في هذه الاختيارات ، وعدم الاكتفاء بالاختيارات المألوفة (أوافق -محايد -لا أوافق).

وهناك مصدر آخر لتشوه البيانات هو تراجع الذاكرة ، أو النسيان ، وبخاصة عند سؤال المبحوث عن أحداث وقعت في الماضي . وتعاني أبحاث ماكليلاند من مثل هذا التشوه فقد كان يسأل الأمهات اليابانيات عن مستوى الإنجاز الذي يحددنه لأبنائهن في فترة الطفولة ، وكيف كن يتصرفن حين يصل أبنائهن إلى هذا المستوى ، أو يقصرون في الوصول إليه . وواضح أن قدرة المبحوثين في هذه الحالة على تذكر طفولة أبنائهم تؤدي دورا واضحا في التأثير على النتائج .

اقتراحات ختامية للتقليل من أثر الثغرات والمشكلات المنهجية على مستوى وجودة الأبحاث المقارنة في مجال التنمية وتحديث الشخصية .

اتضح من خلال المناقشات السابقة أن هناك عددا من الاستراتيجيات المنهجية التي طورت ، أو اقترحت للتقليل من تأثير الثغرات والمشكلات المنهجية التي تم تحليلها على مستوى وجودة الأبحاث المقارنة في ميدان التنمية وتحديث الشخصية [177] ، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي :

1- تفسير المتغير ، أو المؤشر من خلال إطاره الاجتماعي – الثقافي بحيث تتوضح أهمية هذا المتغير ، وتأثيراته الحقيقية على اتجاهات الأفراد ، وتأثر عمل هذا المتغير بهذا الإطار الاجتماعي–الثقافي . مما يعني أن عرض النتائج الإحصائية التي توثق اتجاهات الأفراد وقيمهم ، وأنماطهم السلوكية من الأفضل أن يدعم بتحليلات عن البناء الاجتماعي –الثقافي الذي يعطي معنى لهذه الاتجاهات ، والقيم ، والأنماط السلوكية ، ويمثل مصدرا لها في نفس الوقت .

2- عدم الاكتفاء بقياس خصائص الأفراد ، وإنما قياس خصائص البناء الاجتماعي –الثقافي أيضا ، وتحليل التأثيرات المتبادلة بين خصائص الأفراد وخصائص البناء الاجتماعي – الثقافي بحيث يتجنب الباحث الوقوع في (المغالطة الفردية) ، والتي تعني تعميم النتائج التي نحصل عليها بقياس خصائص الأفراد إلى البناء الاجتماعي – الثقافي . أو الوقوع في (المغالطة الايكولوجية)، والتي تعني تعميم النتائج التي نحصل عليها بقياس خصائص البناء الاجتماعي – الثقافي إلى الأفراد .

1 - المقارنة أولا بين العينات المحلية لتحديد الاتجاه العام محليا ، ثم المقارنة مع العينات الخارجية . ويفضل تفتيت المتغير إلى مؤشرات متعددة وجمع البيانات

177. Sidney Verba, The Uses of Survey Research in the Study of Comparative Analysis, Belgium, Mouton and co., 1969.

عن كل مؤشر ، وأن تتم المقارنة لبيانات كل مؤشر على حدة قبل تحديد الاتجاه العام في كل مجتمع ومقارنته بذلك الخاص بالمجتمع الآخر . وفي كل الأحوال يحبذ توضيح المعنى أو المدلول الاجتماعي – الثقافي للبيانات الإحصائية سواء تلك التي تخص العينات الخارجية أو العينات المحلية. وبدون توضيح هذا المدلول فإن الاحصائيات لن تؤدي وظيفتها المطلوبة في تحليل الظاهرة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي .

2- التحليل التاريخي للظاهرة المدروسة وتطورها في كل مجتمع بحيث تبرز الخبرات التاريخية الخاصة بكل مجتمع ، بما يزيد من فهم هذه الظاهرة ، وارتباطاتها ، وأن لا يكتفى فقط بإيراد الإحصائيات التي جمعت ، وتقديم العلاقات الارتباطية بينها .

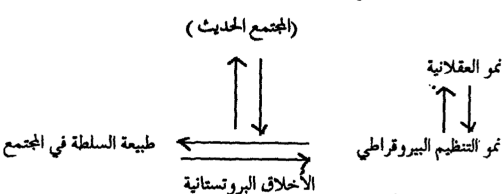
المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الكلاسيكية في علم الإجتماع فقد استخدمه أوجست كونت كما استخدمه ابن خلدون لوصف نشوء وتطور المجتمعات الإنسانية خلال فترة تاريخية طويلة نسبياً . كما استخدمه علماء اجتماع آخرون من أمثال ماركس وفيبر في القرن التاسع عشر لشرح أسباب نشوء الرأسمالية الحديثة وعوامل تطورها . ولا شك أن مثل هذه العملية التاريخية المعقدة من الصعب إخضاعها للتجربة أو للقياس الكمي ، ولكن نظرا لأهميتها فقد درست دراسة تاريخية مفصلة من قبل ماكس فيبر . وسنستعرض فيما يلي التحليل التاريخي الذي طوره فيبر حول نشوء الرأسمالية الحديثة والذي يعمد فيه إلى تقديم تفسير سببي حول نشوء الرأسمالية باستخدام متغيرات مجتمعية ومتغير سيكولوجي [178] . وتشمل المتغيرات المتجمعية – كما يوضح النموذج النظري رقم (22) – متغيرات مثل : نمو العقلانية ، ونمو التنظيم البيروقراطي ، وطبيعة

178. H.H. Gerth and C. Wright Mills, From Max Weber : Essays in Sociology Oxford University Press. 1976.

النموذج النظري رقم (22)

عوامل نشوء الرأسمالية الحديثة عند ماكس فيبر



السلطة . أما المتغير السيكولوجي فهو نمط الشخصية الذي يتمتع بالأخلاق البروتستانية . وتشيرالعقلانية إلى نمط في التفكير يقوم على ربط السبب بالنتيجة كما يقوم على اختيار أنسب الوسائل للوصول إلى الهدف . وبالتالي فالتفكير العقلاني يتميز بالكفاءة الكبيرة في حل المشاكل التي تواجه الإنسان . ولا شك أن كتابات فلاسفة عصر التنوير من أمثال روسو وكوندرسيه بالإضافة إلى الإكتشافات العلمية المختلفة لعبت دوراً في تغلغل هذا النوع من التفكير في المجتمع الأوروبي ككل . فالعقلانية إذن ظاهرة اجتماعية وليست ميزة فردية أو سيكولوجية .

أما البيروقراطية فتشير إلى تطور التنظيم الاجتماعي نحو مزيد من الكفاءة والقدرة على تحقيق الأهداف في المجتمع وبخاصة المتعلقة بالإنتاج . كما تشيرالعقلانية إلى نمط في التفكير يربط السبب بالنتيجية ويقوم على اختيار أنسب الوسائل للوصول إلى الهدف . وبالتاليي فالتفكير العقلاني يتميز بالكفاءة الكبيرة في حل المشاكل التي تواجه الإنسان . ولا شك أن كتابات فلاسفة عصر التنوير من أمثال روسو وكوندرسية بالإضافة إلى الاكتشافات العملية المختلفة لعبت دورا في تغلغل هذين النوعين من التفكير في المجتمع الأوروبي ككل . وما يجمع بين العقلانية وعملية نمو البيروقراطية تركيز كلتا العمليتين على الكفاءة . وقد

ساهمت العقلانية بهذا المعنى في نشوء وتطور التظيم البيروقراطي كما أن التنظيم البيروقراطي بدوره يدعم العقلانية في المجتمع - كما يوضح النموذج التحليلي السابق .

وبالنسبة للسلطة فهي ترتبط أيضا بالتنظيم البيروقراطي ونموه فقد تطورت - كما يوضح فيبر - عبر مراحل ثلاث من السلطة الكارزمية إلى السلطة التقليدية ، السلطة القانونية . وهذه الأخيرة هي السلطة التى يقوم عليها التنظيم البيروقراطي لأنها سلطة قائمة على القوانين والأنظمة الرسمية التى تطبق على الجميع بدون استثناء . ومع ذلك وبالرغم من تركيز فيبر على الظواهر الاجتماعية كعامل مسبب لظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي متميز، فإنه أيضا يدخل عاملا سيكولوجياً في التفسير الذي يقدمه . وهذا العامل السيكولوجي يتعلق بالفرد الذي تشرب الاخلاق البروتستانتية والذي اكتسب من خلال ذلك شحنة دافعة نحو الإنجاز ونحو النجاح العملي . فالاخلاق البروتستانتية ، كما يؤكد فيبر ، تركز على التقشف ، وعلى المثابرة والاخلاص في العمل ، وعلى الإدخار، والإستثمار المستمر . وقد تشرب الأفراد هذه الأخلاق ثم طبقوها في حياتهم وساهموا بذلك في انتاج الرأسمالية الحديثة التي تقوم على الإدخار والاستثمار المستثمرين في مشاريع انتاجية تحقق الربح .

إن تحليل فيبر التاريخي يعد أفضل مثال على الاستخدام المبدع للمنهج التاريخي، ولايقاربه في ذلك إلا تحليل كارل ماركس لنشوء وتطور نفس الظاهرة، أي الراسمالية الغربية . ويتميز تحليل ماركس بتركيزه على العوامل الاقتصادية كعوامل مسببة لنشؤ الرأسمالية الحديثة . بالإضافة إلى ذلك فإن ماركس على عكس فيبر ، يأخذ موقفا نقديا من المجتمع الرأسمالي كما أنه يستخدم تفسيرا ديالكيتكيا وهو يختلف عن التفسير السببي الذي شرح في هذا الفصل . فبدلا من القول أن (أ) يسبب (ب) فان التفكير الديالكتيكي أو الجدلي عند ماركس يقوم على القول أن (أ) تسبب (ب) كما أن (ب) تسبب (أ) .

وتحليل ماركس للتطور التاريخي للمجتمع نحو النظام الرأسمالي يعتمد على متغيرين رئيسيين - كما سبق أن أتضح - هما : قوى الإنتاج ، وعلاقات

الانتاج . ويقصد بقوى الإنتاج مايملكه المجتمع وما يستخدمه من أجهزة وأدوات تكنولوجية، أما علاقات الإنتاج فهي تلك العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الجماعات وهم يقومون بعملية الإنتاج، وتأخذ هذه العلاقات الإجتماعية طابعها وخصائصها من أدوات ووسائل الإنتاج المستخدمة.

ويضيف ماركس أنه بينما تكون القوى المنتجه في تطور مستمر بفعل التجديدات والاختراعات التكنولوجية المستمرة فإن علاقات الانتاج أبطأ في التغير نظراً لارتباطها بالمصالح الثابتة لأصحاب رؤوس الأموال . ومن هنا تنشأ حالة صراع أوتناقض ، تؤدي في النهاية إلى تغير نوعي في علاقات الإنتاج، أي في طبيعة المجتمع.

العلاقة بين البحث الميداني والنظرية الاجتماعية

تعرّف النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم والقضايا التفسيرية التي تفسر ظاهرة معينة ، وتساعد من خلال ذلك على التنبؤ بحدوث الظاهرة عند وجود شروطها ، أو أسبابها؛ وتمكّن المجتمع في التحليل النهائي من ضبط الظاهرة والتحكم بمسارها من خلال سياسات اجتماعية مدروسة- كما سبق أن اتضح في فصل سابق . أما البحث الإمبيريقي فإنه من خلال خطواته وأدواته يقدم الأدلة (وهي الإحصائيات والعلاقات ، والمعلومات) والتي يشار إليها عادة بالنتائج التي تدعم التفسيرات النظرية وتؤكدها ، وتدعم المفاهيم النظرية وتزيدها وضوحا ، أو تقلل من أهميتها.

وكلما أدت النتائج المكتشفة إلى زعزعة بعض التفسيرات وبعض المفاهيم النظرية توجهت جهود الباحثين لتقديم مزيد من النتائج حول هذه التفسيرات والمفاهيم . كما أن السياسات الاجتماعية تعمل أيضاً على توجيه جهود الباحثين نحو المواضيع التي يتوجه إليها اهتمام المجتمع لما لها من أهمية تطبيقية في الدرجة الأولى ، وأهمية نظرية في الدرجة الثانية .

من هنا يبدو الإرتباط الوثيق بين النظرية والبحث الإمبيريقي فكلاهما عنصر

أساسي في عملية تراكم المعرفة ونمو العلم وتطوره . ولعل أشهر من حلل العلاقة المتبادلة بين البحث الإمبيريقي والنظرية الاجتماعية هو العالم روبرت ميرتون (179) الذي يؤكد -كما أشير إليه سابقا – وجود علاقة وثيقة بين النظرية والبحث الميداني ، لكنه يلاحظ مع ذلك أن هناك تباعداً وانقساماً بين النشاطين : التنظير ، أي صياغة النظرية ، والبحث الإمبيريقي، أي اكتشاف العلاقات ، وتقديم الأدلة على وجودها . وهو يرى أن مثل هذه الانقسام يؤدي إلى إيجاد ثغرات ونقاط ضعف في كل من النظرية والبحث الإمبيريقي . إذ من الضروري أن ترتبط الأدلة الإمبيريقية ، أو النتائج بإطار نظري متماسك محدد ، ومن الضروري أيضاً أن ترتبط القضايا التي تقدمها بأدلة ميدانية تعطيها تدعيما وقوة ، ومصداقية .

ومن الضروري بالتالي توجيه الدرسات الميدانية نظريا ، أي حسب حاجة النظرية الاجتماعية بما يؤدي إلى معالجة الثغرات في بعض جوانبها ،وتدعيم الجوانب الأخرى؛ كما أنه من الضروري أن تكون القضايا النظرية مدعمه إمبيريقيا . وبناء على ذلك يقترح ميرتون عدداً من الخطوات المحددة لدمج النظرية والبحث الإمبيريقي ، كما هو موضح فيما يلي :

1- **ذكر الفرضيات بشكل واضح في تصميم البحث الإمبيريقي** ، إضافة إلى توضيح التراث النظري الذي استمدت منه هذه الفرضيات .

2- **عند اتمام اختبار هذه الفرضيات** يجب أن تناقش بربطها بالتراث النظري الذي استمدت منه مع ذكر جوانب هذا التراث الذي يدعم من قبل الفرضيات ، والجوانب الأخرى التي لا تدعم .

3- **اشتقاق المفاهيم والمصطلحات** المستخدمة في صياغة الفرضيات من تراث نظري معين ، وهو ذلك التراث الذي يرتبط به موضوع البحث .

179. راجع : Robert K. Merton, On Theoretical Sociology, New York, The Free Press, 1967, pp. 153-155;

وأيضا كتابه :
Social Theory and Social Structure, Glencoe, Ill., The Free Press, 1957, p. 103.

4- **التفسيرات النظرية الجديدة** التي تقدم نتيجة للأدلة والنتائج الإمبيريقية الجديدة، وبخاصة المتعلقة بعلاقات غير متوقعة بين المتغيرات يجب أن تبرز بشكل يؤدي إلى اقتراح تعديلات في نظريات قائمة ، ويؤدي إلى مزيد من الأبحاث الإمبيريقية المتعمقة لتقديم مزيد من النتائج والادلة حول هذه العلاقات بين المتغيرات .

5- **في خاتمة البحث يمكن تقديم ملخص مكثف للنتائج وعلاقاتها بالفرضيات المتضمنة في البحث** ، ويمكن أيضا تقديم إشارات صريحة إلى الجوانب والتغيرات التي يمكن الاهتمام بها من قبل الباحثين ، بالإضافة إلى صياغة التلميحات والشكوك على شكل اقتراحات محددة بما يؤدي إلى سلسلة من الأبحاث التي تعمل على التعمق في هذه الاقتراحات . وينتج عن ذلك تطوير قضايا تفسيرية أكثر دقة عما قبل .

أما بالنسبة لوظائف البحث في خدمة النظرية الاجتماعية فيحددها ميرتون بالوظائف الأربعة الرئيسية التالية [180] ، وهي :

- **إنتاج نظريات جديدة .**
- **تنقية المفاهيم والمتغيرات .**
- **تعديل النظريات القائمة .**
- **إعادة التركيز والتوجيه النظريين .**

وسيتم توضيح هذه الوظائف والتعليق عليها بشيء من التفصيل فيما يلي من صفحات :

- إنتاج نظريات جديدة

قد يؤدي أحد البحوث الميدانية إلى اكتشاف علاقة سببيه غير متوقعة بين

---

180. Robert Merton, Social Theory and Social Strcture, pp. 156-171.

ظاهرتين ، أو متغيرين مما يوجه الأبحاث الإجتماعية لمزيد من التركيز على هذه العلاقة بغرض التعمق في توثيقها .وينتج ذلك حاجة إلى تفسير نظري جديد من خلال مفاهيم ومقولات جديدة بهدف فهم هذه العلاقة . وينتج عن ذلك كله تطوير نظرية جديدة لم تكن موجودة من قبل . ومن الأمثلة التي يقدمها ميرتون على ذلك ما قام به سيجموند فرويد من إيجاد نظرية حول الكبت والافعال العرضية بالاعتماد على ما لاحظة من زلات اللسان ، أو زلات القلم وهي تصرفات لاحظها أناس آخرون ، لكن فرويد بقدراته النظرية استطاع أن يعطى تفسيراً نظريا لهذه الملاحظات ، واستطاع من خلال ذلك تطوير نظرية الكبت .

- تنقية المفاهيم والمتغيرات

ترتبط عملية تعريف المفاهيم والمتغيرات بعملية التنظير التي تستخدم هذه المفاهيم بعد تحديد معانيها النظرية والإجرائية في بناء مقولات تفسيرية للظاهرة الإجتماعية . وتستفيد النظرية من هذه العملية التي تتم من خلال البحث الإمبيريقي ، إذ يتم تعريف المفهوم نظرياً ، وتطوير تعريفات إجرائية له يمكن قياسها وجمع معلومات كمية عنها . كما أن عملية التعريف هذه تمكن الباحث من صياغة فرضيات محددة تخضع للقياس الكمي .

ويدرك الباحث المجرب أن قياس المفاهيم دون تعريفها إجرائياً عملية تبدو مستحيلة . فمثلا إذا أراد أحد الباحثين قياس مفهوم (التماسك الداخلي للأسرة) وهو مفهوم نظري وليس إجرائي فسيجد صعوبة في ذلك . لكن حين يقوم بتطوير مؤشرات لهذا المفهوم تصبح عملية القياس ممكنة ومفيدة في نفس الوقت . وتشتمل المؤشرات الإجرائية التي تقيس هذا المفهوم على ما يلي : درجة وجود وتكرار الخلافات بين الزوجية ، وطرق حل الخلافات إن وجدت ، ومشاركة الأبناء الذين يعملون في ميزانية الأسرة ، وإقامة أقارب مع الأسرة . ويمكن قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات بسهولة عن طريق سؤال الأسرة مباشرة ، ثم تجمع الإجابات عن هذه المؤشرات الأربعة لتقدم لنا تصنيفا لدرجة التماسك الداخلي في الأسرة . وهي عملية تغني النظرية الإجتماعية ، فهي تؤدي إلى تنقية المفاهيم

والمتغيرات التي تشكل القضايا النظرية مما يزيد من قدرتها على التفسير ، والتنبؤ والضبط .

اعادة التركيز والتوجيه النظريين

يربط ميرتون بين تطوير مناهج وأدوات جديدة لجمع المعلومات وبين زيادة القدرة على أكتشاف العلاقات السببية الجديدة بما يؤدي إلى إيجاد وتطوير تفسيرات جديدة لها ، فمثل هذه العملية تؤدي إلى الوصول إلى معلومات جديدة لم تكن معروفه من قبل ، وهذا بدوره ينقل بؤرة الإهتمام في النظرية لتقديم مفاهيم وتفسيرات لهذه المعلومات الجديدة . وقد طرأ الكثير من التطوير والتركيز بالنسبة لنظرية الشخصية والبناء الاجتماعي نتيجة لتطوير مناهج موضوعية مثل اختبار الرورشاخ ، أو نقطة الحبر ، واختبار كتابة القصة.

كما أن الإختبارات السوسيومترية أعادت الاهتمام بالجماعات الأولية مما أنتج كثيراً من الكتابات والتحليلات النظرية الجديدة حولها، وبخاصة حول دور الجماعات الصغيرة في التوسط بين الفرد والبناء الاجتماعي . واستفادت نظرية تشكيل الإتجاهات أيضاً من طريقة إعادة المقابلة الشخصية لنفس المجموعة من المبحوثين في فترات منتظمة متباعدة .

ولاشك أن الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل وتصنيف البيانات تساعد على تقديم الاحصائيات بشكل يتناسب والنظرية الاجتماعية. ويستطيع الباحث أن يصمم أدوات جمع المعلومات بنفسه للحصول على بيانات احصائية توقع سلفا علاقاتها بالنظرية تقدم لفئات محددة تخضع للمقارنة . وقد تؤدي هذه الاحصائيات التي تجمع بشكل دقيق إلى تعميق تفسيراتنا أو تغييرها فيما يتعلق بعلاقات السلطة داخل الأسرة ، والطلاق ، والتماسك الأسري الداخلي ، والعلاقة بين الجماعات داخل المجتمع . أما الإحصائيات الرسمية والتي تجمع من قبل مؤسسات الحكومة فهي تقدم مؤشرات إحصائية هامة عن حركة المجتمع وأداء مؤسساته . لكن هذه الإحصائيات ليست مبوبة على شكل فئات متمايزة بما

يسهل قياسها كميا والمقارنة بينها ، وتوثيق العلاقات بينها أيضاً ، مما يعيق استخدامها لإغناء النظرية الاجتماعية .

تعديل النظريات القائمة

يؤدي البحث الميداني – كما اتضح من قبل – إلى تعديل ، وتدعيم النظريات الاجتماعية القائمة من خلال اكتشاف العلاقات غير المتوقعة . كما تؤدي هذا الدور من خلال إعادة اكتشاف علاقات معروفة لكنها تعرضت للإهمال والتجاهل لفترة طويلة لعدم ربطها بنظرية معينة منذ البداية . ومن الأمثلة التي يوردها ميرتون على ذلك ما حدث مع عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعروف برونسلاف مالينوفسكي – والذي تم استعراض بعض تحليلاته في الفصل الثالث من هذا الكتاب . فقد قام مالينوفسكي بتعديل نظرية السحر القديمة بالإستناد إلى بيانات جديدة حين لاحظ أن قبائل التروبرياند التي كان يدرسها حين كانت تصطاد السمك في البرك الداخلية صغيرة الحجم كانت تستخدم السموم وتحصل على صيد وفير بدون مخاطر تذكر ، وبدون استخدام الطقوس السحرية. لكنها حين كانت تصطاد في البحر الواسع المفتوح وكانت تتعرض لمخاطر هذا البحر ، فإنها كانت تمارس طقوسا سحرية خاصة .

بتجميع هذه الملاحظات ، والمقارنة بينها توصل مالينوفسكي إلى نظرية عن السحر مؤكدا على الوظيفة العملية للسحر. فالطقوس السحرية – كما يوضح مالينوفسكي – تنشأ وتتطور لمواجهة مشكلة عدم التيقن ، أو عدم التأكد عند قيام الجماعة بتحقيق بعض اهدافها العملية . يدل على ذلك استخدام هذه الطقوس عند الصيد في البحر الواسع وعدم استخدامها عند الصيد في البرك الداخليه . كما تنشأ هذه الطقوس وتطور أيضا لتدعيم الثقة ولفتح مسارب جديدة للخروج من الأزمات. وهكذا أصبح تفسير السحر يؤكد على وظيفته العملية بالنسبة للجماعة وللفرد ، بينما كانت النظرية القديمة للسحر تهمل هذا الجانب العملي الوظيفي .

وسيتم في الجزء القادم استعراض بعض النتائج الجديدة التي قدمت في الأبحاث العربية وتوضيح دورها في تعديل للنظريات الاجتماعية القائمة .

الأبحاث العربية وتعديل النظرية الاجتماعية

هناك عدة أمثلة توضح قدرة النتائج العلمية الجديدة التي تم التوصل إليها في البيئة العربية على تعديل النظريات الاجتماعية القائمة . فقد قدمت دراسة إمبيريقية لمؤلف هذا الكتاب بعض الأدلة الاحصائية على وجود مشاركة للزوجة في عملية اتخاذ القرار داخل الاسرة [181] . إذ أوضحت النتائج الإحصائية أن 9.1 بالمئة من الزوجات ذكرن أنهن يتخذن القرارات في الأسرة ، كما أن هناك ما نسبته 40 بالمئة من الزوجات ذكرن أنهن يشاركن مع الزوج في عملية اتخاذ القرار في الاسرة . وهي نسبة مرتفعة – إضافة إلى نسبة الزوجات اللاتي يتخذن القرارات بأنفسهن – تلقي بعض الشكوك على النظرية القديمة حول السلطة في الأسرة العربية والتي كانت تؤكد على أن الأسرة العربية أسرة أبوية تتركز فيها السلطة بيد الأب فقط .

وجهت هذه النتائج جهود باحثين آخرين نحو هذا الموضوع ، وهو مشاركة الزوجات في الأسرة العربية فقامت باحثة بإجراء مسح اجتماعي عام 1995 م على عينة عشوائية مكونة من 456 زوجة في مدينة عمان بإشراف مؤلف هذا الكتاب ، أوضحت – متفقة في ذلك مع الدراسة الإمبيريقية المشار إليها أعلاه – تزايد مشاركة الزوجات في السلطة الأسرية ، أو القرارات الأسرية، وبخاصة بالنسبة للزوجات اللواتي يملكن عقارات أو دخل مالي خاص بهن[182].

181- مجد الدين خيري ، «السلطة الأسرية والشباب الجامعي في الأردن : دراسة ميدانية» ، مجلة دراسات ، المجلد 17 (أ) العدد 1 ، عمان ، الجامعة الاردنية ، 1990 ، جدول رقم 4 .

182- إخلاص شوكت المدانات ، «أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجات باتخاذ القرارات الأسرية : دراسة ميدانية على عينة من الاسر الاردنية في مدينة عمان»، ص ص 148– 153 .

فقد أوضحت نتائج هذا المسح الاجتماعي الحديث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.552) بين وجود ممتلكات للزوجة وبخاصة العقارات وبين ارتفاع المشاركة في القرارات الأسرية في مجالات شراء المواد الغذائية ، وشراء السلع المعمرة ، والزيارات الاجتماعية . أما الزوجات اللواتي ليس لديهن ممتلكات ، أو عقارات ، فإن نسب مشاركتهن في القرارات المتعلقة بهذه المجالات أقل بشكل ملحوظ . مما يقدم تدعيما لفرضية المسح التي تقول : «هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود ممتلكات للزوجة والمشاركة في القرارات الأسرية المتعلقة بتدبير ميزانية المنزل، وكيفية إنفاقها ، وشراء السلع المعمره ، وقرار الزيارات الاجتماعية».

كما أوضحت نتائج هذا المسح الاجتماعي أن الزوجات اللواتي لديهن ممتلكات يشاركن في القرار المتعلق بعدد الأبناء وتنظيم الأسرة أكثر من الزوجات اللواتي ليس لديهن ممتلكات .

كما أوضحت نتائج هذا المسح الاجتماعي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.050) بين الوضع الطبقي للأسرة مقاسا من خلال مكان السكن وبين ارتفاع مشاركة الزوجات في القرارات الأسرية . فقد بلغت النسب المئوية لمشاركة الزوجات اللواتي يقطن في غرب عمان كما يلي : شراء المواد الغذائية 98.8 بالمئة ، وشراء السلع المعمرة 83.3 بالمئة ، وقرارات الزيارات الاجتماعية 83.1. بالمئة. كما توضح النتائج أيضا ارتفاع نسب مشاركة الزوجات اللواتي يقطن في غرب عمان (مكانة طبقية مرتفعة) في القرارات المتعلقة بعدد الأبناء في الأسرة ،حيث بلغت نسبة مشاركتهن 73.9 بالمئة . في حين انخفضت هذه النسبة للزوجات اللواتي يقطن في شرق عمان (تركز لأسر الطبقات الوسطى والدنيا) 48 بالمئة فقط .

وفيما يتعلق بالمشاركة في القرار حول تنظيم الأسرة تشير نتائج هذا المسح الاجتماعي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان السكن والمشاركة في هذا القرار حيث بلغت نسبة مشاركة الزوجات اللواتي يقطن في غرب عمان في هذا القرار 84.9 بالمئة ، في حين انخفضت نسبة هذه المشاركة بين الزوجات اللواتي يقطن في شرق عمان الى 12.8 بالمئة .

ومن الواضح أن هذه النتائج الإحصائية تشكل تحديا للنظرية الاجتماعية القديمة حول السلطة الأسرية ، وهي توجه اهتمام المنظرين العرب لتقديم تفسيرات نظرية جديدة للموضوع يؤكد على أن الأسرة العربية ليست أبوية تماماً وإنما هناك درجة ملحوظة من مشاركة الزوجات في السلطة الأسرية ، وبخاصة الزوجات اللواتي يمتلكن موارد مثل العقارات ، والدخل الخاص . ويمكن أن تؤخذ التفسيرات النظرية الجديدة اتجاها آخر فتؤكد على أن الأبوية ظاهرة طبقية ، فهي تصف الأسرة في الطبقات الشعبية ، أو الفقيرة لكنها لا تصف الأسرة في الطبقات الميسورة في المجتمع العربي . فالأبوية في أسر الطبقات العربية الميسورة اختفت أو كادت نتيجة للمساواة بين الأزواج والزوجات في تملك الموارد في بعض المجتمعات العربية على الأقل .

وتأتي النتائج التي يقدمها كل من هشام الشرابي ، ومصطفى حجازي، وسعيد اسماعيل في نفس هذا الخط حيث توضح أن التعليم[183] واللغة الكلاسيكية والأم في الأسرالعربية هي العوامل الأساسية في اكتساب الانسان العربي للشخصية التقليدية التي يتميز بها . فيؤكد هشام شرابي في كتاب حديث له على دور اللغة الكلاسيكية في تنشأة الأطفال اجتماعيا ، فهي التي تحدد الشكل والمحتوى لتربية الطفل وللأعراف التربوية المعمول بها على صعيد المجتمع ، ويشرح هشام شرابي :

" وخلال عملية التنشأة الاجتماعية تقوم اللغة الكلاسيكية (الفصحى) بدور أكثر أهمية في تكوين الاتجاهات والمواقف ، إذ أنها تحدد الشكل والمحتوى لتربية الطفل وللأعراف التربوية المعمول بها على صعيد المجتمع... ويصبح التعلم القائم على الحفظ عن ظهر قلب والناهض على تخزين المعلومات والرافض لكل تساؤل الطريقة العادية لاكتساب الأفكار وتمثل القيم . يتسم نمط التفكير المستمد من هذا النوع من التدريب والذي يتعزز خلال فترات التنشئة الإجتماعية اللاحقة بمقدرة

183- هشام الشرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة وتعريب محمود شريح ، بيروت، مركز دراسات المجتمع العربي ، 1992 .

مميزة على مقاومة التحديات الخارجية ، إما برفضها تماما، أو بامتصاصها وخزنها دون إحداث أي تغير أو تبدل[184] ."

فالأبوية في رأي شرابي نظام ذهني ، أو عقلية تسود المجتمع ببناه المختلفة ، وهي أبوية محدثة لتعرضها لبعض رياح التحديث ، لكنها مع ذلك قادرة على امتصاص تأثيرات التحديث دون تغير جوهرها . ولا يؤدي نظام التعليم العربي دورا ملحوظا في التخفيف من هذه الأبوية المحدثة بل يزيدها ويدعمها من خلال لغة التلقين ، ومضمون اللغة الكلاسيكية من القيم والإتجاهات التقليدية . فنظام التعليم العربي في رأي سعيد اسماعيل يعمل على انتاج النظام الاجتماعي بما فيه من بنى نفسية واجتماعية وسياسية . ولا تملك الجماهير العريضة التي تتعرض للقهر والقمع وعدم المشاركة وبخاصة في الطبقات الشعبية أي فرصة حقيقية للتخلص من هذه البنية الأبوية المحدثة . بينما يستطيع الأفراد من الأسر الغنية استخدام التعليم لتحسين حظوظهم في المجتمع . فالأبوية المحدثة إذن نظام ذهني يسيطر ويسود بين الطبقات الشعبية في المجتمع العربي ، يدعم من قبل نظام التعليم الذي يعيد انتاج ظروف القمع والقهر للفقراء ، بينما يساعد الأغنياء على تحسين حظوظهم. ووجود الأم الجاهلة ذات المكانة الاجتماعية المتدنية في أسر الطبقات الفقيرة في المجتمع العربي يبقى هذه العقلية الأبوية المحدثة سائدة مسيطرة بالرغم من حصول أبناء هذه الطبقات على التعليم الجامعي – في العديد من المجتمعات العربية[185]. فالحصول على التعليم الجامعي كما يؤكد مصطفى حجازي لا يغير في جوهر شخصية هؤلاء الناس ، وحتى الذين يحصلون على تعليم جامعي منهم يبقون أسرى لأنماط التفكير غير العلمية . ويوضح مصطفى حجازي جذور هذه الظاهرة فيرجعها إلى تعرض الطفل لتأثير الأم الجاهلة التي تشغل مكانة متدنية في أسر الطبقات الفقيرة بشكل خاص ، والتي تعيش في إطار من المفاهيم الخرافية والمعتقدات غير العلمية مثل الجن ، والسواكين ، والشعوذة ، والحجب ،

184- هشام شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي ، ص 106.
185- سعيد اسماعيل علي ، فلسفات تربوية معاصرة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1995 ، ص ص 196-194 .

والشياطين ، والغيلان ، والعين الحسودة .وهي تنقل هذه المفاهيم والأفكار إلى طفلها وتؤكد له أنها هي سبب حدوث الظواهر، والأحداث ، وما يصيبه من خير أو شر فيتشكل عقل الطفل أول ما يتشكل من هذه المفاهيم والافكار إلتي تغرس عميقا في عقله ، يدعمها أيضا ما يلقن في المدارس الابتدائية من خلال اللغة الكلاسيكية ، فتغشى عليه تفكيره ، وتجعله يرى العالم والناس من حوله ، ويفسر كل ذلك باستخدام هذه الأفكار والمفاهيم . يدعم ذلك أيضا الإطار المجتمعي العام الذي يحيط بالطفل وبخاصة في البيئات الفقيرة والذي يشتمل على الجيران ، وبعض الأقارب ، وبعض الجماعات التقليدية غير العلمية المنتشرة في المجتمع[186].

ويتابع حجازي موضحا أن المنهاج المدرسي الرسمي الذي يتعرض له الطفل فيما بعد لا يستطيع أن يزيل تماما هذه الأفكار والمفاهيم من عقل الطفل ، بالرغم من أنه يقدم له أفكارا جديدة ، ومفاهيم جديدة علمية الطابع ، تجعله يفسر الاحداث والمشكلات من خلالها ، إلا أنه لا ينسى خبرات طفولته الاولى ، ومفاهيمها ، وافكارها ، وبساطة تفسيراتها .

كل هذه النتائج الإحصائية والملاحظات والتحليلات تؤكد أن الأسرة الأبوية قد تكون لا تزال سائدة في الطبقات الفقيرة لكنها غير سائدة في الطبقات الميسورة . كما أن مصدر الثغرات الموجودة في بنية شخصية الإنسان ، وقلة مشاركته في المجتمع لا تعود فقط إلى الأبوية السائدة في الأسرة أو في المجتمع ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة ، إنما يعود أيضا إلى اللغة الكلاسيكية المستخدمة في التعليم ومضمونها التقليدي . وتعود أيضا إلى نظام التعليم نفسه ، وأساليب التربية في الطفولة ، ومضمون هذه التربية من افكار ومفاهيم خرافية وممارسات تسلطية تسود في أسر الطبقات الفقيرة بشكل خاص .

ويمكن للنظرية الاجتماعية هنا أن تستفيد من هذه الاكتشافات المتراكمة عن الواقع العربي وبخاصة في البيئات الفقيرة لتأكيد التعديلات التي اقترحت فيما قبل

186- مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الإنسان المقهور ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1986، ص ص 7-77 .

بحيث يتم استثمار مفهوم (ملكية الموارد) كأداة تفسيرية وتنبؤية . فكلما ازدادت الموارد التي تملكها المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع كلما ازدادت مشاركتها في عملية اتخاذ القرار ، وكلما ابتعدت عن الأساليب التقليدية في التربية ، مما يؤدي إلى تخلص الاجيال العربية من سمات الشخصية التقليدية ، التي تعيق حركة المجتمع وتقدمه . إذ أن ذلك يعظم استفادة الطفل من التعليم الرسمي وما فيه من أنماط علمية في التفكير والعمل ، ويزيد من درجة مشاركته في حركة المجتمع العربي وتطوره .

وهناك مثالين آخرين على قدرة النتائج الميدانية علىَ تعديل النظرية الإجتماعية في البيئة العربية أحدهما بحث لمحي الدين توق حول انحراف الأحداث في الأردن ، وبحث آخر لشجاع الأسد وعاطف خليفة حول بنية الأسرة والخصوبة في الأردن . وقد أدت النتائج المنشورة في كل بحث منهما إلى تعديلات مهمة في نظرية انحراف الأحداث ، وفي نظرية التفكك الأسري. ففي البحث الأول حول انحراف الأحداث في الأردن أوضحت النتائج أن انحراف الأحداث يرتبط بطبيعة العلاقات الأسرية وليس بالتفكك الأسري كما كان يعتقد سابقا . وقد أجري هذا البحث على عينة مكونة من جميع الأحداث الجانحين المتهمين والمحكومين الذين كانوا متواجدين في دور الأحداث أثناء إجراء هذا البحث القائم على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل . مضافا إلى هذه العينة 10٪ من الأحداث الجانحين الذين وضعوا تحت إشراف مراقب السلوك ، أو ربطو بكفالة ولي الأمر . وقد بلغ عدد الحالات التي جمعت حولها المعلومات (208) حالات ، اشتملت على 192 من الذكور - أي بواقع 92٪ من مجمل العينة، وعلى 16 من الإناث ، أي بواقع 8٪ من مجمل العينة [187] .

قدم هذا البحث نتائج علمية جديدة توضح أن غالبية الأحداث المنحرفين يأتون من أسر يتواجد فيها الأبوان معا ، مما يعني أنها أسر طبيعة غير مفككة ، كما

187- محي الدين توق ، "ظاهرة انحراف الاحداث في الأردن : دراسة استطلاعية" ، مجلة دراسات ، العدد 6 ، الجامعة الاردنية ، 1981 ، ص 17 .

يوضح الجدول رقم (4) أدناه المقتبس عن هذا البحث . بينما كان التفكير السائد في النظرية الاجتماعية أن إنحراف الأحداث يتسبب عن تفكك الأسرة، والذي يعني غياب احد الوالدين نتيجة الموت ، أو الطلاق أو الهجر .

الجدول رقم (4)

الحالة الاجتماعية لأسر الاحداث المنحرفين [188]

الحالة الاجتماعية	الأبوان موجودان	يتيم الأبوين	يتيم الأب	يتيم الأم	غياب الأب	غياب الأم	المجموع
العدد	143	2	17	11	28	7	208
النسبة المئوية	٪69	٪1	٪8	٪5	٪13	٪3	٪100

ويؤكد محي الدين توق على ذلك بقوله :

" وهذه المعلومات لا تؤيد بعض الإفتراضات الشائعة عند كثير من الناس والعاملين في المجالات الاجتماعية والتي تربط بين الانحراف والتفكك الأسري المتمثل بانفصال الزوجين، أو غياب أحدهما . إلا أن كون الغالبية العظمى من الأحداث المنحرفين 69٪ يأتون من أسر يعيش فيها الأبوان معا يدعو إلى دراسة عوامل أخرى ضمن الجو الأسري السائد في العائلة خاصة فيما يتعلق بأساليب الضبط ، والتفاعل بين الآباء والأبناء ، وبشكل خاص في العلاقة الانفعالية بينهما[189]. "

ويبدو توق على وعي تام بالأهمية النظرية لهذه المكتشفات الإمبيريقية

188- بتصرف عن : محي الدين توق ، «ظاهرة انحراف الاحداث في الاردن : دراسة استطلاعية» جدول رقم (7) ، ص 30 .

189- محي الدين توق، «ظاهرة إنحراف الأحداث في الأردن»، ص 30 .

الجديدة ، أي بتأثيرها المعدل على النظرية القائمة والتي كانت وحتى الماضي القريب تفسر جنوح الأحداث من خلال تفكك الأسرة ، والفقر . فهو يؤكد ان مثل هذه العوامل قد تفسر الإنحراف لدى عدد محدود من أبناء الفئات الاقتصادية الدنيا ، وليس عند جميع أبناء هذه الفئة ، أو عند أبناء الفئات الأخرى . فجنوح الأحداث يوجد أيضا لدى الفئات الاجتماعية الأخرى غير الفئات الدنيا ، وهو يوجد بكثرة في الأسر الطبيعية وليس الأسر المفككة . مما يشير بوضوح إلى ضرورة الأخذ بهذه النتائج في تعديل النظرية الاجتماعية القائمة حول انحراف الأحداث في الأردن والعالم العربي . فالنظرية الاجتماعية القديمة – كما يلاحظ توق – والتي كانت تفسر جنوح الأحداث بربطه بالتفكك الأسري ، أو بالعوامل الاقتصادية يبدو أنها تنطبق على مجتمعات أخرى غير المجتمع العربي.. مما يعني أنها لا تستطيع أن تفسر لنا جنوح الأحداث في المجتمع العربي والأردني .

وقد بدأت النظرية الاجتماعية بالتأثر بهذه النتائج الإمبيريقية وغيرها التي تسير في نفس الخط، وبخاصة الإحصائيات التي تجمعها وزارة التنمية الاجتماعية، إذ يوضح التقرير السنوي لوزارة التنمية لعام 1996 ، أن 74٪ من الأحداث الجانحين يأتون من أسر طبيعية كبيرة الحجم، يتواجد فيها الأبوان، أما الاحداث الجانحون الذين يأتون من أسر مفككة فلا يزيدون عن 26٪ من المجموع [190].

أما الاكتشاف الثاني المهم الذي توصلت إليه دراسة محي الدين توق فهو يتعلق بارتباط انحراف الأحداث بطبيعة التفاعل الأسري ، أو العلاقات الأسرية . فقد تبين أن هناك خللا واضحا في العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة ، وبخاصة في العلاقات الانفعالية بين الآباء والأبناء ، وبين الأبوين أنفسهما. ففي الإجابة على السؤال فيما إذا كان الأبوان متفقين مع بعضهما أجاب 61٪ من الأحداث بان الأبوين نادراً ما يكونا متفقين مع بعضهما . وهذا مؤشر ليس على التفكك الأسري، وإنما على اضطراب العلاقات الأسرية .

190- وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام 1996، عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، 1997، ص ص 58-59 .

ومن جهة أخرى ، أوضحت نتائج الدراسة أن الحدث الجانح غالبا ما كان يشعر بأنه غير مرغوب فيه ، وبأنه مرفوض من قبل والديه – كما يؤكد توق – مما يلحق الضرر بمشاعر التعلق الاجتماعي بالوالدين ، وبالتالي بالمجتمع بشكل عام ، كما ويلحق الضرر بالعلاقات الاجتماعية للفرد . وبالتالي ، لا عجب إذا اصبح هذا الحدث غير مكترث بقوانين وسلطة المجتمع ، وغير متقبل لتعليماته وانظمته ، وعاداته ، وتقاليده [191].

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الأبوين غالبا ما يمارسان سلطة قمع كبيرة على المراهق ، أو الطفل ، وفي غياب مشاعر الحب والإحترام المتبادلين بين الوالدين والطفل ، فإن ممارسة سلطة القمع هذه لا تولد إلا النقمة والرغبة في الإنتقام. ويطالب توق بالتالي بضرورة توجيه التركيز النظري إلى هذه المشاعر الشخصية والعلاقات الانفعالية في الأسرة ، بحيث تصبح هي محور الاهتمام في النظرية الاجتماعية حول جنوح الأحداث [192].

وهناك دليل إمبيريقي آخر يدعم هذا الاكتشاف الذي توصل اليه توق وهو يأتي من مسح اجتماعي واسع النطاق أُجري على عينة عشوائية مكونة من (14000) أسرة أردنية تمثل قطاعات المجتمع الأردني المختلفة الحضرية ، وشبه الحضرية ، والريفية . وأوضح هذا المسح الواسع النطاق الذي أجرى في عام 1976 أن الأسر المفككة في الأردن محدودة جدا ، لا تشكل سوى ما نسبته 8.5٪ من مجموع الأسر الاردنية ، كما يوضح الجدول رقم (5) المقتبس عن جداول هذا المسح الإجتماعي .

191- محي الدين توق ، « ظاهرة إنحراف الأحداث في الأردن :دراسة استطلاعية ، » ص 20.
192- محي الدين توق ، « ظاهرة إنحراف الأحداث في الأردن »، ص ص 43-44 .

الجدول رقم (5)

أنماط الأسرة في الأردن [193]

النمط	العدد	النسبة المئوية
النمط النووي	10208	٪72.7
النمط الممتد	2663	٪19.0
النمط المفكك	815	٪8.5
أفراد يسكنون سويا	357	٪2.5
المجموع	14043	٪100

كما يقدم هذا المسح أدلة إمبيريقية جديدة تخالف توقعات الكثيرين حول تركز الأسر المفككة ، حيث يوضح أن الأسر المفككة محدودة جدا ، وهي منتشرة في الريف أكثر من المناطق الحضرية، إذ تصل نسبة هذه الأسر في المدينة الى 4.9 بالمئة فقط ، ترتفع في المناطق شبه الحضرية إلى 7.4 بالمئة ، وتصل في المناطق الريفية إلى 7.6 بالمئة . ويفسر الباحثان هذه النتيجة الجديدة بالتأكيد على أن النتائج «تشير إلى أن نسبة الأسر المفككة الموجودة في المناطق الريفية أعلى من نسبتها في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية . ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الزواج من جديد خاصة بعد الترمل غير مقبول في المناطق الريفية بشكل عام [194] .

والإبتعاد عن ربط جنوح الأحداث بالتفكك الأسري واضح في الأبحاث التي تجرى في مجتمعات دول الخليج العربي أيضا . فقد أوضحت أمينة علي

193. بتصرف من: Shuja, El-Asad, and Atef Khalifa, Family Structure in Relation to Fertility in Jordan, Amman, Dep. of Statisties, 1977, Table 6, p. 53.

194. Shuja, El-Asad, and Atef Khalifa, "Family Structure in Relation to Fertility in Jordan", Table 7, p. 54.

الكاظم في بحث حديث حول انحراف الأحداث في المجتمع القطري ، أن هذه الظاهرة لاترتبط بتفكك الأسرة ، وإنما ترتبط بالتحضر السريع في قطر ، وما يؤدي إليه من ازدحام، وتباين اجتماعي – ثقافي أنتج درجةمن الاضطراب في المعايير الثقافية السائدة . وتؤكد أمينة الكاظم على ذلك بقولها :

" إن التحضر أحدث سياقا مواتيا للسلوك الإنحرافي وخروج الأحداث على قواعد ومعايير الضبط الاجتماعي التقليدي نتيجة للتباين السكاني والمهني والثقافي في المجتمع ، والذي يدلل عليه تزايد العمالة الوافدة ، وتوازي حجم ظاهرة انحراف الأحداث مع ديناميات تواجد هذه العمالة وبروز أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي ، الذي لم يستوعب كل الاستيعاب من قبل الأحداث وبعض أسرهم . لقد طرأ على رقابة (الفريق ، الفريج) ، والجيرة على أبنائه تغير ، نتيجة لتغير أماكن السكن ، وزيادة كثافة السكان [195]. "

وهكذا يتضح لنا أن البحث الإمبيريقي في البيئة العربية نشط وفعال في التأثير على النظرية الاجتماعية ، إذ أن كثيراً من نتائج هذا البحث الإحصائية وغير الاحصائية تعمل على إدخال تعديلات مهمة وأساسية في النظريات الإجتماعية القديمة ، مؤدية بذلك إلى تجديد مفاهيم ومقولات هذه النظريات في تقديمها للتفسيرات النظرية الجديدة للنتائج الإمبيريقية التي تتوالى يوماً بعد آخر .

195– أمينة علي الكاظم ، «إنحراف الأحداث في المجتمع القطري : دراسة استطلاعية لمظاهره وعوامله »، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية ، العدد 18 ، ص ص 109 – 141 قطر، جامعة قطر ، 1995 ، ص ص 135 – 136 .

المصادر والمراجع باللغة العربية

1- أباظة، إبراهيم دسوقي، تاريخ الفكر السياسي، بيروت، دار النجاح، 1973.

2- إبراهيم، فتحية محمد، ومصطفى الشنواني، مدخل إلى مناهج البحث في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.

3- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ج1، ط1، تحقيق علي عبدالواحد، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1957.

4- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج2، ط1، تحقيق علي عبدالواحد وافي، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1957.

5- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج3، ط1، تحقيق علي عبدالواحد وافي، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1960.

6- أحمد، غريب سيد، وعبدالباسط عبدالمعطي وآخرون، المدخل في علم الإجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

7- أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع، ج1، المفهومات، ط4، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1957 .

8- أحمد، سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، ط3، القاهرة، دار المعارف، 1982.

9- إسماعيل، قباري محمد، رادكليف براون، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997.

10- إسماعيل، قباري محمد، علم الاجماع ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1982 .

11- أمين، سمير، التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف، ط2، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، دار ابن خلدون، 1987.

12- أنور، علا، التفسير في العلوم الاجتماعية : دراسة في فلسفة العلم، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988.

13- باتيسفا، سفيتلانا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم، تونس، الدار العربية للكتاب، 1978.

14- بالانديية، جورج، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت، منشورات مركز الإنماء القومي، 1986.

15- بدوي، أحمد زكي، مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978.

16- بدوي، السيد محمد، «المورفولوجيا الاجتماعية وأسسها المنهجية عند ابن خلدون»، في أعمال ندوة ابن خلدون من 14-17 فبراير 1979، الرباط، 1979.

17- بشتة، عبدالقادر، الإبستمولوجيا : مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، بيروت، دار الطليعة، 1995.

18- بن، وو، الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، ج1، ترجمة عبدالعزيز حمدي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1996.

19- بن عمار، الصغير، الفكر العربي عند ابن خلدون، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981 .

20- بيلز، رالف، وهاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة محمد محمود الجوهري وآخرون، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1977.

21- بيرفت، الان، المعجزة في الاقتصاد، ترجمة بسام حجار، بيروت، دار النهار، 1997 .

22- بيير كوت، جان، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، القسم الأول، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1994 .

23- بوبر، كارل، بحثاً عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 .

24- توق، محي الدين، " ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن : دراسة استطلاعية "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 1981 .

25- تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها، وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985 .

26- الثاقب، فهد، «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1-2، الكويت، جامعة الكويت، 1976.

27- جغلول، عبدالقادر، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، بيروت، دار الحداثة للنشر، 1982 .

28- الجابري، محمد عابد، العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، المغرب، الدار البيضاء، 1971.

29- الجولاني، فادية عمر، مبادىء علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993 .

30- الجولاني، فادية عمر، التغير الاجتماعي : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993 .

31- الجوهري، عبدالهادي، معجم علم الاجتماع، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1980 .

32- حجازي، محمد فؤاد، البناء الإجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1990 .

33- حجازي، مصطفى، التخلف الإجتماعي : سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986 .

34- الحراري، عباس، " مفهوم التعايش في الإسلام "، مجلة الإسلام اليوم، السنة 14، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 1996 .

35- الحسيني، السيد، علم الإجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

36- حلبي، علي عبدالرزاق، نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

37- الخضري، زينب، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، ط2، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1985 .

38- خمش، مجدالدين خيري (محرر)، المكتبة وأساليب البحث، المفرق، جامعة آل البيت، 1997 .

39- ـــــ، ـــــــــــ أزمة التنمية العربية، ط2، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996 .

40- ـــــ ، ـــــــــــ، الأسرة والأقارب، ط2، عمان، الجامعة الأردنية، 1994.

41-ــــــ ، ـــــــــــــ ، " تأسيس علم الاجتماع : إشكالية الموضوع والمنهج عند ابن خلدون، وأوجست كونت، وإميل دوركايم"، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية، المجلد 18 (أ)، العدد4، عمان، الجامعة الأردنية، 1991 .

42-ــــــ، ـــــــــــــ، "السلطة الأسرية والشباب الجامعي في الأردن : دراسة ميدانية"، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية، المجلد 17 ، العدد1 ، عمان، الجامعة الأردنية، 1990 .

43- الخياط، عبدالعزيز، المجتمع المتكافل في الإسلام، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 1996 .

44- دور كايم، إميل، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، القاهرة، 1974 .

45- ربايعة، أحمد، المجتمع البدوي الأردني، عمان، وزارة الثقافة، 1974 .

46- الروسان، زاهد، "السببية والحتمية عند ابن خلدون"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد37، ص ص 92-126، الكويت، جامعة الكويت، 1990 .

47- روشيه، جي، مدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة مصطفى رندشلي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988 .

48- زحلان، أنطوان، "هجرة الكفاءات العربية : السياق القومي والدولي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 19، ص ص 4-19، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 .

49- زايتلن، إرفنج، النظرية المعاصرة في علم الإجتماع : دراسة نقدية، ترجمة ابراهيم عثمان، ومحمد عودة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.

50- الزوادي، محمود، «مفهوم عالم الرموز عند الإنسان وفهم عملية التأثير والتأثر الثقافيين بين الشعوب»، مجلة المستقبل العربي، العدد 156، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

51- السباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، دمشق، المكتب الإسلامي، 1984 .

52- سعفان، حسن شحاته، تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة

العربية، 1956 .

53- سلامة، علي، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، د.ن، 1991 .

54- السمالوطي، نبيل، علم اجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، بيروت، دار النهضة، 1981 .

55- السيد، عبدالعاطي السيد، الإيكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985 .

56- شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة وتعريب محمود شريح، بيروت، مركز دراسات المجتمع العربي، 1992 .

57- ــــــ ، ــــــ ، البنية البطركية : بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت، دار الطليعة، 1987 .

58- ــــــ ، ــــــ ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، 1972 .

59- الصياد، جلال، ومصطفى الصياد، المعاينة الإحصائية، عين شمس، مكتبة عين شمس، 1980 .

60- الطالبي، محمد، «النظرية الارتقائية : جذورها في التفكير العربي والإسلامي وأثرها في مقدمة ابن خلدون»، في أعمال ندوة ابن خلدون من 14-17 فبراير 1979، الرباط، 1979.

61- طلس، محمد سعيد، تاريخ العرب، المجلد 2، دمشق، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980.

62- عبدالباقي، زيدان، التفكير الاجتماعي : نشأته وتطوره، القاهرة، 1972 .

63- عبدالصمد، محمد كامل، غرائب المعتقدات والعادات، عادات ومعتقدات في العصور القديمة، ج1، القاهرة، مكتبة الدار العربية، 1995 .

64- عبدالكريم، محمد الغريب، السو سيولوجيا الوظيفية : دراسة نقدية تحليلية في علم الإجتماع الغربي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989.

65- عبيدات، ذوقان، وآخرون، البحث العلمي : مفهومه، أدواته، أساليبه، عمان، دار الفكر

للنشر والتوزيع، 1988 .

66- عثمان، إبراهيم عيسى، الأصول في علم الاجتماع، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983 .

67- عزام، إدريس، مهارات أساسية في تصميم وتنفيذ البحوث السوسيولوجية، عمان، مركز طارق للخدمات الجامعية، 1997 .

68- غيث ، محمدعاطف، محمد عاطف، ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1986 .

69- العش، يوسف، تاريخ عصر الخلافة العباسية، مراجعة وتنقيح محمد أبو الفرج العش، دمشق، دار الفكر، 1982 .

70- العقيلي، صالح أرشيد، وآخرون، الحاسوب : المعدات والبرمجيات، عمان، دار الشروق، 1996 .

71- علي، سعيد إسماعيل، فلسفات تربوية معاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995 .

72- عمر، معن خليل، "أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2، فاس، جامعة فاس، 1979 .

73- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الإجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

74- ـــــ ، ـــــــــــ، ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.

75- الفار، علي محمد إسلام، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ج1، دراسة المجتمعات البدائية، القاهرة الشركة القومية للتوزيع، 1986 .

76- فان دالين ديوبولد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نوفل وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969 .

77- فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

78- قبيسي، محمد، شعوب وتقاليد : غرائب وعادات من العالم، بيروت، مؤسسة الرحاب

الحديثة، 1995 .

79- كوهين، بيرسي، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل هواري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1985 .

80- الكاظم، أمينة علي، "انحراف الأحداث في المجتمع القطري : دراسة استطلاعية لمظاهره وعوامله"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد18، ص ص 109-141، قطر، جامعة قطر، 1995 .

81- لا كوست، إيف، العلامة ابن خلدون، ط2، ترجمة ميشال ساسين، طار بغداد، وزارة الثقافة والأعلام،، 1978 .

82- محمد، علي محمد، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1983 .

83- المدانات، إخلاص شوكت، "أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجات باتخاذ القرارات الأسرية : دراسة ميدانية على عينة من الأسر الأردنية في مدينة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، 1996 .

84- مركز دراسات الوحدة العربية، التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

85- مصطفى، مريم أحمد، التغير ودراسة المستقبل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

86- المقدم، مها، "ابن خلدون : مؤسس علم الاجتماع"، مجلة الباحث، السنة10، العدد 52، 1988 .

87- مير، لويس، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1981 .

88- وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام 1996، عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، 1997 .

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

1- Alun, James Robert, "On Understanding A Sociological Classic", American Journal of Sociology, No.2, pp. 279-213, 1997 .

2- Babbie, Earl, The Practice of Social Research, 3rd ed., Belmount, California, Wadsworth Publishing Co., 1983 .

3- Ba'li Fuad, "Ilm Al-Umran and Sociology : A Comparative Study", Annals of The Faculty of Arts, Vol. Vii., 46th Monograph, Kuwait Univ. of Kuwait 1986 .

4- Bottomore, T.B., Sociology : A Guide to Problems and Literature, 2th ed., London, George Allen and Unwin, 1971 .

5- Comte, Auguste, The Positive Philosophy, Transl. YH. Martinean, New York, Calvin Blancher, 1955 .

6- Durkheim, Emile, The Division of Labor in Society, Trans, by, George Simpson, New Yoek, The Free Press, 1964 .

7- El-Asad, Shuja, and Atef M. Khalifa, "Family Structure in Relation to Fertility In Jordan", Amman, Dep. of Statistics, 1997 .

8- Gerth, H.H., and C. Wright Mills, from Max Weber : Eassays in Sociology, N.Y., Oxford University Press, 1976 .

9- Giddens, Anthony, Capitalism and Modern Social Theory : An Analysis of the Writhings of Marx, Durkheim, and Max Weber, London, Cambridge Univ. Press, 1971 .

10- Giddens, Anthony, (ed.), Emile Durkheim : Selected Writings, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1997 .

11- Horton, Paul B., and Chester L. Hunt, Sociology, New York, McGraw - Hill book Co., 1964 .

12- Huntington, Samuel, "The West Unique, Not Universal", Social Affairs, Vol. 75, pp.28-46, Harvard, 1996.

13- Inkeles Allex, and David Smith, Becoming Modern, New York, Harvard Univ, press, 1974 .

14- Kahl, Joseph, The Measurement of Modernism : A Study of Values in Brazil and Mexico, Univ. of Texas press, 1986.

15- Khairy, Majduddin Omar, "The Comparative Study of Development and Modernization: A Critical Appraisal of the Survey Method", The Arab Journal of the Social Scieness, Vol.1,No.2 , Kuwait, 1987 .

16- Jordan and the World System: Development in the Middle East, Frankfurt, Peter Lang Publishers, 1984 .

17- Malinowsk, Bronislaw, Magic, Secinece, and, Religion, New York, Meridian Books, 1995 .

18- Mclelland, David, The Achieving Soçity, New York, D. Von Norstand Co., 1963 .

19- Merton, Robert K., Social Theory and Social Structure, New York, The Free Press, 1957 .

20- ———, ———, On Thoretical Sociology, New York, The Free Press, 1967 .

21- ——— , ———Political Parties, New York, Dover Publications,

1959 .

22- Nachmias, David and Chava Nachmias, Research Methods in the Social Scienes, 2nd ed., New York., St. Martin's Press, 1981.

23- Papanek, Gustav, "The Effect of Aid and Other Resource Transfers on Savings and Growth in Less Develped Countries", The Economic Journal, Vol.22., No., 1972 .

24- Parsons, Talcott, The Social System, New York, The Free Press, 1951 .

25- Redfield, Robert, The Little Community, 4nd Impression, Chicago, UP. 1965 .

26- Rocher, Guy, Talcott Parsons and American Sosiology, London, Nelson House, 1974 .

27- Songuist, John s., and William C. Dunkelbery, Survey and Opinion Resarch : Procedures for Processing and Analysis, New York, Prentice-Hall Inc., 1997 .

28- Verba, Sidney, "the Uses of Survery Research in the Study of Comparative Politics: Issues and Strategies:, in Stein Rokkan et al., Comparative Survey Analysis, Belguium, Mouton and Co., 1969 .

29- Wallerstein, Immanuel, The Modern World System, Capitalist Agriculture and the Origins of European World Economy in the Sixteenth Century, N.y., Academic Press, 1974 .





Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box: 184257
Tel Fax: 4611606

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمّان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن
ص.ب.: ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957 - 02 - 021 - 8